

حاشية العلامة أبي النجا

على

شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الآجرومية
فى علم العربية رحمهما الله تعالى آمين

(وبها مشها الشرح المذكور)

طبع بطبعة

مُصْطَفَى البَابِى الحِمْيَلى وَأَوْلَادُهُ بِمُصَنَّر

ربيع الاول - ١٣٤٣ هـ

تعلموا العربية وعلموها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

الحمد لله الذي فتح أبواب فيضه لمن اصطفاه من عباده ورفع عن أحزاب حضرته عوامل الجرم فذاقوا لذة
أنسه ووداده وجع لهم مفردات الفضائل جعة السلم ونصب لهم علامات الفواصل بذيل المراحم والمكارم
وأشهد أن لا إله الا الله الواحد الاحد الذي أعرب عن مستتر الاحوال بظاهر المقال وبني على ضم
الشريعة للعربية موضع الاعزلة والاجلال وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله سيد من خفض جناحه
بباب الافادة وأفضل من ميز منصوب أعلام السعادة والسيادة صلى الله عليه وعلى آله وأصحابه الذين
أخلصوا في أفعالهم الماضية على السنة والكتاب فلم يضرعوا في حالهم المستقيم يوم العرض والحساب
وسلم تسليما كثيرا لئلا يثأر إلى يوم الدين آمين ﴿أما بعد﴾ فهذه عبارات شريفة ونكات ظريفة على
شرح العلامة الشيخ خالد على متن الآجرومية أخذت أغلبها من حاشية شيخ مشايخنا العلامة المدافعي على
ذلك الكتاب وضمنت ليه ما تيسر من غيرها مما كان من الحاشية المذكورة لم أعزه اليها للاختصار والعلم
بأنني أخذت منها المعظم اذ هي بحر زلزل وما كان من غيرها أنسبه إلى قائله الغالب اذا كان أمرا عزيز
المطلب وأنبه على ما فهمه فهمي القاتر وأدركه ذهني الدائر حرصا على نسبة المقال للقائل ليعلم الحق من
الباطل والحامل إلى على اختصار هذه الحاشية طوطا على المبتدئين أمثالي وما فيها مما لا يناسب حالهم وحالي
مع قصور الهمة في هذا الزمان عن ادراك أقل ما كان فترجو من الله أن تكون هذه الحاشية مقبولة
نافعة ولدرجات الاخلاص طالعه والمؤمل من اطلع عليها فوجد فيها خللا أن لا يبدر بالتنصيع وأن
لا يحمله التعصب على أن يكون للحق غير مطيع بل يبادر لهذا المسكين بالاعتذار فان المطلوب اقالة العثر
خصوصا وهو لم يقصد بها أن يقال بل هي خالصة ان شاء الله تعالى لوجه الكريم الا كرم ذي الجلال وهو
حسي وفهم الوكيل وأسأله الستر الجليل قال الشارح (بسم الله الرحمن الرحيم) الجار والمجرور متعلق
بمحدوفا اتفاقا قدره البصريون اسما أي ابتدائي والكوفيون فعلا أي ابتدئ قيل يلزم على الاول
عمل المصدر محذوفا وذلك ممنوع ويجاب بان عمل المصدر في الظرف وعديله فيه من راحة الفعل
لا بالحل على الفعل ولفظ الجلالة مجرور لانه مضاف اليه والجار له المضاف والرحمن الرحيم نعم بعدد لغت

هذا هو المشهور وقال في المغني الرحمن بدل لانعت الرحيم لانه نعت له لانعت اسم الله اذ لا يتقدم البدل على النعت انتهى وهذا ان القولان مبنيان على ان الرحمن علم أو صفة قال بالاول الاعلم وابن مالك والثاني الزمخشري وابن الحاجب قال في المغني والحق قول الاعلم وابن مالك اه ويظهر أثر الخلاف في الجار للرحمن ما هو فعل القول بأنه نعت يجري فيه الخلاف في التابع للجرور في غير لبدل أهو مجرور بما جر المتبوع أو بنفس التبعية والأصح منهما الأول وعلى القول بأنه بدل يكون مجروراً بمحذوف مماثل للعامل في المتبوع لما تقرر أن البدل على نية تكرار العامل على الأصح أفاده الشارح في إعرابه على الالفية (قوله يقول) فعل مضارع وأصله يقول بسكون القاف وضم الواو كينصر استثقلت الضمة على الواو فنقلت الى ما قبلها واعترض بأن الضمة لا تستقل على الواو اذا سكن ما قبلها ولذلك ظهر الأعراب على الواو والياء اذا سكن ما قبلهما كدلو وظي وأجيب عن ذلك بأن حكماً نقل الضمة الى ما قبلها فيقول مشاكلة المضارع أصله وهو الماضي فتسكون ساكنة في المضارع كما هي ساكنة في أصله وهو الماضي الذي هو قال فان قلت هي في الماضي محركة بحسب الأصل لقولهم أصل قال قول أجيب عن ذلك بان قولهم أصل قال قول انما هو تدریب وتعليم ولم تنطق به العرب وتعبير المصنف بالمضارع مشعر بان الخطبة قبل التأليف أفاده عبد المعطى (قوله العبد) فاعل يقول والمراد به هنا الانسان حراً كان أو رقيقاً لانه مملوك لبارئته وهو صفة في الاصل وغلبت عليه الاسمية فصارت من الاسماء التي غلب عليها الاستعمال والمراد بالعبد هنا المتعبد مأخوذ من العبودية التي هي التذلل والخضوع لامن العبادات التي هي غاية التذلل والخضوع اه من عبد المعطى (قوله الفقير) صفة لعبد أي دائم الفقر أي الحاجة ان كن صفة مشبهة أو كثير الفقران كان صفة بمباغة (قوله الى مولاه) أي سيده وناصره وقوله الغني يحتمل أن يكون بالجر صفة لمولاه وهو الظاهر أي الذي لا يحتاج الى غيره بل كل ما سواه محتاج اليه ويحتمل أن يكون بالرفع صفة للعبد أي الغني مولاه عن سواه وهو بعيد (قوله خالد) بدل من العبد أعطف بيان عليه فان نعت المعرفة اذا تقدم عليها أعرب بحسب العوامل وأعربت هي بدلا أو عطف بيان وصار المتبوع تابعا نعت النكرة اذا تقدم عليها اتصبت على الحال (قوله ابن عبد الله) بدل أو عطف بيان من خالد وقوله ابن أبي بكر بالجر على انه تابع لعبد الله على أنه بدل منه أو عطف بيان عليه وقوله الازهري بالرفع صفة لخالد ويجوز على بعده صفة لعبد الله بناء على أنه كان أزهر يا أيضا (قوله عامه الله) أي قابله وجازاه والمفاعلة ليست على بابها فهي بمعنى أصل الفعل وهذه الجملة المراد منها انشاء الدعاء لنفسه والاعطف التوفيق والخفي أي الظاهر فهو من باب أسماء الأضداد اه من عبد المعطى (قوله وأجراه) المراد بالاجراء الدوام والاستمرار لا الحركة الخصوصية والعوائد جمع عائدة اسم فاعل عاد والاضافة من اضافة الصفة للموصوف والمعنى اللهم أدم عليه مرات برك العائدة ولا حاجة الى تقدير مضاف قبل عوائد أي استمرار عوائد الخ كما فعل المحض لا غناء معنى الاجراء المتقدم عنه مع لزوم الركعة في العبارة عليه لان المعنى حينئذ اللهم أدم دوام عوائد الخ فتأمل ويحتمل أن يكون المراد بالعوائد جمع عائدة بمعنى الصلة والمعروف فالاضافة بيانية أي عوائده هي برك والبراسم جامع لكل خير (قوله الخفي) بالحاء المهملة بعدها فاء وهو البالغ في الاكرام والكثير الواسع (قوله الحمد لله) هو مبتدأ خبره الجار والمجرور المتعلق بمحذوف تقديره كائن أو استقر والحمد هو الوصف بالجميل على الفعل الجميل الاختياري حقيقة أو حكما على وجه التعظيم ظاهرا وباطنا كذا عرفه السيد الصفوى وقوله أو حكما لادخال الحمد على صفاته تعالى الذاتية والله اسم للذات الواجب الوجود المستحق لجميع الحمد ولذلك يقل الحمد للخالق أو للرزاق ونحوهما بما يوجب اختصاص الحمد بوصف دون وصف أي قال الله اشارة الى استحقاقه تعالى الحمد بكل وصف (قوله رافع) بدل من لفظ الجلالة لاصفة لانه نكرة فان اضافة اسم التاعل لمعموله لا تفيد

يقول العبد الفقير الى
مولاه الغني خالد بن
عبد الله بن أبي بكر
الازهري عامه الله
بإلفه الخفي وأجراه
على عوائد بركه الخفي
الحمد لله رافع مقام
المنتصين

اتعرف ولفظ الجلالة أعرف المعارف وقوله مقام الجبر ولا يصح نصبه لانه أى لفظ رافع ليس فيه أل وقول بعضهم يجوز فيه النصب غلط والمراد بالمقام المنزلة والرتبة الحسية وهي الدرجات في الجنة أو المنوية وهي المكانة عند الله تعالى وقوله المنتصبين مضاف إليه أى المتصدرين وفيه وفى قوله رافع براعة استهلال أفاده عبد المعطى (قوله لنفع العبيد) أى إيصال الخير إليهم والعبيد أمدجوع العبد الاحد عشر المعالومة (قوله الخافضين جناحهم) أى الملبين جانهم فى الكلام استعارة نصر يحية تبعية حيث شبه الالة جانهم لطالب الفائدة بخفض الطائر جناحه وأطلق الخفض على الالة الجانب ثم اشتق من الخفض بمعنى الالة خافضين بمعنى ملبين واثبات الجناح ترشيع وفيه احتمالات أخر فرأى الجناح الحاشية وقوله للمستفيد معناه طالب الفائدة التي هي لغة ما استفيد من علم أو مال واصطلاحاً ما يترتب على الفعل من المصلحة من حيث هو كذلك سواء لم يكن مالا لاجله الاقدام على الفعل أو كان مالا لاجله الاقدام على الفعل اه شنواتى (قوله الجازمين) أى القاطعين بيقينهم وقوله بان تسهيل أى تيسير وقوله النحو هو بالمعنى اللغوى أى الجهة والطريق وقوله الى العلوم جار ومجرور متعلق بالنحو (قوله من غير شك) أى من غير تردد لان الشك هو التردد بين امرين لا مزية لاحدهما على الآخر فعطف التردد عليه عطف تفسير وكون العطف للتفسير اذا أراد بالترديد المساوى فقط أم اذا أراد المطلق الاعم من الراجع والرجوح والمساوى كان عطف عام على خاص وعلى كل فالترديد بمعنى التردد لانه القائم بهم وليس المراد به المسمى المصدرى الذى هو فعل الفاعل أفاده المحشى وعبد المعطى (قوله والصلاة والسلام الخ) جملة خبرية لظاقت بها انشاء الدعاء بالصلاة أى الرحمة عليه والسلام أى السلامة من النقائص والمطلوب بهذه الجملة أمر زائد على ما حصل له فى كل وقت من الصلاة والسلام فى العبارة حذف والتقدير والصلاة والسلام زيادة على ما هو حاصل له صلى الله عليه وسلم (قوله على سيدنا) الضمير للعلاء فغيرهم أولى وللجميع وهو أنسب (قوله محمد) بدل من سيدنا أو عطف بيان عليه لانه علم والعلم ينعت ولا ينعت به لجوده نعم يصح ان يكون صفة نظر الاصله فانه فى الاصل اسم مفعول الفعل المضعف والحاصل أنه ان نظر الى أصله صح جعله صفة وان نظر الى ما بعد العامية كان بدلاً أو عطف بيان فقط (قوله العرب) من الاعراب بالمعنى اللغوى وهو الابانة والاطهار أى المبين وقوله باللسان يحتمل أن يراد به اللفظ من اطلاق اسم المحل على الحال فيكون وصفه بالفصيح بالمعنى المقرر عند علماء المعانى والبيان ويحتمل أن يراد به الجارحة المخصوصة فيكون وصفه بالفصيح بمعنى خلوصه من اللكنة والعجز عن النطق (قوله عمافى ضميره) أى عن كل شئ فى ضميره والعموم مستفاد من المقام اذ هو مقام مدح يكال الفصاحة ولا يكون الفصيح فصيحاً حتى يعرب عن كل شئ بما فى ضميره من غير غرابة الخ والمراد بالضمير السرا أفاده عبد المعطى (قوله من غير غرابة) الغرابة كون الكلمة وحشية غير ظاهرة المعنى ولا مألوفة الاستعمال نحو مالكم نكاً كأنتم على نكاً كنكم على ذى جنة افرقعوا اه عبد المعطى (قوله ولا تنافر) هو كون الكلمة ثقيلة على اللسان والتنافر ما فى الحروف وما فى الكلمات فاما فى الحروف فهو وصف فى الكلمة يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها نحو مستشرزات أى مرتفعات وما فى الكلمات فهو كونها تقبل على اللسان نحو قوله وقبر حرب بمكان قفر * وليس قرب قبر حرب قبر اه عبد المعطى (قوله ولا تعقيد) هو كون الكلام معقداً لا يظهر معناه بسهولة كقول الشاعر

ومماثلة فى الناس الامم لك * أبوأمة حى أبوه يقاربه

(قوله وأصحابه) ليس جمع صاحب اذ لا يجمع فاعل على أفعال ولا جمع محب باسكان الحاء لان فعلاً الصحيح العين لا يجمع على أفعال بخلاف المعتل فانه يجمع على أفعال كشوب أو تابو بيت وأبيات بل هو جمع محب بكسر الحاء كفرح مخفف محب باسكانها أو هو اسم جمع محب لا سكا (قوله أولى) بمعنى أصحاب مجرور بالياء لانه

لنفع العبيد الخافضين جناحهم للمستفيد الجازمين بان تسهيل النحو الى العلوم من الله من غير شك ولا زديد والصلاة والسلام على سيدنا محمد العرب باللسان الفصيح عمافى ضميره من غير غرابة ولا تنافر ولا تعقيد وعلى آله وأصحابه أولى

ملحق بجميع المذكور السالم وهو نعت للالك والاصحاب (قوله الفصاحة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على التعبير عن المقصود بلفظ فصيح ويوصف بها الكلام والتكلم اه عبد المعطى (قوله البلاغة) هي ملكة في النفس يقتدر بها على كلام بليغ ويوصف بها الكلام والتكلم فقط اه عبد المعطى (قوله والتجريد) بالراء أى الذين تجردوا عن النقائص وفي بعض النسخ بالواوى الذين جودوا الحروف في المقال ولا يخفى اشتغال هذه الخطبة في مواضع عديدة على براعة الاستهلال (قوله وبعد) الوافيهان ثابتة عن أما وأما نائبة عن مهمما وأصل الكلام مهمما يمكن من شئ بعد البسملة والجدلة الخ فهما مبتدأ والاسمية لازمة لها ويمكن شرط والفاء لازمة له فحين تضمنت أمان معنى الابتداء والشرط لزمهما ما لزمها وهي الفاء والاسمية إقامة للزوم وهو الفاء والاسمية مقام للزوم وهو مهمما ويمكن وابقاء لأثره في الجملة لكن لما تعذر قيام الاسمية بما لكونها حرفا وألصقوها للاسم أى أوقعوها قبله بلافاصل وقولنا في الجملة يصح أن يرجع لقولنا مقام للزوم وذلك لأن الفاء وإن قامت مقام الشرط ليست في موضعه حقيقة لأن موضعه حقيقة ما قبل الظرف الذى هو بعد على القول بأنه من معمولات الجزاء والاسمية بمعنى اصق الاسم لم تقع في موضع المبتدأ إذ موضعه حقيقة موضع أما لانها ثابتة عنه ويصح أن يرجع لقولنا وابقاء لازم وذلك لأن آثار المبتدأ أى علاماته كثيرة من الاسمية والخبر والجليل بينهما فاصوق الاسم بمنزلة وجود آثاره في الجملة وكذا علامات الشرط كثيرة من الشرط أى التعليق والفاء والجزاء فلزوم الفاء بقاء لها في الجملة اه من الشرط وأى التجرير أو ما هنا مجرد التوكيد أى توكيد مضمون الكلام أوله ولتفصيل المجلد الواقع في ذهنه بناء على أن التفصيل لا يفارقها وفيه تكلف والحق أن التفصيل يفارقها وبعد هذه لا تقع بين كلامين متحددين لكونها لا تتقال من غرض الى آخر فلا يقال السلام عليكم أما بعد فالسلام عليكم وإنما تقع بين كلامين متغايرين بينهما نوع مناسبة كما هنا فلا تقع أول الكلام ولا آخره ومعناها تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثير أو مكان قليل أو هي هنا صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم ولها أربعة أحوال من جهة الاعراب مشهورة: العامل فيها ان قلنا انها من متعلقات الشرط فعل الشرط والتقدير مهمما يمكن من شئ بعد ما تقدم أو العامل فيها أما والواو النائبة عنها وان قلنا انها من متعلقات الجزاء كانت معمولة للجزاء والتقدير مهمما يمكن من شئ فاقول بعد البسملة والجدلة هذا الخ وهذا الثانى أولى لأنه حينئذ يكون المعلق عليه وجود شئ مطلق عن التقييد بكونه بعد البسملة والجدلة وذلك أمر محقق لأن الكون لا يخلو عنه فيكون معلق عليه أيضا محققا بخلافه على الاول فان المعلق عليه وجود شئ مقيد بكونه بعد البسملة والجدلة (قوله فهذا) أى الحاضرى الذهن من الالفاظ سواء تقدمت الخطبة على التأليف أو تأخرت عنه لأن المشار اليه على الراجح هو الالفاظ الذهنية باعتبار دلالتها على المعانى (قوله شرح) أى ألفاظ مرتبة ترتيبا خاصا باعتبار دلالتها على معان مخصوصة بناء على المختار عند المحققين وسيدهم من أن أسماء الكتب ما فيها من التراجم عبارة عن الالفاظ المخصوصة من حيث دلالتها على معان مخصوصة (قوله لطيف) أى قصير (قوله لا اماط الآجرومية) متعلق بشرح لأنه في الاصل صدر وقد علمت مما تقدم قريبا أن أسماء الكتب عبارة عن الالفاظ المخصوصة فتكون الآجرومية عبارة عن الالفاظ أيضا وحينئذ إضافة ألفاظ إليها يحتمل أنها من إضافة المسمى الى الاسم أى ألفاظ سمائة بالآجرومية ويحتمل أنها من الإضافة البيانية أى ألفاظ هي الآجرومية وعلى كل يلزم من شرح الالفاظ أن يكون شرحا للمعاني أيضا اه من المحشى وعبد المعطى والآجرومية نسبة الى مؤلفها ابن آجروم على القاعدة التي هي اذا نسب الى المركب الاضافى المبدوء به ابن أو أب يخلف صدره ه حسب الى عجزه قال ابن مالك

الفصاحة والبلاغة
والتجريد (وبعد)
فهذا شرح لطيف
لافاظ الآجرومية

وانسب لصدر جملة وصدر ما * ركب مزجا ولثان نتما
إضافة مبدوءة بابن أو أب * أو ماله التعريف بالثاني وجب

وأجروهم همزة مفتوحة ممدودة فمضمومة ثم را مشددة مضمومة فواو معناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن داود الصنهاجي نسبة الى صنهاجة وهي قبيلة بالمغرب نسب اليها وكان من أهل فاس اه من المحشي (قوله في أصول علم العربية) أي في بيان ذلك أي في بيان جنس أصول الخ وقرينة ارادة الجنس المشاهدة أي وفي بيان الفروع أيضا وانما اقتصر على الاصول لانها أهم فهي أولى بالتنبيه عليها اه من عبد المعطي والاصول جمع أصل وهو لغة ما بنى عليه غيره واصطلاحا قضية كلية يتعرف منها أحكام جزئيات موضوعها أي أحكام الافراد المندرجة تحت موضوعها مثلاً قولنا الفاعل مرفوع قضية كلية تعز بدو وعمره وبكره من قام زيد قعد عمره وورق بكره ويعرف من هذه القاعدة رفع زيد وعمره وبكره مثلاً الذي هو حكم من الاحكام يرادف الاصل القاعدة والاساس والضابط والقانون فكل واحد منها معناه لغة واصطلاحاً ما ذكر في الاصل ثم ان الظرفية ظرفية مجازية على سبيل الاستعارة بالكناية حيث شبه الدال والمدارل بالظرف والمظروف تشبيهاً مضمراً في النفس وثابت في تخيل وفيها احتمالات آخر فرأى جمعها في المحشي وعلم العربية المراد به هنا خصوص علم النحو والاضافة فيه من اضافة المسمى الى الاسم لان العربية اسم للعلم الذي أريد به هنا النحو واطرافه أصول الى علم من اضافة العام الى الخاص وتسمى بالبيان أي أصول هي علم أي مسائل وفائدة الاضافة تعريف العهد الخارجي أي الاصول المعينة العلومة عند أهل هذا الفن (قوله ينتفع به المبتدئ) اقتصر عليه لان نفعه به أهم والا فهو نافع لغيره أيضاً ولذا قال ولا يحتاج اليه المنتهى ولم يقل ولا ينتفع به المنتهى ويحتمل أنه اقتصر على المبتدئ تواضعاً وفضلاً ولم يذكر الشارح المتوسط لانه لم يخرج عن حاله بالنسبة الى ما أفتقنه منته والى ما لم يفتقنه بتدأ (قوله ان شاء الله تعالى) أتى بها تبركاً وامتناناً للآية ومعلوم ان شاء فعل ماض والله فاعل ومفعوله محذوف أي ذلك وجواب الشرط محذوف دل عليه ما قبله (قوله عملته) أي أفتقته للصغار في الفن وأل في الفن للعهد أي الفن المعبود ذهنا وهو النحو وقوله والاطفال عطف مرادف (قوله لالمارسين للعلم) أي المستقرين على الاشتغال به وأل في العلم للعهد والمراد به النحو فيكون المقام للاضمار وأتى بالمظهر للايضاح (قوله من خول الرجال) من اضافة المشبه الى المشبه أي الرجال الذين هم كالفحول جمع فحل وهو ذكر الابل اذا كان كريمة في ضرابه أي مثلهم في الهمة (قوله جاني عليه) أي أمرني بتأليفه وأعاني عليه بحاله وقاله (قوله شيخ الوقت) أي أهل الوقت والشيخ في الوقت وأشبه الوقت بتعليمه على سبيل الاستعارة المسكنية وثابت شيخ تخييل (قوله والطريقة) أي وشيخ أهل الطريقة وهم السادة الصوفية (قوله ومعدن) بفتح الميم واسكان العين وكسر الدال على المشهور والسلوك بضم السين المهملة مصدر سلك أي موضع التسليك والعمل بالطريقة الموصلة الى الله تعالى والحقيقة هي أن يشهد بنورا ودعه الله في سويده قلبه أن كل باطن له ظاهر وعكسه وهي باطن الشريعة وملزوم لها حقيقة بدون الشريعة باطلة والشريعة بدون الحقيقة عاطلة اه من عبد المعطي (قوله سيدى ومولاي) لفظان مترادفان بمعنى المرتفع قدره (قوله العارف) أي المُنصف بالمعرفة وهي حصول العلم بعد أن لم يكن ولهذا لا يقال الله عارف بل عالم المراد بها عند أهل الله ما كان عن كشف صريح بعد تهذيب صحيح أو المراد بها ملاحظة ذاته وصفاته في كل أفعاله (قوله بربه) أي مالكة العلى أي المرتفع (قوله نفعتني الله تعالى) جملة خبرية لفظاً انشائية معنى أي اللهم نفعتني ببركاته والبركة لغة الزيادة والثناء والمراد بها هنا علمه ومعارفه اه من عبد المعطي وكان الاولى أن يعمم هنا فيقول نفعتني والمسامين الخ كصنع في السجعة الثانية الا أن يقال حذف من الاول لدلالة الثاني عليه وان كان الاكثر العكس (قوله وأعاد) أي أفاض لان العود الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه وليس مراده ان المراد ادام أو جدد مرة بعد أخرى اه من عبد المعطي (قوله على) قدم نفسه خبر ابدأ بنفسك وقوله تعالى مقدماً النفس رب اغفر لي ولاخي اه من عبد المعطي بزيادة (قوله

في أصول علم العربية
ينتفع به المبتدئ ان
شاء الله تعالى ولا يحتاج
اليه المنتهى عملته
لصغار في الفن
والاطفال لالمارسين
للعلم من خول الرجال
جاني عليه شيخ الوقت
والطريقة ومعدن
السلوك والحقيقة
سيدى ومولاي
العارف بربه العلى
الشيخ عباس الازهرى
نفعتني الله تعالى ببركاته
وأعاد على وعلى
المسلمين

صالح دعواته) من اضافة الصفة للموصوف أى دعواته الصالحة أى التى يحصل منها خير الدنيا والآخرة اه
عبد المعطى (قوله انه) يجوز فتح الهمزة على تقدير لام التعليل. يكون تعليلاً بفرد أى لقدرته على ما يشاء
واسكونه حقيقة بالاجابة ويجوز كسرها على الاستئناف البياني فيكون تعليلاً بجملة هى جواب عن سؤال
مقدر كأن قال له لى شئ قصرت سؤالك عليه فقال انه الخ (قوله على ما يشاء قدير) المشيئة والارادة
بمعنى واحد وهى صفة أزلية متعلقة فى الازل بتخصيص الحوادث باوقات حدوثها ولقدرته صفة أزلية تؤثر فى
المقدورات عند تعاقبها فيها لا يزال أى فى المستقبل اه شئنا أى وقوله تؤثر فيه مسامحة لان التأثير للذات
بواسطة افعالها بالقدره قال * والفعل للذات بذى الصفات * اه محشى (قوله وبالاجابة جدير) أى حقيق
(قوله الكلام الخ) لما كان الكلام مقصوداً بالذات بالنظر الى الكلمة لان التفاهم يقع به بخلاف الكلمة
قدمه المصنف عليها وأخرها فى قوله وأقسامه الخ على ما يأتى من انه تقسيم للكلمة ولم يوجب له لانه وأقسامه من
المقدمات بخلاف الاعراب وبعده من الابواب فانه مقصود بالذات من الفن فيثبت الكلام مقصود بالذات
وغير مقصود باعتبارين مختلفين فبالنظر الى الكلمة مقصود بالذات وهى تبع فتقدم عليها وبالنظر الى
الاعراب وما بعده من الابواب مقصود بالتبعية وبعضهم قدم الكلمة عليه نظراً لكونها جزءاً والجزء مقدم
على كله طبعاً فناسب تقديمه وضاعاً ثم ان ألقى الكلام يحتمل أن تكون عوضاً عن المضاف اليه اما الضمير
أى كلامنا أو الظاهر أى كلام النحاة ويحتمل أن تكون لتعريف العهد الذى أى الكلام المعهود عند
النحاة المعروف فيما بينهم وقد أشار الشارح الى هذين الاحتمالين بقوله فى اصطلاح النحويين وعلى كل من
الاحتمالين يخرج كلام اللغويين فانه ما يتلفظ به مهملاً كان أو مستعملاً مفرداً أو مركباً مفيداً أو غير مفيد
وما تحصل به الفائدة وان لم يكن لفظاً نكحاً وإشارة بالنسبة حيثئذ ينه ويين كلام النحاة العموم والخصوص
المطلق فكلام النحاة أخص فكل كلام نحوى كلام لغوى ولا عكس فيجتمعا فى الكلام النحوى
اصدقه عليه ما وينفرد اللغوى فى لفظ مهملاً أو مستعمل غير مفيد أو فى مفيد غير لفظ نكح وإشارة (قوله فى
اصطلاح النحويين) الاصطلاح لغة مطلق الاتفاق واصطلاحاً اتفاق طائفة مخصوصة على أمر معهود بينهم
متى أطلق انصرف اليه وهذا الجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الكلام ولا يقال انه حيثئذ حال من
المبتدأ ويجوز الحال منه ممنوع على الصحيح لانه ليس حالاً من المبتدأ وذلك لان قوله الكلام على حذف
مضاف تقديره تفسير الكلام الخ خذف ذلك المضاف وأقيم المضاف اليه مقامه فارتفع ارتقاعه فهو حال من
المضاف اليه ويجوز الحال من المضاف اليه صحيح مع المسوق ومن المسوق عمل المضاف فى المضاف اليه كما هنا فان
تفسير مصدر فهو على حدالى الله مرجعكم جميعاً قال فى الخلاصة * ولا تجزى حالاً من المضاف له * الخ (قوله
هو اللفظ) أى مسماه اللفظ أى الكلام مقصور على اللفظ ومنحصر فيه كما يفيد تعريف الجزأين أعنى
المبتدأ وهو الكلام والخبر وهو اللفظ والاتبان بضمير الفصل توكيد لذلك فهو من قصر المبتدأ على الخبر
وليس المراد أن اللفظ المقصور على الكلام فيكون من قصر الخبر على المبتدأ اذ يجزى فى الكلمة والكلم
وهذا اذا قطع النظر عن صفة الخبر وهو اللفظ وهى المركب وعن صفة المركب وهى المفيد فان لوحظ ائضاف
الخبر بذلك قبل الاخبار به عن الكلام كان فيه قصر المبتدأ على الخبر والعكس الا أنهم صرحوا بان الجملة
المعرفة الطرفين انما تنقيد صر المبتدأ فى الخبر ثم ان اللفظ فى الاصل مصدر بمعنى الطرح والرعى مطلقاً ثم جعل
بمعنى اسم المفعول وخص بما يلفظه اللسان والحق والشفقتان فلم فيه تصرفان وصار حقيقة عرفية فى ذلك
فلا بد أنه فى ذلك حيثئذ مجاز والحدود تصان عنه وبهذا يجاب عما قيل المراد باللفظ الملقوط به حقيقة كزبد
أو حكا وهو المقدر كالضمير فيكون مستغنياً فى حقيقة مجازه أى فيجيب عن هذا بان استعماله فى المقدر
حقيقة عرفية ولم يبدل اللفظ بالقول مع كونه خاصاً بالمستعمل بخلاف اللفظ لما شاع من استعماله فى الرأى

من صالح دعواته على
ما يشاء قدير وبالاجابة
جدير (الكلام) فى
اصطلاح النحويين
(هو اللفظ)

والاعتقاد بنحو قال شافعي كذا بمعنى رآه واعتقده (قوله أي الصوت) هو في اللغة ما يسمع سواء أعتد على بعض حروف المجسم ويقال له غير ساذج وهو المعبر عنه باللفظ أو لم يعقد عليه ويقال له ساذج وغفل كذا الب
أما أن الحيوانات فهو على قسمين وعرفنا هل السنة الصوت بأنه كيفية تحدث بمحض خالق الله تعالى من غير تأثير لنفوس الهواء ولا للقرع الذي هو أساس بعنف أي بشدة وللقلع الذي هو اتصال بعنف بشرط كون كل من المقلوع والمقلوع منه والقارع والمقروع ذا صلابة لا كالظن فإنه إذا صدمه شيء لأن معه وكذا لو انفصل بعضه عن بعض لم يخرج له صوت (قوله المشتمل) أي المحتوى على بعض الحروف جمع حرف وهو الصوت المعتقد عليه يقطع أي يخرج من مخارج الحروف محقق وهو اللسان والحنق والشفقان أو متبر وهو الجوف فالخرف صيرت خاص واشتغال مطلق الصوت عاياه من اشتغال العالم على الخاص فلا يعترض عليه بنحو وأوا عطف مما هو على حرف واحد فإنه صوت وكيف يشتمل على بعض الحروف وذلك البعض هو نفس ذلك الحرف فيتحد المشتمل والمشتغل عليه والشيء لا يشتمل على نفسه وقد علمت الجواب وإن المراد أن الصوت المطلق يشتمل على وأواله عطف مثلاً وهو الصوت مقيد بالاعتداد على مخرج (قوله المجانبية) نسبة إلى المجاء وهو تقطيع الكلمة لبيان الحروف التي تركبت منها بكراً أسماء تلك الحروف فإذا عديت الحروف ماقوطة بانفسها لم يكن ذلك تهجياً وأخرج بالمجانبية حروف المعاني كمن وعلى (قوله التي وألها الالف) هو على حذف مضاف في الأول أي أول أمائها الالف أو في الثاني أي أولها مسمى الالف وهكذا قوله وآخرها الياء والمراد أولها وآخرها ما ذكر في الذ كر عادة وقال بعضهم أولها وآخرها أي شرعاً (قوله المركب) أي حقيقة أو حكماً فالأول كقام زيد والثاني كزيد في جواب من قال من الجاني (قوله فصاعداً) حال حذف عامه أي قد ذهب المركب صاعداً عن كلمتين يعني ما تركب من كلمتين أو أكثر (قوله التقييد) نعت للمركب ولم يجعل صفة ثانية للفظ لأنه إذا اجتمع فصول في حد كان كل فصل منها قيد فيما قبله لكونه أعم منه وهو لغة التقييد مطلقاً واصطلاحاً المقيد بسبب الاسناد ولم يقيد به التمن بذلك القيد أعني بسبب الاسناد كما زاده الشارح لعله أنسب على الموقف ولجواز التعريف بالأعم (قوله سكوت المتكلم) وقيل سكوت السامع وقيل هما وإنما اقتصر الشارح على الأول لأنه المختار إذا سكوت يناسب المتكلم دون السامع وحده وأشار كلاً لأنه ليس متكلاً حتى يقال بحسن سكوته وإن كانت الأقوال متلازمة كما هو ظاهر (قوله عليها) فيه حذف أي على الكلام المقيد لها (قوله بحيث الخ) أي بشرط أن لا يصير الخ فالخيرية للتقييد (قوله منتظر الشيء آخر) أي انتظاراً تاماً بعيداً فهم المعنى فالشروط عدمه هو الانتظار التام بعد فهم المعنى كانتظار المستد بعد المسند إليه أو بالعكس نخرج الانتظار الناقص كانتظار المفعول والحال فلا يشترط عدمه وكذا الانتظار قبل فهم المعنى لأنه واقع ولا بد (قوله لشيء آخر) أي للفظ آخر غير ما سمعته (قوله بالوضع) متعلق بالتقييد فهو قيد له والحاصل أنه يشترط في الإفادة أن تكون بامرين الأول ذكره الشارح بقوله بالاسناد والثاني ذكره المتن بقوله بالوضع أي التبعي لا الشخصي فإن المركبات حقائق ومجازات والمفردات مجازات وضعها نوعي لا شخصي بخلاف المفردات الحقيقية (قوله العربي) خرج المجسم كما سبقت ذكره الشارح (قوله وهو جعل اللفظ الخ) أي الوضع بقطع النظر عن صفته أعني العربي فالضمير راجع للوصف بدون صفته والمراد الوضع من حيث اعتبار الالفاظ فيه بدليل قوله جعل اللفظ الخ والافتراض أنه وضع شيء بآراء شيء آخر بحيث إذا فهم الشيء الأول فهم الشيء الثاني فكلامه فيه إطلاق من جهة أن هذا التعريف أعني قوله جعل اللفظ الخ يشمل وضع غير اللغة العربية وفيه تقييد من جهة أن المراد خصوص وضع الالفاظ (قوله كما قال بعضهم) راجع لتفسير الوضع بالعربي لا لقوله وهو جعل اللفظ الخ والكاف لتثنيه ماقاله الشارح من تفسير الوضع بالعربي

أي الصوت المشتمل على بعض الحروف المجانبية التي أولها الالف وآخرها الياء (المركب) ما تركب من كلمتين فصاعداً (المفيد) بالاسناد فائدة بحسن سكوت المتكلم عليها بحيث لا يبصر السامع منتظراً لشيء آخر (بالوضع) العربي وهو جعل اللفظ دليل على أن المعنى بأن يكون من الأوضاع العربية كما قال بعضهم وقال جمهور الشارحين المراد بالوضع

هنا القصد وهو أن يقصد المتكلم إفادة السامع وهذا الخلاف له التفات إلى الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية أم عقلية والأصح الثاني فإن من عرف مسمى زيد مثلاً وعرف مسمى قائم وسمع زيد قائم بأعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهذا الحد لجاعة منهم الجزولي وحاصله يرجع إلى اعتبار أمور أربعة اللفظ والتركيب والإفادة (٩) والوضع مثال اجتماعها زيد قائم

بالعربي بما قاله بعضهم من ذلك وليس فيه اتحاد المشبه والمشبه به لحصول المغايرة بينهم بالقائل وهذا كاف (قوله) هنا) أي في حد الكلام (قوله إفادة السامع) أي المخاطب أي أفهامه معنى من اللفظ بحسن سكوت المتكلم عليه ففعول إفادة محذوف وهو معنى الخ (قوله التفات) أي له ابتداء على الخلاف في أن دلالة الكلام هل هي وضعية فيكون المراد بالوضع الوضع العربي أو عقلية فيكون المراد به القصد هذا ولقائل أن يقول لا نسلم ابتداء تفسير الوضع بالقصد على القول بأن دلالة الكلام عقلية بل يصح اعتبار القصد في الكلام على القول بأن دلالة الكلام وضعية كما لا يخفى (قوله هل هي الخ) هل هنا بمعنى الهمزة أي أي وضعية فلا يعترض على الشارح بأن هل لا يؤتى لها بمعادل وهو قد أتى به في قوله أم عقلية فلا يقال هل زيد أم عمرو وإذا اجعالت هل بمعنى الهمزة أوجعالت أم منقطعة (قوله والأصح الثاني) هذا خلاف المختار والمختار أن الكلام موضوع بالوضع النوعي فدلالته وضعية أما على أنه موضوع بالوضع الشخصي فهي عقلية جزماً (قوله مثلاً) مقعول محذوف أي أمثل زيد مثلاً فمثله عمرو وبكر وخالد (قوله قائم) أي مثلاً كراقد وقاعد الخ ومسمى زيد الذات المشخصة ومسمى قائم ذات اتصفت بالقيام فإذا عرف كل واحد منهما على انفراده وسمع الخ (قوله بأعرابه المخصوص) متعلق بحال محذوف من مفعول سمع وهو زيد قائم أي وسمع لفظ زيد قائم معرباً بأعرابه المخصوص (قوله فهم بالضرورة) أي عقل بمجرد نظر العقل من غير احتياج إلى نظر وفكر ومعرفة ووضع بل بمجرد السماع (قوله معنى هذا الكلام) وهو نسبة القيام إلى زيد المراد فهمه أن لا يمكن مذهباً ما قبل ففي كلام الشارح قيد محذوف ثم إن قوله بالضرورة أي من غير احتياج إلى معرفة وضع مبنى على الأصح عنده الذي هو ضعيف عند غيره كما تقدم في الراجح يتوقف الفهم على الوضع (قوله وهذا الحد) أي تعريف الكلام بما ذكره المتن (قوله إلى اعتبار أمور أربعة) زاد ابن مالك في التسهيل خامساً وهو دلالة حيث قال الكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع المقصود لدلالة لاخراج صلة الموصول وجلة الشرط فقط وجلة الخبر وحده ورد بأن هذا القيد يغني عنه قيد الافادة لأن ما ذكر لا يفيد إلا في حال اعتباره مضموماً إلى غيره (قوله مثال اجتماعها زيد قائم) مبتدأ وخبر أي مثال اجتماعها هذا اللفظ وهذا الجمل غير صحيح لأن المراد من الاجتماع وجود جميعها وهذا الاجتماع غير لفظ زيد قائم ويحجب عنه بأنه على حذف في الأول أي مثال ذي اجتماعها أي الكلام الذي اجتمعت فيه أوفي الثاني أي مثال اجتماعها زيد قائم (قوله فيصدق الخ) المراد بالصدق هنا الأخبار أي بخبر عنه بأنه لفظ الخ لأن الصدق في المفردات معناه الجمل أي الأخبار وفي الجمل معناه عدم التناقض (قوله على الزاى الخ) أي مسماه (قوله إلى آخرها) متعلق بمحذوف أي وافته في العدد إلى آخرها (قوله من كلمتين) أي ملفوظتين فلا يرد أن في قائم ضميراً استترا (قوله لم تكن عند السامع) مبنى على خلاف الراجح من اشتراط تجدد الفائدة (قوله ويصدق الخ) زيد قائم أنه مقصود أي كما يصدق عليه أنه وضع عربي وإنما اقتصر على ما ذكر لأن مذهبه ترجيح اعتبار القصد وهو ضعيف كما تقدم (قوله المسرودة) أي الخالية عن الاسناد بخلاف الأعداد المركبة مثل هذا واحد هذان اثنان فانه كلام (قوله والمعلوم للمخاطب) قد عرفت ضعفه فالراجح دخوله في الكلام النحوي (قوله والجمل معلوم) أي والاسناد المجمعول علماً إنما قيده بجملة علماً لأنه إذا لم يكن علماً كن كلاماً (قوله ونحو ذلك) لا طائل تحته فلاولى حذفه (قوله والمفيد

فيصدق على زيد قائم أنه لفظ لأنه صوت مشتمل على الزاى والياء والبدال والقاف والالف والهمزة والميم وهي بعض حروف ألف باتاناً إلى آخرها ويصدق على زيد قائم أنه مركب لأنه تركب من كلمتين الأولى زيد والثانية قائم ويصدق على زيد قائم أنه مفيد لأنه أفادة لم تكن عند السامع لكون السامع كان يحمل قيام زيد ويصدق على زيد قائم أنه مقصود لأن المتكلم قصد بهذا اللفظ إفادة المخاطب فيخرج بقوله اللفظ لاشارة والكتابة النصب والعقد وتسمى الدوال الأربعة ونحوها ويخرج بقوله المركب المفردات كزيد وعمرو والأعداد المسرودة نحو واحد اثنان إلى آخرها وقيل لا حاجة إلى ذكر التركيب للاستغناء عنه بالمفيد إذ المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الأمر كما يخرج بقوله

المفيد غير المفيد كالمركب الإضافي كعبادة والمزجي كعبادتك والتفصيل

(٢ - أبو النجاشي)

كالحيوان الناطق والاسناد الذي المتوقف على غيره نحو أن قام زيد والمعلوم للمخاطب نحو لسماء فوقنا والمجمعول علماء نحو برق نمره ونحو ذلك ويخرج بقوله بالوضع على التفسير الأول بالسبب بعربي كالأعجمي والمفيد

بالعقل كفاية) أى المفيد بواسطة العقل فقط كذى افادة حياة الخ أى ككلام ذى ادة حياة الخ
أو المراد وافادة المفيد بالعقل كفاية الخ فلا بد من حذف المضاف من الاول أو من الثانى ليصح التمثيل ثم ان
اضافة افادة الى حياة من اضافة المصدر لمفعوله بعد حذف الفاعل أى افادة اللفظ المسموع حياة المتكلم به الغير
المشاهد ولذا قال من وراء جدار أى ونحوه من كل سائر فهو من ذكر الخاص واردة العام والمراد أن هذا
لا يسمى كلاما بالنسبة الى هذه الافادة أى افادة حياة المتكلم وان سمي كلاما بالنسبة الى افادة المعنى الذى
طريقه الوضع وانما قلنا بواسطة العقل فقط لاجل قوله من وراء جدار والافلو كان المتكلم مشاهدا لم تكن
افادة حياته بالعقل فقط بل به وبالبصر (قوله ويخرج على التفسير الثانى الخ) تقدم ضعفه (قوله على
لسانه) أى منه (قوله ومحاكاة بعض الطيور) يحتمل انه من اضافة المصدر لفاعله أى محاكاة بعض
الطيور الالفاظ التى علمها الغير ايها كالمعلم الانسان طيرا أن يقول عند الصباح قد قبل النهار ثم سمعته
يقول ذلك فانك تعلم أن النهار قد قبل وليس بكلام لانه لم يقصد الافادة وانما لفظ به الطائر على عادته هكذا
قال بعضهم ويحتمل أنه من اضافة المصدر لمفعوله أى محاكاة الانسان بعض الطيور الذى ينطق بما يفيد
قاصدا تشبيهه به وبه قال بعضهم أيضا (قوله وما أشبه ذلك) أى أشبه ما تقدم من كلام النائم وما معه أى
وما أشبه ذلك من كل ما ليس مقصودا فى نفسه كجملة الصلة (قوله ولما كان الخ) دخول على كلام المتن
وقوله لا بد له أى لا فرار له من أجزاء أى اثنين فكثر أفراد بالجمع مافوق الواحد فلا يرد أن بعض المركبات
قد يتركب من جزأين فقط كالكلام الذى نحن فيه (قوله احتاج) جواب لما ان كانت حرفا وعاملا
ان كانت ظرفا بمعنى حين أو اذا على اختلاف (قوله معبرا) حال من فاعل احتاج وقوله عنها أى عن
الاجزاء وقوله مجازا حال من الاقسام أى حال كون الاقسام متجاوزا بها عن معناها الحقيقي وهو الجزئيات
ومعنى ذلك أن اثنين عبر عن الاجزاء بالاقسام التى معناها الحقيقي الجزئيات لا الاجزاء على سبيل المجاز حيث
قال وأقسامه ولم يقل وأجزاؤه وذلك المجاز مجاز بالاستعارة المصرحة وتجاوزها أن يقول شبهت الاجزاء بالاقسام
بجامع الاندراج فان الاجزاء مندرجة تحت كلها والاقسام مندرجة تحت مقسمها واستعير اللفظ الدال على
المشبه وهو لفظ الاقسام واستعمل فى المشبه وهو الاجزاء (قوله فقال) عطف على معربا تأويله بالفعل أى
عبر فقال قال فى الخلاصة

واعطف على اسم شبه فعل فعلا • وعكسا استعمل مجده مهلا

(قوله أى أجزاء الكلام من جهة تركيبه من مجموعها) أى جلتها لا من جميعها وكلها أشار بهذا الى دفع ما ورد
على تسمية هذه الثلاثة أجزاء وهو أن يقال ان أجزاء الشيء لا يوجد بدونها والكلام يوجد بدون الفعل والحرف
كأسياتى فلا يصح تسمية هذه الثلاثة أجزاء وحاصل الجواب أن هذا السؤال لا يرد الا لو أريد بالاجزاء الاجزاء
الحقيقية ونحن لانسلم ذلك بل المراد الاجزاء العرفية أى التى اشتهر اطلاق الاجزاء عليها فى عرف النحاة وهى
لا يلزم من عدمها عدم ما هى جزءه ألا ترى أنه يعنى فى العرف الشعر والفقر واليد والرجل أجزاء لزيد مثلا ومع
ذلك لا يقال بانعدام زيد بانعدام هذه الاجزاء فعنى كون هذه الثلاثة أجزاء للكلام أنه يتركب من جلتها وهو
يصدق بتركب من كلها نحو هل زيد قائم ومن اثنين منها نحو ضرب زيد ومن واحد نحو زيد قائم وتلخص من
ذلك أن هذا التقسيم أى تقسيم الكلام الى هذه الثلاثة من تقسيم الكل الى أجزائه أى أجزاء العرفية لوجود
ضابطه وهو عدم صحة الاخبار بالتقسيم عن كل واحد من الثلاثة فلا يصح أن يقال الاسم كلام الخ لما بينهما من
المغايرة فان الاسم يشترط فيه الافراد والكلام يشترط فيه التركيب وتتنافى الوازم يقتضى تنافى اللزوم وتلك
كله بناء على أن الضمير فى وأقسامه يرجع الى الكلام وهو الظاهر ويصح أن يرجع الى اللفظ لا بقيد التركب
وما بعده ويراد باللفظ الكلمة فيكون من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه حينئذ وهو صحة الاخبار

بالعقل كفاية حياة
المتكلم من وراء جدار
ويخرج على التفسير
الثانى كلام النائم ومن
زوال عقله ومن جرى
على لسانه ما لا يقصده
ومحاكاة بعض الطيور
وما أشبه ذلك ولما كان
كل مركب لا بد له من
أجزاء يتركب منها
احتاج الى ذكر أجزاء
الكلام معبرا عنها
بالاقسام مجازا كما فعله
الزجاجى فى جله فقال
(وأقسامه) أى أجزاء
الكلام من جهة تركيبه
من مجموعها لا من
جميعها (ثلاثة) لارابع
لها بالايجاع والالتفات

المقسم عن كل من الثلاثة فيصح أن يقال الاسم كلمة والفعل كلمة الخ تكون الأقسام مستعملة في معناها الحقيقي وهو الجزئيات ولا حاجة للتجاوز الذي ذكره الشارح ولا يرد السؤال المتقدم الذي أشار الشارح إلى جوابه بقوله من جهة تركيبه من مجموعها الخ كما هو ظاهر لأن ذلك مبني على أن الضمير راجع للكلام هذا إيضاح مراد الشارح وما في الحاشية (قوله لمن زاد) أي لزيادة من زاد الخ فهو على حذف مضاف وعدم الالتفات إلى هذا القول وإبطاله من وجهين الأول أنه بعد انعقاد الإجماع على أنه لا رابع وخرق الإجماع ممنوع بناء على أن إجماع النحاة في الأمور اللغوية معتبر بتعين اتباعه وبممنوع خرقه ووقع لبعض العلماء ترد فيه والثاني أن ملزاه داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل فليس خارجا عن حقيقة الثلاثة (قوله خالفة) بكسر اللام من اختلاف أي ساء خليفة لا من مخالفة (قوله وعني بذلك) أي أراد بذلك الرابع اسم الفعل أي أي اسم فعل من الأفعال فاسم الفعل في كلام الشارح مفرد مضاف فيعم سائر أسماء الأفعال وإن كان الذي مثل له اسم فعل الأمر لأن المثال لا يخصص (قوله فانه خلف عن اسكت) أي خليفة عن لفظه في إفادة ما يفيد الفعل وفي هذا بيان لوجه التسمية بخالفة وهذا مبني على أن ملول اسم الفعل لفظ الفعل والتخار عند المحققين أنه وضع للدلالة على المعنى المصدرى وهو السكوت في صفة ثم استعمل في معنى الفعل مجازا (قوله اسم) أي وما عطف عليه فليس الخبر هو اسم فقط حتى يقال لا يصح الأخبار بالواحد عن الثلاثة أو التقدير أو لها اسم الخ وهذا بالنظر لما اعر به الشارح من تقدير المبتدأ أعني قوله وهذه الثلاثة أما بقطع النظر عنه وإبقاء كلام المتن على حاله فاسم وما بعد بدل من ثلاثة بدل مفصل من مجمل (قوله وهو ثلاثة أقسام) تقسيم إلى هذه الثلاثة ليس كل ما صنع في الفعل والحرف من تقسيم كل ثلاثة أقسام والأقسام قسمان فقط لأن المبهم من المظهر (قوله نحو هذا) أي والذي وليس المبهم غير اسم الإشارة والموصول (قوله جاء) أي وضع معنى وفي ذلك وصف الشيء بوصف ناقلة لأن المجيء لا يتصف بالحرف بل ناقلة أي واضعه (قوله لمعنى) أصله معنى تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلت ألفا وجلة قوله جاء لمعنى في محل نصب حال من حرف لأنه علم على الكلمة التي دلت على معنى في غيرها فقط هذا هو الظاهر (قوله نحو هل) أي فتدخل على الفعل نحو هل قام زيد وعلى الاسم نحو هل زيد قائم ومحل كونها مشتركة أن لا يكون الفعل في حيزه فان كان في حيزه فاعل اختص به ومن ثم ذكرنا في باب الاشتغال أن نحو هل زيد قام فاعل فعل مخدوف يفسره المذكور وفي نحو هل زيد أرايته مفعول فعل مخدوف يفسره المذكور والتقدير من رأيت زيد أرايته (قوله إذا كانت أجزاء كلمة الخ) اعلم أن حروف التهجى من زيد مثلا إنما هي زى وى واما زى وى وى وى فهذه أسماء تلك الحروف وأن حروف التهجى المذكورة لا معنى لها مطلقا سواء كانت أجزاء كلمة كالثال المتقدم أولا كتبت الخ وحينئذ لا يصح تقييد الشارح لها في الاحتراز بما إذا كانت أجزاء كلمة لاقتضائه أنها إذا لم تكن كذلك كان لها معنى مع أنه ليس كذلك وأيضا الذي احتراز عنه بذلك القيد ليس منها بل هو أسماء وهي مسمياتها ويجب أن الشارح بأنه أراد حروف التهجى الحقيقية وهي المسميات والمجازية وهي الأسماء من إطلاق اسم الملول على الدال في الثاني فالتقييد بقوله إذا كانت أجزاء كلمة بالنظر للحقيقة وما خرج بذلك القيد منظوره للجواز في الاعتراض مبني على أن المراد الحقيقية والحاصل أن الحروف على ثلاثة أقسام الأول حروف المعاني كمن وعن وهي قسم الأسماء والأفعال في قوله وحرف جاء لمعنى الثاني حروف التهجى وهي مسميات ألفباء الخ وتسمى حروف المباني الثالثة أسماء مسميات الحروف وهي أسماء حقيقة لقبها علامات الأسماء كما ذكره الشارح ولا يطلق عليها حروف التهجى ولا مجازا من إطلاق اسم الملول على الدال كما مر وهذه هي التي أطلق عليها الشارح حروف التهجى فساغ له الاحتراز عنها بقوله إذا كانت أجزاء كلمة كما تقدم وحينئذ فالاحتراز بقوله جاء لمعنى من حروف التهجى الحقيقية

لمن زاد رابعا وسماه
خالفة وعني بذلك اسم
الفعل نحو ص فانه
خلف عن اسكت وهذه
الثلاثة (اسم) وهو
ثلاثة أقسام مضمرة نحو
أنا ومظهر كزيد ومبهم
نحو هذا (رفعل)
وهو ثلاثة أقسام أيضا
ماض كضرب ومضارع
كيضرب وأمر
كاضرب (وحرف جاء
لمعنى) وهو على ثلاثة
أقسام أيضا حرف
مشارك بين الأسماء
والأفعال نحو هل وبل
وحرف مختص بالأسماء
نحو فى وحرف مختص
بالأفعال نحو لم واحترز
بقوله جاء لمعنى من
حروف التهجى إذا
كانت أجزاء كلمة

وهي المسميات التي يتركب منها الكلمات أما المجازية وهي أسماء تلك الحروف فلا يصح الاحتراز عنها لأنها
 داخلة في أول الثلاثة وهو الاسم هذا أيضا في الحاشية (قوله كراي زيد الخ) لا بد من تقدير مضاف أي
 كسميات الخ لان غرضه التمثيل للحروف التي هي المسميات وهو انما مثل باسمائها (قوله لا مطلقا) أي لم
 يحترز من حروف النهج المطلقا سواء كانت أجزاء كلمة وهي الحقيقية أم لا وهي المجازية (قوله اذا لم تكن
 كذلك) أي أجزاء كلمة (قوله اسم جه) أي اسم مسماه جه (قوله كتبت جيا وهذه الجيم أحسن من
 جيمك) فالدليل على أنها أسماء دخول التنوين في الاول وأل على الثاني ومن والاضافة على الثالث (قوله
 وكذا الباقي) أي باقي الحروف نحو كتبت دالا وهذه الدال أحسن من دالك (قوله واذا اردت الخ) أشار
 به الى أن قول المصنف فالاسم الخ جواب شرط مقدر وهذه الفاء تسمى فاء الفصيحة لأنها تصح عن الشرط
 المقدر فهي رابطة للشرط المقدر بالجزء الظاهر (قوله فالاسم) أي افراده والمراد بعضها لا كلها اذ من
 الاسماء ما لا يقبل العلامات التي ذكرها كزوال ودراك وإيس المراد حقيقته وماهيته لصدقها بفرد واحد (قوله
 المتقدم) فيه إشارة الى ان الالف واللام للعهد المذكور لتقدم مصحوبها ذكر في قوله اسم والقاعدة أن
 النكر اذا أعيدت معرفة كانت عين الاولى وبذلك ظهر حكمه تجريد الثلاثة من أل في قوله وأقسامه اسم
 وفعل وحرف وتحليلها في قوله فالاسم الخ (قوله بالخفض) عبارة كوفية والجر عبارة بصرية والخفض
 خاص بالاسماء وهو مقابل للجرم في الافعال وانما اختص الخفض بالاسم حتى صح جعله علامة لان كل مجرور
 مخبر عنه في المعنى ولا يخبر الا عن الاسم فلا يجر الا هو فان قيل كان ينبغي حينئذ التعريف بمطلق الاخبار عنه
 لا بخصوص الخفض فالجواب ان الاخبار عنه علامة خفية اذا الاخبار عنه لا يدركه المبتدئ بخلاف الخفض ثم
 اعلم أن الاسم في اللغة كل ما أبان عن مسماه فيصدق به وبالفعل وبالحرف اذ الغالب ان المعنى اللغوي أعم
 من الاصطلاح وفي الاصطلاح كلمة دلت على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعاف قولنا كلمة يشمل كل
 كلمة لانه بمنزلة الجنس وقولنا دلت على معنى في نفسها أي بلا واسطة يخرج الحرف اذ دلالة على معنى في غيره
 وقولنا تقترن بزمان وضعاف يخرج الفعل اذ لا بد من اقترانه باحد الأزمنة الثلاثة وقولنا وضعافيد في القيد
 مدخل لما عرضت دلالة على الزمان من الاسماء كاسم الفاعل واسم المفعول واسم الفعل ومخرج لما استلخ
 عن الدلالة على الزمان من الافعال كسمي وليس (قوله بالخفض) أي لنظها لاجل صحة الاخبار عنه بقوله
 عبارة وليست أل للعهد لانه لم يرد مفهومه والمراد بالعبارة المعبر به (قوله عن الكسرة الخ) فيه قصور
 ودور أما القصور فلا قصاره على الكسرة فلم يشمل الياء والفتحة الثابتين عنها وأما الدور فلا خذله المعروف
 في التعريف ويحجب عن الاول انه اقتصر على الكسرة لانها الاصل وعن الثاني بانه تعريف لفظي للمخاطب
 به من علم الكسرة التي تحدث بنحو الجمل ولا يعلم أنها تسمى خفضا للتصويرة ببيان اللفظ والتسمية ثم ان
 تعريف الخفض بهذا التعريف انما هو تعريف للفظ الخفض كما يرشد اليه تقدير المضاف للتقدم له
 الاخبار عنه بقوله عبارة والتعاريف ليست للالفاظ وانما هي للمعاني فكان الاولى للشارح أن يقول في تعريفه
 على أن الاعراب لفظي وهو نفس الكسرة ومناصب عنها أو يقول على أن الاعراب معنوي وهو تغيير
 مخصوص علامته الكسرة ومناصب عنها هذا ايضا في الحاشية (قوله عند دخول عامل الخفض) المراد
 بعامل الخفض الحرف والاسم ولان الثالث لما على الاصح ومقابلته أن الجر قد يكون بالتبعية وقد يكون بالمجاورة
 وسيا أي ما في ذلك ان شاء الله تعالى (قوله ويعرف ذلك) أي كونه اسما (قوله والتنوين) الواو بمعنى أرا التي
 مع الخلو يعني أن الاسم لا يخلو عن أحدهما وقد يجتمعان لا بمعنى مع لانها تسمى باشتراط اجتماعهما (قوله
 وهو) أي اصطلاحا وأما لغة فهو مصدر نونت أي أدخلت نونا فاطلاقه عليه مجاز من اطلاق اسم المتعلق بالكسر
 على المتعلق بالفتح (قوله ساكنة) أي أصله فلا يرد تحريكها معارض نحو محظورا انظر (قوله تتبع آخر

كراي زيد وياؤه وداله
 لا مطلقا لان حروف
 النهج اذا لم تكن
 كذلك كانت أسماء
 لمعان بجم مثلا اسم جه
 والدليل على أنها اسم
 قبولها العلامات الاسم
 نحو كتبت جيا وهذه
 الجيم أحسن من
 جيمك وكذا الباقي
 واذا أردت معرفة كل
 من الاسم والفعل
 والحرف (فالاسم)
 المتقدم في التقسيم
 (عرف) من قسميه
 الفعل والحرف
 (بالخفض) في آخره
 والخفض عبارة عن
 الكسرة التي تحدث
 عند دخول عامل
 الخفض ككسرة الدال
 من زيد في نحو قولك
 مررت بزيد فزيد اسم
 ويعرف ذلك بكسر
 آخره (والتنوين) وهو
 نون ساكنة تتبع آخر

(اسم) في دور لاقتضائه توقف معرفة الاسم على معرفة التنوين لكونه علامة له وتوقف معرفة التنوين على معرفة الاسم لكونه مأخوذاً في تعريفه وقد يقال الوجه منسكة لانه قد يعرف الاسم بغير التنوين من العلامات فلا توقف معرفته أى الاسم على معرفته ثم المراد بالآخر الآخر حقيقة كدال زيد أو حكما كدال يدو بإضافة آخر الى الاسم خرج نون التوكيد في محول نسفعا لانها في آخر الفعل ولهذا لم يحتاج الى زيادة قول بعضهم في التعريف لغير توكيد (قوله وتفاقرقه في الخط) أى في غالب الاحوال وهو الرفع والجر فلا يرد أنه يسم ألفاقى حالة النصب (قوله استغناء عنها الخ) علة لقوله تفارقته في الخط أى للاستغناء عنها بالشكلة المكررة فهو من اضافة الصفة للموصوف والمكرر هو الشكلة الثانية أما الاولى فهى لبيان الاعراب واعتراض هذا التعليل بان الكلمة قد لا تشكّل فالاولى قول الرضى وانما لم يرسم للتنوين بدل لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط فيه جر أو رفعاً (قوله نحوز بدور رجل وصه ومسلمات) أشار بتعداد الامثلة الى أقسام التنوين الخاصة بالاسم وهى أربعة الاول تنوين التمكن ويقال له تنوين التمكن وتنوين الامكنية وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفه غير جمع المؤنث السالم وفائدته الدلالة على خفة الاسم وتمكنه في باب الاسمية لكونه لم يشبه الحرف فينبى ولا الفعل فيمنع من الصرف نحو زيد ورجل وقيل ان تنوين رجل تنوين تنكير وردبانه معرب وتنوين التنكير كما سيأتى لا يدخل الاعلى المبنيات الثماني تنوين التنكير من اضافة لدال للملول وهو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا بين معرفتها وتنكيرها فافا نون منها كان نكرة ومالم ينون كان معرفة فهو بدل على ان مالحقه أريد به غير معين ويقع صهاغا في باب اسم الفعل كصه وهو وا به وقيا سافى العلم تحتوم بويه كسيبويه وعمر بويه ونقطويه تقول سيبويه بلاتنوين لذا أردت شخصا معينا اسمه سيبويه وا به بكسر الهمزة بلاتنوين اذا استردت مخاطبك من حديث معين فاذا أردت شخصا اسمه سيبويه وأردت استزاده من حديث ما أى أى حديث كان نونه ما فسيبويه بلاتنوين معرفة بالعلمية وا به كذلك معرفة من قبيل المعرف بال العهدية وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر أى مدلوله وهو الحدث وهو الصحيح كما تقدم وأما على القول بان مدلوله الفعل فلا لأن جميع الافعال تنكرات كذا في الحاشية قوله لان جميع الافعال تنكرات كذا في التصريح أيضا واعترضه بحشية الوردانى بانه اسم لفظ الفعل لا لعناه الذى هو نكرة حتى يكون نكرة بل مسما لفظ مخصوص فلا يشك في أنه علم له أى علم شخصي وانما كان عاما لشخصيا لان اللفظ لا يتعدد بتعدد المتلفظ والتعدد بتعدد تدقيق فلسفى لا يعتبره أرباب العربية اه من الحفنى على الاشمونى قال في الحاشية وفى كلام بعضهم وانه اذا قدر أى اسم الفعل معرفة جعل عاما لمعقولية الفعل الذى هو بعناه كما في أسامة واذا قدر نكرة كان لواحد من آحاد الفعل الذى يتعدد بتعدد اللفظ فتعريفه من قبيل تعريف علم الجنس فصح ذلك وان كان مدلوله فعلا اه قوله لمعقولية الفعل الخ أى للفعل من حيث حصوله في العقل من غير اعتبار التالفاظ به وغرضه بهذه العبارة صح جعل اسم الفعل معرفة ونكرة على القول بان مدلوله لفظ الفعل الثالث تنوين المتالبة وهو اللاحق لنحو مسلمات ما جمع من بالف وتاء من يدين سمي بذلك لانهم جعلوه في مقابلة النون في جمع المذكر السالم فان الالف والتاء في جمع المؤنث علامة لجمع كالواو والياء في جمع المذكر السالم ولم يوجد ما يقابل النون الزائدة لدفع توهم اضافة أو افراد فز بد التنوين لذلك حتى لا يلزم منية الفرع على الاصل اذ لو يزد التنوين للزم أن في الفرع زيادة بخلاف الاصل بالفرع وهو جمع المذكر السالم لكونه معربا بالحروف والاصل هو جمع المؤنث السالم لكونه معربا بالحركات لان الاصل في الاعراب الحركات والحروف وائب عنها كما سيأتى الرابع تنوين العوض وهو ثلاثة أقسام الاول عوض عن جملة أو جل وهو اللاحق لاذعوضا عما اضاف اليه في نحو يومئذ وحينئذ والاصل يوم اذ كان كذا وحين اذ كان كذا اخذت الجملة وجرى التنوين عوضا عنها اختصارا

الاسم في اللفظ وتفاقرقه
في الخط استغناء
عنها بتكرار الشكلة
عند الضبط بالقلم نحو
زيد ورجل وصه
ومسلمات وحينئذ
فهذه أسماء لوجود
التنوين في آخرها

فالتقى ساكنان اذ التنوين فكسرت الذال على أصل التقاء الساكنين والاضافة في ذلك من اضافة
الاعم الذي هو يوم أو حين للاخص الذي هو وقت اذ كان كذا وكذا الثاني عوض عن كلمة وهو تنوين
كل في نحو قوله تعالى كل يعمل على شاكلته أي كل انسان وتنوين بعض في نحو قوله تعالى فضلنا بعض
النبيين على بعض أي على بعضهم الثالث عوض عن حرف وهو الاحق للجموع المعتلة الآتية على وزن
فواعل نحو جوار وغواش وقواض في حالي الرفع والجر بناء على ان الاعلال مقدم على منع الصرف وهو
المختار لان الاعلال متعلق بجوهر الكلمة ومنع الصرف حال من أحوالها بعد تمامها فاصله جوارى بالضم
أو بالكسر والتنوين استنقلت الضمة أو الكسرة على الياء خذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم
وجد صيغة منتهى الجموع الاقصى تقديرا لان المخذوف لعله كالثابت ولهذا لم يجر الاعراب على الراء خذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزال الساكنين في غير المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى
بكونه فرعا فعوضوا التنوين من الياء لتقطع طائفة رجوعها وذهب بعضهم الى أن منع الصرف مقدم
على الاعلال قال كما تشبه به لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل جوار جوارى بلاتنوين استنقلت
الضمة على الياء خذفت وأتى بالتنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة
الجر وإنما كانت الفتحة في حالة الجر ثقيلة لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرة فعلى هذا يكون التنوين عوضا
عن حركة وهي الضمة والفتحة النابتة عن الكسرة لا عن حرف وبذلك صرح المبرد والزجاجي وقيل هو
عليه أيضا عوض عن حرف بان يقال استنقلت الضمة على الياء ثم وجد في آخره من بدقل لكونه ياء مكسورا
ما قبلها وقد أعل مع ال والاضافة في الرفع والجر بتقدير اعرابه استقالا فاذا خلا من ال والاضافة فطرق
اليه التغير وأمكن فيه التعويض خفف بحذف الياء ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ اخلال
بالصيغة (قوله دخول الالف واللام) الاولى ودخول ال ليكون جارا على القاعدة من أن الكلمة
التي على حرفين ينطق بلفظها وظاهره أن كل اسم تدخل عليه الالف واللام فيرد عليه الاعلام وأسماء
الاشارة والضمائر ويجب أن المراد الاسم الصالح للالف واللام يعرف بصحة دخول الالف واللام عليه
وبأن هذه علامات فلا يضر انفكاكها ثم لا فرق في ال بين المعرفة والزائدة والموصولة كالضارب ومثلها أم
في لغة جبر ولا يرد دخول ال الموصولة على المضارع في قوله * ما أنت بالحكم الترضى حكومته * لانه
شاذ على الراجح نعم تستثنى الاستفهامية في قولهم آل فعلت بمعنى هل فعلت (قوله في أوله) تفسير لعليه أو
بدل منه (قوله ودخول حروف الخفض) به باعادة المضاف الذي هو لفظ دخول على أن حروف الخفض
معطوفة على الالف واللام (قوله في أوله) أي على أوله سواء كان اسما صريحا نحو من الرسول أو مؤولا نحو
عجبت من أن تقوم وسواء كان مدخولا الذي هو الاسم مذكورا كما مثل أو مقدرًا نحو

(ودخول الالف واللام)
عليه في أوله نحو الرجل
والغلام فالرجل والغلام
امان لدخول الالف
واللام عليهما في أولهما
(و) دخول (حروف
الخفض) عليه في أوله
أيضا نحو من الرسول
فالرسول ام لدخول
حرف الخفض عليه في
أوله وهو من وحاصل
ما ذكره من علامات
الاسم أربع اثنتان
تدخلان الاسم في آخره
وهما الخفض والتنوين
واثنتان تدخلان عليه
في أوله وهما الالف
واللام وحروف الخفض
وهكس الترتيب
الطبيعي لطول الكلام
على حروف الخفض
وعطف العلامات بالواو
المفيدة لمطابق الجمع
اشعارا بأن بعضها قد
يجامع بعضها في الجملة
كما خفض مع التنوين
أومع الالف واللام وقد
لا يجامع كالف واللام
مع التنوين

* والله ما لي بلي بنام صاحبه * لان مدخول حرف الجر اسم تقدير أي بلي مقول فيه نام صاحبه (قوله
وعكس الترتيب الطبيعي) المراد بالترتيب الطبيعي هنا أن يتكلم أولا على ما يدخل في الاول وآخر على ما يدخل
في الآخر وانصرف الله تعالى خالف هذا فتكلم أولا على ما يدخل في الآخر وآخر على ما يدخل في الاول
وعند طول الكلام على حروف الخفض لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه كما ذكره الشارح ويكون
المراد بالترتيب الطبيعي ما تقدم سقط ما يقال ان الترتيب الطبيعي هو أن يكون وجود الثاني متوقفا على وجود
الاول ويكون الاول علة للثاني كتوقف الابن على الاب وما هنا ليس كذلك (قوله عطف العلامات) فيه
تغليب فانه لم يعط كل العلامات ضرورة ان الاولى ليست معطوفة (قوله اشعارا) فيه انه لا اشعار للعطف
بذلك نعم هو صادق بذلك (قوله وقد لا يجامع الخ) هذا يعني عنه قوله في الجملة وأتى به للايضاح (قوله كالالف
واللام مع التنوين) لانه يكون للتكثير وهي تكون للتعريف ولا يجتمعان في مادة واحدة انضادهما

وكذا التنوين مع الاضافة لانه يؤذن بالاتصال بهي تؤذن بالاتصال وما أحسن قول بعضهم
كافي تنوين وأنت اضافة * فأين تراني لا تحل مكانيا

(قوله ثم استطرد) عطف على متوهم أي قال ذلك ثم استطرد والاستطرد كذا في غير محله لمناسبة
لان محله حروف الخفض آخر الكتاب وانما ذكر هنا لمناسبة أنها من خواص الاسم وفي كون ذلك
استطردا وقفة لانما ذكر أن الاسم يعرف بدخول حروف الخفض احتاج الى بيانها فكأن قائلا يقول له
وما هي حروف الخفض فقال من الخ (قوله من) أي وما عطف عليها فسقط ما يقال انه أخبر بالمفرد الذي هو
من عن الجمع الذي هو حروف لانه مرجع هي ولا يقال ان من حرف وهو لا يقع مبتدأ ولا خبرا لان المراد
لفظها والحرف اذا أريد لفظه صار اسما فيصح الحكم عليه به (قوله الابتداء) أي زما ما كسرت من يوم
الجلس الى يوم الجمعة أو مكانا كسرت من البصرة الى الكوفة والمراد بالغاية في قولهم لا ابتداء الغاية المسافة
من اطلاق الجزء وارادة السك (قوله ومن معانيها الانتهاء) أي انتهاء الغاية أي المسافة المخصوصة من زمان
أو مكان (قوله المجاوزة) هي لغة بعد شيء عن شيء واصطلاحا بعد شيء عن الجورر بها بواسطة إيجاد مصدر
الفعل المعدى بها أي الذي قبلها وتكون حقيقة في الاجسام كرميت السهم عن القوس ومجازا في المعاني نحو
أخنت العلم عن زيد (قوله رميت السهم عن القوس) أي باعدت السهم عن القوس بسبب الرمي وهذا مثال
للمجازة الحقيقية والمعنى فيه صحيح مستقيم وتقدم مثال المجازية وهو أخنت العلم عن زيد والمعنى فيه غير
صحيح لان المعنى جاوزت العلم عن زيد أي باعدته عنه بواسطة الاخذ وهذا لا يصح وانما المعنى انه سبحانه
وتعالى خلق فيك علما بواسطة أخذك عنه كما خلق فيه العلم فكأن العلم الحاصل لك تجاوز منه اليك والمعنى
في رضى الله عنهم ان الرضا كأنه لما عمهم وفاض تجاوز عنهم كالماء اذا ملاء مكانه تجاوز منه الى غيره (قوله
الاستعلاء) أي العلو والسبق والتأخر اثنان والمعنى ان من معانيها ان شيئا علا وتوق على الجورر بها حقيقة
كشال الشارح وهو صعدت بكسر العين كفرحت على الجبل أو مجازا نحو عليه دين (قوله الظرفية) هي
حلول شيء في شيء وهي حقيقة في الاجسام وضابطها أن يكون الظرف احتواء والظرف تحيز كشال الشارح
ومجازية وضابطها أن يفقد التحيز والاحتواء أو أحدهما مثال ما فقد فيه معا النجاة في الصدق ومثال
ما فقد فيه التحيز دون الاحتواء العلم في صدر زيد ومثال عكس زيد في البرية (قوله بضم الراء) أي وفتح
الباء مشددة أو مخففة وبهم فري قوله تعالى ربما يود الذين كفروا (قوله ومن معانيها التقليل) أي على قلة
والتكثير على كثرة وقيل لم نوضع لواحد منهم ما بل يستفاد أحدهما بالقرينة وعليه في التعبير بقوله ومن
معانيها نظر لاقضائه نسبة المعنى اليها وقد أشار للشعر وفيها مع شرطها بعضهم بقوله

خليلي للتكثير ب كثيرة * وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل * وتكثير مجرور بها هكذا نقل

وز بد على هذه الشروط أن يكون عاملا فاعلا ماضيا لانها في جواب ماض منفي اما ظاهرا ومقدر كقوله رب
رجل كريم لقبته جوابا لمن قال ما لقبت رجلا كريما أي لا تنكر لقاء الكرام بالمرءة فاني لقبته منهم قليلا ولهذا
لا يجوز رب رجل أضربه وهي تعمل ظاهرة كإمثلة ومقدرة قال ابن مالك * وحذف رب مجزئ بعد بل *
الخ. باشرط أن تكثير مجرورها يعلم أن البحر الضمير وقد نجزه قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا مذكرا
أبدا مفسرا بتميز مطابق للمعنى المراد نحو رب رجلا به امرأة رب رجلين رب امرأتين رب رجلا لرب به نساء ثم
انرب حرف شبه بالزائد وفرع عليه ابن هشام في المعنى أن محل مجرورها في نحو رب رجل عندى رفع
بالابتداء وفي نحو رب رجل صالح لقبته نصب على المفعولية وفي نحو رب رجل صالح لقبته رفع أو نصب كما في
هذا القيتوز بد ضررته (قوله التعدية) اعلم ان باء التعدية تسمى باء النقل أيضا هي المعاقبة للهمزة في نصير

* ثم استطرد قد كر
جاء من حروف الخفض
فقال (وهي) أي
حروف الخفض (من)
بكسر الميم ومن معانيها
الابتداء (والى) ومن
معانيها لا تتأخر مثالا
سرت من البصرة الى
الكوفة فالبصرة
والكوفة اسمان لدخول
حرف الخفض عليهما
وهو من في الاول والى
في الثاني (وعن) ومن
معانيها المجاوزة نحو
رميت السهم عن
القوس فالقوس اسم
لدخول عن عليه
(وعلى) ومن معانيها
الاستعلاء نحو صعدت
على الجبل فالجبل اسم
لدخول على عليه (وفي)
ومن معانيها الظرفية
نحو الماء في الكوز
فالكوز اسم لدخول
في عليه (ورب) بضم
الراء ومن معانيها التقليل
نحو رب رجل كريم
لقبته فرب رجل اسم
لدخول رب عليه
(والباء) الموحدة ومن
معانيها التعدية نحو
مررت بلوادي قالوا دى
لسم لدخول الباء عليه
(والكاف) ومن معانيها

الفاعل مفعولا والتعدي بهذا المعنى مختصة بالباء مثال ذلك ذهب بز يدبغني أذهبت أي صيرته ذاهبا
وأما التعدي بمعنى اتصال معنى الفعل للاسم فمشتركة بين أحرف الجر التي ليست زائدة ولا شبهة بالزائد ولأولى
حل التعليل في كلام الشارح على الأولى حتى تتميز الباء بها عن سائر الحروف فلا يمكن يعكس عليه المثال وهو قوله
مررت بالوادي فإنه محقق للتعدي العامة أعني المشتركة بينها وبين حروف الجر فإنه يحتمل أن الباء فيه بمعنى
في وأن تكون للاصاق وأن تكون للتعدي الخاصة أي صيرت الوادي يمرور به لكن المناقشة في المثال
ليست من دأب المحققين وكان الأولى للشارح أن يذكر بدل التعدي الاصاق لأنه الأصل في معاني الباء ولم
يذكر له سيبويه غيره وهو حقيق نحو به داء أي التصق به داء ويجازى نحو مررت بز يد أي التصق مروري
بمكان يقرب منه فكانه التصق به (قوله التشبيه) هو في اللغة مصدر شبه الشيء بالشيء إذا جعله شبهه قال تعالى
ولكن شبه لهم أي التي لهم شبهة على غيره وفي الاصطلاح الحاق ناقص في الشرف وفي الخمسة بكامل فيهما وقد
مثل الشارح للاحق الناقص في الشرف بالكامل فيه بقوله بز يد كالبدور ومثل الحاق الناقص في الخمسة
بالكامل فيها بز يد كالجار فإن الجار في البلادة أكمل من بز يد فيها (قوله ومن معانيها الملك) بكسر الميم واسكان
اللام رضا بطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلية على من يملك نحو المال للخليفة وتكون لشبه الملك ويعبر
عنه باختصاص وضابطها أن تقع بين ذاتين وتكون داخلية على ما يملك نحو الباب للدار وتكون
للاستحقاق ذارفت بين معنى وذات نحو الجدلة (قوله للخليفة) بالفاء الذي يخلف غيره فعلة بمعنى فاعل
أراد الذي استخافه غيره فعلة بمعنى مفعول (قوله والسين) أي وفتح السين (قوله بمعنى البمين) أي الخلف
(قوله وحرف القسم من حروف الخفض) أشار به إلى أن قول المتن وحروف القسم بالرفع معطوف على من
ويحتمل أن يكون مجرد إعطاء على الالف واللام أي ودخول حروف القسم ويكون من ذكر الاختصاص بعد
العام ونكتته اختصاصها بالذات على القسم مع الجر بخلاف باقي حروف الخفض فإنها جارة ولا تدل على
القسم (قوله ثلاثة) أشار به إلى أن الخبر مجموع الواو والباء والتاء فلا يقال أخبر بالمرقد عما رجعه الجمع
(قوله الواو والباء والتاء) وشروط الواو ثلاثة أحدها حذف فعل القسم معها فلا يقال أقسم والله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي أكثر استعمالا من أصلها أي الباء والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال
والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني والثالث أنها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وهذه الشروط في
التاء اثنتان فوق وزيد اختصاصها بلفظ الجلالة كقوله وحكي الخفض تر في تراب الكعبة وهو شاذ وأما
الموحدة فلا يشترط فيها شيء من ذلك وقد جمع بعضهم هذه الشروط وما هي فيه بقوله

في ظاهر مع حذف فعل القسم * بالواو مع ترك السؤال أقسم
وهذه الشروط في التاء وزد * تخصبها بالله والباء

أهـ وكـ الأولى للصنف تقديم الباء الموحدة على الواو لاصاتها كونها أعم الحروف لأنه لا يشترط فيها شيء
لكن ربما يقال قدمت الواو لكثرة دورانها على الالسنه وأن كانت الباء أصلا لها (قوله وقد تجعل هاء) أي
تبدل التاء على ثلثة هاء (قوله هاء الله) بقطع الهمزة ووصلها وكلاهما مع اثبات الالف وحذفها (قوله لله لا يؤخر
الاجل) بكسر اللام ونقل فتحها أي مع جميع المظهرات والأصل والله لا يؤخر الاجل ويؤخر يصح أن
يكون مفعولا للفاعل والاجل مفعول له والفاعل ضمير يعود إلى الله ويصح أن يكون مبنيا للمفعول والاجل
نائب الفاعل وعلى كل الجملة جواب القسم لا محل لها من الاعراب (قوله والفعل الخ) هو لغة الحدث الذي
يحدثه الفاعل من قيام وقعود وغير ذلك واصطلاحا كلمة دلت على معنى في نفسها واقترنت بزمان وضعا كلمة
بمنزلة الجنس وخرج بقوله دلت على معنى في نفسها الحرف وخرج بقوله واقترنت بزمان الاسم وخرج بقوله
وضعا اسم الفاعل كضارب اسم المفعول كضروب وخرج أيضا أسماء الافعال كهيبت فإن اقترانها بزمان

التشبيه نحو زيد كالبدور
فالبدر اسم لدخول
الكاف عليه (واللام)
ومن معانيها الملك نحو
المال للخليفة فالخليفة
اسم لدخول اللام عليه
(وحروف القسم) فتع
القاف والسين المهملة
بمعنى البمين وحروف
القسم من حروف
الخفض ولكن سميت
حروف القسم لدخولها
على القسم به (وهي)
ثلاثة (الواو) وتختص
بالظاهر نحو والله
والعلو (والباء)
الموحدة وتدخل على
الظاهر نحو والله على
المضمر نحو بك لأفعل
(والتاء) المثناة فوق
وتختص بلفظ الجلالة
غالباً نحو والله وأصلها
الواو وقد تجعل هاء
نحو هاء الله لأفعلن وقد
تخلفها اللام نحو لله لا
يؤخر الاجل (والفعل)

ليس بحسب الوضع لانها امام موضوعه للفظ الفعل ولفظه غير مقترن وانما المقترن معناه كإذهب اليه بعضهم
واما لانها وضعت للمعنى المصدرى ثم استعملت غالبا في معنى الفعل كإذهب اليه آخرون ودخل نحو عسى
وليس ونعم وبئس مما هو فعل ويدل على الزمان في الاصل وعدم دلالة عليه عارض لكونه أشبه الحرف
في الجود وعدم التصرف فانسج عن ذلك والمراد بالوضع ما يشمل التقدير لان لم يثبت في عسى وضعه
للمزمان لكن لما وجدت فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاله في نظم أخواته
فان قات هذا التعريف منتقض بما لا يتصور معه زمان نحو أراد الله في الازل كذا وخلق الله الزمان
اذ لا زمان مع الارادة والخلق قلنا يكتفي في ذلك توهم العقل للزمان (قوله بكسر الفاء) احتراز عن مفتوحها
فانه مصدر واما المكسور فهو الكلمة المخصوصة وهذا بحسب الاصطلاح والافهما في اللغة مصدران لفعل
يفعل (قوله بقد) أى بقبوله دخول فدا الحرفية عليه وهي المفهومة عند الاطلاق فتقييد الشارح لها
ليبان الواقع والافهمى المرادة للمصنف فلا اعتراض عليه لان المراد يدفع الابراد اذ ادل عليه دلائل والدليل هنا
انصرف الاسم اليها عند الاطلاق (قوله وتدخل على الماضي) أى للتحقيق في غالب الاحوال نحو قد قام
زيد وقد أفلح المؤمنون وتقريب الحال نحو قد قامت الصلاة (قوله وعلى المضارع) أى للتقليل اما في
وقوع الفعل ولا يكون الا في غير كلام الله عز وجل نحو قد يقوم زيد وقد يصاق الكتب وقد يجود البخيل
واما في متعلق معنى الفعل مع تحقيق وقوع الفعل ويكون في القرآن نحو قد يعلم ما أنتم عليه أى من الاحوال
أى ما أنتم عليه أقل معلوما فقد أفادت في هذا المثال التحقيق والتقليل معا لكن الاول باعتبار الفعل
والثاني باعتبار متعلقه (قوله لانها بمعنى حسب) وتستعمل مبنية وهو الغالب لشبهها بقدا الحرفية في لفظها
ولكثير من الحروف في وضعها (قوله نحو قد أفلح) بسكون الدال أى حسب زيد درهم فقد اسم مبتدأ مبنى
على السكون في محل رفع وز بد منصف اليه ودرهم خبره وتستعمل معربة لاضافتها المانعة من تحتم البناء
فتقول قد زيد درهم رفع قد على الابتداء ودرهم على الخبرية مثل قولك حسب زيد درهم وقد تكون اسم
فعل بمعنى يكتفي فرفع الفاعل وتصب المتعول تقول قد زيد درهم أى يكتفيه درهم وبوصف الاضافة
بالممانعة من تحتم البناء يدفع الاعتراض بانها كيف تبنى مع أنها مضافة والاضافة من خواص الاسماء فيضعف
شبهها بالحرف وحاصل الجواب أن الاضافة لا تمنع جواز البناء بل وجوبه فيجوز معها البناء والاعراب
(قوله والسين) أل للعهد الذهنى أى السين المعهودة عند النحاة وهي سين الاستقبال التي معناها التنفيس
خروج السين الهجائية وسين الصبرورة كاستحجر الطين أى صار حجرا وغيرهما (قوله وسوف) هي كلمة
تنفيس كالسين الأتم تدل على الاستقبال البعيد دون السين فانها تدل على الاستقبال القريب فهي أكثر
تنفيسا لان زيادة البناء تدل على زيادة المعنى وهذا كما على أن السين وسوف كلمتان مستقلتان وهو مذهب
الجمهور وقيل ان السين منقوصة من سوف دلالة بتقليل الحروف على تقريب الفعل ومعنى التنفيس تأخير
الفعل في الزمان المستقبل وعدم لتضييق في الحال يقال نفسه أى وسعته ونفسه أى وسعته له وانما لم يعرف
المصنف سوف بأل كما عرف السين لان سوف أريد بها لفظها والكلمة اذا ريد بها لفظها صارت علم جنس
والاعلام لا تدخل عليها أل الاسماء اذ يتمتع اجتماع أداتى تعريف على معرف واحد وهو مبنى على الفتح لعدم
تغير الصورة الحرفية بخلاف السين فان صورة حرفيته من غيرت الى سين وجعلت اسما وصار معرفا بدخول
أل فاعرب (قوله وتاء التأنيث) أى الدال على تأنيث المسند اليه أى كونه مؤنثا فاعلا كان أو ثانيا عنه أو
اسم كان فخرجت تاء تاء وتاء اذا سكنا لانها فيهما لتأنيث اللفظ (قوله الساكنة) أى أصالة فلا يضر
تحريكها عارض نحو قالت اخرج قالت أمة قالت أيتها طاعة فخرجت المتحركة أصالة فان حركتها ان كانت
اعرابا اختصت بالاسم كفاطمة وان كانت غير اعراب دخلت على الثلاثة كالأقوة وربت وقوه وهذا اعلم أن

بكسر الفاء (يعرف)
من قسيبه الاسم
والحرف (بقد) الحرفية
وتدخل على الماضي نحو
قد قام وعلى المضارع نحو
قد يقوم فقام ويقوم
فعلان لدخول قد
عليهما بخلاف قد
الاسمية فانها مختصة
بالاسماء لانها بمعنى
حسب نحو فنزيد درهم
(والسين وسوف)
ويختصان بالمضارع نحو
سيقوم وسوف يقوم
فيقوم فعل مضارع
لدخول السين وسوف
عليه (وتاء التأنيث
الساكنة) وتختص
بالماضى نحو قالت

ما ذكره المصنف من علامات الماضي والمضارع فقط وهي ثلاثة أقسام ما اشترك بينهما وهو قد ولا تدخل الا على المتصرف المثبت المجرد من ناصب وجازم فلا تدخل على الانشاء فلا يقال قد رحم الله زيداً بمعنى اللهم ارحمه وما اختص بالمضارع وهو السين وسوف وما اختص بالماضي وهو تاء التأنيث الساكنة أصلاً (لم يذكر المصنف ما اختص بالامر وهو دلالة على الطلب مع قبوله بآية الخطابية) كضري (أونون التوكيد) كضربين (ولعل تركها العسرها على المبتدى بسبب أنها مركبة من شيئين كما علمت أولاً أنه جرى على مذهب الكوفيين القائلين بأن الفعل قسمان ماض ومضارع والامر قطعة من المضارع) (قوله والحرف) هو لغة الطرف واصطلاحاً (ما دل على معنى في غيره ولم يكن أحد جزأى الجملة) بقولنا ما دل على معنى في غيره معناه أنه يشترط في دلالة على معنى الافرادى ذكر استعاقب فاذا قلت سرت من البصرة مثلاً فمعنى من وهو الابتداء لا يستفاد الا بذكر البصرة ألا ترى أنك اذا رقت على الحرف دون ما بعده لا يفهم معناه حتى يؤتى بما بعده وبذلك يخرج الاسم والفعل فانهما يدلان على معنى في أنفسهما فانه يفهم من زيد الشخص المعروف ومن قام وحده قيام ماض فالقيام من الحروف والمضى من الصيغة وبقولنا لم يكن أحد جزأى الجملة يندفع ايراد الموصول ونحوه فانه وان كان يدل على معنى في غيره وهو الصلة الا أنه يكون أحد جزأى الجملة نحو أعجبت الذي قام أبوه وكذلك أسماء الاستفهام وشبهها ألا ترى أنك اذا قلت من أبوك فقد دلت من على معنى في غيرها وهو الاستفهام عن الاب (قوله ما لا يصلح الخ) أى كلمة لا يصلح معها الخ وياقاع ما على كلمة اندفع ايراد الجملة فانها يصدق عليها قوله ما لا يصلح معه دليل الاسم ولا دليل الفعل فكان حق التعبير تأنيث الضمير في معنى لأنه لا أنه ذكره مراعاة للفظ * فان قيل ان أريد بدليل الاسم والفعل خصوص ما ذكره فقط ورد عليه أن لنا كلمات كثيرة لا تقبل ما ذكره وبسبب بحرف وان أريد ما ذكره وما لم يذكره فهو حواله على مجهول * أجيب بان لنا أن نختار الاول وغاية ما يلزم كون هذا التعريف تعريفاً بالاعم وهو جازم عند المتقدمين لانه يستفاد به التمييز في الجملة ولنا أن نختار الثاني ونقول المقصود بهذه المقدمة المبتدى وهو لا يستقل بالافادة والموقف يبين له ما لم يذكره المصنف وعلى الاول تكون اضافة دليل الى ما بعده للعهد الذكري وعلى الثاني تكون للاستغراق وكان الاولى أن يعبر المصنف بالعلامة بدل الدليل لان الدليل دلالة قطعية والعلامة دلالة ظاهنية والمراد هنا الدلالة الظنية ولعله انما عبر بالدليل لان الدليل والبرهان والحجة عند أهل هذا الفن بمعنى واحد والمراد بالصلاحيية المنفية الصلاحيية اللغوية لا العقلية ولا الشرعية لان الكلام في مبحث الالفاظ وهذا أمر لنهوى لا مدخل للعقل والشرع فيه والمعنى أن يشهد أهل اللغة أن دخول هذا اللفظ على هذا اللفظ معيب كدخول من أوأل أو سوف مثلاً على الباء أو رب مثلاً (قوله ولادليل الفعل) عطى بالواو دون أوليفيد اشتراط المعية في التثنية وأعاد حرف النفي للتنصيص على المعية لان الواو وان كانت ظاهرة فيها لا تقيدها ناصراً ألا ترى أنك لو قلت ما جاءني زيد وعمر و كان ظاهراً في انتفاء مجيئهما معاً محتملاً لا انتفاء مجيء أحدهما فاذا قلت ما جاءني زيد ولا عمر وكان ناصياً انتفاء مجيئهما معاً (قوله فعدم صلاحيته) استشكل بان العدمى لا يكون علامة للوجودى وأجيب بان العدمى قسمان عدم مطلق وهو الذى لا يكون علامة للوجودى وعدم مقيد وهو ما يكون علامة له وما هنا من الثاني لان المراد عدم علامة الاسماء والافعال لا العدم مطلقاً وانما جاءوا بعلامة الاسم والفعل وجوبية وعلامة الحرف عدمية دون العكس لانهما أشرف منه والوجودى أشرف من العدمى فاعطى الأشرف للأشرف والاخص للأخص (قوله بالكيفية) أى لا من أسفلها ولا من فوقها

تفصيل

(والحرف) يعرف بانه (ما لا يصلح معه دليل الاسم) أى ما يعرف به الاسم من الخفض والتنوين ودخول الالف واللام وحروف الخفض (و) ما (لا) يصلح معه (دليل الفعل) أى ما يعرف به الفعل من قد والسين وسوف وتاء التأنيث الساكنة فعدم صلاحيته لدليل الاسم ولدليل الفعل دليل على حرفيته ونظير ذلك كما قال ابن مالك ج ح خ فعلاية الجيم نقطة من أسفل وعلامة الخاء المعجمة نقطة من فوق وعلامة الخاء المهملة عدم النقطة بالسكينة (باب الاعراب)

(باب الاعراب)

هذه ترجمة وهي كلمتان تأتيهما وهي الاعراب مجرورة لا غير وأما الاولى وهي لفظة باب فيجوز فيها الرفع

والنصب فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف تقديره هذا باب الإعراب أو على أنه مبتدأ محذوف خبره تقديره باب الإعراب هذا عمله وإذا دار الأمر بين هذين التقديرين قيل الأول أولى لأن الخبر محط الفائدة فالأولى بالحذف
المبتدأ وقيل الثاني هو الأولى لأن المبتدأ مقصود لذاته والخبر مقصود لغيره فالخبر أولى بالحذف وأما نصب
فعل أنه مفعول لفعل محذوف تقديره اقرأ أو تعلم باب الإعراب ولا يصح أن يكون المحذوف اسم فعل تقديره
هاك لأن اسم الفعل لا يعمل محذوفاً على الأصح وأما الجر بحرف محذوف تقديره انظر في باب الإعراب فمنه
الجمهور لأن الجار لا يعمل محذوفاً إلا شذوذاً وأولى السكك الرفع لأن فيه إبقاء أحد ركبي الإسناد ويلييه نصب
وأصغها الجر لما تقدم والباب لغة ما يدخل منه إلى غيره واصطلاحاً ألفاظ مخصوصة دالة على معان مخصوصة
على ما اختاره السيد من أن أسماء الكتب وما فيها من التراجم عبارة عن الألفاظ مخصوصة من حيث
دالتها على معان مخصوصة وإضافته إلى الإعراب من إضافة الدال للمدلول أي باب دال على الإعراب أي على
حقيقته وأقسامه لأنه تكلم عليهما فيه فتكلم على الأول بقوله هو تغيير الخ وعلى الثاني بقوله وأقسامه
أربعة الخ والإعراب في اللغة له معان كثيرة للناسب منها هنا الإبانة والتغير لظهور تعلقه في الاصطلاح
عنها لأن الكلمة إذا أعربت ظهر معناها وبان وتغيرت عن حالة الوقف. وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان
أحدهما أنه لفظ أي نفس الحركات والسكون وما ينوب عنهما وعليه فحده ما جرى به لسان مقتضى العامل
من حركة أو حرف أو سكون أو حذف أي شيء جرى به لسان الأمر الذي يطلبه العامل كالفاعلية والمفعولية
والإضافة ويقابله البناء فحده ما جرى به لسان مقتضى العامل من شبه الإعراب وليس حكاية ولا بقل ولا إتباعاً
ولا تخلصاً من سكونين. والثاني أنه معنوي والحركات دلالة على عليه وعليه فحده ما قاله المصنف تغيير الخ
ويقابله البناء فحده لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لغير عامل فخرج نحو سبحان الله ولا اعتلال فخرج الفق
ونحوه. والبناء لغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت ويعلم من تعريف الإعراب والبناء تعريف
ما اشتق منهما وهو المعرب والمبني (قوله بكسر الميم) احترازاً من الأعراب بفتحها وهو اسم لسكان
البادي (قوله في اصطلاح من يقول الخ) اختار هذا المذهب الأعم وكثير وهو ظاهر مذهب سيويه
واعترض هذا المذهب بأنه يقتضي أن التغيير الأول ليس إعراباً لأن العوامل لم تختلف وليس كذلك (قوله
تغيير الخ) اعترض بأن التغيير فعل الشخص والقصد تفسير الإعراب الذي يتصف به اللفظ فلا يصح تفسيره
به وحمله عليه مع أن الخبر عين المبتدأ. وأجيب بأن المراد بالتغيير أثره وهو التغير لأنهم كثيراً ما يطلقون المصدر
ويريدون به الحاصل بالمصدر من إطلاق اسم السبب على السبب وهو بهذا المعنى يصح وصف اللفظ به (قوله
أحوال) جمع حال وهو الصفة أشار به إلى أن التغيير إنما هو صفة أو آخر الكلام لذاتها وفيه قصور لأنه لا يشمل
تغيير ذات الأواخر بأن يبدل حرف بحرف آخر حقيقة كما في المثني والجمع حال النصب والجر أو حكماً كما
فيهما حال الرفع لأن الألف والواو صار الشئين بعدما كانا شئاً واحداً لهما صارا علامتين للتثنية والجمع
وعلامتين للإعراب بعدما كانا الأول قطع وعبارة المتن بدون ذلك التقدير صادقة بذلك وبتغيير الصفة بأن
يبدل حركة بحركة أخرى حقيقة كلفي زيد حال نصبه وجره أو حكماً كافي غير المنصرف حال جره بعد نصبه
ويمكن أن يجاب عن الشارح بأنه إنما قيد بالأحوال نظراً إلى أن الأصل في الإعراب أن يكون بالحركات (قوله
أو آخر الكلام لا اختلاف العوامل) اعترض بأن الأواخر جمع وأقله ثلاثة فيلزم أن لا يتحقق الإعراب إلا بتغيير
ثلاثة أو آخر والأمر بخلافه وأجيب بأن الإضافة للجنس وهي تبطل معنى الجمية فالمراد جنس الأواخر
الصادق بالواحد وبالأكثر واعترض أيضاً بأن الكلام اسم جنس جمعى أقل ما يطلق عليه ثلاث كلمات
فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة واحدة أو كلمتين وأجيب بأن لانه للجنس فالمراد جنس الكلام واعترض
أيضاً بأن العوامل جمع أقله ثلاثة فيلزم أي لا يتحقق الإعراب إلا باختلاف ثلاثة عوامل والأمر

بكسر الميم (الإعراب)
في اصطلاح من يقول
إنه معنوي (هو تغيير)
أحوال (أو آخر الكلام)

بخلافه وأجيب بجواب ما تقدم قبله وهذا الاعتراض بعينه وأرد على قول الشارح أحواله وجوابه أن
الاضافة للجنس تقييده بالأواخر بيان لمحل الاعراب لا الاحتراز فلا يقال ما خرج به يخرج بقوله لاختلاف
العوامل لأن التغيير بسبب العوامل لا يكون إلا في الأواخر ولك أن تجعله للاحتراز من الأوائل والأواسط
كتغير التفسير والتغيير في قولك في زيد يزدو يزدو ولا يضر خروج ذلك بما بعده لأن هذا سابق وقع
في مركزه والاعتراض بالتأخر على المتقدم غير موجه (قوله حقيقة أوحكا) حالان من أواخره يعني أن
آخر الكلمة قد يكون آخر حقيقة بان لم تحذف منها شيء كدال زيد وقد يكون آخر احكاما بان يحذف منها
آخرها كيدودم فان أصلهما يدي ودي حذفت الياء وجعلت الدال والميم في حكم الآخر بان صارنا محل
الاعراب وكالافعال الخمسة نحو يفعلان فان علامة الاعراب فيها ثبوت النون مع أنها ليست آخر اولامة متصلة
بالآخر بل بالضمير الذي هو الفاعل لكن لما كان الفاعل كالجزء من الفعل لم يعد فصلا وكانت منزلة منزلة
الآخر (قوله نصيره مرفوعا الخ) الضمير راجع للآخر وهو يقتضي أن المرفوع والمنصوب والخفوض
هو نفس الآخر وليس كذلك فان الذي يوصف بأحد هذه الثلاثة انما هو الكلمة بتمامها وأما الآخر فهو
محل ظهوره ويحجب بان الضمير راجع للآخر باعتبار الكلمة بتمامها فهو من اطلاق الجزء وإرادة الكل
ثم ان قوله مرفوعا الخ فيه قصور لانه لا يتناول الجزم في الفعل المضارع مع أنه داخل في الكمال كما سيذكره
بعده يجب ان يقتصر في البيان على اعراب الاسم اشرفه وقوله بعد أن كان موقفا فيه اعتبار الانتقال
من السكون الى أحد هذه الثلاثة على لبدل ولم يعتبر الانتقال من أحدها الى الآخر وهذا تحكم ويحجب بان
الانتقال من أحدها الى الآخر يعلم أنه اعراب بالاولى لانه اذا كان الانتقال من الوقف يسمى اعرابا فبالاولى
الانتقال من حالة من حالات الاعراب الى أخرى (قوله بعد أن كان موقفا) أي ساكنا لا متحركا
بحركة اعراب ولا بناء (قوله هنا) أي في تعريف الاعراب (قوله الاسم المتمكن) أي المعرب سواء
كان أمكن أي منصرفا كزيد أو غير أمكن أي غير منصرف كاحمد (قوله نون الالئث) أي نون النسوة
والمراد النون الموضوعة هن وان استعملت في الذكور كفي قوله في صفة الموصوف

يمرون بالدهنا خفا عياهم * ويرجعن من دارين بجر الخائب

(قوله ولم يباشره نون التوكيد) أي لفظا أو تقديرا فإلما يباشر نحو قلبون ولا يصدقك فهما من المعرب
(قوله على انه علة له) أي علة لوجوده وتسميته اعرابا فتجد اختلاف العامل وجد التغيير ومتى انعدم
الاختلاف انعدم التغيير وأورد عليه أنه قد يوجد الاختلاف ولا يوجد التغيير كما في ضربت زيدا وإن زيدا
ورأت زيدا وقد يوجد التغيير ولا يوجد اختلاف العامل كما في المعرب ابتداء المنقول من الوقف الى وجه من
أوجه الاعراب * وأجيب عن الاول بان المراد باختلاف العوامل اختلافها في العمل وهي في ضربت زيدا
وإن زيدا ورأت زيدا لم يختلف عملها لانه واحد وهو نصب فلذا لم يتغير الآخر باختلافها في العمل يلزمه
تغير الآخر وعن الثاني بان المراد باختلاف العوامل اختلافها ولو من العدم الى الوجود وهذا غير ما ذكره
الشارح كذا يفهم من الحاشية أقول هذا لا ينافي ما في الشارح لاحتمال ارتكاب التجوز في التعاقب الذي فيه
بان يراد به ما يشمل الوجود بعد العدم من اطلاق الملزوم وهو التعاقب ولزادة اللازم وهو الوجود بعد العدم
فتأخر بانصاف وخارج بقيد اختلاف العوامل تغير الأواخر لا بسبب كنه إذا فتحت بعد ضمها أو بسبب
آخر كالتغير بسبب الاتباع كالحمد لله بكسر الدال فان ذلك لا يسمى اعرابا (قوله الداخلة عليها) صفة
للعوامل وجاز ذلك وان كان الموصوف جمع لان جمع ما لا يعقل يعامل معاملة الواحد من يعقل والضمير في
عليها راجع الى الكلم والكلم اسم جنس جمعي يجوز في ضميره التذكير والتأنيث والتذكير كبرأ حسن (قوله
واحد بعد واحد) منصوب على انه مفعول مطلق أي دخول واحد بعد دخول واحد أو على الحال أي

حقيقة كآخر زيد
أوحكا كآخر يزدو
والمراد بتغيير الآخر
نصيره مرفوعا أو
منصوبا أو مخفوضا بعد
أن كان موقفا قبل
التركيب والمراد بالكلم
عسا لاسم المتمكن
والفعل المضارع الذي لم
يتصل بالآخره نون
الائث ولم يباشره نون
التوكيد (لاختلاف
الاعراب على) متعلق
بتغيره على انه علة له
والمراد باختلاف
العوامل تعاقبها على
الكلم (الداخلة) عليها
واحد بعد واحد
والعوامل

بالعامل ما به يتقوم المعنى
المقتضى للاعراب
سواء كان ذلك العامل
لفظيا أو معنويا فالعامل
اللفظي نحو جاء فانه
يطلب الفاعل المقتضى
لرفع ونحو رأيت فانه
يطلب المفعول المقتضى
لنصب ونحو الباء فانها
تطلب المضاف إليه
المقتضى للجر. والعامل
المعنوي هو الابتداء
والتجريد والمراد بدخول
العوامل مجيئها لما
تقتضيه من الفاعلية
والمفعولية والإضافة
سواء استمرت أم
حذفت وسواء تقدمت
على المفعولات كرايت
زيدا أو تأخرت نحو
زيدا رأيت وقول
الكودي إن العوامل
لا تكون إلا قبل
المعربات جري على
الأصل الغالب وقول
المصنف (لفظا أو
تقديرًا) حالان من
تغيير يعني أن تغيير
أواخر الكلام تارة يكون
في اللفظ نحو يضرب
زيد ولن أكره حاتمًا
ولم أذهب بعمر وفلفظ
بالرفع في يضرب وزيد
وبالنصب في أكره
وحاتمًا وبالجزم في أذهب

حال كونها مترتبة في الدخول فلا يجتمع اثنان منها على تركيب واحد من جهة واحدة (قوله جمع عامل)
وإنما ساغ جمعه على فواعل مع شذوذ جمع فاعل على فواعل لأن محل ذلك في غير مسائل مستثناة منها ما لم
يكن فاعلا مستعملا اسما وإلا ساغ كإعنا فان الفاعل صار علما بالقلبة لأمر مخصوص (قوله والمراد بالعامل)
المقام للاضمار ولم يقل بالعوامل بالجمع لأن التعاريف للحقيقة المدلول عليها بالمفرد وليست للأفراد المدلول
عليها بالجمع (قوله ما به يتقوم الخ) أى شئ ملفوظ به أو مقدر أو معنوي بسببه يتحصل معنى من المعاني
المقتضية أى الطالبة للاعراب أى لبيان الحركات والسكنات (قوله لفظيا) أى ظاهرا أو مقدرًا (قوله
نحو جاء) أى جاء ونحوه كرجع وذهب (قوله فانه يطلب الفاعل) أى المتصف بالفعل وقوله المقتضى
أى الطالب للرفع أى من حيث فاعليته لا من حيث ذاته فاندفع إيراد أن المقتضى للرفع إنما هو الفاعلية
لا الفاعل كما علم من تعريف العامل وإنما كانت الناعلية مقتضية للرفع لأنه علامة عليها فافهم وقس
عليه ما بعده (قوله فانه) أى رأيت بمجملته من الفعل والفاعل على ما هو كلامه وهو أحد أقوال أربعة
ذكرها البشارح في شرح التوضيح أصحها أن الفعل وحده هو الذى يطلب المفعول الواقع هو عليه (قوله
المقتضى) أى الطالب للنصب من حيث المفعولية لا من حيث الذات كما علم مما مر (قوله فانها تطلب
المضاف إليه) المراد بالمضاف إليه هنا هو المجرور لأن أحرف الجر تسمى حروف الإضافة لأنها تضيف
معاني الأفعال إلى الأسماء وتوصلها إليها ولا فرق في المضاف إليه بين الحقيقي كمثل والحكمى كفى بحسبك
زيد فان الباء فيه وإن كانت زائدة حصل بها كون الشئ مضافا إليه حكما وصورة فلا يقال إن تعريف
العامل لم يشملها (قوله المقتضى) أى الطالب للجر أى من حيث الإضافة لا من حيث الذات فلا تغفل
(قوله الابتداء) أى في المبتدأ (قوله والتجريد) أى في الفعل المضارع (قوله مجيئها لما تقتضيه) أى
حصولها وتحقيقها مع الكلام وتسليطها عليها فدخلت العوامل المقدرة والمتأخرة والمعنوية (قوله من
الفاعلية الخ) بيان لما والياء فيه وفيما بعده ياء المصدر فهما مصدران فالناعلية كون الاسم فاعلا حقيقة
أو في حكم الفاعل في كونه عمدة والمفعولية كون الاسم مفعولا حقيقة أو في حكم المفعول في كونه فضلة
أو مشبه به كفى اسم إن ولما كانت الإضافة مصدرا بنفسها لم يخرج إلى إلحاق ياء المصدر بها وهى كون
الاسم مضافا إليه فكلامه على تقدير إليه (قوله وسواء تقدمت الخ) مثل ذلك مالو قارنت كالابتداء
في المبتدأ نحو زيد قائم (قوله جرى على الأصل الغالب) أو مراده أن العوامل لا تكون إلا قبل المعربات
بحسب الرتبة يعنى أن رتبة العوامل التقدم على المعربات وإن تأخرت لفظا وعلى هذا تكون لفظة قبل
في كلامه مستعملة في حقيقتها وبجازها (قوله وقول المصنف لفظا أو تقديرا الخ) إعراب هذه الجملة
الواقعة من الشارح أن يقال قول مبتدأ وهو بمعنى المقول وقول لفظا أو تقديرا بدل منه أو عطف بيان
مرفوعان بضمة مقدرة منع من ظهورها حركة الحكاية أى حكاية كلام المتن وقوله حالان خبر المبتدأ
وصح الإخبار عنه وهو مفرد بذلك مع كونه مثنى لأنه وإن كان مفردا لفظا مثنى معنى لأن المقول اثنان
قوله لفظا وقوله تقديرًا (قوله حالان) وعليه يكونان مصدرين بمعنى المفعول والمعنى حال كون التغيير
ملفوظا أى ملفوظا أثره أو ما يدل عليه وهو علامته من الحركات وما ناب عنها أو تقديرًا أى مقدرا أثره
أو ما يدل عليه فهما حالان سببيان وبذلك التقرير اندفع إيراد أن التغيير معنى من المعاني وهو لا يكون
لفظا ولا تقديرًا وفي الحاشية أوجه أخرى في إعراب المتن فراجعها إن شئت (قوله تارة) منصوب على
المفعول المطلق نحو ضربته مرة أو على الظرفية أى في مرة (قوله يكون) أى التغيير أى علامته لما تقدم
قريبا وقوله في اللفظ أى ظاهرة في اللفظ (قوله فتلفظ بالرفع) أى باثره أو علامته لأن الرفع معنوي بناء
على قول المصنف إن الإعراب معنوي (قوله وبالجزم) أى وتلفظ بالجزم فيه خفاء لأن كلا من الجزم

والتقدير وهو النوى كتنوى الضمة في موسى يخشى والفتحة في لن أخشى الفتى والكسرة في نحو مررت بالرحا فموسى ويخشى مرفوعان بضمة مقدرة وأخشى والفتى منصوبان بفتحة مقدرة والرحا محفوضة بكسرة مقدرة وهذا هو المراد بقوله لفظا أو تقديرًا وأوهنا للتقسيم لا للترديد وكيفية الإعراب اللفظي (أن تقول في نحو يضرب زيد يضرب فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع التجرد من الناصب والجازم وزيد فاعل يضرب وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة ظاهرة في آخره والعامل فيه الرفع يضرب وتقول في مثل لن أكره حاتمًا لن حرف نفى ونصب وأكره فعل مضارع منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له لن وحاتمًا (٢٢) مفعول به وهو منصوب وعلامة نصبه فتحة ظاهرة في آخره والناصب له أكره وتقول

وعلامته ليس لفظًا لأنه عديم إذ هو عدم الحركة نعم يصح أن يقال في علامته التي هي السكون إنها لفظية بمعنى أنها متعلقة بلفظ لأن السكون حذف الحركة (قوله والتقدير) عطف تفسير (قوله وهو النوى) أي النوى أثره أو علامته لما تقدم بقرينة قوله كما تنوى الضمة فإن الضمة النوية ليست نفس التعبير وإنما هي علامته (قوله وهذا هو المراد بقوله لفظًا أو تقديرًا) كان الأولى أن يقول وهذا بعض ما أراد بقوله لفظًا أو تقديرًا لأن الإعراب التقديرى ليس منحصرًا في الاسم المقصور والفعل المضارع المعتل الآخر بل هما بعض ما يقدر فيه الإعراب (قوله وأوهنا) أى في تعريف الإعراب في هذا الكتاب للتقسيم أى تقسيم الإعراب إلى قسمين (قوله لا للترديد) هو مصدر ردد الكلام أى كرره وليس مرادًا بل المراد الشك فكان الأولى أن يقول لا للتردد (قوله وكيفية الإعراب الخ) أراد بالإعراب هنا تطبيق التركيب على القواعد النحوية مطلقًا سواء كان مبنيًا أو معربًا فلا ينافى ذلك قوله لن حرف نفى ونصب مع أن الحروف مبنية وليس المراد به هنا مقابل البناء حتى يكون ذكر بعض المبنيات مستندرًا (قوله اللفظي) أى الذى تكون علامته لفظية فلا ينافى ما تقدم من أن الإعراب عند المصنف معنوي (قوله ضمة ظاهرة في آخره) هل المراد بعد آخره أو قبل آخره أو مع آخره اختلف الناس على ثلاثة مذاهب قال ابن جنى والأول هو مذهب سيويه وكلام الشارح محتمل للمذاهب الثلاثة يجعل في للمصاحبة أى ضمة ظاهرة مع آخره (قوله وكيفية الإعراب التقديرى) أى تطبيق التركيب على القواعد النحوية كما سبق ومعنى التقديرى المقدر علامته (قوله التعذر) هو أن لا يكون الحرف الذى هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرائية كالاسم الذى في آخره ألف سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا والرحا أو محذوفة لالتقاء الساكنين أما الاستتمثال فهو أن يكون الحرف الذى هو محل الإعراب قابلاً للحركة الإعرائية لكنها ثقيلة عليه كالاسم الذى في آخره ياء مكسورة ما قبلها كقاض وداع والقاضى والداعى (قوله وفاعل يخشى) لم يقل وفاعله خوفاً للباس بعود الضمير للتجرد لأنه أقرب مذكور (قوله مستتر فيه جوازاً) أى استتار اجازاً لهذا جواز والمستتر جوازاً هو ما يخلفه الظاهر وذلك في فعل الغائب أو الغائبة كقام ويقوم وقامت وتقوم واسم الفاعل نحو زيد قائم أبوه وأما المستتر وجوباً فهو ما لا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل وذلك في الفعل المضارع المبدوء بالهمزة أو بالنون أو ببناء المخاطب الواحد وفي فعل الأمر المسند إلى واحد وأفعال الاستثناء نكلاً وعدداً وفعل التعجب وأفعال التفضيل واسم فعل الأمر والمضارع والمصدر الواقع بدلا من اللفظ بفعله (قوله لالتقاء الساكنين) أى لدفع التقاءهما وذلك لأن أصل قى فتو قلبت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان

في لم أذهب بعمر ولم حرف نفى وجزم وأذهب فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه سكون آخره لفظاً والجازم له لم ويعمر وجر وجرور وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره والجار له الباء وكيفية الإعراب التقديرى أن تقول في مثل موسى يخشى موسى مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع الابتداء ويخشى فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه الرفع التجرد وفاعل يخشى مستتر فيه جوازاً تقديره هو وهو وفاعله جملة فعلية في محل رفع على الخبرية لموسى الرفع

لحل الجملة الواقعة خير المبتدأ وتقول في نحو لن أخشى الفتى لن حرف نفى ونصب وأخشى فعل مضارع الألف منصوب بلن وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر والعامل فيه لن والفتى مفعول به وهو منصوب يخشى وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر وتقول في مررت بالرحا مررت فعل وفاعل مر والفاعل الغاء وبالرحا جار وجرور متعلق بمر والمجرور محفوض وعلامة خفضه كسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر هذا إذا كانت الألف موجودة فإن كانت محذوفة نحو جاء فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فانك تقول في الرفع علامة رفعه ضمة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي النصب علامة نصبه فتحة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وفي الجر علامة جره كسرة مقدرة على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنين وتقول فيما إذا منع من ظهور الحركة

الاستتقال نحو جاء القاضى فالقاضى فاعل بجاء وهو مرفوع وعلامة رفعه ضمة مقدرة (٢٣) على الياء منع من ظهورها

الاستتقال ومرت
بالقاضى فالقاضى مجرور
بالياء وعلامة جره
كسرة مقدرة على الياء
منع من ظهورها
الاستتقال هذا كله
إذا كانت الياء موجودة
فان كانت محذوفة هو
جاء قاض ومهدت
بقاض فانك تقول
في الرفع وعلامة رفعه
ضمة مقدرة على الياء
المحذوفة لالتقاء
الساكنين وفي الجر
كذلك وقس على هذه
الأمثلة ما أشبهها فحيث
كان في آخر الاسم
المعرب حرف صحيح أو
حرف علة يشبه الصحيح
كالواو والياء الساكن
ما قبلهما كدلو وظبي
فالإعراب ظاهر فيه
وحيث كان في آخره
ألف مفتوح ما قبلها
كالقنق أو ياء مكسور
ما قبلها كالقاضى
فالإعراب مقدرفيه إلا
أن الألف تقدر فيها
الحركة تنذرا لكونها
لا تقبل التحريك
والياء تقدر فيها الحركة
استقئالا لكونها هبل
الحرك ولكنها هبلية
عليها والبراد بالألف
الألف في اللفظ ولا

الألف والتنوين فحذفت الألف لأنها جزء كلمة دون التنوين لأنه كلمة مستقلة وحذف الجزء أولى من حذف السكك كذا في الحاشية . أقول وهو مخالف لنص عبارة ابن مالك في الخلاصة من أن أصل فتى في الياء لا بالواو حيث قال * كذا الذي الياء أصله نحو الفتى * الخ وقال نفس المحشى على الأشموني في ذلك الوضع ولا يرد الفتوة أى على أنه يأتى فان الياء قلبت فيها واوا لانضمام ما قبلها اه (قوله الاستتقال) أى الثقل في النطق بالياء مصمومة أو مكسورة وأسقط النصب لأنه لا يظهر لختته (قوله وفي الجر كذلك) أى بأن تقول علامة جره كسرة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين فان الأصل جاء قاضى ومرت بقاضى بآثبات الياء مع التحريك والتنوين استثقلت الحركة على الياء فحذفت فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لذلك الالتقاء وإذا دخلت أل أو الأضافة رجعت إليه وذهب التنوين نحو هذا القاضى وقاضيك وأما في حالة النصب فالفتحة ظاهرة كما مر لحقتها مطلقا وينون إن لم يضاف ومالم يكن فيه أل كرأيت قاضيا وهذا حكم الوصل وأما الوقف فالأكثر على أنه كالوصل فتقول في المعرفة هذا القاضى بالإثبات وفي النكرة هذا قاض بالحدف وقد جاء بالعكس (قوله فحيث كان) أى إذا وجد فحيث بمعنى إذا فهو مضمن معنى الشرط وكان تامة بمعنى وجد (قوله يشبه الصحيح) أى في عمله للحركات الثلاث وظهورها عليه (قوله كالواو الخ) السكاف استقصائية إذ ليس هناك غير هذين الحرفين (قوله بالإعراب ظاهر) أى إن لم يمنع منه مانع كالإضافة إلى ياء التكلم نحو جاء غلامى (قوله والياء تقدر فيها الحركة) أى الضمة والكسرة وكذا الفتحة البائدة عن الكسرة فيما لا ينصرف فتقدر على الياء كما تقدم في نحو مرت بجوار وأما الفتحة فتظهر لحقتها عليها كما تقدم وكذا تقدر الضمة فقط في الواو والياء في الفعل المضارع الذى آخره واو أو ياء نحو يدعوى وي وتظهر الفتحة عليهما للخفة (قوله ثلاثة أحوال) حال تقدر فيه الحركة للاستتقال وحال تقدر فيه للتعذر وحال تظهر فيه حيث لاتعذر ولا استتقال كذا في الحاشية . وأقول التقرير السابق لم يظهر منه أحوال الفعل المنقوص فتأمل (قوله وأن الانتقال الخ) أى وظهر أن الانتقال أى التحول من الوقف أى حالة الوقف أى السكون إلى الرفع أى حالة الرفع الخ أى ظهر ذلك من قوله فيما سبق والمراد بتغيير الآخراج حيث فسر التغيير الواقع خبرا عن الإعراب بتغييره مرفوعا الخ (قوله ومن النصب إلى غيره) أى الجر في الاسم والجزم في الفعل . ثم إن كلامه معترض باقتضائه أن الانتقال هو نفس الإعراب وليس كذلك وإنما الإعراب هو الحال الحاصل بالانتقال فالانتقال من الوقف إلى الرفع مثالا ليس إعرابا بل الإعراب هو الرفع المنتقل إليه وهو التغيير الخصوص . وأجيب بأن المراد بالانتقال تغير حالة الوقف بحالة غير هافه من ذكر اللزوم وإرادة لازمه (قوله مجازا) حال من أنواع أى حالة كون الأنواع متجوزا بها عن معناها الأصلية وإنما كان إطلاق الأنواع على ما هنا مجازا لأن النوع كلى مقول على كثيرين متفقين بالحقيقة وذلك غير متأت هنا لأن الرفع مثلا مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة لأن حقيقته بالضمة غير حقيقته بالواو ومثلا وكذا البقية وهذا التجوز إنما يظهر على ما ذهب إليه غير المصنف من كون الإعراب لفظيا وأن نفس الرفع وما بعده هو الإعراب وذلك لأنها حينئذ تندرج تحت جنس مقول على كثيرين مختلفين بالحقيقة ولم يندرج تحتها أشياء متفقة بالحقيقة فليست أنواعا منطقية بل أنواع عرفية وأما على ما ذهب إليه المصنف من كون الإعراب معنوي فافهم أنواع حقيقة لا ندرجها تحت الاعراب بمعنى التغيير المطابق للرفع مثلا تغيير مخصوص مندرج تحت مطلق التغيير وله أفراد تغيير بالضمة وتغيير بالواو الخ فافهم أنواع منطقية حينئذ كذا في الحاشية . وأقول في قول الشارح وأن تلك الأحوال الخشنة

الثقات إلى كونها تكتب ياء في مثل نجشى والفتى فظهر أن الآخر كل من الاسم والفعل المعربين ثلاثة أحوال وأن الانتقال من الوقف إلى الرفع ومن الرفع إلى النصب ومن النصب إلى غيره هو الإعراب وأن تلك الأحوال المنتقلة إليها تسمى أنواع الإعراب مجازا وقد يعبر بها

وذلك لانه لم يظهر من كلامه السابق أن تسمية تلك الاحوال المنتقل اليها أنواعا تسمية مجازية وانما الذي ظهر من قوله السابق والمراد بتغيير الآخر الخ أن هذه أنواع للاعراب وأما المجازية في اطلاق لفظ الانواع عليها فنعدم انطباق تعريف النوع عليها فتأمل بانصاف (قوله وأقسامه الخ) جواب عن سؤال مقدر كأن سائلا قال له أنت قد ذكرت حقيقة الاعراب فهل لهذه الحقيقة أفراد أولا؟ فاجاب بقوله وأقسامه الخ أي جزئياته لا أجزاء ولا أقسام هنا مستعملة في حقيقة تسميتها وهي الجزئيات بخلاف ما تقدم في الكلام فانها بمعنى الأجزاء على سبيل المجاز كما تقدم وانما كان ذلك لان الكلام مركب فكل من الاسم والفعل والحرف جزء له وأما الاعراب فليس مركبا لانه التغيير المخصوص فكل من هذه الاربعة يقال له اعراب لوجود التغيير فيه فهي جزئيات له وتقسيمه اليها من تقسيم الكل الى جزئياته لوجود ضابطه (قوله أي أقسام الاعراب) أي سواء كان في الاسم أو في الفعل وسواء كان بالضمة أو بغيرها فالمقسم الاعراب المطلق لا بخصوص كونه ضمة مثلا لئلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه وغيره وهذه الاقسام أقسام له على كونه لفظيا أو معنويا اذ لو جعلت على أحد هما لتوهم أن له على الآخر أقساما آخر غير هاتين كذا قال في رفع نفسه اعراب على القولين وكذا البتة وأما الضمة مثلا فهي نفس الاعراب على أنه لفظي وعلامة له على أنه معنوي (قوله بالنسبة الى الاسم والفعل) أي بالنظر الى مجموعهما وهذا جواب عما يقال ان أراد أن هذه الاقسام أقسام اعراب الاسم كانت ثلاثة الرفع والنصب والخفض وأقسام اعراب الفعل كانت ثلاثة أيضا الرفع والنصب والجزم * وحاصل الجواب أنه أراد أقسام اعرابهم من غير ملاحظة واحد منها بخصوصه (قوله رفع الخ) بدل من أربعة بدل مفصل من مجمل * ثم اعلم ان لكل واحد من هذه الاربعة معنى في اللغة ومعنى في الاصطلاح على كلا القولين في الاعراب فالرفع لغة العلو والارتقاء واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس الضمة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وماتاب عنها والنصب لغة الاستقامة والاستواء واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الفتحة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وماتاب عنها والخفض لغة تقيض الرفع واصطلاحا على أن الاعراب لفظي نفس الكسرة وماتاب عنها وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وماتاب عنها والجزم لغة القطع واصطلاحا على ان الاعراب لفظي نفس السكون وماتاب عنه وعلى أنه معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وماتاب عنه والمراد على وجه مخصوص في سائر هذه التعاريف الاصطلاحية بان يكون في الآخر لا اختلاف العوامل فيخرج البناء (قوله وخفض في اسم وجزم في فعل) انما اختص الخفض بالاسم لقله وخفة الاسم بواسطة مدلوله وهو الذات واختص الجزم بالفعل لثقله وثقل الفعل يتركب مدلوله وهو الحدث والزمان فاعطى الثقيل للتحفيف والتحفيف للثقل للتعادل (قوله على سبيل الاجال) أي طريق هي الاجال والمراد به عدم تعيين متعلقها من اسم أو فعل وقوله وأما على سبيل التفصيل أي طريق هي التفصيل والمراد به تعيين متعلقاتها فالمصنف قسمها أولا في قوله وأقسامه اربعة باعتبار ذاتها وقسمها ثانيا في قوله فللاسماء الخ باعتبار متعلقها أي محلها من الاسم والفعل (قوله فلاسماء) أي معرفة كانت أو مبنية بدليل اطلاق فيها وتقييده في الافعال بالمعرفة وإذا كان المراد الافعال المعربة ورد أن يقال ان الافعال المعربة هي المضارع فقط فلما معني للجمع ويحجب بان الجمع بالنظر للأفراد وبعضهم جعل كلام المصنف في خصوص العرب من الأسماء والافعال وقصره عليه بدليل أن فرض الكلام في أقسام الاعراب فيكون في كلامه حذف الصفات في الموضوعين خلاف اصنعه الشارح (قوله المذكور) أشار الى أن اسم الإشارة راجع للاربعة باعتبار تأويلها بالمذكور والافتكاك اسم إشارة للفرد والمشار اليه وهو الاربعة جمع (قوله الرفع) أي ظاهر أو مقدر أو محلا وكذا في بعده (قوله الحاصل) أي المتحصل من ذلك أن الخ (قوله مشترك) أي مشترك فيه فهو من باب الخفاء في الاتصال

(وأقسامه) أي أقسام الاعراب بالنسبة الى الاسم والفعل (اربعة) رفع ونصب (في اسم وفعل نحو يقوم زيد وان زيدا لن يقوم وخفض) في اسم نحو سررت بزيد (وجزم) في فعل نحو لم يقوم هذا على سبيل الاجال وأما على سبيل التفصيل (فلاسماء من ذلك) المذكور من الاقسام الاربعة (الرفع) نحو جاء زيد (والنصب) نحو رأيت زيدا (والخفض) نحو سررت بزيد (ولا جزم فيها) أي لا جزم في الاسماء (ولا في الافعال) المعربة (من ذلك) المذكور (الرفع) نحو يقوم (والنصب) نحو لن يقوم (والجزم) نحو لم يقوم (ولا خفض فيها) أي لا خفض في الافعال * والحاصل أن هذه الاقسام الاربعة ترجع الى تسمين قسم مشترك وقسم مختص

لأن فعله إنما يتعدى إلى المفعول به بفي وكذا اسم مفعوله تقول اشتركت في كذا فهو مشترك فيه (قوله فالمشترك) مبتدأ خبره شيان وصح الإخبار به مع أنه مثنى عن المشترك مع أنه مفرد لأن لامة للجنس ومدخولها صادق بالواحد والتعدد وكذا يقال في قوله والمختص شيان (قوله لأنه كرر الرفع والنصب) أي ذكرهما مرة مع الأسماء والأخرى مع الأفعال (قوله فعلنا أنه) أي القسم أي قسم الرفع والنصب وإلا فحق العبارة أنهما (قوله علامات) المراد بالجمع مافوق الواحد بالنظر للجزم لأنه ليس له إلا علامتان أو يقال الجمع فيه باعتبار الأفراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد الفعل العرب (قوله أعقبها بقوله) أي أتى عقبها بقوله باب الخ .

﴿باب معرفة علامات الإعراب﴾

من إضافة الدال للمدلول بناء على مختار الحققين وسيدهم وهو الجرجاني في مسمى للكتب والأبواب والفصول أنه الألفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة أي هذا دال معرفة الخ والمراد بالمعرفة الإدراك وإضافة الباب إليهما من إضافة السبب للمسبب أي باب هو سبب حصول معرفة الخ فلا ينافي ما تقدم من أنه من إضافة الدال للمدلول لأن ذلك بالنظر لدلوله أي الباب وهو علامات الإعراب وأن لفظ المعرفة مستدرك وهذا بالنظر للمعرفة وأنها غير مستدركة ثم إن المصنف عبر بالمعرفة مع أنها لا تقال إلا الإدراك الجزئيات كريدومرو والبسائط وهي ما لا يقبل الانقسام كغاية النقطة وما هنا ليس كذلك لأن العلامات أمور كلية فكان الأولى أن يعبر بالعلم لأنه يقال للكل كالحيوان والإنسان أو المركب كالنسبة في نحو زيد قائم وأجيب بأنه جار في ذلك على ما ذهب إليه الأكثر من أنهما بمعنى واحد أو أنه نزل العلامات لقلتها المفهومة من التعبير بجمع المؤنث السالم الذي هو من جموع القلة منزلة الجزئي الذي لا تكثرفيه * ثم إن كلام المصنف معترض بشيء آخر وهو أنه ترجمه شيء وهو المعرفة ولم يذكره وذكر شيئا وهو علامات الإعراب التي عقد لها الباب ولم يترجم له والجواب أن المعرفة لما كانت تنشأ من هذا الباب أضاف إليها إضافة السبب للمسبب كما تقدم لأن من طالعهم وفهم معاني مسائله حصلت له معرفة علامات الإعراب وقدر الشارح لفظ أقسام لأن العلامات التي ذكرت ليست علامات للإعراب المطلق وإنما دلت الضمة على خصوص الرفع وإنما كانت تدل على إعراب مطلق أي كانت تدل على الحقيقة والماهية لا خصوص الأفراد وإنما هي علامات لأقسام الإعراب كما يدل على ذلك قول المتن فأما الضمة الخ وأيضا الإعراب نفسه ليس مشتركا مع غيره حتى يحتاج إلى علامات تميزه والعلامات إنما يؤتى بها لتمييز الأشياء المشتركة بعضها عن بعض وإضافة علامات إلى ما قدره الشرح وهو لفظ أقسام على معنى اللام على ما مشى عليه المصنف من أن الإعراب معنوي وأما على أنه لفظي فالإضافة نيابة أي علامات هي أقسام الإعراب (قوله التي هي الرفع الخ) نعت للأقسام ولا يضر الفصل بالمضاف إليه وهو الإعراب لأن المتضامين كالشيء الواحد (قوله من حيث هو) أي لا بقيد كونه في الاسم لأن علاماته ثلاثة فقط الضمة والواو والألف ولا بقيد كونه في الفعل لأن علاماته اثنتان الضمة والنون ولا بقيد كونه فيهما لأن علاماته خمسة ولا بقيد كونه بالضمة أو بالواو أو بالألف أو بالنون فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره وكذا يقال في النصب والحذف والجزم فالحيثية حيثية إطلاق (قوله أربع علامات) ذكر العدد لأن المعداد وهو علامات مؤنث (قوله على الأصل) متعلق بمحذوف إمانعت للضمة أي الكافة على الأصل أو حال منها أي كاتبة على الأصل والصفة لبيان الواقع والحال لازمة فلا يعترض بأنه يقتضي أن الضمة أصلية وضمة غير أصلية وهو فاسد (قوله نيابة) بالنصب حال من الأحرف الثلاثة بتأويله باسم الفاعل أي حال كونها نائبة لكن وقوع المصدر المنكر حال اسماء وإن كان كثيرا فالأولى نصبه على أنه مفعول مطلق أي تنوب نيابة (قوله لأصالتها) أي أرجحيتها في الدلالة على الرفع دون غيرها (قوله ونفى بالواو) أي أتى بالواو ثانيا (قوله تنشأ) أي تحدث وقوله فهي بنتها أي تولدها عنها وهذا التعليل تبع فيه الشارح قول ابن جني في الخصائص

فالمشترك شيان الرفع والنصب والمختص شيان الحذف والجزم ويان ذلك أن الرفع والنصب يشترك فيهما الاسم والفعل وأن الحذف يختص بالاسم وأن الجزم يختص بالفعل وذلك مستفاد من كلامه لأنه كرر الرفع والنصب مع الأسماء والأفعال فعلنا أنه مشترك بينهما وخص الأسماء بالحذف ونفى عنها الجزم وخص الأفعال بالجزم ونفى عنها الحذف. ثم لكل من الرفع والنصب والحذف والجزم علامات لا بد من معرفتها فلذلك أعقبها بقوله :

﴿باب معرفة علامات﴾

أقسام (الإعراب)

التي هي الرفع والنصب

والحذف والجزم

(للرفع) من حيث هو

(أربع علامات الضمة

على الأصل والواو والألف

والنون نيابة عن الضمة

تقدم الضمة لأصالتها

ونفى بالواو لكونها

مفعلاً عن الضمة إذا

أشيعت فهي بنتها .

وهو أن حروف العلة ناشئة عن الحركات ومركبة منها فالواو مركبة من ضمةين والالف من فتحتين والياء من كسرتين وهو قول ضعيف والصحيح أنها بسائط لا تركيب فيها وعليه فيقال له ثني بالواو لكونها فرعا في النيابة عن الضمة (قوله وثلاث بالالف) أي ذكرها ثلاثة (قوله لأنها أخت الواو) حقيقة الأخت ومن ذكرها هو الأخ المشارك لغيره في الولادة أو الرضاع ويستعار لكل مشارك لغيره في شيء كما هنا فان الالف أخت الواو أي مشاركتها في المدخل ففيه استعارة مصرحة أصلية ولا يخفى تقريرها (قوله واللين) عطف عام على خاص لان الواو والالف والياء حروف علة مطلقا وحروف لين أيضا ان سكنت الواو والياء مطلقا وحروف مد أيضا ان جانس الواو والياء ما قبلهما بان انضم ما قبل الواو وانكسر ما قبل الياء فشكل حرف مد حرف لين ولا عكس وكل حرف لين حرف علة ولا عكس (قوله لضعف شبهها) من اضافة الصفة للموصوف (قوله في الغنة) بيان لوجه الشبه وقوله عند سكونها أي النون طرف للغنة فهو يفيد أن حروف العلة فيها غنة وأن النون اذا سكنت كذلك فاشبهت النون حروف العلة وهذا شبه ضعيف فاخرت النون لذلك (قوله ولكل واحدة الخ) اعترض بأنه يقتضي أن لكل واحدة ثلاثة مواضع كما هو مقتضى الجمع مع أن الواو ليس لها الاموضعان والالف والنون ليس لكل منهما الاموضع واحد كما سيأتي وأجيب بان الجمع في مواضع باعتبار الافراد الشخصية وهي ممكنة التحقق في أفراد ماسيائي أو بان المراد بكل هنا الكل المجموع ومن بيانية لا تبعيضية أي وللجموع الذي هو هذه العلامات مواضع وهذا لا يستلزم أن يكون لكل واحدة منها عدة مواضع (قوله الاول في الاسم المفرد) قد ينظر فيه لأنه يوجب اما أن يكون الشيء ظرفا لنفسه ان كان الاول هو الاسم المفرد أو يكون الاول غير الاسم المفرد وكل منهما باطل فكان الأحسن أن يقول الشارح بعد قول المصنف في الاسم المفرد وهو الاول مثلا ويمكن توجيه كلامه بان يكون التقدير الاول بجي في الاسم المفرد من مجي العام في الخاص بمعنى تحققه فيه لان ماهية الاول الذهنية أعم من الاسم المفرد وان كانت آياه بحسب الخارج فتأمل وقس عليه نظائره والمفرد المراد به هنا أي في باب الاعراب ما ليس منى حقيقة أو حكما ولا مجموعا حقيقة أو حكما ولا من الاسماء الخمسة ولو كان مركبا كعباد الله وبعابك (قوله نحو جاء زيد الخ) مثل لئلا يؤولت بمثلين أيضا للإشارة الى أنه لا فرق بين الاعراب اللفظي والتقديري في كل منهما وكذا يقال في جمع التكسير (قوله والاسارى) بفتح الهمزة وضمها جمع أسرى بفتح الهمزة جمع أسير بفتح الهمزة فالاسارى جمع الجمع (قوله والعدارى) جمع عدراء وهي البكر (قوله ما تغير فيه بناء مفردة) أي جمع وهو ما دل على أكثر من اثنين اختلف فيه صيغة واحدة فالمراد بالمفرد فيه ما قبل المركب أي ما تغير فيه مفردة عن حالته قبل الجمع أي تغير افعال الاعلال ولا الحاق علامة جمع ولا يعرب معه بالحروف فسقط بالاول ما تغير فيه بناء واحدة للاعلال وهو جمع تصحيح نحو قاضون ومصطفون والثاني ما تغير فيه بناء واحدة لاحاق علامة الجمع وهو جمع مذ كرسالم كزيدون أو جمع مؤنث سالم كهندات وبالثالث ما تغير فيه بناء واحدة وهو معرب بالحروف كسبنون وأرضون وبايقاع ما على جمع كما تقدم لا يرد المثنى لكونه تغير فيه بناء الواحد ثم لا فرق في التغير بين أن يكون مشاهدا وهو ما ذكره الشارح أو تقديره كفلك فإنه يستعمل في المفرد والجمع بلفظ واحد لكن ان جعلته جمعا فضمته أولا كضمته أسدوان جعلته مفردا فضمته كضمته قفل والتغير امر اعتباري لانه يقدر زوال الضمة السكاتة في الواحد وتبدلها بضممة مشعرة بالجمع عند سيبويه ويعرف الجمع من المفرد بالضمير أو بالفتحة أو بغير ذلك فتقول فلك سائرة للمفرد وفلك سائرات للجمع واشترينا ان كان مفردا واشترين ان كان جمعا (قوله وهو) أي تغير مفردة أو ما تغير فيه بناء مفردة وعلى الثاني يحتاج لتقدير مضاف بعد قوله الاول والثاني الخ أي الاول صاحب التغير بالزيادة الخ ثم ان هذا التقسيم الى الستة بحسب الوجود لا بحسب القسمة العقلية والافهى ثمانية لانها ابرز زيادة فقط

وثلاث بالالف لانها أخت الواو في المد واللين وختم بالنون لضعف شبهها بحروف العلة في الغنة عند سكونها ولكل واحدة من هذه العلامات الاربع مواضع تختص بها (فاما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع) الاول (في الاسم المفرد) سواء كان لئلا نحو جاء زيد والفتى أم لمؤنث نحو جاءت هند وحبل (و) الثاني في (جمع التكسير) سواء كان لئلا كرنحو جاء الرجال والاسارى أو لمؤنث نحو جاءت الهنود والعدارى والمراد بجمع التكسير ما تغير فيه بناء مفردة وهو ستة أقسام * الاول التغير بالزيادة على المفرد من غير تغيير شكل

أو بنقص فقط أو بهما معا أو بعدمهما وكل منها امام مع تغيير شكل أو لا لكنه أسقط منها قسمين لعدم وجود هما في كلامهم هما وجود الزيادة والنقص وعدم هما مع عدم التغيير فيهما (قوله نحو صنوع وصنوان) الصنوع فرع الشجرة والصنوان يستعمل مثني وجمعوا يفرق في الجمع بالاعراب بالحرركات الظاهرة عليها وعدم التنوين في النون مع كسر هاء الاعراب بالحرز في المثني (قوله نحو تخمة) مفرد ونحو جمع (قوله نحو أسد) بفتحين اسم للحيوان المفرد والجمع أسد بضميتين وبخف باسكان السين المهملة (قوله نحو غلام وغلمان) أما الزيادة في غلمان فبالالف والنون وأما النقص فنقص الالف التي كانت بعد اللام وقبل الميم في المفرد وأما تغير الشكل فظاهر فعرفت أن ألف غلمان غير ألف غلام لاختلاف محلها (قوله وهو ما جمع الخ) ان أوقعنا ما على مفرد صح قوله جمع الخ ولم يصح قوله الآتي انه ينصب بالكسرة وان أوقعنا ما على جمع نافي قوله جمع الخ لان الجمع لا يجمع ثانيا واجيب باختصار الثاني وأن المراد ما تحقق جمعيته وحصلت بالف وتاء أى كان لها مدخل في الجمعية فالبناء للسببية وحينئذ فلا حاجة لقوله مزيدتين لان ما خرج به يخرج بجعل البناء للسببية اذ لا تكون الالف والتاء سببا في الجمعية الا ان كانتا مزيدتين وان جعلت البناء للصاحبة احتيج الى مزيدتين ليخرج قضاة وأبيات فان كلامها يصدق عليه أنه جمع مع الالف والتاء لكن ألف قضاة منقلبة عن أصل لازائدة وتاء أبيات أصل ونصب هذين بالفتحة كغيرهما من جوع التكسير (قوله وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة الخ) وكذا بالجمع لانه قد يكون اسم جمع كاولات ومفردا كعرفات لكن هذا الجواب من الشارح لا يحتاج اليه بعد تفسيره بما جمع بألف وتاء الخ لان عمومته حينئذ شامل لما أورده وليس خارجا عنه حتى يحتاج لجعل التعريف بالنظر للغالب نعم هو محتاج اليه بالنظر للتقييد بالجمع بعد ذلك التفسير أيضا (قوله اصطبل) بقطع الهمزة وهو موقف الدابة (قوله حبلية) وتغييره بقلب ألف المفرد وهو حبل في الجمع ياء (قوله يوجب بناءه) أى على السكون كنون النسوة نحو يتر بصن وأعلى الفتحة كنون التوكيد ثقيلة كانت نحو ليسجن وخفيفة نحو ليكون والكاف في كلام الشارح استقصائية لا انحصار موجب بناء المضارع فيهما واعتراض قوله يوجب بناءه بأنه لا حاجة اليه لان الكلام في المعربات فكان المناسب جعل الشيء في كلام المتن على ما ينقل اعرابه فقط وأجيب بأنه ذكره لتنبية المبتدى على ما عساه يغفل عنه واعلم أن نون النسوة لا تكون الامباشرة وأما نون التوكيد فتكون مباشرة لفظا وتقدير اوهي الموجبة للبناء كما تقدم وتكون مباشرة لفظا منفصلة تقدير اوتخو ولا يصدنك أو منفصلة لفظا وتقدير اوتخو لتباين ولا تتبعان فاماترين والفعل معها معرب (قوله وأما الواو) أى المضموم ما قبلها لفظا كالزبدون أو تقدير اوكالمصطفون وقوله فتكون علامة للرفع أى على الرفع فاللام بمعنى على أى أماره عليه على سبيل النية (قوله الاول في جمع المذكر السالم) تقدم الكلام على هذه الظرفية ولا يخفى أن جمع في الاصل مصدر ومعناه ضم اسم الى مثليه كما كثر في زيادة في آخره صالح للتجريد وعطف مثله عليه والمراد به هنا اسم المفعول أى المذكر المجموع جمع سلامة وما جعل عليه وهوما كان آخره واوا ونون في حالة الرفع كالزبدون وعشرين أو ياء ونون في حالتي النصب والجر كالزبدين وعشرين * وهو قسمان علم وصفة فخرج ما ليس علما ولاصفة كرجل فلا يقال فيه رجلاون الا اذا صغر لانه حينئذ يلهحق بالصفات فالاول نحو الزبدون والثاني كالمسلمون وله شروط عامة وشروط خاصة فالعامة في العلم والصفة أن يكون كل لفظ كراقل خال عن التاء الموضوعه للتأنيث التي ليست عوضا عن غير هاء تختص العلم بان لا يكون مركبا تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معربا بحر فين وتختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فعلا ولا فعلان فعلى ولا ما يستوى فيه المذكر والمؤنث لكن العلم اذا جمع زالت علميته ووجب أن يعوض عنها تعريف آخر اذا أريد التعريف وذلك لان العلم انما يكون معرفة على تقدير افراده لموضوعه فهو لم يوضع علما امفردا فهو دال على الواحد واذا جمع زال

الشكل من غير زيادة ولا نقص نحو أسد وأسود * الرابع التغير بالزيادة على المفرد مع تغيير الشكل كرجل ورجال * الخامس التغير بالنقص عن المفرد مع تغيير الشكل كرسول ورسول * السادس التغير بالزيادة والنقص كتغيير الشكل نحو غلام وغلمان فهذه كلها ترفع بالضممة (و) الموضع الثالث في جمع المؤنث السالم وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين نحو جاءت الهندات وتقييد الجمع بالتأنيث والسلامة جرى على الغالب والافقد يكون جمعا لذكر نحو اصطبلات جمع اصطبل وقد يكون مكسرا نحو حبلية جمع حبلية (و) الرابع في الفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء يوجب بناءه كنون النسوة نحو يتر بصن أدنون التوكيد نحو ليسجن وليكون أو ينقل اعرابه كألف الاثنين نحو يضربان أو واو الجمع نحو يضربون أو ياء المخاطبة نحو تضربين ومثال المضارع الذي لم يجمع المذكر السالم) نحو جاء

يتصل بآخره شيء من ذلك نحو يضرب ويخشي (وأما الواو فتكون علامة للرفع في موضعين) الاول (في جمع

معنى العالمية منه لانه حينئذ بصيرد الاعلى معنى متعدد والتعدد والوحدة متنافيان فلم يصح جمعه باقيا على علميته
لتنافي الملول الجمع والعلمية وكذا يقال في العلم اذا تفرق فوجود العلمية شرط للاقدام على الجمع والتثنية وعدمها
شرط لثبوتها فخرج بالمد كمن العلم نحو زينب ومن الصفة نحو حائضه والعقل من العلم نحو لاحق اسم
فرس من الصفة نحو سابق صفة لفرس بخلاف صفة عاقل ومنه والسابقون السابقون بالخلو من التاء وان
استعملت في غير التانيث كالمبالغة من العلم نحو حجرة وطلحة ومن الصفة نحو علامة وقولنا التي ليست عوضا
من غير هاقيد في القيد وشأنه الادخال فان كانت عوضا مثل عدة وثبة علمين جاز فيه عدون وثبون وخرج
ماركب تركيبا اسناديا من الاعلام كبرق نحره أو مزجيا كسيبويه ومأعرب بحر فين كزيدان وزيدون علما
فلا يجمع هذا الجمع ويخرج ما كان من الصفات من باب أقفل فعلاء بفتح الفاء والمد كأكجر وأسود وشذوق

الشاعر فاجدت لساء بنى تميم * حلال أسودين وأحمرين

بخلاف ما كان مؤنثه غير فعلاء بالمد والفتح فيجمع هذا الجمع كالأفضل فيقال الافضلون لان مؤنثه فعلى
ويخرج ما كان من باب فعلا فلان فعلى كندمان من الندم فان مؤنثه ندمى أما ندمان من المنادمة فيجمع هذا
الجمع لان مؤنثه ندمانة ويخرج ما استوى فيه المد كالمؤنث كصبور ويخرج فلا يجمع هذا الجمع ككل
ما كان على وزن فعيل اذا كان بمعنى المفعول كقتيل يقال رجل قتيل وامرأة قتيل أما لو كان بمعنى الفاعل
فلا يستوى فيه مذكرة ومؤنثه بل يفرق بينهما بالتاء كعليم للذكر وعلمية للمؤنث وبقولنا فيما تقدم
والمراد به هنا اسم المفعول أى المد كراخ يندفع الاعتراض على المتن بان فيه قصورا لانه لم يذكر الملحوظ
بجمع المد كرسالم في هذا الاعراب وحاصل الجواب أن في كلامه حذف المعطوف (قوله لسلامة بناء)
أى لوجود صيغة المفرد فيه سالمة من التغيير (قوله مع قطع النظر الخ) دفع لما يقال ان هذا الجمع ليس
سالما لانه زاد على المفرد ووجه قطع النظر عن هذه الزيادة أن الواو أتت بهانبة عن الحركة ودلالة على جاعة
الذكور والنون أتت بهاجرا لما فاتته من الاعراب بالحركات وفوات التنوين فلم يؤت بهما محض الجمعية
والذى يجعل المفرد به متغيرا هو الذى يؤتى به لمحض الجمعية كصنوان لجمع صنو (قوله وجوك) بكسر
الكاف لانه قريب الزوج الذى كره على المشهور فلا يضاف الا الى المرأة أى على المشهور وأما الكاف في
البقية فان أضفتها الى مذكرة فتحت والا كسرت (قوله واستغنى عن اشتراط الخ) أى عن التصريح
باشتراط الخ (قوله مفردة) فلو ثبتت أوجعت أعربت اعراب المثني أو المجموع فان جمعت جمع تصحيح
أعربت بالحروف أو جمع تكسيرا أعربت بالحركات الظاهرة كذا في الحاشية والذى في الحظنى على الاسمونى
عن ابن قاسم أنها ان جمعت بالالف والتاء أيضا بان أريد بهما من لا يعقل أعربت اعراب الجمع بالالف والتاء
وأنها لا يجمع منها جمع سلامة المد كرا لا اب والاخ والحلم وان نازع في جمع الاخير الهوى (قوله مكبرة)
فلو صغرت أعربت بالحركات الظاهرة (قوله متناهية) فلوا فردت أعربت بالحركات الظاهرة كجاء أب
ورأيت بأمررت بأب (قوله لغير ياء المتكلم) فلوا أضيفت اليها أعربت بالحركات المقدرة والذى ذكره
الشارح أربعة شروط ويزاد عليها أن تكون غير منسوبة فلوا كانت منسوبة أعربت بالحركات الظاهرة
كجاء أبوك وأن يكون الفم خاليا من الميم واللام أعربت بالحركات الظاهرة وأن تكون ذوق بمعنى صاحب
فان كانت موصولة فهي مبنية على المشهور وأن تضاف ذوق الى اسم جنس ظاهر غير صفة وشذوذ اضافتها الى غيره
نحو أنا الله ذوقك سواء كان اسم الجنس معرفة نحو والله الفضل العظيم أو نكرة نحو ذومال وقولنا اسم
جنس ظاهر احتراز عن الضمير العائد لاسم الجنس نحو انما يعرف الفضل من الناس ذوقه

الزبدون وسمى سالما
لسلامة بناء المفرد فيه
مع قطع النظر عن زيادة
الواو والنون وفعوالياء
والنون نصبوا جر (و)
الموضع الثانى (في)
الاسماء الخمسة وهي أبوك
وأخوك وجوك وفوك
وذومال (نحو هذا
أبوك وأخوك وجوك
وفوك وذومال فيرفع
بالواو نية عن الضمة
واستغنى عن اشتراط
كونها مفردة مكبرة
مضافة لغير ياء المتكلم
لكونه ذوقا كذلك

فانه لا يعامل معاملته والافاسم الجنس لا يكون الا ظاهرا وقولنا غير صفة قيد لادمنه في اخراج الصفات
كقائم وضارب فانها أسماء أجناس فقول بعضهم انه لبيان الواقع لان اسم الجنس لا يكون صفة غير سديد

والمراد بالصلة ما أخذ من المصدر للدلالة على معنى وذات وانتمال نصف اليها لان الغرض من وضعها كما علمت
 اتوصل الى الوصف باسماء الاجناس واذا كان المضاف اليه وصفا لم يحتاج اليها اذا علمت ذلك علمت أن
 الشروط ثمانية ولم يصرح بها المتن لانه ذكرها كذلك كما قاله الشارح لكن يوهى اشتراط اضافتها للكاف
 واضافة ذوالى لفظ مال يوهى اشتراط التصريح بالاضافة وليس كذلك بل مثل الاضافة الصريحة الاضافة
 المقابلة كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * أى خياشيمها وفاها (قوله وأسقط المصنف الخ)
 المراد بالاسقاط عدم الذكرا أى تركه ولم يأت به (قوله الهن) وهو على اصحح اسم يكتنى به عن أسماء الاجناس
 مطلقا سواء كان يستقبح التصريح بذكرها أولا (قوله فى تنبيه الاسماء خاصة) اعترض بأن الالف
 علامة فى المثني لافى التنبيه التى هى فعل الفاعل * وأجيب بأن كلامه من اطلاق المصدر وارادة اسم
 المفعول كالمخلوق بمعنى المخلوق فالاضافة الى الاسماء من اضافة البعض الى الكل فهى على معنى من أى فى
 المثني من الاسماء أو من اضافة الصفة للموصوف أى فى الاسماء المثناة وقوله الاسماء لا محترز له لان غير ما لا يثنى
 كما أن قوله خاصة كذلك سواء رجع الى تنبيه أو الى الاسماء وهو بمعنى خصوصافهم ومن المصادر التى جاءت
 على فاعلة كالعافية والعاقبة منصوب على أنه مفعول مطلق بمحذوف تقديره أخص تنبيه الاسماء بكون
 الالف علامة لرفعها خصوصافها على المشهور من جواز حذف عامل المؤ كد بكسر الكاف خلافا لابن مالك
 والمراد بالمثني كل اسم ناب عن اثنين اتفق فى الوزن والحروف بزيادة أغنت عن العاطف والمعطوف فخرج
 بالقيس الاول نحو العمرين فى عمرو وعمره وبو الثانى فى أبى بكر وعمر وبالثالث كلا وكلتا واثنان اذ لم
 يسمع كل ولا كلة ولا اثن ولا ائنة وهذه المخرجات ملحقات بالمثني فى اعرابها لانه لم يشترط فى كل
 ما يثنى عند الاكثرين شروط ثمانية نظمها بعضهم بقوله

شرط المثنى أن يكون معربا * ومفردا منكرا ماركا

موافقا فى اللفظ والمعنى له * مماثل لم يغن عنه غيره

كذا فى الحاشية فلا يثنى ما كان مبنيا وأما نحو ذان وتان والذان واللتان فصيغ موضوعة للمثني وليست شاة
 حقيقة على الاصح عند جمهور البصريين ولا يثنى المثنى ولا المجموع على حده ولا الجمع الذى لا نظير له فى الآحاد
 ولا يثنى العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم يثنى وقد صرحت الاشارة الى ذلك فى جمع المذكور ولا يثنى ماركب
 تركيب اسنادا اتفاقا لأمز على الاصح وأما المركب الاضافى من الاعلام فيستغنى بتنبيه المضاف عن تنبيه
 المضاف اليه ولا يثنى ما لم يتفق فى اللفظ وأما نحو الابوان فمن باب التغليب ولا ما لم يتفق فى المعنى فلا يثنى
 المشترك ولا الحقيقة والمجاز وأما قولهم القلم أحد اللسانين فساد ولا يثنى ما لا ثانى له فى الوجود فلا يثنى الشمس
 والقمر وأما قولهم القمران للشمس والقمر فمن باب المجاز ولا ما استغنى بتنبيه غير دع تنبيه فلا يثنى سواء
 لانهم استغنوا بتنبيهه عن تنبيهه فقالوا سائر ولم يقولوا سوا آن ولا ما استغنى بمحقق المثنى عن تنبيهه
 فلا يثنى جمع وجعاء استغناء بكلا وكلتا أفاده فى التصريح (قوله تضر بان بالفوقانية) وهو يصلح للمخاطبين
 المذكورين نحو أنما تضر بان يازيدان والمؤنثين نحو أنما تضر بان ياهندان والتاء فيه الخطاب ولا تكون
 الالف فى الاسماء يصلح للغائبين المؤنثين سواء كانت الالف اسمها نحو الهندان تقومان أو حرفا على لغة
 أو كوفى البراغيت نحو تقومان الهندان والتاء فيه التأنيث لا الخطاب فيه أرى صور (قوله ويضر بان
 بالتحسانية) للغائبين المذكورين اسمها كانت الالف نحو الازيدان يضر بان أو حرفا نحو يضر بان الزيدان
 على تلك اللغة ففيه صورتان (قوله تضر بان بالفوقانية) خاص بجمع المذكور الحاضر بن نحو أنما تضر بان
 ولا تكون الواو فيه الا اسمافيه صورة واحدة (قوله ويضر بان بالتحسانية) لجمع المذكور الغائبين سواء
 كانت الواو فيه اسمافيه نحو الازيدان يضر بان أو حرفا نحو يضر بان الزيدون على تلك اللغة ففيه صورتان

وأسقط المصنف الهن
 هنا تبع للفرع والزجاجي
 لان اعرابه بالحروف
 لغة قليلة (وأما الالف
 فتكون علامة للرفع
 فى تنبيه الاسماء خاصة
 نحو جاء الزيدان)
 فالزيدان فاعل وهو
 مرفوع وعلامة رفعه
 الالف نيابة عن الضمة
 (وأما النون فتكون
 علامة للرفع فى الفعل
 المضارع اذا اتصل به
 ضمير تنبيه) وهو الالف
 نحو تضر بان بالفوقانية
 ويضر بان بالتحسانية
 (أو ضمير جمع) المذكور
 وهو الواو نحو تضر بان
 بالفوقانية ويضر بان
 بالتحسانية (أو ضمير
 المؤنثة

(المخاطبة) وهو الباء التحتانية نحو تضرع بين وتسمى الأفعال الخمسة وهي من فوعة وعلامة رفعها ثبوت النون نيابة عن الضمة (والنصب والكسرة والياء وحذف النون) قديم الفتحة لانها الاصل وأعقبها بالالف (٣٠) خمس علامات الفتحة والالف

(قوله المخاطبة) هذا القيد لبيان الواقع اذ ليس لنا فاعل يرفع بثبوت النون يتصل به ضمير مؤنثة غير مخاطبة حتى يحذف زعمه (قوله نحو تضرع بين) ولا يكون الامبدؤا بالياء الفوقية ولا تكون الياء فيه الاسما ففيه صورة واحدة جملة الأفعال باعتبار ما تقدم عشرة وان نظر الى أنه قد يغلب مذ كر على مؤنث أو مخاطب على غائب أو بالعكس والى انقسام المؤنث الى حقيق التأنيث ومجازيه وغير ذلك زادت الصور (قوله ثبوت النون) أي النون الثابتة فهو من اضافة الصفة للموصوف (قوله والنصب) أي من حيث هو الى آخر ما تقدم (قوله أخت الفتحة) أي شاركته في مطلق التحريك أي التحريك فلا يرد أن وصفها التحريك وان التحريك فعل المتكلم (قوله بعد المشابهة فيها) أي لضعف المشابهة في الحذف فالضمير في قوله فيها راجع الى الحذف وأمثلا كتساب من جمعه وهو الحذف التأنيث من المضاف اليه وهو النون في قوله بحذف النون أو يقال أنت باعتبار العلامة (قوله مواضع) جمعها باعتبار الافراد الشخصية والافالاف والكسرة وحذف النون ليس لكل منها الاموضع والياء لها موضعان لا ثلاثة وأما الجواب بأن المراد بالجمع ما فوق الواحد فليس مطردا بل هو خاص بالفتحة والياء ولا يجري في الالف والكسرة وحذف النون لما عرفت من أنه ليس لكل منها الاموضع واحد (قوله الاول في الاسم) تقدم ما فيه ولا فرق في الاسم المفردين كونه مضافا أو غير مضاف ظاهر الاعراب أو مقدرة للتعذر أو للنسبة منصرفا أو غير منصرف أشار الى بعض ذلك بالامثلة ومثله رأيت غلامي وقوله تعالى وهبنا له اسحق ويعقوب ولا يخفى اعرابه (قوله في جمع التكسير) أي الجمع المكسر ويعمم فيه بمنزلة ما قبله كما أشار الى بعض ذلك بالامثلة (قوله في الفعل المضارع) سواء كان صحيح الآخر أو معتله (قوله اذا دخل عليه ناصب) لا حاجة اليه لان الشيء لا ينصب الا بنصب لئلا يكتفى به في أول الكلام في قوله فأما الضمة فتكون علامة للرفع في الاسم المفرد بأن يقول هذا اذا دخل عليه رافع ويكتفى بذلك عن ذكر مثله في نظائره (قوله مما تقدم في علامات الرفع) وهو ما يوجب بناءه أو ينقل اعرابه ويؤننون التوكيد بقسميها نون النسوة والالف الاثني وواو الجماعة وياء المخاطبة فان دخل عليه الناصب كان متصلا بنون النسوة كان اعرابه محليا نحو ولا يحل لمن أن يكتفى (قوله المتقدمة) أشار به الى أن ال في الاسماء العهد المذكري (قوله وما أشبه ذلك) قديمة لا فائدة له مع قوله ولا نحو رأيت أباك * وأجيب بان نحو أفاد عدم الحصر في الذهن وهذا أفاد عدم الحصر في الخارج أو بالعكس وقول الشارح من نحو رأيت الحليان لتمام أشبه ولا موقع للفظ نحو هذا لانه لم يبق غير هذه الثلاثة حتى يدخل تحتها * وأجيب بان ذكرها باعتبار كل فرد وحده من هذه الثلاثة فيكون المعنى نحو رأيت حاك من بقية اخوانه وكذا نحو رأيت فاك من بقية اخوانه وهكذا اولوا أسقطها قال من رأيت حاك الخ لكان أحسن (قوله فالسموات مفعول به) أي عند الجهور وقوله وقيل مفعول مطلق أي عند الجرجاني والزمخشري وابن الحاجب وصوبه في المعنى ونحوها بان قال المفعول به ما كان موجودا قبل الفعل الذي عمل فيه ثم وقع الفاعل به فعلا كقولك ضربت زيدا فان زيدا كان موجودا لو أنت فعلت به الضرب والمفعول المطلق هو ما كان العامل فيه فعل إيجاد وان كان ذاتا لان الله تعالى موجود لا أفعال والنوآت جميعا والجمهور لا يشترطون هذا الشرط وابتداء القولين نصب السموات ونحوه بالكسرة وهذه حكمة تأخير الاعراب عن حكاية القول الثاني وهذا القولان ليسا مختصين بجمع المؤنث السالم المنصوب بالكسرة بل جاريان في نحو خلق الله العالم المنصوب بالفتحة الظاهرة ثم اعلم أنه انما نصب ما جمع بالياء من يدين بالكسرة لانه لا ينصب على الجر كما فعلوا ذلك في أصله

لانها نشأ عنها وثلاث بالكسرة لانها أخت الفتحة في التحريك وأعقبها بالياء لانها بنت الكسر ونتم بحذف النون لبعدها المشابهة فيها ولكل من هذه العلامات الخمس مواضع تخصها (فأما الفتحة فتكون علامة للنصب في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسم المفرد) نحو رأيت زيدا وعبد الله والفتحة (و) الموضع الثاني في (جمع التكسير) نحو رأيت الزبود والهنود والاسارى والعذارى (و) الموضع الثالث في (الفعل المضارع اذا دخل عليه ناصب ولم يتصل بآخره شيء) مما تقدم في علامات الرفع نحو ان يضرب ولن يخشى (وأما الالف فتكون علامة للنصب في الاسماء الخمسة) المتقدمة في علامات الرفع (نحو رأيت أباك وأخاك) فأباك وأخاك منصوبان برأيت وعلامة نصبهما الالف نيابة عن الفتحة (وما أشبه ذلك) من نحو رأيت حاك وفاك وذا مال (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأما الباء فتكون علامة للنصب

رأيت حاك وفاك وذا مال (وأما الكسرة فتكون علامة للنصب في جمع المؤنث السالم) نحو خلق الله السموات فالسموات مفعول به وقيل مفعول مطلق وهو منصوب وعلامة نصبه الكسرة نيابة عن الفتحة لانه جمع مؤنث سالم (وأما الباء فتكون علامة للنصب

في الثانية) نحو رأيت الزيد بن فالزيد بن منصوب برأيت وعلامة نصبه الياء المفتوح ما قبلها الكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة لأنه
مثني (و) في (الجمع) المذكور السالم نحو رأيت العمرين فالعمرين منصوب برأيت وعلامة (٣١) نصبه الياء الكسور ما قبلها

وهو ما جمع بالواو والنون ليلتحق الفرع بالأصل ولم يعربوه بالحروف كأصله لأنه ليس في آخره
حروف تصلح للإعراب بخلاف أصله . واعلم أيضا أن هذا الجمع يطرد في ستة أشياء منظومة في قول
الشاطبي في شرح الألفية:

وقسه في ذى التا ونحو ذكرى ودرهم مصغر ومجرا
وزينب ووصف غير العاقل وغير ذا مسلم للناقل

المثني فإذا ذكر الجمع مع
المثني انصرف إلى جمع
المذكر السالم لأنه أخوه
في الإعراب بالحروف
(وأما حذف النون
فيكون علامة للنصب
في الأفعال الخمسة) التي
رفعها بثبات النون
وتقدم أنها كل فعل
مضارع اتصل به ضمير
تشبيه نحو لن يفعلوا ولن
تفعلوا أو ضمير جمع نحو
لن يفعلوا ولن تفعلوا
أو ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو لن تفعلين فهذه
منصوبة بلن وعلامة
نصبها حذف النون نيابة
عن الفتحة (واللخفض
ثلاث علامات الكسرة

(قوله في الثانية) أى المثني (قوله وأطلق الجمع الخ) اعتذار عن إطلاق الجمع مع كون المراد جمع المذكر
السالم وقوله لكونه على حد المثني أى طريقته في الإعراب بالحروف وفي أن آخر كل منهما نون تحذف
للاضافة (قوله لأنه الخ) أى لأجل أن المثني شريك جمع المذكر السالم في الإعراب بالحروف (قوله بثبات
النون) أى بالنون الثابتة (قوله وتقدم أنها كل فعل مضارع الخ) فيه تسميح لأن الذى تقدم قوله وأما
النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع إذا اتصل به ضمير تشبيه الخ ولم يتقدم أنها كل فعل مضارع الخ نعم
تقدم ما يفيد ذلك (قوله وللخفض) اللام بمعنى على (قوله لأنها أخت الكسرة في التحريك) أى مشاركتها
في التحريك فإطلاق التحريك على التحرك من إطلاق السبب على المسبب (قوله مواضع تخصها) الجمع
باعتبار الأفراد الشخصية وإلا فالفتحة ليس لها إلا موضع واحد وهو الاسم الذى لا ينصرف (قوله
المنصرف) أى حقيقة كريد أو حكما وهو غير المنصرف إذا أضيف أو اقترن بأل بناء على أنه باق على
منعه من الصرف سواء ظهر إعراب ذلك الاسم كزيد أو قدر للثقل أو التعذر أو المناسبة كمررت بالقاضى
والفق وغلامى (قوله وهو الاسم المتمكن الأمكن) يحتمل أنه تعريف للمنصرف من حيث هو سواء
كان مفردا أو جمع تكسير ويحتمل أنه تعريف للاسم المفرد المنصرف ويكون تعريفا بالأعم إن لم يحتمل
الاسم في التعريف على المفرد وقد أجازاه المتقدمون لأنه يستفاد به التمييز في الجملة والاسم المتمكن هو
العارى عن شبه الحرف فلم يبين والأمكن الزائد في التمكّن وهو العارى عن شبه الفعل فلم يمنع من
الصرف . واعلم أن أقسام الاسم ثلاثة متمكن أمكن وهو الاسم العرب المنصرف ومتمكن غير أمكن
وهو العرب غير المنصرف ولا متمكن ولا أمكن وهو المبنى كالمضمرات وأسماء الإستفهام (قوله للدخول
تنوين الصرف عليه) الأولى أن يقول للحوق تنوين الصرف له لأن الدخول يكون في الأول والتنوين
في الآخر وإضافة تنوين إلى الصرف من إضافة المسمى إلى الاسم أى التنوين المسمى بالصرف وما ذكره
من أن الصرف هو التنوين أى تنوين التمكن كما ذكره بقوله وهو المسمى بتنوين التمكن هو مذهب
المحققين الذى أشار إليه ابن مالك بقوله :

الصرف تنوين أتى مبينا معنى به يكون الاسم أمكنا

وقيل هو الجرّ مع التنوين وقيل يطلق على تنوين التمكن والعوض والمقابلة والصرف (قوله وجمع
التكسير المنصرف) أى حقيقة كما مثل الشارح أو حكما فدخل غير المنصرف مضافا نحو اعتكفت في
مساجدكم أو مقررونا بال نحو وأتم عاكفون في المساجد بناء على ما تقدم في المفرد هذا ولم يقل المنصف في الاسم
المفرد وجمع التكسير المنصرفين مع أنه أخصر لزيادة الإيضاح للبتيدي لأنه ربما يتوهم أن المنصرف مجموعهما
(قوله وسيأتى أن غير المنصرف) أى من نوعى المفرد وجمع التكسير (قوله ولا يكون إلا منصرفا) ولذا لم
يقيده التثنية بالمنصرف كما فعل غيره (قوله إذا لم يكن علما) هذا قيد في قوله ولا يكون إلا منصرفا

(في الاسم المفرد المنصرف) وهو الاسم المتمكن الأمكن نحو مررت بزيد وسمى منصرفا لدخول تنوين الصرف عليه وهو المسمى
بتنوين التمكن (و) الثانى في (جمع التكسير المنصرف) نحو مررت بزيود وهنود وسيأتى أن غير المنصرف ينحصر بالفتحة
(و) الثالث في (جمع المؤنث السالم) ولا يكون إلا منصرفا نحو مررت بالهندات إذا لم يكن علما

ولفائلي أن يقول لا ضرورة الى هذا القيد لان ما جعل علما صار مفردا والكلام في الجمع نعم يصح اطلاق الجمع عليه باعتبار أصله (قوله فان كان علم الخ) نحو عرفات علما موضع الوقوف وذرات قرية من قري الشام واختلف العرب في كيفية اعراب هذا النوع المسمى به على ثلاث فرق فبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية ولم يحدف تنوينه لانه في الاصل امانة فاستصحب بعد التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم يعربه على ما كان عليه قبل التسمية مراعاة للجمع ويترك تنوينه مراعاة للعلمية والتأنيث وبعضهم يعربه اعراب ما لا ينصرف فيترك تنوينه ويجريه بالفتحة مراعاة للتسمية فقط فالاول راعى الجمعية فقط والآخر راعى التسمية فقط والمتوسط توسط بين الامرين فراعى الجمعية لجعل أصبه بالكسرة وراعى اجتماع العلمية والتأنيث فترك تنوينه وهو وان لم يكن تنوين صرف الا انه مشبه له في الصورة وقضية ذلك كما قال بعضهم انه لو سمي به مذكر كأن سمي رجل بمسلمات أنهم بصرفونه وقد روي اللغات الثلاث قوله تنويرها من أذرع وأهلها * يئرب أدنى دراهم نظر على

(قوله المعتلة) أي التي آخرها حال الاضافة حرف علة وانما قلنا حال الاضافة لثلاث دلالات عليه فوه فان آخره حال الافراد هاء وأصله فوه بفتح الفاء عند سيبويه والخليل وبضمها عند الفراء وعلى كلا القولين هو باسكان الواو (قوله المضافة) أي الى غير ياء المتكلم (قوله في التثنية مطلقا) أي سواء كان المذكر أو المؤنث (قوله السلام للمذكر) أي قال في الجمع للعهد المذكور والقرينة على ذلك ذكره مع التثنية كما مر (قوله في الاسم الذي لا ينصرف) سواء كان مفردا أو جمعا مكسرا ظاهر الاعراب أو مقدره وضابطه أنه المشابه للفعل في اشتماله على علتين فرعيتين معتبرتين مختلفتين مرجع احدهما الى اللفظ والاخرى الى المعنى أو علة فرعية تقوم مقام علتين وذلك أن الفعل فيه علتان فرعيتان احدهما ترجع الى اللفظ وهي اشتقاق لفظه من لفظ المصدر عند البصريين والمشتق فرع المشتق منه وأما عند الكوفيين فالعلة اللفظية شبه التركيب لان الفعل يدل على الحدث والزمان والنسبة والاسم يدل على الذات فقط والمركب فرع المفرد كذا في الحاشية ومثله في حاشيته على الاشموني ونسبه مم نقلا عن العلامة الدنوشري حيث قال وفيه تأمل لان التركيب جاء للفعل من حيث المعنى اه والثانية ترجع الى المعنى وهي احتياجه الى الفاعل في الافادة وما يحتاج فرع ما يحتاج اليه فالفعل فرع عن الاسم باعتبار اللفظ والمعنى فاذا شابه الاسم في اشتماله على مطلق علتين الخ وليس المراد في اشتماله على عين العلتين اللتين في الفعل منع منه شيان ممنوعان من الفعل وهما الكسرة والتنوين وبوصف العلتين بالمعتبرتين اندفع ايراد نحو هندا اذا صرف مع أن فيه الفرعيتين أي لانهما ليستا بمعتبرتين لاتقاء بعض الشروط حينئذ كما سيأتي فلو كانت العلتان من جهة اللفظ فقط نحو أجيال بالجمع تصغير اجمال جمع جل ففيه فرعيتان فان المجموع فرع المفرد والصغر فرع المكبر وكلاهما من جهة اللفظ أو كاتما من جهة المعنى فقط نحو حائض وطامث ففي كل منهما فرعيتان التأنيث وهو فرع التذكير والوصف وهو فرع الموصوف وكلاهما من جهة المعنى لم تمنع منه الكسرة ولا التنوين لانه لم يصير بذلك كامل الشبه بالفعل ثم اعلم أن حاصل العلل الموجبة لمنع الصرف تسع الاولى صيغة منتهى الجموع والثانية التأنيث وهو ثلاثة أنواع تأنيث بالالف المقصورة أو الممدودة وتأنيث بالتاء الظاهرة وتأنيث معنوي كما سيأتي والثالثة المعرفة والمراد هنا خصوص العلمية لا غيرها من بقية المعارف لعدم مدخاية المصدر والمبهم هنالك كمنه ما بينين والكلام في العربيات ولجعل ذي الاضافة أو اللام غير المنصرف في حكم المنصرف والرابعة الهجمة والخامسة وزن الفعل والسادسة زيادة الالف والنون والسابعة تعدل والثامنة التركيب والتاسعة الوصف وأن من هذه العلل ما يقوم مقام علتين فيستقل الجمع بمفرده وهو شيان صيغة منتهى الجموع وألف التأنيث المقصورة والممدودة أما وجه قيام الاولى مقام علتين فلان كونهما بمنزلة علة وهي

فان كان علما جاز فيه الصرف عنده (وأما الياء فتكون علامة للخفض في ثلاثة مواضع) الاول (في الاسماء الخمسة) المعتلة المضافة نحو مررت بأبيك وأخيك وجيك وفيك وذى مال فهذه مخفوضة بالياء الموحدة وعلامة خفضها الياء نيابة عن الكسرة (و) الثاني (في التثنية) مطلقا نحو مررت بالزيدين والهندين فالزيدين والهندين مخفوضان بالياء الموحدة وعلامة خفضهما الياء المفتوح ما قبلها المكسور ما بعدها نيابة عن الكسرة (و) الثالث في (الجمع) السلام للمذكر نحو مررت بالزيدين فالزيدين مخفوض بالياء الموحدة وعلامة خفضه الياء المكسور ما قبلها المفتوح ما بعدها نيابة عن الكسرة (وأما الفتحة فتكون علامة للخفض في الاسم الذي لا ينصرف)

من جهة المعنى ففيه فرعية المعنى بالدلالة على الجمعية وكونه أقصى بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ ففيه فرعية اللفظ بخروجه عن صغ الآحاد العربية وأما وجه قيام الثاني مقامهما فلأنه زيادة دالة على التأنيت لازمة لبناء ما هي فيه فلا يقال في جراء حجر ولا في حبل التأنيت بمنزلة علة وهي من جهة المعنى والوزوم بمنزلة علة أخرى وهي من جهة اللفظ كذلك في الحاشية والذي في الحفي على الاشموني أن التأنيت بمنزلة علة ترجع إلى اللفظ ولزوم علامته علة ترجع إلى المعنى وإن منها ما لا يستقل بالمنع بل لابد من علة ثانية معه وهي السبعة الباقية وبعض الثامنة وهو التأنيت بالناء والتأنيت المعنوي وهذه على قسمين ما يمنع منها مع الوصفية وما يمنع مع العلمية ضرورة أن الوصفية والعلمية لا يجتمعان لتنافي مدلولهما فإن مدلول العلمية الذات ومدلول الوصفية حالة من أحوالها فيمنع مع الوصف ثلاثة أشياء العدل كمثني وثلاث ووزن الفعل كاحر وزيادة الالف والنون كسكران ويمنع مع العلمية هذه الثلاثة كعمرو يزيد وعثمان وثلاثة أخرى وهي الهجمة كإبراهيم والتأنيت كطلحة وزينب والتركيب كعدي كرب إذا علمت ذلك علمت أن تسمية كل واحدة من هذه العمل السبعة وبعض الثامنة علة مجاز إذ كل واحدة جزء علة فالعلة التامة الموجبة لمنع الصرف مجموع علتين أو واحدة تقوم مقامهما كما قاله بعضهم وقد أشار الشارح اعظم ما تقدم بقره وهو ما كان على صيغة منتهى الجموع الخ (قوله وهو ما كان الخ) أي الاسم الذي لا ينصرف المشتغل على علة تقوم مقام علتين ما كان الخ أي هو الذي وجد على وزن صيغة أي هيئة منتهى أي أقصى الجموع أي الذي لا يمكن أن يجمع جمع تكسير مرة أخرى بعد حصوله على هذه الصيغة مثلاً كلب يجمع على أكاب ثم يجمع أكاب على أكاب وكذلك نعم يجمع على أنعام ثم يجمع أنعام على أنعام وأكالب وأنعيم لا يجمعان بعبد ذلك فهم على صيغة وقفت عندها جموع التكسير وقولنا لا يمكن أن يجمع جمع تكسير لا ينافي إمكان جمعه جمع سلامة نحو الصواحبات جمع صواحب فصواحب لا يجمع جمع تكسير بعد هذه الصيغة التي هو عليها وإن جمع جمع سلامة على صواحبات وإنما لم يكن الجمع جمع سلامة ضارافي دعوى أن صيغة صواحب مثلاً بلغت أقصى صيغة الجموع مع أنه قد بقي من الصيغ صواحبات جمع سلامة فلم تبلغ صواحب أقصاها لان جمع السلامة لا كان لا يغير الصيغة لم يبطل نهاية الجمعية على جمع التكسير فهو بسبب ذلك كالعدم وضابطه عندهم كل جمع مكسر بعد ألف تكسيه حرفان كمساجد وثلاثة أو سطها ساكن كصايح ولا فرق بين أن يكون أوله ما كما مثل أو غيرها كصوامع وقذائل وسواء حذف منه الآخر كالناقص من الصيغة الأولى نحو جوارأولا والحرف المشدد بحرفين فنحو دواب من الصيغة الأولى ونحو بخاني جمع بخني من الثانية وبقولنا كل جمع مكسر خرج نحو تداني وتواني فأنهما مفردان مصدران لتداني وتواني وبقولنا أو سطها ساكن كصايح وطواعية وكراهيه وهما خارجان لجمع أيضا لهما مفردان وخرج ملائكة ونحوه وبعضهم أخرجها باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيت وقد علم من ضابطه المذكور شرطه وبقي منها أن لا تلحقه بياء النسبة في الجمعية فخرج نحو ظفاري نسبة إلى ظفار بوزن قظام مدينة باليمن يجلب منها الطيب المسمى بالظفار فهو مصروف لان الباء فيه بياء النسبة تحقيقا وخرج نحو حوارى بالحاء المهملة والراء بعد الالف وهو الناصر وحوالى وهو المحتمل فكل منهما مصروف لان الباء فيه ملحقة بياء النسب لانه سمع من العرب مصروفا فقد رفيه الانساب وإن لم يكن منسوبا حقيقة (قوله) وكان محتوما بالفاء التأنيت الممدودة) ألف التأنيت الممدودة عند بعضهم هي الالف التي بعدها همزة وعند بعضهم ألف قبلها ألف فتقلب هي همزة وعلى هذا فإطلاق الممدودة عليها مجاز لان الممدود ما قبلها لاهي وهي تمنع مطلقا سواء كانت في علم كركر باء أو نكرة كصحراء أو جمع كاصدقاء جمع صديق وصادقاء جمع صالح وأجزاء جمع عزروا ألف التأنيت المقصورة هي ألف لينة مفردة سواء كانت في علم كرضوى اسم جبل بالمدينة أو نكرة كذكرى أو صفة كحبل أو جمع كرضى وجرى (قوله) وكان فيه العلمية والتركيب

وهو ما كان على صيغة
منتهى الجموع نحو
مررت بمساجد
ومصايح أو كان
محتوما بالفاء التأنيت
الممدودة كصحراء
أو المقصورة كحبل أو
كان فيه العلمية
والتركيب المزجي نحو
معد يكرب

هذا شروع فيما فيه علتان والعلمية كون الاسم علما لذكر أو مؤنث والتركيب جعل اسمين بمنزلة اسم واحد
 وشرط تأثيره منع الصرف مع انضمامه للعلمية كونه من جيا ليس عديا ولا مختوما بويه فخرج المركب الاضافي
 فانه يجرى على جزئه الثاني بعد التركيب ما جرى عليه قبله من الصرف وعدمه كغلام زيد وأبى هريرة
 وأما جزؤه الاول فيعرب بالحركات الثلاث لفظا أو تقدير او خرج المركب الاسنادي نحو شاب قرناها وتأبط
 شرافته مبنى على حالته قبل العلمية فلم يكن له حظ في منع الصرف لان منع الصرف مخصوص
 بالمعربات كذا قيل * ولقاتل أن يقول الجلة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية وان كانت أجزاءها
 معربة وبعد العلمية معربة اعرابا تقدير بالاشتغال الحرف الاخير بحركة الحكاية فتكون من
 المعربات تقدير الامن المبنيات واذا كان كذلك فيذنبني أن يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه لان عدم ظهور
 الاعراب لا ينافي الانصراف وعدمه كما في عصا وحلي وموسى * ويمكن أن يقال الحكاية مانعة من اعتبارها
 اسما واحدا حتى يحكم عليها بالانصراف أو بعدمه وخرج أيضا المركب التقييدي مطلقا التوصيفي وغيره كجملة
 الشرط كالحيوان الناطق وان قام زيد علمين وخرج أيضا المركب العددي كخمسة عشر فانه مبنى على فتح
 الجزأين الاثنى عشر واثنى عشرة فان الجزء الاول منهما يعرب اعراب المثنى والجزء الثاني مبنى على الفتح
 وخرج المزجي المختوم بويه كسيبويه فانه مبنى على الصحيح وقد أشار الشارح الى هذه الشروط بالمثل
 في قوله نحو معد يكرب أى وحضر موت وبعلبك فيرفع الجزء الثاني بالضمه وينصب ويجر بالفتحة
 بلاتنوين والجزء الاول باق على حاله من السكون كمثل الشارح أو الفتح كما مثلنا وهذا هو الافصح ويجوز
 فيه الصرف أيضا والبناء (قوله أو العلمية والتأنيث) سواء كان التأنيث لفظيا أو معنويا أما المعنوي
 فهو أن يكون اللفظ المجرد من التاء والالف موضوعا في الاصل لمؤنث سواء سميت به مؤنثا حقيقيا كزيب
 علم امرأة أو مذ كرا حقيقيا كالمثال علم رجل أو يكون في الاصل لذكرا ثم جعل علما لمؤنث كزيب علم امرأة
 وهذا التأنيث انما يكون بناء مقدرة لظهورها في التصغير وشرطه مع انضمامه للعلمية واحد من أمور
 أربعة اما زيادة الاسم على ثلاثة أحرف كزيب وسعاد لان الحرف الرابع ينزل منزلة تاء التأنيث واما تحريك
 الوسط من حروفه نحو سقر اسم لجهنم لان الحركة قامت مقام الرابع القائم مقام التاء واما كونه عجميا كجور
 بضم الجيم وحصل اسمي بلدين واما كونه منقولاً من مذ كرا نحو زيدا إذا سمي به امرأة لانه حصل بنقله
 الى التأنيث ثقل عادل خفة اللفظ كثقله بالتاء هذا مذهب سيبويه والجمهور فان لم يوجد فيه واحد من هذه
 الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه الوجهان والمنع أجود عند سيبويه وأما التأنيث اللفظي ملحقا بآخره
 علامة التأنيث سواء كان موضوعا لذكر كطلحة وجزءاً لمؤنث كفاطمة وان كان الثاني معنويا
 أيضا ولا شرط له غير انضمامه للعلمية اذا علمت ذلك علمت أن أقسام التأنيث ثلاثة لفظي ومعنوي
 كفاطمة علم امرأة ولفظي فقط كطلحة وجزءاً علمي رجلين ومعنوي فقط كزيب وسعاد علمي امرأتين
 وهذا ظاهر أو علمي رجلين نظرا للاصل وقد أشار الى ما تقدم ابن مالك بقوله
 كذا مؤنث بهاء مطلقا * وشرط منعه العار كونه ارتقي
 فوق الثلاث أو كجور أو سقر * أو زيد اسم امرأة لا اسم ذكر
 وجهان في العادم تذكر اسبق * وعجمة كهذ والمنع أحق
 (قوله أو العلمية والعجمة) العجمة كون اللفظ مما لم تضعه العرب وشرط منعها مع العلمية أن يكون ماهي فيه
 علماني لغة العجم قبل استعماله في اللغة العربية علما وهذا ما جزم به ابن الحاجب ووافقه ابن مالك وهشام وهو
 ظاهر قول سيبويه لكن جمهور النحويين على انه لا يشترط وانما الشرط أن يكون علماني أول استعمال
 العرب وبه جزم الرضی وقال ألا ترى ان قالون اسم جنس في العجم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فلم

أو العلمية والتأنيث
 نحو زيب وفاطمة
 أو العلمية ولعجمة نحو

ينصرف فيه فصار غير منصرف وشرطها أيضا عند سيبويه وأكثر النحاة تحرك الوسط ورجحه الرضى
والتأخرون وأما عند ابن الحاحب وجاعة فالشرط أحد أمرين إما تحرك الوسط أو زيادة حروف الاسم على
ثلاثة قال الأشموني ويتحصل في الثلاثي ثلاثة أقوال أحدها أن العجمة لا تزل في مطلقا وهو الصحيح
الثاني أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وبما سكن وسطه وجهان الثالث أن ما تحرك وسطه لا ينصرف وما سكن
وسطه ينصرف وبه جزم ابن الحاحب وأعلم أن أسماء الانبياء وكذا الملائكة اعجمية الأربعة من كل
منظومة في قوله هود شعيب صالح محمد * أوضاعها في العجم ليست توجد

رصوان مالك تكبير منكر * أمثالها في الحكم ما قد ذكرها

لكن رصوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فإنها منصرفة وكذا
أسماء جميع الانبياء لا تنصرف الأسبعة منظومة في قوله

تذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا * وهودا ولو طائم شيئا محمدا

(قوله أو العلمية ووزن الفعل) أي وزن مختص في لغة العرب بالفعل أصالة بمعنى أن الواضع وضعه أصالة
للفعل ولم يوجد في الأسماء العربية من غير شذوذ إلا منقولاً عن الفعل كشمير بن شبيب الميم علم فرس وأما بقم
اسم نبت يصبح به معروف فجحى فلا ينصرف في اختصاص هذا الوزن بالفعل لما تقدم من تقييد الأسماء
بالعربية وكضرب على وزن المجهول علم رجل من غير اعتبار ضمير والابن اعتبر مع الضمير كان من العلم المحكى
وأما دثل بضم الدال وكسر الهمزة فشاذ وقد تقدم أننا قلنا من غير شذوذ فإن لم يكن الوزن مختصاً بالفعل
فشرطه أن يكون في أول الاسم الذي على وزن الفعل حرف زائد كما زاد في أول المضارع أي حرف من أحرف
المضارعة الأربعة نحو أجد ونحمد وتغلب ويشكر أعلاما لاشخاص معينة فهي ممنوعة من الصرف لأنها
مبدوءة بحروف خاصة بالمضارع فلم تكن في أصل الاسم وههنا كلام نقيس فافطره في الحاشية (قوله
والعلمية وزيادة الألف والنون) أي زيادتهما على حروف الكام الأصلية فلا يمنع فيهما فيه وهما
أصليتان كمستعان وأحدهما كتيبان وإذا تجاذب الكلمة أصلان أصل يقتضي الزيادة وأصل يقتضي
عدمها جاز الصرف لعدمه نحو شيطان إن كان من شطن بمعنى بعد أنصرف لأصالة النون وإن كان من شاط
شيطا إذا هلك لم ينصرف ومثل ذلك حسان من الحس أو الحسن وعغان من العفة أو العفونة (قوله
أو العلمية والعدل نحو عمر) العدل في اللغة له معان منها نفيض الجور وفي الاصطلاح تحول الاسم عن
صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى مع اتحاد المعنى من غير اعلال ولا الحاق بغيره بقولنا مع اتحاد المعنى المشتق
فإنه يختلف المعنى فيه وفي المشتق منه فصار بغيره عن معنى الضرب كما خرج عن لفظه بخلاف نحو
ثلاثة فإنه لم يتغير عن المعنى التكراري المستفاد من ثلاثة ثلاثة وبقوله من غير اعلال ما تغير للاعلال
كمقام فإن أصله مقوم كذهب نقلت حركة الواو إلى القاف فصار مقوم تحركت الواو بحسب الأصل وافتتح
ما قبلها الآن فأبدلت ألفا فصار مقام فهذا الإبدال له عدل عندهم لأن التغير للاعلال وبقولنا ولا الحاق
نحو كوزلانه أخرج عن الصيغة بزيادة الواو فيه لغرض الإلحاق بجعفر ثم إن العدل نوعان تحقيق
وهو الذي يدل عليه دليل غير منع الصرف وتقديرى وهو الذي لا يدل عليه دليل الامنع
الصرف فالتحقيق يمنع الصرف مع الوصفية نحو مثنى وثلاث ورباع والتقديرى يمنع مع العلمية نحو عمر فله
لا يوجد أعلاما غير منصرف ولم يمكن فيه تقدير سبب آخر مع العلمية سوى العدل فقدر فيه ثلاثا يلزم هدم
قاعدهم من كون الاسم غير منصرف بسبب واحد فقبل أنه عدل عن عامر كزفر معدول عن زافر (قوله أو
الوصف والعدل) تقدم معنى العدل وأما الوصف فهو اسم يدل على ذات مبهمة وحال من أحوالها ولو عبر
بالوصفية بدل الوصف كان أولى لأن تقدير كلامه أو وجد في الاسم الوصف والعدل وهذا غير صحيح لأن

أبراهيم أو العلمية ووزن
الفعل نحو أجد أو
العلمية وزيادة الألف
والنون نحو عثمان أو
العلمية والعدل نحو
عمر أو كان فيه الوصف
ووزن الفعل نحو أفضل
أو الوصف والعدل

الوصف اسم كما مر فكيف يوجد في الاسم اذ يلزم عليه ظرفية الشيء في نفسه وشرط تأثير الوصفية منع
الصرف مع علته أخرى الاصله أى أن يكون اللفظ موضوعا للمعنى الوصفي أولا وان غلبت اسميته بعد ذلك
فلا يضر أن يراد به ذات معينة مع ملاحظة حالها أو بدون تلك الملاحظة بعد أن كان موضوعا للدلالة
على ذات مبهمه وحال من أحوالها بخلاف العكس ولذا قال ابن مالك

وألفين عارض الوصفية * كاربع وعارض لا مبا

(قوله نحو مثنى) معدول عن اثنين اثنين وثلاث معدول عن ثلاثة ثلاثة ورباع معدول عن أربعة أربعة
ومثلها مثلث ومربع لأن كلا منهما معدول عن مكرر فإن الأصل تعدد اللفظ عند تعدد المعنى وتكرره
وحيث لم يتعد اللفظ علم أنه معدول عن مكرر واختلفوا فيما وراء ذلك إلى عشار ومشرهل جاء أم لا
والصواب بحجته (قوله أو الوصف وزيادة الألف والنون) تقدم شرط الوصف وهو الاصله وأما الألف
والنون فيه فشرطهما أن لا يكون مؤنثا مضافا على وزن فعلانة عند الاكثر وهو الراجح وقيل الشرط
وجود فعل في مؤنثه ويظهر أثر الخلاف فيما لا مؤنث له أصلا فعلى الأول يمنع من الصرف لا انتفاء فعلانة الذى
هو شرط في منع الصرف وعلى الثانى يصرف لعدم وجود فعل الذى هو شرط ومن ثم اختلفوا في رجن اذا
تجرد من أل والراجح المنع بناء على الأول (قوله فهذه كلها) أى الاسماء المذكورة ونحوها (قوله أو مثل
أل) سواء كانت معرفة كقوله تعالى وأتمم كفون فى المساجد أو موصولة كقوله

ما أنت باليقظان ناظره اذا * نسبت بمن تهواه ذكر العوقب

بناء على أن أل توصل بالصفة المشبهة أو زائدة كقوله

رأيت الوليد بن يزيد مباركا * شديدا بأعباء الخلافة كاهله

ومثلها أم فى لغة جبر كقوله

أ أن شمت من نجبر يقاتلنا * ثبت بليل ام ارمدا اعتادا ولقا

ثم اعلم ان فيما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع أل ثلاثة أقوال أحدها أن يكون إقيا على منعه من الصرف مطلقا
أنها أن يكون منصرفا مطلقا ثانيا للتفصيل وهو أنه ان زالت منه علامة فنصرف نحو باجركم وبعثنا فان
العلمية زالت لان الاعلام لا تناف حتى تنسك وان بقيت علتان فلا نحو باجركم (قوله وللجزم) هو لغة
القطع مطلقا واصطلاحا قطع الحركة أو الحرف من الفعل المستقبل (قوله علامتان السكون) هو لغة ضد
الحركة واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله والحذف) هو لغة الاسقاط والقطع والوصل واصطلاحا ما ذكره
الشارح أيضا (قوله سقوط حرف الالة) أى من الفعل المعتل وقوله أو النون من الامثلة الخمسة وقوله للجازم أى
لاجله فان قلت حيث كان السكون اصطلاحا حذف الحركة كما ذكره الشارح كان المناسب أن يقول المتن
وللجزم علامة الحذف ويكون الحذف شاملا لحذف الحركة وهو السكون وحذف حرف العلة وحذف النون
قلت انه أراد التصريح بالمقصود فان قلت علامتان المذكورتان هما نفس الجزم اذ هما حذف الحركة أو الحرف
والجزم هو كذلك فقد جعل الشيء علامة لنفسه وذلك غير معهود قلت هذا الاشكال ساقط أما على أن
الاعراب ممنوى فظاهر أن الجزم غير السكون والحذف لان الجزم حيث لا تغيير مخصوص علامته السكون
ومانا بعبه وأما على أن الاعراب لفظى فالغبار بالاجمال والتفصيل (قوله فى الخط) أى منه وقوله تبعا حال
من الواو أى حاله كونها تابعة (قوله لا انتقاء الساكنين) علة لحذفها فى اللفظ وفى بعض النسخ لا انتقاء
الساكنين وعليها كتب الشيخ التبتيتى حيث قال أى ليس حذفها فى الخط لدفع الانتقاء أى اجتماع الساكنين
وان كان حذفها فى اللفظ لدفع ذلك (قوله ومن نحو لتبلاون فان النون حذفت لتوالى الكونيات) الاصل
لتبلاون وبواوين ونون خفيفة بوزن ترجون حذفت ضمة الواو الاولى لانقل فالتقى ساكنان حذفت الواو الاولى

نحو مثنى وثلاث ورباع
أو الوصف وزياد الألف
والنون كسكران وط
شروط تطالب من
المطولات فهذه كلها
تخفف بالفتحة نيابة
عن الكسرة مالم
تضف أو تمل أل فانها
حينئذ تخفف بالكسرة
على الاصل نحو مررت
بافضلكم وبالأفضل
(واللجزم علامتان
السكون) وهو حذف
الحركة (والحذف)
وهو سقوط حرف
علة أو النون للجزم
واحتترزت بقولى
للجزم من نحو سندع
الزانية لان الواو
حذفت فى الخط تبعا
لحذفها فى اللفظ لا انتقاء
الساكنين ومن نحو
لتبلاون فان النون
حذفت لتوالى النونات
ولسكن من السكون
والحذف

مواضع تختص به (فأما السكون فيكون علامة للجزم في الفعل المضارع الصحيح (٣٧) (الآخر) إذا دخل عليه جزم

ولم يتصل بآخره شيء
نحو لم يضرب فيضرب
فعل مضارع مجزوم بلم
وعلمة جزمه السكون
والمراد بالصحيح الآخر
مالم يكن في آخره ألف
ولا واو ولا ياء (وأما
الحذف فيكون علامة
للجزم) في موضعين :
الأول (في الفعل
المضارع المعتل الآخر)
وهو ما كان في آخره
حرف علة نحو لم يدع
ولم يخش ولم يرم فيدع
ويخش ويرم أفعال
مجزومة بلم وعلمة
جزمها حذف حرف
العلة من آخرها نيابة
عن السكون فالحذوف
من يخش الألف
والفتحة قبلها دليل
عليها والحذوف من
يدع الواو والضمة قبلها
دليل عليها والحذوف
من يرم الياء والكسرة
قبلها دليل عليها
(والموضع الثاني (في
الأفعال) الخمسة (التي
رفعها بثبات النون)
وهي كل فعل مضارع
اتصل به ضمير ثنية نحو
لم تضربا ولم تضربا أو
ضمير جمع المذكر نحو لم
يضربوا ولم تضربوا أو
ضمير المؤنثة المخاطبة

التي هي لام الفعل لا لتقاء الساكنين وإنما لم تحذف واو الضمير لأنها نائب الفاعل فهي عمدة وكله بخلاف لام
الفعل فانها جزء وكله وحذف الجزء أولى من حذف الكلمة فصار لتباين فادخلت نون التوكيد المشددة وهي
بنون على نون الرفع فاجتمع ثلاث نونات حذفت نون الرفع لتوالي النونات ولما حذفت نون الرفع التثنية
ساكنان الواو والنون المدغمات لم تحذف الواو لعدم ما يدل عليها بل حركت بما يناسبها وهو الضم لكونه حقا
فقل لتباين ولم تحذف النون لفوات الغرض الذي جيء بها لأجله وهو التوكيد وإعراب هذا الفعل أن
تقول اللام موطئة للقسم وتباين فعل جماعة الذكور المخاطبين مبنى للمفعول مرفوع وعلامة رفعه النون
المحذوفة لتوالي الأمثال والواو نائب الفاعل في محل رفع والنون للتوكيد. فان قلت قد جمع بين ثلاث نونات
نحو النساء جن في الماضي ويجن في المضارع. قلت لما كان فيها نونان من نفس الكلمة وواحدة زائدة جاز
ذلك بخلاف لتباين فان الأولى للرفع وثنتان للتوكيد والثالثة زائدة على أصل الكلمة والثقل إنما يحصل بالزوائد
(قوله مواضع) جمع موضع باعتبار الأفراد الشخصية فلا يرد أن السكون ليس له إلا موضع واحد
والحذف له موضعان كما تقدم نظيره أو أنه أراد بالجمع ما فوق الواحد بالنسبة للحذف وغلبه على السكون
(قوله ولم يتصل بآخره شيء) أي يوجب بناء أو ينقل إعرابه من نون النسوة والتوكيد أو ضمائر الفاعلين
خلافًا للشيخ الشنوي حيث اقتصر على الثاني فان الجازم إذا دخل على ما فيه نون النسوة نحو لم يرضعن
كان مبنيًا على السكون محله جزم (قوله مالم يكن في آخره ألف الخ) لو أسقط في لكان أولى وأظهر لأن
إثباتها يوهم أن آخر الفعل المعتل غير حرف العلة وليس كذلك وإذا كان حرف العلة هو الآخر يلزم
على إثباتها أن يكون الشيء ظرفًا لنفسه ويجرى ذلك في أمثال هذه العبارة (قوله حرف علة) أي أصلى
فان كان غير أصلى بأن كان بدلًا من همزة كيقرأ من القراءة ويقرى من إلقاء الضيوف ويوضو ثم دخل الجازم
جاز حذفه وتركه بناء على الاعتداد بالبدال وعدمه كما قاله الشارح في شرح الأزهري (قوله وعلامة جزمها
حذف حرف العلة) وذلك لأن الجازم لما دخل ووجد الآخر منها ساكنًا فلم يمكنه تجديد الجزم فيه بالسكون وكان
ذلك الآخر لضعفه شبهًا بالحركة تسلط عليه فحذفه نعم لو اتصل بآخر الفعل نون النسوة والتوكيد وجب
بقاء حرف العلة نحو لم يخشين ولم يرمين ولم يدعون (قوله وهي كل فعل الخ) الأولى إسقاط كل لأنها للأفراد
والتعريف للماهية لكنه لما لاحظ معنى الضابط أتى بها لبيان الاطراد أي في التنصيص على كل فرد فرد.
﴿فصل﴾ هو لغة الحاجز بين الشيتين واصطلاحًا عبارة عن الألفاظ المعينة الدالة على تلك المعاني
الخصوصية على الظاهر عند السيد وهو مصدر يَحْتَمِلُ أن يكون بمعنى الفاعل وأن يكون بمعنى المفعول
والمعنى على الأول هذه الألفاظ المعينة الدالة على المعاني الخصوصية فاصلة ما بعدها عما قبلها تمييزًا عنها
وعلى الثاني مفصولة عنها وهذا بالنظر للأصل كما قاله الشبرايمسوى وإلا فهو من قبيل علم الجنس فهو
ملحق بالأعلام الجامدة غير مراعى فيها معناها الأصل فلا حاجة لجعله بمعنى فاعل أو مفعول (قوله
في ذكر) الجار والمجرور متعلق بحذوف صفة لفصل (قوله حاصل) بمعنى محصول أي محصل الكلام الطويل
المتقدم (قوله من أول باب علامات الإعراب إلى هنا) من فيه للبيان أي الذي هو أول علامات الإعراب يمتد إلى
هنا ولا يصح أن تكون من هنا لا ابتداءً للآية كقولهم سرت من البصرة إذا السير ثابت في المبدأ دون
الذكر هنا وأشرت بقولي يمتد إلى هنا إلى أن إلى متعلقة بحذوف كما أشار إليه بعضهم (قوله تمرينا)
مفعول لأجله أي ذكر المصنف ذلك لتمرين المبتدئ أي تكرير التعليم له ليسهل عليه وهذا جواب عما يقال
التكرير مرعب (قوله على عادة التثنيين) متعلق بحذوف حال من ذكر أي حالة كونه جارياً على الخ وهذا جواب
عما يقال هل المصنف اخترع هذا الصنيع أو مسبوقة به (قوله وحاصله) أي ما تقدم (قوله العربات قسمان)

نحو لم تضربي فهذه الأفعال الخمسة مجزومة بلم وعلامة جزمها حذف النون نيابة عن السكون ﴿فصل﴾ في ذكر حاصل ما تقدم من
أول باب علامات الإعراب إلى هنا تمرينًا للمبتدئ على عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى أجمعين وحاصله أن يقال (العربات قسمان قسم

يعرب بالحركات) ثلاث الضمة والفتحة والكسرة أو بالسكون (وقسم يعرب بالحروف) الاربعة الالف والواو والياء والنون أو بالحذف (فالذي يعرب بالحركات) اجمالاً (٣٨) (اربعة أنواع) نوع من الافعال وثلاثة من الاسماء فأنواع الاسماء الثلاثة (الاسم المفرد)

مبتدأ وخبر وفيه الاخبار بالثني عن الجمع وصح ذلك مع أن الخبر عين المبتدأ اما لان المراد بالمعرب بالثني الجنس الصادق بالثني قال فيه للجنس واقاعدة أن الالجنسية اذا دخلت على جمع أبطلت معنى الجمعية واما لان كل قسم متعدد فالجمع باعتبار تعدد نوع كل قسم فالثني في معنى الجمع فالطابقة وجودة نظراً للمعنى على حد فاذا هم فريقان يختصمون * والحاصل انه لا بد من التأويل في المعربات ليوافق قسمان أو عكسه والمراد جنس المعربات من حيث هي لا بقيد كونها معربة بالحركات ولا بقيد كونها معربة بالحروف فلا يلزم تقسيم الشيء الى نفسه والى غيره وكونها قسمين بالاستقراء (قوله يعرب بالحركات) أى وجوداً أو عدماً فدخل في المعرب بالسكون وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالسكون لا يدخل في المعرب بالحركات (قوله أو بالسكون) لاجابة اليه لا بوجه فاما يعرب بالحركات كما تقدم (قوله يعرب بالحروف) أى وجوداً أو عدماً فدخل فيه المعرب الحذف وبذلك اندفع ما يقال ان المعرب بالحذف لا يدخل (قوله بالحذف) أى حذف أحد الأحرف الاربعة وفيه ما تقدم (قوله أربعة أنواع) جمع نوع والمراد أربعة أبواب ولفظ أنواع زائدة لتوكيد الابداء الى بيان أن المراد بقوله أربعة الأنواع لا الافراد لأن الافراد أكثر من ذلك بل لا تنحصر ولم يقتصر الشيخ رحمه الله تعالى على التفصيل حيث لم يكتف بقوله والذي يعرب بالحركات الاسم المفرد الخ بل أجل أولاً حيث قال أربعة أنواع الخ محافضة على فائدة الاجمال ثم التفصيل (قوله الاسم المفرد وجمع التكسير) أى الاما لخلق منهما بالثني وجمع المذكر السالم ككلا وكلتا فانه مفرد للفظ ألحق بالثني في اعرابه ان أضيف لمضمر وكسنيين وبابه فانه جمع تكسير ألحق بجمع المذكر السالم في اعرابه (قوله وكلاهما) المراد السكل المجموعى ولذا قال الشارح أى مجموع الأنواع الاربعة وهذا اذا نظرنا الكلام المصنف بقطع النظر عما استثناه بأن يراد بضمير كلاهما ما يشمله وانما كان من السكل المجموعى للتخلف عن الحكم المذكور في بعض الاراد لداخلة تحت كل وهو المستثنى فيكون من السكل المجموعى وأما اذا نظرنا الكلام المصنف مع اخراج المستثنى من أول الامر بأن يكون المراد بالضمير غيره فيكون السكل من الجبى لانه ليس هناك افراد مما دخل تحت كل تخلف عن الحكم المذكور وعدم دخول ما تخلف تحتها قال العلامة الشنوائى بل يصح أن يراد الجمع مطلقاً لا يضر التخلف الذي ذكره الشارح لان المصنف قد استثنى ما تخلف فيه ذلك بقوله الآتى وخرج الخ والحاصل انه لا حاجة لما ذكره الشارح بل يراد بالسكل السكل الجبى لان المصنف أخرج ما دخل فيه مما خالف الأصل (قوله مجموع هذا) أى المذكور كنوع من الأنواع الاربعة ترفع بالضمه الخ وهو الأصل في المعربات (قوله جمع المؤنث السالم) أى ما يصدق عليه لان نفسه أى لفظ جمع اذ هو ينصب بالفتحة كما لا يخفى (قوله والاسم الذى لا ينصرف) أى ما يصدق عليه هذا الاسم نحو احد لا نفسه أى لفظ الاسم الذى لا ينصرف لا يابس في شئ من موانع الصرف والمراد ما لم يصف أو يتلألأ فلا تغفل (قوله المعتل الآخر) أى ما يصدق عليه هذا الاسم وهو يغزو ويخشى ويرى ونحوها نظير ما مر * ان قلت لا حاجة الى تقييد المعتل بالآخر ولا فائدة له لان المعتل في اصطلاح النحاة يختص بما آخره حرف علة والتعميم لاصطلاح صرفى * قلت ان سلم ذلك ففائدة التقييد بيان الواقع ودفع التوهم والحاصل ان المعتل عند النحويين ما كان آخره حرف علة وعدم الصرفين ما فيه حرف علة سواء كان أوله أو وسطه أو آخره فهو أعم مطلقاً من المعتل عند النحاة فيجتمعا في نحو يخشى ويدعو ويرى وينفرد المعتل عند الصرفيين في نحو وعد وقال (قوله بحذف آخره) وتقدم أنه ينصب بفتحة مقدرة على الالف وظاهرة على الواو والياء * فان قلت لم يحملوا النصب في هذا الفعل المعتل على الجزم فيكون بحذف آخره

نحو جاء زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد (و جمع التكسير) نحو جاء الرجال ورأيت الرجال ومررت بالرجال (و جمع المؤنث السالم) نحو جاءت الهندات ورأيت الهندات ومررت بالهندات (و) نوع الافعال (الفعل المضارع الذى لم يتصل بآخر شئ) نحو يضرب ولين يضرب ولم يضرب (وكلاهما) أى مجموع الأنواع الاربعة لاجمعها لتخلف بعض الاحكام في بعضها أى مجموعها (ترفع بالضمه) نحو يضرب زيد ورجال ومؤنات (وتنصب بالفتحة) نحو لن أضرب زيداً ورجالاً (وتخفف بالكسرة) نحو مررت بزيد ورجال ومؤنات (وتجزم بالسكون) نحو لم يضرب هذا هو الأصل (وخرج عن ذلك) الأصل (ثلاثة أشياء جمع المؤنث السالم ينصب بالكسرة نحو) رأيت الهندات وكان حقاً أن ينصب بالفتحة (والاسم الذى لا ينصرف يخفف بالفتحة) نحو مررت بأحمد ومساجد وكان

حقاً أن يخفف بالكسرة (والفعل المضارع المعتل الآخر يجزم بحذف آخره) نحو لم يغزو ولم يخش كما ولم يرم وكان حقاً أن يجزم بالسكون (والذى يعرب بالحروف أربعة أنواع) أيضاً ثلاثة من الاسماء ونوع من الافعال فأنواع الاسماء الثلاثة

(التثنية) نحو الزيدان (وجمع المذكر السالم) نحو الزيدون (والأسماء الخمسة) وهي أبوك وأخوك وحموك وفوك وذو مال (و) نوع الأفعال (الأفعال الخمسة وهي يفعلان) بآلاء التثنية تحت (وتفعلان) بالمشاة (٣٩) فوق (يفعلون) بالمشاة تحت

(وتفعلون) بالمشاة
فوق (وتفعلين) بالمشاة
فوق لاغير (فأما
التثنية) بمعنى الثني من
إطلاق المصدر على
اسم المفعول (تفرع
بالألف) نحو جاء
الزيدان (وتنصب
وتخفض بالياء) المفتوح
ما قبلها المكسور
مابعدنا نحو رأيت
الزيدين وهرت
بالزيدين (وأما جمع
المذكر السالم فيرفع
بالواو) نحو جاء الزيدون
(وينصب ويخفض
بالياء) المكسور ما قبلها
المفتوح مابعدنا نحو
رأيت الزيدين ومررت
بالزيدين (وأما الأسماء
الخمسة تفرع بالواو)
نحو هذا أبوك وأخوك
وحموك وفوك وذو مال
(وتنصب بالألف) نحو
رأيت أباك وأخاك
وحماك وفاك وذو مال
(وتخفض بالياء) نحو
نظرت إلى أهلك وأخيك
وحملك وفك وذو مال
(وأما الأفعال الخمسة
تفرع بالنون) نحو
يفعلان وتفعلان
يفعلون وتفعلون

كما أن الجزم كذلك كما حملوا نصب الأفعال الخمسة على جزمها فكان بحذف النون . قلت أجيب بأنه إنما كان ذلك في الأفعال الخمسة لتعذر الإعراب بالحركات فيها بخلاف ما هنا فأعرب نصبا بحركة مقدرة على الألف وظاهرة على الواو والياء على الأصل (قوله التثنية وجمع المذكر السالم) أي ماتصدقان عليه نظير ما مر لا لفظهما لأن لفظ التثنية مصدر ولفظ جمع ليس هو الجمع (قوله والأسماء الخمسة) أي ماتصدق عليه لاهي نفسها كما مر أي تعرب بالحروف في إحدى لغاتها بالشروط السابقة وتسمى لغة الإتمام وفيها لغتان القصر وهولزوم الألف في الأحوال الثلاثة والإعراب بالحركات الثلاث مقدرة عليها كالفتي والنقص وهو حذف أحرف العلة والإعراب بالحركات الظاهرة على ما قبلها كما هو مبسوط في المطبوعات (قوله الأفعال الخمسة) أي ماتصدق عليها كما مر وكونها خمسة باعتبار صيغها أما باعتبار معانيها فتزيد على ذلك كما سبق (قوله فأما التثنية) صدر أريد به اسم المفعول أي الثني كما سبق وقال بعضهم إنه في الأصل مصدر نقل إلى الكلمة المخصوصة وليس هو اسم مفعول لأقبل النقل ولا بعده بل هو قبل النقل مصدر وبعد النقل اسم للكلمة المخصوصة وليس من إطلاق المصدر على اسم المفعول مجازا فعلى هذا يكون حقيقة عرفية لتبادر هذا المعنى وهو الكلمة المخصوصة إلى الذهن عند الإطلاق وهو علامة الحقيقة . والحاصل أن إطلاق التثنية على الكلمة المخصوصة إما مجاز أو حقيقة عرفية (قوله تفرع بالألف وتنصب وتخفض بالياء) على اللغة المشهورة ومقابلها إلزامه الألف وإعرابه كالمقصود وعليه لا وتران في ليلة وإن هذان لساحران ومن العرب من يلزمه الألف ويعربه كالمفردات فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها ولو سمي به أي الثني جاز إعرابه كأصله وإعرابه إعراب ما لا ينصرف مع لزوم الألف كعمران (قوله وأما جمع المذكر السالم الخ) ولو سمي به أو بما ألحق به جاز إعرابه كأصله وإعرابه كحين في لزوم الياء وظهور حركات الإعراب على النون مع التنوين مالم يكن أعجميا وإلا امتنع التنوين وأعرب إعراب ما لا ينصرف كقنسرين وجاز إلحاقه بمربون في لزوم الواو والإعراب على النون منونة وجاز إعرابه كهرون في لزوم الواو والإعراب على النون غير منونة للعلمية وشبه العجمة وجاز لزوم الواو وفتح النون وانظر على هذا الأخير هل الإعراب بحركات مقدرة على النون أو الواو ، وفي الشيخ خالد على التوضيح أن هذا نظير من يلزم الثني الألف ويكسر النون ويقدر الإعراب وقضيته أن تقدر الحركات ههنا على الواو قاله ابن قاسم العبادي (قوله فيرفع بالواو) المضموم ما قبلها لفظا وهو ظاهر أو تقديرنا نحو المصطفون والأعلنون (قوله المكسور ما قبلها) أي لفظا وهو ظاهر أو تقديرنا نحو وإنهم عندنا من المصطفين الأخيار فان أصله المصطفين تحركت الياء الأولى وانفتح ما قبلها قلبت ألفا ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وأبقيت فتحة الفاء دليلا عليها (قوله وأما الأسماء الخمسة تفرع الخ) أي في إحدى لغاتها إلى آخر ما مر (قوله وتنصب وتجزم بحذفها) وقد ورد حذف النون لغير ناصب وجازم ثرا ونظما قرئ قالوا ساحران تظاهرا أي تتظاهرا فأدغمت التاء في الظاء وفي الحديث «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا» وقال الشاعر :

أبيت أسرى وتبقى تدلكي شريك بالعبير والسك الذي

ولا يقاس على ذلك وإنما جاز حذفها حملا على أصلها الذي هو الضمة فانها حذفت تخفيفا كقراءة أبي عمرو ولا يأمركم بإسكان الراء وإذا اجتمعت هذه النون مع نون الوقاية جاز الإثبات مع الفتح والإدغام وجاز الحذف والمحدوف عند سيبويه ورجحه ابن مالك نون الرفع وأكثر التأخرين على أنه نون الوقاية (قوله علامات الإعراب) الإضافة بمعنى اللام على أن الإعراب معنوي وبيانية على أنه لفظي

وتفعلين (وتنصب وتجزم بحذفها) أي بحذف النون نحو لن يفعلن ولم تفعلوا ولن يفعلوا ولن تفعلوا ولم تفعلوا . وحاصل علامات الإعراب عشرة أشياء الحركات الثلاث والسكون والأحرف الثلاثة وحذفها للجزم والنون وحذفها للنائب والجزم

باب الافعال

أى هذا باب بيان حقائق الافعال وانما قدرنا حقائق لانها ذكر حقائق الافعال بالمثل بقوله نحو ضرب الخ وذلك بناء على ما قاله ابن الحاجب من ان التعريف يفاد بالمثل (قوله الاصطلاحية) أى لا الافعال اللغوية التى هى جمع فعل بفتح الفاء وهو المصدر أى الحدث الذى يحدثه الفاعل من قيام أو قعود أو غير ذلك لانها لا تنحصر فى ثلاثة وأخذ الشارح هذا القيد من التقسيم الى ثلاث لان ذلك ليس الا للافعال الاصطلاحية ولان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم ولهذا لم يحتج المتن الى التصريح بهذا القيد فأل فيه للعهد الذهبى بخلافه فى قوله الافعال ثلاثة الخ فانه للعهد الذى كرى لتقدم مدخولها فى الترجمة والمراد بيان أنواع تلك الافعال لاصيغها لانها لا تنحصر فى ثلاثة أى بيان أنواعها من حيث زمانها لا بالنظر الى غيره من التجرد والزيادة وغيرهما (قوله جمع فعل) أى بكسر الفاء وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان الاختصار ان يعبر المتن بالمفرد الذى هو الجنس ولكن أراد مزيد البيان للبيان لأجل ذلك ذكر الافعال ثانيا بالاسم الظاهر والا فكان الاختصار ان يقول وهو ثلاثة (قوله لارابع لها) أخذنا الحصر من هذه الجملة لانها مفيدة له لان لام الجنس اذا دخلت على مبتدا كما هنا كان منحصرافيا بعده فالمعنى الافعال منحصرة فى ثلاثة كما أنها اذا دخلت على خبر كان منحصرافيا قبله كقولك زيد الامير قال الشيخ على الاجهوى رجه الله تعالى

مبتدا بلام جنس عرفا * منحصر فى مخبر به دفا
وان عرى عنها وعرف الخبر * باللام مطاقا فبالعكس استقر

ودليل الحصر فى ثلاثة أن الفعل ان تأخر التلظ به عن وقوعه فهو الماضى أو قارن بعض وجوده فهو المضارع أو تقدم التلظ به عن ان يقع فهو الامر (قوله ماض) قدم الماضى على المضارع ثم المضارع على الامر اقتداء بالكتاب العزيز فان الله سبحانه وتعالى ذكر أولا الماضى بقوله انما أسره اذا أراد وهو ماض ثم أن يقول وهو مضارع ثم كن وهو الامر (قوله وهو ما دل الخ) هذا حذف خصوص الماضى وسيأتى حذف خصوص المضارع والامر وأما مطلق الفعل الشامل للثلاثة فقد تقدم ذكره فى باب الاعراب سابقا مستوفى فارجع اليه ان شئت (قوله دل على حدث الخ) أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية على حدث الخ بان يكون جزء معناه حدثا مقترنا بزمان ماض بحسب الوضع بان يكون الحدث والزمان مقترنين فى المعنى الوضعى أى فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع بزمان ماض أى أن الحدث والزمان اصطلاحيا فى الوضع لها حينئذ تساوى قول بعضهم ما دل على حدث وزمان كما أتى فلا يعترض بأنه لا يقتضى دخول الزمان فى مفهوم الفعل اه محشى ملخصا * أقول قوله بان يكون جزء معناه حدثا الخ لاصح لان الحدث المقترن بالزمان الماضى ليس جزء المعنى بل هو تمام المعنى كما يدل على ذلك تفسيره حاصل معنى التركيب بقوله أى فعل فهم منه حدث مقترن الخ وإذا كان كذلك فلم يصح قوله قبل أى دل بحسب الوضع دلالة تضمنية لكان الصواب أن يقول أى دل دلالة مطابقة لان الدلالة على الحدث المقترن بالزمان أى المصطلح معناه فى الوضع دلالة على تمام المعنى فهى مطابقة لاعلى جزئه فتكون تضمنية وانما دلالة التضمن هى الدلالة على الحدث فقط أو الزمان فقط هكذا ظهر فتأمل بانصاف والحاصل كما قال سبط الرهاوى فى حاشية البجائي ان الفعل يدل على الحدث والزمان مطابقة وعلى أحدهما تضمنيا وعلى الفاعل والمكان التزاما وقيل على كل منهما مطابقة ولم يتعرض النسبة مع تصريحه بأنه يدل عليها (قوله بزمان ماض) المراد بالماضى اللغوى فلا دور فى التعريف ولا يقال هذا الحد غير مانع لصدقه على المضارع المجزوم بل أولا أختها لان دلالة على الزمان الماضى عارضة نشأت من لم أولا وهو موضوع للمستقبل والاعتبار انما هو باصل الوضع (قوله وقبل تاء التأنيث الساكنة) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد الساكنة أصالة فلا يراد أنها تحرك لعارض كما مر * فان قلت كثير

باب الافعال
الاصطلاحية (الافعال)
جمع فعل وهى ثلاثة لا
رابع لها (ماض) وهو
ما دل على حدث مقترن
بزمان ماض وقبل تاء
التأنيث الساكنة نحو
ضربت (ومضارع)

من الفعل الماضي لا يقبل هذه التاء كفعل التعجب وحب من جذبا وخلا وعدا وحاشا . أوجب بأن تلك الأفعال تقبل بالنظر إلى أصلها لكن طرأ لها أنها ألزمت استعمالات خاصة لا تقبل معها التاء وذلك أنهم التزموا تذكيرها فان فاعل فعل التعجب يرجع إلى ما هو معنى شيء عظيم وفي فاعل خلا وعدا وحاشا الخلاف الآتي في الاستثناء من أنه ضمير يرجع إلى البعض المفهوم من الكل أو المصدر وفاعل حب هو ذا وهو من الأمثال وهي لا تغير والعبرة بأصل الوضع فقوله وقبل أي بحسب الوضع (قوله أي مشابه) أشار به إلى وجه تسميته بالمضارع يعني أنه مسمى مضارع من المضارعة التي هي في اللغة المشابهة ووجه المشابهة أنه أشبه الاسم في أربعة في الإبهام والتخصيص فإن يضرب يحتمل الحال والاستقبال فان قلت الآن تخصص بالحال أو غدا تخصص بالاستقبال كقولك رجل والرجل وفي قبول لام الابتداء نحو إن زيدا ليضرب كما تقول إن زيدا الضارب وفي جريانه على حركات اسم الفاعل وسكناته كيضرب فانه بوزن ضارب والمراد مطلق الحركة لا شخصها فيدخل فيه نحو يقتل بالقياس إلى اسم فاعله وهو قاتل ولهذا أعرب دون أخويه ورد ذلك ابن مالك بما يطول فراجع (قوله وهو مادل على حدث مقترن بأحد زماني الحال والاستقبال) أي فعل دل بحسب الوضع بالتضمن على حدث بأن يكون جزء معناه حدثا مقترنا بأحد زمانين بحسب الوضع بأن يكون الحدث وأحد الزمانين مقترنين في المعنى الوضعي أي فعل فهم منه حدث مقترن ذلك الحدث بحسب الوضع الخ اه محشى ما خصا وفيه ما تقدم قريبا من المناقشة وخرج بقوله بحسب الوضع اسم الفاعل المستعمل في زمان الاستقبال نحو أنا ضارب غدا لأن الواضع لم يجعل الزمان جزء معناه وكذلك اسم الفعل المضارع كوي بمعنى أعجب ولا يشكل الفعل المضارع المنفي لم نحولم يضرب فيكون التعريف غير جامع لأن دلالاته على الزمان الماضي عارضة والصحيح عند كثير منهم ابن الحاجب أن المضارع مشترك بين زمانى الحال والاستقبال اشتراكا لفظيا كما أن الاسم يكون مشتركا بين المعاني العديدة كالعين للباصرة والجارية وعين الذهب وغير ذلك فيكون موضوعا للحدث والزمان الحالى تارة وللحدث والزمان الاستقبالي تارة أخرى فهو حقيقة فهما على الأصح عندهم مقترن زمانين بوضعين وبالنظر إلى كل وضع مقترن بواحد قول الشارح مقترن بأحد الخ أي بوضع واحد فيكون جاريا على الرجح (قوله زمانى الحال والاستقبال) الحال هو القدر المشترك بين الزمانين ولأجل ذلك يقال زيد يصلى الآن مع أن بعض صلاته ماض وبعضها مستقبل ويعرف أيضا بأنه المقارن وجود لفظه لوجود جزء معناه نحو زيد يكتب الآن فيكتب مضارع بمعنى الحال لأن وجود لفظه مقارن لوجود بعض الكتابة لا لوجود جميعها . والحاصل أن الحال نهاية الماضي وبداية المستقبل فهو طرفا الزمانين وليس بزمان لأن طرف الزمان جزء لا يتجزأ والزمان مركب من جزأين فصاعدا وإذا عرفت ذلك فقولهم الحال اسم للحاضر فيه تسامح لماعلمت ولأن الزمان لا يستقر غمضة عين كذا قال النبتى وناقشه في الحاشية بقوله وقوله لأن طرف الزمان الخ يتأمل مع قوله إنه طرفا الزمانين فان الطرفين اثنان فتأمل اه والاستقبال تقيض الاستدبار والمراد الزمان المستقبل أي الآتي (قوله وقبل لم) بيان لعلامته بعد ذكر تعريفه والمراد بقوله لم صحة دخوله عليه وآثره على غيرها لأنها أشهر عوامله ولأن لها امتزا بتغيير معناه إلى الماضي حتى صارت كجزئه (قوله وأمر) هو لغة تقيض النهى وجمعه أمور واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله مادل على طلب الخ) أي فعل دل بحسب الوضع بصيغته وقوله على طلب حدث من إضافة الصفة للموصوف أي حدث مطلوب حاصل ذلك الحدث في زمان الاستقبال وإن لم يستعمل فيه بل أريد منه معنى آخر من معانيه المجازية الكثيرة كالإباحة والتهديد (قوله وقبل ياء المخاطبة) أي ياء الفاعل هو مضمرة عند سيويه والجمهور رأى وقبل نون التوكيد نحو اضرب فانه يدل على الطلب بصيغته بحسب الوضع وقبل الياء المذكورة نحو اضربى وقبل نون التوكيد بقسميها نحو اضربن واضربن فخرج بقيد الوضع

أي مشابه وهو مادل
على حدث مقترن
بأحد زمانى الحال
والاستقبال وقبل لم
نحو لم يضرب (وأمر)
وهو مادل على طلب
حدث في زمان الاستقبال
وقبل ياء المخاطبة نحو
اضربى فهذه حقيقة
الأفعال الثلاثة (نحو
ضرب ويضرب
واضرب) وأما أحكامها

نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله لانه وان دل على الطلب وقبل ياء المخاطبة اذ هو بمعنى آمنوا
وجاهدوا بدليل جزم المضارع في جوابه وهو قوله يغفر لكم ذنوبكم الخ فليست دلالة على الطلب بالوضع
وخرج بقيد الصيغة نحو لتضرب لانه وان قبل الياء ودل على الطلب بالوضع ليست دلالة عليه بالصيغة بل
بواسطة اللام ومثله لا تضرب فانه للنهي وهو طلب الترك وخرج بقولنا مدل على طلب ما قبل ياء المخاطبة
أو نون التوكيد ولم يدل على الطلب وذلك المضارع نحو أنت تقومين وخرج به أيضا أفعل في التعجب لانه
لا يدل على الطلب ولا بالوضع على الصحيح بل هو خبر وهو فعل ماض أتى به على صورة الأمر كما هو مقرر
في محله وخرج بقيد قبول ياء المخاطبة أو النون نحو دراك وتزال فانه وان دل بالوضع على الطلب لا يقبل الياء
ولا النون وكذا نحو ضرب بازيدا بمعنى اضرب زيد لأنه لا يقبل الياء ولا النون وان دل على الطلب ثم ان
إخراج نحو دراك وضربا بهذا القيد محتاج اليه ان فسرت ما في كلام الشارح بلفظ أما على تفسيرها بفعل كما
تقدم فلا حاجة اليه لان الإخراج فرع الدخول وذلك لم يدخل في الفعل ثم اعلم أن الأمر للزمان المستقبل
والحال باعتبارين فلا يطلق القول بأن زمنه مستقبل ولا بأنه حال فزمانه مستقبل أبدا باعتبار الحدث
المأمور بإيقاعه لأن المقصود حصول ما لم يحصل أو دوام ما حصل نحو يأياها النبي اتق الله أي أدم ذلك وباعتبار
الانشاء له زمان حالي بناء على أن الانشاء إيقاع معنى بلفظ يقارنه في الوجود (قوله فالماضى مفتوح الآخر)
أي مبني على فتح آخره وقوله أبدا أي في جميع أحواله أما البناء فلانه الأصل في الأفعال فلا يستل عن علته
وإنما يستل عن كونه على حركة وعن كونها فتحة وجواب الاول أنه أي الماضى أشبه الاسم والمضارع في
وقوعه موقعهما من كونه يقع صفة وصلة وخبرا وحالا فاقرب منهما فبنى على حركة لأن الحركة أقرب إلى
الاعراب من السكون وجواب الثانى أنه بنى على الفتحة لحقها ونقل الفعل فلو ضم أو كسر لاجتمع تقيلان
وبناء الماضى متفق عليه والخلاف إنما هو فيما بنى عليه على قوانين قول بالتفصيل وهو أنه ان اتصلت به واو
الجماعة بنى على الضم كضربوا وان اتصل به ضمير رفع متحرك بنى على السكون كضربت والابن بنى على
الفتح وقول بالاطلاق وهو أنه مبني على الفتح في سائر أحواله لكن الفتح إظهار كضرب أو مقدر للتعذر
كرمى أو لتثقل كضربت أو للناسبة كضربوا وهذا هو الراجح وكلام المتن ظاهر فيه وكلام الشارح يحتمله
وسياتى ما فيه ومن البنى على الفتح الظاهر نحو ضربا ببناء على أن فتحة الباء هي الأصلية وهو الصحيح
وقيل عارضة لأجل الألف فيكون من البنى على فتح مقدر (قوله ما لم يتصل به ضمير رفع متحرك) بالرفع
صفة ضمير وخرج بالضمير الاسم الظاهر كضرب زيد وبالرفوع للنصب نحو ضرب به وضربنا وضربك
وبالمتحرك الساكن ما عدا الواو نحو ضربا فبناؤها على الفتح كما تقدم وقوله فانه يسكن يحتمل تسكين بناء
وهو المتبادر من الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم ويصرح به كلام ابن هشام في شرح الشذور ويحتمل خلافه
وأن البناء على فتح مقدر وهو ما ذهب اليه آخرون ويؤيده تعبيره يسكن دون أن يقول فيبنى على السكون
أفاده المحشى نقلا عن الشنوائى * أقول وسيأتى أن هذا الاحتمال الثانى بعيد من كلام الشارح في نظير هذا
فيكون في هذا أيضا كذلك وإنما سكن آخره عند اتصال الضمير المذكور به لثلاث يتوالى في نحو ضربت وحمل
نحو استخرجت طرد الباب عليه أربع متحركات فيها هو كالكلمة الواحدة لأن ضمير الفاعل كجزء من الفعل
وهو غير جائز لثقل الكلمة الواحدة (قوله وما لم يتصل به واو الجمع فانه يضم) يحتمل ضم البناء وهو المتبادر من
الاستثناء وهو ما ذهب اليه بعضهم كما تقدم ويحتمل خلافه وأن البناء على فتح مقدر وهو ظاهر كلام المصنف
واليه ذهب آخرون كما تقدم ويؤيده ظاهر قول بعضهم ان الضم لا يدخل الفعل لثقله أفاده في الحاشية نقلا
عن الشنوائى مع زيادة من التنبه * أقول ان قوله على خلاف الأصل معناه أن بناءه على الضم خلاف
الأصل في البناء لأن الأصل فيه أن يكون على السكون كما قال في الخلاصة * والأصل في البنى أن يسكننا *

(فالماضى مفتوح
الآخر أبدا) على الأصل
نحو ضرب ودخرج
وانطلق واستخرج ما لم
يتصل به ضمير رفع
متحرك فانه يسكن
نحو ضربت وما لم
يتصل به واو الجمع فانه
يضم نحو ضربوا على
خلاف الأصل (والأمر
محزوم أبدا)

وهذا يشعر بأن بناءه على الضم حقيقة لاهل فصح مقدر وحينئذ يكون كلامه ظاهرا في الاحتمال الأول كما هو التبادر من الاستثناء أيضا كما تقدم خلاف ظاهر كلام المتن وإذا كان كذلك فينبغي حمله عليه هنا وفيما تقدم في قوله فإنه يسكن لأجل أن يكون كلامه على وتيرة واحدة فتأمل بإنصاف (قوله عند الكسائي) إنما حمل الشارح كلام المتن على مذهب الكسائي لكونه عبر بالجزم الذي هو من ألقاب الإعراب فلا يناسب ذلك إلا مذهب من يقول إنه معرب وهو الكسائي ومن تبعه ولا يتعين حمل كلامه على هذا المذهب بل يصح حمله على مذهب سيبويه أيضا بأن يقال كلامه على حذف مضاف وهو أداة التشبيه تنبها على المبالغة والأصل مثل المجزوم أو يقال معنى قوله مجزوم أنه يعامل معاملة المجزوم ويؤيد ذلك قول المصنف فيما سبق الأفعال ثلاثة وخص الشارح الكسائي بالذكور مع أن هذا المذهب له ولغيره من الكوفيين لأنه إمام أهل الكوفة (قوله تخفيفا) أي لتخفيف النطق به (قوله خوف الالتباس بالمضارع) أي الصحيح الآخر حالة الوقف (قوله عند الاحتياج إليها) بأن كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا كما مثل فإن الضاد في اضرب ساكنة فيؤتى بها توترا للنطق بالساكن ولم يحرك ما بعد حرف المضارعة مع أنه أيسر من اجتراب همزة الوصل محافظة على صيغة المضارع أما إذا لم يحتاج إلى تلك الهمزة فلا يؤتى بها بأن كان ما بعد حرف المضارعة متحركا كيد حرج ويتعلم ويقاقل وغير ذلك والعبرة في كونه متحركا باللفظ لا بالتقدير فلو كان متحركا لفظا ساكنا تقديرا نحو تقوم وتتبع فان أصلهما تقوم وتتبع لم يؤت بالهمزة فتقول قم وبع (قوله مبنى على السكون) أي على الأصل في الأفعال والبناء فان الأصل في الأفعال البناء والأصل في البناء السكون فلا يستل عن علمهما ولا فرق بين السكون اللفظي نحو اضرب والتقديرى نحو كف وغض واشتد واضرب الرجل ومحل بناء الصحيح الآخر على السكون إذا لم تباشره نون التوكيد لفظا أو تقديرا فان باشرته كذلك بنى على الفتح ومالم تباشره نون النسوة فان باشرته بنى على السكون ولو قال الشارح والأمر عند سيبويه مبنى على ما يجزم به مضارعه مالم تتصل به نون النسوة وإلا فبنى على السكون أو نون التوكيد وإلا فبنى على الفتح كالمضارع فهما لكان أخضر وأشمل (قوله وعلى حذف الآخر إن كان معتلا) مقديما إذا لم يتصل به ألف اثنين أو واو جمع أو ياء مخاطبة أو نون نسوة أو نون توكيد مباشرة لفظا وتقديرا فان اتصل به ذلك فقد أشار لحكمه بدقوله أو على حذف النون لكنه لم يذكر حكم نون النسوة ونون التوكيد وهو يعلم مما سبق وهو أنه مع الأولى بنى على السكون نحو فتعالين واغزون واخشين وارمين ومع الثانية بنى على الفتح نحو اغزون واخشين وارمين (قوله المنصور) أي المرضى القوي على غيره (قوله الزوائد الأربع) الزوائد جمع زائدة لازائد بدليل إحدى والأربع بلاتاء أفاده المحشى لكن الاستدلال بالثاني مناقش بما نقله النووى عن النجاة من أن زيادة التاء للمذكر وتركها للمؤنث إنما يجب إذا كان للمعرب مذكورا بعد اسم العدد أما إذا حذف أو تقدم وجعل اسم العدد صفة فيجوز في اسم العدد إجراء هذه القاعدة كما صنع المتن حيث قال الأربع بلاتاء ويجوز تركها فلم يكن حذف التاء من كلام المصنف دليلا معينا لكون المعدود مؤنثا لاحتمال أنه مذكر ولم يرع المتن القاعدة فبطل الاستدلال فتأمل بإنصاف وإنما سميت زوائد لأن حروف المضارع تزيد بها على حروف الماضى وعللة الزيادة حصول الفرق بينهما وكانت في المضارع دون الماضى لأن الصيغة المزيد عليها بعد المجردة والزمان الحاضر والمستقبل بعد الزمان الماضى فجاءت صيغة السابق للسابق واللاحق لللاحق وزادوا هذه الحروف دون غيرها لأن الزيادة سبب يستلزم الثقل وهذه الأحرف أخف من غيرها (قوله بأحرف المضارعة) بفتح الراء أى المشابهة من إضافة السبب إلى المسبب أى الأحرف التى هى سبب المشابهة ويجوز كسر الراء على معنى أحرف الكلمة المضارعة أى التى تزداد فى الكلمة المشابهة للاسم (قوله حروف قولك أنيت) أقم الشارح لفظة حروف لأن الجامع لهذه الزوائد حروف أنيت لامتعا والقول بمعنى المقول وأنيت بدل

عند الكسائي بلام
الأمر مقدره فأصل
اضرب عنده لتضرب
حذفت اللام تخفيفا ثم
التاء خوف الالتباس
بالمضارع ثم أنى بهمزة
الوصل عند الاحتياج
إليها وعند سيبويه
الأمر مبنى على
السكون إن كان صحيح
الآخر نحو اضرب
وعلى حذف الآخر إن
كان معتلا نحو اخش
واغز وارم أو على
حذف النون إن كان
مسندا لضمير تشبيه
نحو اضربا أو ضمير
جمع نحو لتضربوا
أو ضمير المؤنثة المخاطبة
نحو اضربى وهذا
هو المذهب المنصور
(والمضارع ما كان
فى أوله إحدى الزوائد
الأربع) المسماة بأحرف
المضارعة (يجمعها)
حروف (قولك أنيت)
بمعنى أدركت وحروف
أنيت الهمز.

منه أو عطف بيان والمعنى بجمعها حروف مقولك أنيت وآثر المتن أنيت على غيره كناية وتأتي لما في الذي ذكره من التفاؤل فإن أنيت بمعنى أدركت ولما في نأيت من التشاؤم فإنه بمعنى بعدت (قوله بشرط أن تكون الخ) جواب عما يقال إنه لا يصح تعريف المضارع بهذه الزوائد لأنها وجدت داخلية في أول الماضي نحو أكرمت زيدا وتعلمت المسئلة ونرجست الدواء إذا جعلت فيه نرجسا ويرنأت الشيب إذا خضبت بالبرنا وهي الحناء . وحاصل الجواب أن هذه الزوائد بهذه المعاني مختصة بالمضارع ولا تدخل الماضي وترك المتن تقييدها بما ذكره اتكالا على الموقف لأن المقصود بالذات من وضع هذه المقدمة المبثدي وهو لا يستقل بالاستفادة (قوله ومعه غيره) الأولى للتكلم وغيره والمراد من شاركه في مدلول الفعل المبثد بالنون (قوله أو المعظم نفسه) أي العظيم بحسب الواقع كقوله تعالى وزيد أن عن أو بحسب الادعاء كقول المعظم نفسه مخبرا عنها فقط نقوم واستعماله لها في هذه الحالة مجاز حيث أطلق بالجمع على الواحد (قوله نرجس) النرجس زهر البصل قل (قوله للغائب) أي لغيته حقيقة نحو يقوم زيد أو مجازا نحو قد يعلم الله (قوله يرنا) بالفتح مهموز يقال يرنأت الشيب إذا خضبت بالبرنا أي الحناء (قوله على المعاني المذكورة) وهي التكلم والقبية والحضور (قوله المجرد من النونين) أي المعرّي من النون الموضوعة للاناث وإن استعملت في غيرهن كقوله :

يمرون بالدهنا خفافا عياهم ويرجعن من دارين بجر الحقائق

ومن نون التوكيد المباشرة لفظا وتقدير بخلاف المنفصلة عنه لفظا بألف الاثنين نحو قوله تعالى ولا تتبعان أو بواو الجماعة كقوله تعالى لتبونا أو بياء المخاطبة كقوله تعالى فاما ترين وبخلاف المنفصلة تقديرا كقوله تعالى ولا يصدنك فان وواو الجماعة فيه مقدرة فانهما كالعدم فان لم يتجرد الفعل منهما بأن دخلت عليه نون النسوة نحو والوالدات يرضعن أو نون التوكيد المقيدة بما مر كان في محل رفع مبني على السكون مع الأولى وعلى الفتح مع الثانية وإذا كان مرفوعا محلا مع النونين فكان المناسب أن يبقى الشارح كلام المتن على عمومته ولا يقيد المضارع بالمجرد منهما . والمعنى حينئذ مرفوع أبدا أي لفظا أو تقديرا أو محلا ولعله أشار إلى ذلك المتن بقوله أبدا والصحيح أن رافع المضارع التجرد من الناصب والجازم وإن كان قول الكوفيين ولا يقال إن التجرد عدمي فلا يكون علة للرفع وهو وجودي لأنه عبارة عن استعمال المضارع على أول أحواله وليس هذا بعدمي وقيل إن رافع المضارع وقوعه موقع الاسم وهو البصريين وقيل إنه نفس المضارعة وهو ثعلب وقيل إنه حروف المضارعة ونسب للكسائي واختار ابن مالك قول الكوفيين قال في شرح الكافية لسلامته من النقص بخلاف قول البصريين فإنه ينتقص بنحوه لا تفعل وجعلت أفعل ومالك لا تفعل ورأيت الذي تفعل فإن الفعل في هذه المواضع مرفوع مع أن الاسم لا يقع فيها فلوم يكن للفعل رافع غير وقوعه موقع الاسم لكان في هذه المواضع مرفوعا بلا رافع فبطل القول بأن رافعه وقوعه موقع الاسم وصح القول بأن رافعه التجرد اه من الأشعري ببعض تغيير وقوله وهو ثعلب رد عليه بأن المضارعة إنما اقتضت اعرابه من حيث الجملة ثم يحتاج كل نوع من أنواع الاعراب إلى عامل يقتضيه وقوله ونسب للكسائي وحجته حدوث الرفع بحدوث حروف المضارعة فيحال عليه وإنما بطل عمل حرف المضارعة مع الناصب والجازم الرفع لأنهما أقوى منه ورد عليه بأن جزء الشيء لا يعمل فيه اه من المدائني عليه (قوله فينصبه) فائدة ذلك بعد قول المتن ناصب أو جازم الاحتراز عن الناصب الذي لا ينصب بأن أهمل وعن الجازم كذلك ومن الأول قوله تعالى لمن أراد أن يتم الرضاة برفع يتم في قراءة شاذة وقول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء ويحكما مني السلام وأن لا تشعرا أحدا

ومن الثاني قوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار * والمصنف استغنى عن ذلك القيد بكون ناصب وجازم اسم فاعل وهو حقيقة في المتلبس بالفعل مجاز في غيره فالمراد بالناصب والجازم المتصرف بالنصب بالفعل لا ماشأه

بشرط أن تكون للتكلم وحده نحو أقوم بخلاف همزة أكرم والنون بشرط أن تكون للتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو نقوم بخلاف نون نرجس والياء المثناة تحت بشرط أن تكون للغائب نحو يقوم بخلاف ياء يرنا والتاء المثناة فوق بشرط أن تكون للمخاطب نحو نقوم بخلاف تاء تعلم فأقوم ونقوم ويقوم وتقوم أفعال مضارعة لدلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة وأكرم ونرجس ويرنا وتعلم أفعال ماضية لعدم دلالة الزوائد في أولها على المعاني المذكورة (وهو) أي المضارع المجرد من النونين ومن الناصب والجازم (مرفوع أبدا) بالتجرد من الناصب والجازم ويستمر على رفعه (حتى يدخل عليه نصب) فينصبه (أو جازم) فيجزمه

(فالنواصب) للمضارع

وفاقا وخلافا (عشرة)

على ما هنا والمتفق عليها

أربعة (وهي أن)

المفتوحة المهمزة

الساكنة النون تنصب

للمضارع لفظا أو عملا

وهي موصول حرفي

تسبك مع منصوبها

بصدر فلذلك تسمى

مصدرية . مثال ذلك

عجبت من أن تضرب

والتقدير عجبت من

ضربك فأن حرف

مصدرى ونصب

واستقبال وتضرب

فعل مضارع منصوب

بأن وعلامة نصبه

الفتحة الظاهرة (و)

الثاني (لن) وهو حرف

لنفي المستقبل نحو لن

نبرح فلن حرف نفي

ونصب ونبرح فعل

مضارع منصوب بلن

وعلامة نصبه الفتحة

الظاهرة (و) الثالث

(إذن) وهو حرف

جواب وجزاء نحو إذن

أكرمك جوابا لمن قال

أريد أن أزورك فإذن

حرف جواب وجزاء

ونصب وأكرمك فعل

مضارع منصوب بإذن

وعلامة نصبه الفتحة

الظاهرة - على الميم

والكاف مفعول به

في محل نصب

(قوله فالنواصب) لما ذكر حالة الرفع أخذ في بيان حالى النصب والجزم فذكر الناصب والجازم والفاء رابطة لجواب شرط مقدر وأل فيه للعهد الله كرى لتقدم ذكره بذ كرمفرده والنواصب يصح أن تكون جمع ناصب بمعنى لفظ ناصب وأن تكون جمع ناصبة بمعنى كلمة ناصبة وقوله عشرة لا يعين التذكير لما تقدم قريبا وإنما قدم النواصب على الجوازم لأن أثر الناصب وجودى وهو الحركة وأثر الجازم عدمى والوجودى أشرف من العدمى والمراد أثر الناصب الأصلى فلا ينتقض بأن أثره قد يكون عدميا كما في الأفعال الخمسة حالة النصب لأن هذا ليس بطريق الأصالة (قوله عشرة على ما هنا) أى عشرة أحرف على ما ذكره في هذه المقدمة وليس المراد أنها ذكرت أكثر من عشرة في غير هذا الكتاب بل المراد أن غير المصنف أى من البصريين لا يرى أنها عشرة ناصبة بنفسها فإن الظاهر من كلامه هنا أن العشرة ناصبة بنفسها عنده تبعاً للكوفيين بخلاف غيره ولا ينافي حمل كلام المتن على مذهب الكوفيين قول الشارح وفاقا وخلافا لأن المعنى حينئذ النواصب بنفسها عشرة على مذهب الكوفيين ومن جملة العشرة أربعة محل وفاق بينهم وبين البصريين وستة حصل فيها الخلاف فتأمل ويمكن حمل كلام المتن على مذهب البصريين بأن يجعل من باب التغليب فيكون غلب النواصب بنفسها لشرفها على النواصب بغيرها وأطلق على الجميع نواصب (قوله والمتفق عليها أربعة) أى على نصبها للفعل بنفسها وكون الأربعة متفقا عليها محل نظر فإن النصب بإضافته خلاف والصحيح أن الناصب هو . وحكى عن الخليل أن الناصب أن بعدها مضمرة بل الخلاف فيما عدا أن كما قاله أبو حيان ويمكن الجواب بأن المراد الاتفاق عند الجمهور (قوله أن) أى المصدرية الناصبة للمضارع ولم يقيد بها المتن بذلك لأنها التبادرة عند الإطلاق فخرجت الزائدة وهي التالية للمناحو - فلما أن جاء البشير والواقعة بين الكاف ومجروها كقوله :

* كأن ظبية تعطو (أى تميل) إلى وارق السلم * في رواية الجز ، وبين القسم ولو كقوله :

فأقسم أن لو التقينا وأتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وخرجت المفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى القول دون حروفه نحو - فأوحينا إليه أن اصنع الفلك ، وانطلق الملا منهم أن امشوا - وخرجت الخفيفة من الثقيلة وهي ظاهرة (قوله لفظا) أى إن كان معربا وقوله أو محلا أى إن كان مبنيًا كأن اتصل به نون النسوة نحو النسوة أعجبنى أن يضربن وفي بعض النسخ والماضى محلا أى تنصب الماضى محلا كما قاله ابن هشام خلافا لابن طاهر (قوله موصول حرفي) وهو كل حرف أو مع ما بعده بمصدر ولا يحتاج إلى عائده وهي خمسة نظمها الشهاب السندوبى فقال :

وهاك حروفا بالمصادر أولت * وعدى لها خمسا أصح كإروا

وهاى أن بالفتح أن مشددا * وزيد عليها كى غنذا وماولو

(قوله تسبك مع منصوبها بمصدر) أى تكون آلة في سبك ما بعدها فلا يرد أن المنسبك ما بعدها فقط لاهى وما بعدها ولأن من حيث العمل وعدمه ثلاثة أحوال فإن وقعت بعد علم أى يقين تعين كونها خفيفة من الثقيلة واممها ضمير الشأن قال تعالى - علم أن سيكون منكم مرضى وإن وقعت بعد ظن أى حسان جاز أن تكون الخفيفة من الثقيلة فلا تنصب الفعل وجاز أن تكون المصدرية فتنصبه على هذا قرئ وحسبوا أن لا تكون فتنة بالرفع والنصب وهو أرجح وإن وقعت بعد ما سوى ذلك فهي المصدرية ويجب النصب نحو أطعم أن يغفرلى وأخاف أن يأكله الذئب (قوله لنفي المستقبل) أى لا تنفاه الحدث في الزمان المستقبل فإضافة نفي إلى المستقبل من إضافة المظروف للمظرف على حذم مكر الليل (قوله حرف جواب وجزاء) أى في كل موضع كما قاله الشاويين وقال الفارسي في الأكثر كقولك لمن قال أريد أن أزورك إذن أكرمك فقد أجبت وجعلت أكرمك جزءا زيارته أى إن زرتنى أكرمك وقد تمحض للجواب بدليل أنه يقال أحبك فتقول إذن أظنك صادقا إذ

لا مجازة هنا إذ الشرط والجزاء كما قال الرضى إما في المستقبل أوفى الماضى ولا مدخل للجزاء في الحال
وتكلف الشلو بين في جعل هذا مثالا للجزاء أيضا أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك والمراد بكونها
للجواب أن تقع في كلام يجاب به عن كلام آخر مملووظ أو مقدر سواء وقعت في صدره أو حشوه أو آخره
ولا تقع في كلام مقتضب ابتداء ليس جوابا عن شئ فباعثا ملابتها للجواب على هذا الوجه سميت
حرف جواب والمراد بكونها للجزاء أن يكون مضمون الكلام الذى هي فيه جزءا لمضمون كلام آخر
وما ذكره الشارح من أنها حرف مذهب الجمهور ومقابلها أنها اسم والصحيح أنها بسيطة (قوله) وشرط
النصب (الخ) مفرد مضاف فيعم أى شروط النصب (الخ) وإعمالها مع الشرط ليس واجبا عند بعض العرب
فيجوز الغاؤها عنده مع استيفاء الشروط نحو إذن يحاف يارسول الله بالرفع (قوله) أن تكون في صدر
الجواب (أى) فى أول الجملة الواقعة جوابا فان تأخرت أغيت نحو أكرمك إذن وكذا إن توسطت نحو أنا
إذن أكرمك وماورد من الاعمال مع التوسط فضرورة (قوله) والفعل (الخ) أى زمان حدثه بعدها مستقبل
فلا يكون فعل حال ولا ماض لان من شأن الناصب أن يخلص المضارع الى الاستقبال لا الماضى والحال فلو
كان حالا لم تعمل نحو قولك لمن يحدثك إذن أظنك كاذبا أو إذن تصدق بالرفع إذ المراد به الحال (قوله)
متصل بها) أى لا يفصل بينهما فاصل مضر فلا يضر الفصل بالقسم كقوله

إذن والله نرميهم بحرب * يشيب الطفل من قبل المشيب

ولا بلا النافية مع القسم وبدونه كقوله إذن لا أهينك وإذن والله لا أهينك جوابا لمن قال غدا آتى اليك
وأجار ابن أبشاذ الفصل بالنداء والدعاء كقوله إذن يازيدا أكرمك إذن عافاك الله أكرمك وأجاز ابن
عصفور الفصل بالظرف والجار والمجرور كقوله إذن يوم الجمعة أوفى الدار أكرمك والصحيح المنع اذ لم
يسمع من العرب شئ من ذلك وإذا كان مع إذن حرف عطف لم تعمل الاعلى قلة قال تعالى وإذن لا يلبثون
خلافك الا قليلا وقرئ شاذا وإذن لا يلبثوا خلفك (قوله) كى الصدرية) قيدها بذلك لتخرج كى
المختصرة من كيف كقوله كى تجنحون الى سلم وما نثرت * قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم

فان الفعل بعدها مرفوع ولتخرج التعليلية فان الناصب للفعل أن مضمره بعدها لا هى كما ذكره الشارح
* وضابط المصدرية ذكره الشارح بقوله وهى الداخلة عليها لام التعليل (الخ) وهى متعينة للمصدرية فى الحالة
الاولى أى اذا ذكرت اللام قبلها ولا يصح فى هذه الحالة أن تكون للتعليل لئلا يدخل حرف الجر على مثله
مع امكان الاحتراز منه أما فى الحالة الثانية أعنى اذا لم تذكر قبلها اللام فان قدرتها كانت مصدرية أيضا ولا
كانت تعليلية كما ذكره الشارح كما أنها تعليلية أيضا اذا تقدمت هى على اللام نحو جئت كى لاقرأ فكى حرف
تعليل وجرو اللام توكيدها وأن مضمره بعدها وإنما امتنع أن تكون مصدرية ناصبة بنفسها فى هذه
الحالة للفصل بينها وبين الفعل باللام ولا يقال انها زائدة إذ لم تثبت زياتها فى غير هذا الموضع حتى يحمل عليه
وكذا تكون تعليلية أيضا اذا تقدمت هى على أن نحو جئت كى أن تكمرنى ويمتنع أن تكون مصدرية
ناصبة لئلا يدخل الحرف المصدرى على مثله مع امكان الاحتراز عنه وتحتمل المصدرية والتعليلية اذا تقدمت
عليها اللام لفظا ووقع بعد أن نحو جئت كى أن تكمرنى والارجح انها تعليلية مؤكدة للام لا مصدرية
مؤكدة بأن لان هى الاصل وما كان صلا فى به لا يكون مؤكدا بغيره * فالخاصل أنها تتعين للمصدرية
فى موضع واحد وهو الحالة الاولى المذكورة فى الشرح وتحتمل المصدرية والتعليلية فى موضعين الموضع
الاول ما اذا لم تذكر اللام قبلها فان قدرتها كانت مصدرية ولا فتعليلية وقد ذكره الشارح أيضا الموضع
الثانى ما اذا تقدمت عليها اللام لفظا ووقع بعدها أن وقد تقدم وتعين للتعليلية فى موضعين وقد قدما أيضا
(قوله) فكى تعليلية) أى دالة على أن ما قبلها سبب حصول ما بعدها (قوله) منصوب بأن مضمره وجوبا

وشرط النصب باذن
أن تكون فى صدر
الجواب والفعل بعدها
مستقبل متصل بها ولا
يضر فصله منها بالقسم
(و) الرابع (كى)
المصدرية وهى الداخلة
عليها لام التعليل
لفظا حول كى لا تأسوا
أو قديرا نحو كى لا
تأسوا فى غير القرآن
اذا قدرت اللام قبلها
استغناء عنها ببيتها
فاللام حرف تعليل
وجر وكى حرف
مصدرى ونصب ولا
حرف نفي وتأسوا فعل
مضارع منصوب بكى
وعلمة نصبه حذف
النون فان لم تقدم على
كى لام التعليل لالفاظ
ولا قديرا فكى تعليلية
والمضارع بعدها
منصوب بأن مضمره
وجوبا * والنواصب
المختلف فيها ستة
والاصح أن الناصب
بعدها أن مضمره

(و) هي (لام كي)

التعليلية وأضيفت إلى

كي لأنها تخلفها في إفادة

التعليل نحو جئت

لأزورك فإنه يصح أن

تخذف اللام وت عوض

عنها كي وتقول جئت

كي أزورك فأزورك

منصوب بأن مضمة

بعد اللام جولزا

وتسمى هذه اللام لام

التعليل (و) الثانية

(لام الجحود) أي لام

النفي وهي الواقعة

في خبر كان المنفية بما

أو في خبر يكن المنفية

بلم نحو وما كان الله

ليعذبهم، لم يكن الله

ليعذبهم فيعذب

ويغفر منصوبان بأن

مضمة بعد لام الجحود

وجوبا وسميت هذه

اللام لام الجحود

لصونها مسبوقة

بالكون المنفي والنفي

يسمى جحوها (و)

الثالثة (حق) الجارة

المفيدة للغاية نحو حق

يرجع إلينا موسى

أو للتعليل نحو أسلم

حق تدخل الجارة

فيرجع وتدخل

منصوبا بأن مضمة

بعد حق وجوبا (و)

الرابعة والخامسة

أي كما هو مذهب البصريين وفي بعض النسخ مضمة جوازا والمراد به على هذه النسخة ما قابل الامتناع فيصدق بالواجب (قوله ولام كي) المراد بها اللام الموضوعية للتعليل سواء استعملت فيه نحو ليغفر لك الله الخ أو كانت زائدة نحو «وأمرنا لنسلم لرب العالمين» أو كانت للصبرورة نحو «فالتقطه آل فرعون ليكون لهم عدوا وحزنا» (قوله مضمة بعد اللام جوازا) محل كون إضمارها جائزا ما لم يقترن بالفعل بلا النافية أو الزائدة فإن اقترن بهما كان إظهارها واجبا نحو ثلاثا يكون للناس ونحو ثلاثا يعلم أهل الكتاب وإنما وجب الإظهار حينئذ ليقع الفصل بين المتماثلين. والحاصل أن لأن ثلاثة أحوال أحدها لزوم الإضمار وهو فبعد لام كي الثاني لزوم الإظهار وهو مع لام كي إذا كانت مع لا الثالث جواز الأمرين وهو مع لام كي إذا لم تكن مع لا نحو أسلمت لأدخل الجنة أو لأن أدخل الجنة ونحو يعجبني دخولك وتسمع من كل ما وقع عطف الفعل فيه على اسم خالص من تأويله بالفعل وكان العطف بالواو أو بالفاء أو بأو أو ثم كما قال ابن مالك وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو من حذف

(قوله ولام الجحود) مصدر جحدوه ولغة إنكار ما علم فلا يكون لام علم الجاحد والمراد هنا اللام الواقعة بعد النفي مطلقا فهو من إطلاق الخاص وإرادة العام كما أشار إليها الشارح بقوله أي لام النفي وضابطها ما ذكره بقوله وهي الواقعة الخ ولا بد أن يكون فاعل الفعل الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا أي يكون فاعل السكون الذي قبلها والفعل الذي بعدها واحدا كما في الآيتين اللتين ذكرهما الشارح خلافا للسكائي فإنه لا يشترط هذا الشرط فقرأه وإن كان مكرهم لتزول منه الجبال بكسر اللام ونصب تزول على مذهبه لاعلى الراجح لعدم اتحاد الفاعل مع أن قراءته بفتح اللام ورفع تزول والصحيح في خبر السكون الواقع بعد هذه اللام أنه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف والناسب أن مضمة فالمصدر المنسبك من أن المصدرية والفعل المنصوب بها في موضع جر باللام وهذا مذهب البصريين (قوله المنفية الخ) علم أن ذكر ما ولم وذكر كان ويكن قيد يخرج بقية أدوات النفي حق لما وبقيّة الأفعال حتى النواصب لعدم السماع (قوله حق الجارة) إنما ترك المتن التقييد بذلك لانصراف الاسم لها في هذا الباب فخرجت الابتدائية وهي الداخلة على جملة مضمونها غاية لشيء قبلها كقوله :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حق ماء دجلة أشكلا

وإنما سميت ابتدائية لوقوع المبتدأ بعدها غالبا وخرجت العاطفة نحو مات الناس حتى الأنبياء وجاء الحجاج حتى المشاة وهي تعطف بعضا على كل (قوله المفيدة للغاية) أي أن ما قبلها يقتضى عند حصول ما بعدها فما بعدها غاية له وهذا هو الغالب فيها بعلامتها حينئذ أن يصح موضعها إلى وقوله أو للتعليل أي أن ما قبلها علة لأجل حصول ما بعدها فاما بعدها مسبب عما قبلها وهذا قليل بالنسبة لكونها للغاية وعلامتها حينئذ أن يصح موضعها كي وشرط نصب للضارع بعدها أن يكون مستقبلا كما مثل الشارح فإن كان حالارفع كقولك في حالة الدخول سرت حتى أدخل البلد (قوله أسلم حتى تدخل الجنة) التمثيل به للتعليل صحيح لأن الأمر سبب الإسلام والإسلام سبب دخول الجنة والمراد بالسبب ههنا ما يكون منضيا إلى المقصود في الجملة وإن لم يكن مستلزما له (قوله والجواب بالفاء والواو) فيه قلب والأصل والفاء والواو في الجواب (قوله المفيدة للسببية) أي أن ما قبلها مسبب لما بعدها والمراد السببية مع العطف لأنها مع إفادتها السببية عاطفة مصدرا مقدرا على مصدر متوهم والتقدير في نحو ما تأتينا فتحدثنا إما يكون منك إتيان فتحدث وكذا يقدر في جميع المواضع وبهذا القيد أعنى المفيدة للسببية خرجت الفاء التي لجرد العطف نحو ولا يؤذن لهم فيعتذرون أي فلا يعتذرون والفاء التي للاستئناف نحو أسأل زيدا فيخبرك بالرفع أي فهو يخبرك (قوله للبعية) أي أن ما قبلها مصاحب لما بعدها مجموعين في زمان واحد فخرجت العاطفة والاستثناية (قوله بعد

(الجواب بالفاء) المفيدة للسببية (والواو) المفيدة للبعية الواقعة بعد

الأمر نحو أقبل فأحسن أو وأحسن ٤٨ إليك وبعد لام النهي نحو لا تخاصم زيداً في غضب أو ويغضب وبعد العرض نحو ألا تنزل

عندنا فتصيب علماً أو وتصيب علماً وبعد التحضيض نحو هلا أكرمت زيداً في شكر أو ويشكر وبعد التثني نحو ليت لي مالا فأصدق منه أو وأصدق منه وبعد الترجي نحو ليتي أراجع الشيخ ويفهمني أو ويفهمني وبعد الدعاء نحو رب وفقني فأعمل صالحاً أو وأعمل صالحاً وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأمضى إليه أو وأمضى إليه وبعد التثني نحو لا يقضى علي زيد فيموت أو ويموت فالجواب بعد الفاء والواو في هذه الأمثلة كلها منصوب بأن مضمرة وجوباً ولو قال والفاء والواو في الجواب لكان أوضح لأن الجواب منصوب لاناصب (و) السادسة (أو) التي بمعنى إلا نحو لاقتان الكافر أو يسلم ، أو إلى نحو لأزمتك أو تقضيني حق فيسلم وتقضيني منصوبان بأن مضمرة بعد أو وجوباً * والحاصل أن أن تضمير بعد ثلاثة من حروف الجر وهي اللام والياء والتعليلية وحتى وبعد ثلاثة من حروف العطف وهي الفاء

الأمر الخ) يعني أنه لا بد أن يقع كل منهما بعد نفي محض أو طلب محض والمراد بالنفي المحض أن يكون خالصاً من معنى الانبثاق فخرج النفي المنتقض بالواو والتلو بنفي نحو ما أنت تأتينا إلا فتحدثنا ونحو ما تزال تأتينا فتحدثنا وبالطلب المحض أن يكون بالفعل فخرج الطلب باسمه وبالمصدر وبما لفظه خبره فأنكر ما وحسبك الحديث فينام الناس ونحو سكو تافينام الناس ونحو رزقني الله مالا فأنفقته في الخير فلا يكون شيء من ذلك جواباً منصوباً وهذه المسئلة تسمى مسئلة الأجوبة الثمانية وهي الأمر والنهي والدعاء والاستفهام والعرض وهو الطلب بلين ورفق والتحضيض وهو الطلب بحت وإزعاج والتثني وهو طلب ما لا طمع فيه أي المستحيل كقوله أليت الشباب يعود يوماً * فأخبره بما فعل الشيب

أطلب ما فيه عسر كقول الفقير ليت لي مالا فأحجج منه والنفي وزاد بعضهم الترجي وهو طلب الأمر المحبوب المستقر الحصول فعليه تكون الجملة تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال :

مر وادع وانه وسل واعرض لحضهم * تمنن وارح كذاك النفي قد كمال وقوله وسل أراد به الاستفهام (قوله أقبل فأحسن إليك أو وأحسن إليك) أي ليكن منك إقبال إلى فأحسن أو وإحسان مني إليك فالإحسان الواقع بعد الفاء مسبب عن الإقبال وبعد الواو واقع مع الإقبال مقارن له وهكذا في كل مثال اهـ فنبتني (قوله وبعد الاستفهام نحو هل زيد في الدار فأمضى الخ) أي هل يكون حصول لزيد في الدار فامضاء أو وإمضاء مني إليه ويشترط في الاستفهام كافي شرح الشذور أن لا يكون بأداة تليها جملة اسمية خبرها جامدة فلا يجوز النصب في نحو هل أخوك زيد فأكرمه بخلاف هل أخوك قائم فنكرمه وبخلاف أفى الدار زيد فنكرمه لأن الظرف ينوب مناب الفعل ولا فرق في الاستفهام بين أن يكون بالحرف كقوله تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا أو بالاسم نحو من ذا الذي يقرض الله قرضاً حسناً فيضاعفه له قرى برفع يضاعفه ونصبه ونحو أين بيتك فأزورك متى تسير فأرفقك وكيف تكون فأصبحك وانظر هل هذا التعميم يتألف قولهم السابق يشترط في الطلب أن يكون محضاً بأن يكون بلفظ الفعل فإن الاستفهام من أقسامه كما تقدم (قوله نحو لا يقضى علي زيد الخ) أي لا يحكم علي زيد بالموت فيموت والمراد نفي القضاء والموت معاً أي أن يكون القضاء سبباً للموت فإذا اتفق السبب اتفق السبب (قوله لكان أوضح) أي واضحاً (قوله لاناصب) والكلام إنما هو في عد الناصب لا المنصوب لكن ساء ناصباً لاشتراكه على الناصب فهو من مجاز المجاورة (قوله بمعنى إلا أو إلى) والفرق بينهما أن التي بمعنى إلى بالتخفيف ينقض ما قبلها شيئاً أو شيئاً والتي بمعنى إلا بالتشديد ينقض دفعاً واحدة وأوهذه عاطفة مصدر مؤول على مصدر مقدر والتقدير ليسكون قتل مني للكافر أو إسلام منه وكذلك ما أشبهه وخرج بأو المقيدة بما ذكر أو التي لعطف فعل على اسم خالص من تأويله بالفعل فإن أن تضمير بعد ما جواز أن نحو قوله أو يرسل رسولا كما تقدم ويوجد في بعض نسخ الشارح زيادة أو التي للتعليل نحو لا طمع في الله أو يغفر لي وعليها يسقط الاعتراض عليه بأنه اقتصر ولم يذكر هذه (قوله وهي اللام) المراد باللام لام كي ولام الجحود (قوله والجواز) جمع جازم أو جازمة كما تقدم في النواصب وقوله ثمانية عشر لا يعين التذكير وأنه لو أراد التأنيث لقال ثمان عشرة لما مر أيضاً (قوله فعلاً واحداً) أي بالاصالة أي بغير تبعية وإلا فقد يتعدد المحزوم به بالعطف أو غيره وقوله وما يحزم فعلين مبني على الأغاب والافتقد يحزم فعلاً واحداً وجملة نحو وقالوا هم ما تأتينا الآية (قوله ستة) قديقال أن بني ناعلى الظاهر فالذي يحزم فعلاً واحداً ثمانية لم ولما وألما ولما ولأم الأمر ولما الدعاء ولا الناهية ولا الدعائية وإن بني ناعلى التحقيق فهي أربعة فعده ستة لا يوافق الظاهر ولا التحقيق ويحجب بأنه نظر إلى الصورة الظاهرية فإن صورة لم غير صورة ألم وصورة لما غير صورة ألما وصورة لام الأمر ولما الدعاء واحدة وكذا لا الناهية ولا الدعائية فعدها أربعة الأول أربعة والأربعة الثانية اثنتين ولا يرد على

والواو وأو (والجواز ثمانية عشر) جازماً وهي قسمان ما يحزم فعلاً واحداً وما يحزم فعلين فالذي يحزم فعلاً واحداً ستة

فلم حرف يحزم المضارع
وينفى معناه ويقبله
إلى المضى ويقم مجزوم
بلم وعلامة جزمه السكون
(و) الثانى (لما)
المرادفة للم فيما تقدم
نحو لما يضرب فلما
حرف يحزم المضارع
وينفى معناه ويقبله
إلى المضى ويضرب
مجزوم بلما وعلامة
جزمه السكون (و)
الثالث (ألم) نحو ألم
نشرح فألم حرف تقرير
وجزم ونشرح مجزوم
بألم وعلامة جزمه
السكون والرابع (ألما)
أختها نحو ألما أحسن
إليك فألم حرف تقرير
وجزم وأحسن مجزوم
بألم وعلامة جزمه
السكون (و) الخامس
(لام الأمر) نحو لينفق
ذو سعة فينفق مجزوم
بلام الأمر وعلامة
جزمه السكون (و)
لام (الدعاء) وهى لام
الأمر فى الحقيقة
ولكن سميت لام
الدعاء تأديبا نحو لينقض
علينا ربك فيقض
مجزوم بلام الدعاء
وعلامة جزمه حذف
الياء (و) السادس (لا)
المستعملة (فى النهى)

المصنف الجزم فى جواب الطلب نحو تعالوا أتل لأنه إن قلنا إن الجزم بأداة الشرط مقدرة وهو الصحيح
والتقدير إن تأتوا أتل كان داخلا فى قوله وإن أى لفظا أو تقديرا وإن قلنا إن الجزم بلام الأمر مقدرة كان
داخلا فى قوله ولام الأمر أى لفظا أو تقديرا (قوله فلم حرف يحزم المضارع) أى غالبا وإلا فقد رفع الفعل
بعدها كقوله * يوم الصليفاء لم يوفون بالجار . واختلف فى ذلك قليل ضرورة وقال ابن مالك إنه
لغة (قوله وينفى معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل
وذلك النفى إمام متصل بالحال كقوله تعالى لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفار أحد (قوله وينفى معناه) أى يدل على انتفاء معناه التضمنى الذى هو الحدث أى على عدم وقوعه من الفاعل
فيصح أن تقول ثم قام (قوله ويقبله إلى المضى) الضمير راجع للمضارع بمعنى زمنه وفيما قبل ذلك راجع له
بمعنى حدثه ففى كلامه استخدام والمعنى ويقبل زمنه إلى زمن المضى (قوله المرادفة للم) أى التابعة لها
فما تقدم من الأمور من كونها حرفا مختصا بالمضارع للنفى والجزم وللقب إلى المضى وكذا فى جواز دخول
الهمزة عليها فها شريكان فى هذه الأمور الستة فقط لا مطلقا لا قراهما فى خمسة أمور : الأول أن لما
لا تترن بأداة شرط فلا يقال إن لما تنقم بخلاف لم تقول إن لم ولوم . الثانى أن منى لما مستمر النفى إلى
زمن التكامل بخلاف لم تقول ندم زيد ولم ينفعه الندم أى عقب ندمه وإذا قلت ولما ينفعه الندم كان المعنى إلى
وقته هذا . الثالث أن منى لما لا يكون إلا قريبا من الحال ولا يشترط ذلك فى منى لم تقول لم يكن زيد
فى العام الماضى مقما ولا يجوز لما يكن . الرابع أن منى لما متوقع الحصول كقوله تعالى لما يذوقوا عذاب
أى وسيدوقونه بخلاف منى لم فلا يقال لما يجتمع الضدان لأنه لا يتوقع اجتماعهما . الخامس أن منى لما
جائز الحذف لدليل اختيارا تقول قاربت المدينة ولما أى ولما أدخلها ولا يجوز ذلك فى لم إلا ضرورة كقوله
احفظ وديعتك التى استوعبتها يوم الأعازب إن وصلت وإن لم

إذا علمت ذلك فكان الأولى للشارح أن لا يقول المرادفة للم لأن المترادفين متحدان فى المعنى وما هنا ليس
كذلك كما تقدم بل كان يعبر بالمشاركة مثلا ولهذا عبر بعضهم بالأختية حيث قال ولما أخت لم لأن
الأختية لا تستلزم الاتحاد فى المعنى بل تستلزم المشاركة ولو فى شئ دون شئ وهذا القيد لبيان الواقع
للاحتراز عن لما الحنية نحو ولما جاء أمرنا ولا عن الإيجابية وهى التى بمعنى إلا نحو قوله تعالى إن كل
نفس لما عليها حافظ عند من شدد الميم لأنه لم يحفظ دخولهما على المضارع فلا حاجة للاحتراز عنهما (قوله
وألما) ظاهر كلامه أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام
التقريرى وهو حملك المخاطب على الاعتراف بأمر استقر عنده ثبوته أو نفيه فقول الشارح فى ألم وألما
حرف تقرير وجزم فيه تسمح لما عرفت من أن التقرير من الهمزة والجزم من لم وقوله ونشرح مجزوم
بألم فيه تسمح أيضا فإن الجازم إنما هو لم كما عرفت ولا دخل للهمزة فى الجزم فيقال هو من ذكر السك
وإرادة الجزء (قوله ولام الأمر) أى ومسمى لام الأمر وهو لا لأنه الجازم لأن الاسم الجازم كما هو ظاهر
عبارته وقد يقال إن كل حكم ورد على لفظ فهو وارد على مساه إلا لقريئة والمراد اللام الموضوعه لطلب
الفعل أما كان الطلب نحو لينفق ذو سعة أو دعاء نحو ليقض علينا ربك أو التماسا كقولك لمساويك
لتفعل كذا أو استعملت فى غير الطلب كالتى يراد بها وبصحبها الخبر نحو قل من كان فى الصلاة فليمدد
له الرحمن مدا أى فيمد أو التهديد نحو فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر (قوله المستعملة فى النهى الخ)
أى الموضوعه لتستعمل فى النهى أو الدعاء سواء استعملت فيها نحو لا تخف ولا تؤاخذنا أو فى التماس
كقولك لنظيرك غير مستعمل عليه لا تفعل كذا أو فى غير ذلك كقولك لبعثك لا تطعن فانها هنا للتهديد
وأشار الشارح بتقدير لفظ المستعملة إلى أن قوله فى النهى والدعاء صفة لا بتقدير متعلق الطرف
معرفة وإن كان المشهور تقدير متعلق الطرف نكرة وإن جعل حالا قدر المتعلق نكرة فيوافق المشهور

بلا النافية وعلامة جزمه السكون (و) لا السعلة في (الدعاء) وهي لا النافية في الحقيقة ولكن سميت دعائية تأد بانحو لا تؤاخذنا فلا حرف
دعاء وجزم وتؤاخذ مجزوم بلا الدعائية (٥٠) وعلامة جزمه السكون . والذي يجزم فعلى اثنا عشر جازما (و) هي (إن)

الشرطية بكسر الهمزة
وسكون النون وهي
حرف يجزم المضارع
لفظا والماضى محلا
ويقلب معنى الماضى
إلى الاستقبال عكس
لم نحو إن قام زيد قمت
فإن حرف شرط وجزم
وقام فعل الشرط في
عمل جزم بان وزيد
فاعل قام وقت جواب
الشرط (و) الثانى
(ما) الشرطية نحو وما
نفعلوا من خير يعلمه الله
فما اسم شرط جازم
وتفعلوا فعل الشرط
مجزوم بما وعلامة
جزمه حذف النون
ويعلمه جواب الشرط
وهو مجزوم أيضا
وعلامة جزمه السكون
(و) الثالث (من)
الشرطية نحو من يعمل
سوءا يجزى به فمن اسم
شرط جازم ويعمل
فعل الشرط مجزوم بمن
ويجزم جواب الشرط
وهو مجزوم أيضا بمن
وعلامة جزمه حذف
الألف من آخره (و)
الرابع (مهما) نحو
قوله تعالى مهما تأتينا
به من آية لتسحرنا بها

وخرج بقوله المستعملة الخ لا النافية والزائدة وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية إذا صلح قبلها
كى نحو جنته لا يكن له على حجة وقتله لم يتعرض له المصنف (قوله بلا النافية) إسناد النهى إليها جاز
لأن الناهى هو التكلم بواسطتها (قوله) والذي يجزم فعلى (أى مضارعين نحو وإن تعودوا نعد أو
ماضيين نحو وإن عدتم عدنا أو ماضيا ومضارعان نحو من كان يريد حرث الآخرة نزد له في حرثه أو عكسه
وهو قليل فالصور أربعة والأول من الفعلين يسمى فعل الشرط والاضافة بيانية وإن جعل شرطاً لأنه
علامة على وجود الثانى والشرط في اللغة العلامة والثانى من الفعلين يسمى جواب الشرط وجزاءه
تشبيها له بجواب السؤال وبجزاء الاعمال لأنه يقع بعد وقوع الشرط كما يقع الجواب بعد السؤال والجزاء
بعد الفعل المجازى عليه ويشترط في فعل الشرط أن يكون فعلا ماضيا متصرفا مجردا من قد وغيرها
أو مضارعا مجردا من قد والسين وسوف مثبتا أو منفيا بل أولا. وأما الجواب فشرطه أن يكون فعلا صالحا
لأن يكون شرطاً فإن لم يصلح لذلك وجب اقترانه بالفاء وكان الجواب جملة اسمية والفعل خبرا لمبتدأ
محذوف والفاء للربط على الصحيح (قوله إن الشرطية) احتلوا عن إن للنافية والزائدة والمخففة
من الثقيلة فإنها لا تجزم والشرطية نسبة إلى الشرط وهو هنا ربط فعل بفعل (قوله بكسر الهمزة الخ)
أى بالهمزة المكسورة والنون الساكنة فهومن إضافة الصفة للوصف فيهما (قوله) وهي حرف) أى
باتفاق كإدما على الأصح وباقي الأدوات أسماء على الأصح في مهما (قوله للضارع لفظا) أى بشرط أن
يكون معربا أو لا فالجزم لمحله كالماضى (قوله إلى الاستقبال) أى للمستقبل (قوله في عمل جزم) أى في عمل
لوقوع فيه فعل معرب كان مجزوما وما ذكره من أن الجزم محل للماضى وحده لالحل الجملة هو
الصحيح (قوله ما الشرطية) خرجت الزائدة كخضبت من غير ملاذب وللصدورية كقوله :

يسر المرء ما ذهب الليالى وكان ذهابين له ذهبا

والاستفهامية نحو ما هذا وما الشرطية التى الكلام فيها موضوعة للدلالة على ما لا يعقل ثم ضمننت معنى الشرط
(قوله من خير) أى وشرا والاقتصار على ذكر الخير على سبيل الاكتفاء إظهارا لشرفه فاندفع
الاعتراض بأن الله تعالى عالم بكل شئ فما فائدة التخصيص بالخير (قوله يعلمه الله) أى يجازىكم عليه فعب
عن المجازاة بالعلم (قوله فما اسم شرط جازم) محله نصب بتفعلوا (قوله وتفعلوا فعل الشرط) فيه مساهمة
لأن الواو ليست من فعل الشرط بل هي فاعل (قوله من الشرطية) احتز به عن الموصل والتمسكة
الموصوفة والاستفهامية ومن هذه موضوعة للدلالة على من يعقل ثم ضمننت معنى الشرط (قوله فمن اسم
شرط جازم) محله رفع بالابتداء والخبر جملة الشرط على الراجح وقيل جملة الجواب وقيل هما ولا يرد على
الأول أن الفائدة متوقفة على الجواب لأن توقفها عليه من حيث التعليق فقط لا من حيث الخبرية فقولاك
من يقيم لولم يكن فيه معنى الشرط لكان بمنزلة قولك كل من الناس يقوم (قوله مهما) هي موضوعة للدلالة
على ما لا يعقل غير الزمان ثم ضمننت معنى الشرط (قوله نحو قوله تعالى) أى مقوله وقوله مهما تأتينا الخ
بدل من قوله الذى هو بمعنى مقوله أو عطف بيان عليه (قوله فهما اسم شرط) أى على الصحيح كما تقدم
ويدل على كونها اسماء عود الضمير إليها من به لأن الضمير لا يعود إلا على الأسماء ومحلهما الرفع بالابتداء بمعنى
أيماشى تأتينا به أو النصب بمعنى أيماشى تحضر تأتينا به (قوله في موضع نصب على الحال) هذا من اطلاق
الكل وإرادة الجزء لأن جملة الجار والمجرور ليست حالا وإنما الحال المجرور فقط وهو آية في كلامه تسمح

فما نحن لك بمؤمنين فهما اسم شرط جازم وتأتينا فعل الشرط وهو مجزوم بمهما وعلامة جزمه حذف الياء وتأفعلول به (قوله
وبه جار ومجرور متعلق بتأتينا ومن آية بيان لمهما في موضع نصب على الحال من الماء فيه به وتفسر فعل مضارع منصوب بأن مضمرة جوار
بعد لام كي والفاعل مستتر فيه وجوبا وتأفعلول به وبها جار ومجرور متعلق بتسحرنا فلما الفاعل رابطة للجواب وما نافية ونحن اسمها

إن قدرت حجازية ولك جار ومجرور متعلق بمؤمنين وبمؤمنين في موضع نصب خبرها وجملة فإخراك بمؤمنين في موضع جزم جواب الشرط (و) الخامس (إذا ما) كقول الشاعر: وإنك إذ ماتت ما أنت آمر به تلف من إياه تأمر آتيا فاذا ما حرف شرط على الأصح وتأنت فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتلف جواب الشرط وعلامة جزمه حذف الياء أيضا (و) السادس (أي) نحو قوله تعالى أيا ماتدعوا فله الأسماء الحسنى فأيا اسم شرط جازم منصوب بتدعوا وماصلة وتدعوا فعل الشرط مجزوم بأيا وعلامة جزمه حذف النون وفعلة القاء رابطة للجواب وله جار ومجرور خبر مقدم والأسماء مبتدأ مؤخر والحسنى نعت للأسماء وجملة فله الأسماء الحسنى في موضع جزم جواب الشرط (و) السابع (مق) نحو قوله * متى أضع العمامة تعرفوني * (٥١) فمتى اسم شرط جازم

وأضع فعل الشرط وهو مجزوم بمق وعلامة جزمه السكون وحرك بالكسر لالتقاء الساكنين والعمامة مفعول به وتعرفوني جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف نون الرفع منه والأصل تعرفوني بنون الأولى نون الرفع والثانية نون الوقاية (و) الثامن (أيان) بفتح الهمزة نحو قوله: فأيان ما تعدل به الريح تنزل. فأيان اسم شرط جازم ومازائدة وتعدل فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون وتنزل جواب الشرط وعلامة جزمه سكون آخره وكسره عارض (و) التاسع (أين) نحو أينما تكونوا يدرككم الموت فأين اسم شرط جازم وماصلة وتكونوا

(قوله إن قدرت حجازية) وهو الراجح أولى أنه مبتدأ إن قدرت تيمية (قوله وبمؤمنين في موضع نصب خبرها) على جعلها حجازية أي أو في موضع رفع خبر المبتدأ على أنها تيمية وظاهر كلامه أن الباء أصلية مع أنها زائدة على كلاً التقديرين ففي عبارته تسمع (قوله إذ ماتت الخ) تأت وآ تيانم الإتيان وروى بدلهما تأب وآيا بالياء للوحدة (قوله ما أنت آمر به) مافى محل نصب على المفعولية لتأت وهي اسم موصول وأنت مبتدأ وآمر به خبر والجملة صلة الموصول (قوله تاف) من ألني إذا وجد يتعدى لمفعولين الأول من والثاني آتيا وجملة إياه تأمر صلة لمن لا محل لها من الإعراب (قوله حذف الياء أيضا) وجملة إذما الخ في محل رفع خبر إن والكاف اسمها في محل نصب (قوله وأى) هي بحسب ما تضاف إليه فإن أضيفت إلى ظرف مكان فهي ظرف مكان وإن أضيفت إلى ظرف زمان فهي ظرف زمان وإن أضيفت إلى غيرهما فهي غير (قوله أيا ماتدعوا) أي أي اسم (قوله وماصلة) أي زائدة وإنما قيل صلة لازمة تأدبا (قوله متى) هي للعموم في الزمان ولا تعمل إلا متضمنة معنى الشرط دون الاستفهام فأراد المتن بمق في الشرطية فتخرج الاستفهامية نحو متى نصر الله؟ (قوله متى أضع العمامة الخ) صدره * أنا ابن جلا وطلاع الثنايا * وإعرابه أنما مبتدأ وابن خبره وجلا مضاف إليه وهو علم منقول من جملة فيكون محكيا أو من الفعل وحده فيكون معربا إعراب ما لا ينصرف للعلية ووزن الفعل فيكون مجرورا بفتحة مقدرة منع من ظهورها التعذر نياية عن الكسرة ويصح أن يكون جلا فعلا ماضيا والفاعل مستترا والجملة صفة لمحذوف أي أنا ابن رجل جلا وطلاع بالجر عطفًا على جلا وبالرفع خبر بعد خبر (قوله فمتى اسم شرط جازم) ظرف زمان في محل نصب على المفعولية لأضع (قوله أيان) بفتح الهمزة والنون على المشهور وكسر الهمزة لغة تسليم وقرئ بها شاذا وهي اسم موضوع للعموم في الزمان كمتى وذهب بعضهم إلى أنها لتعميم الأحوال (قوله اسم شرط جازم) أي مبنى على الفتح محله نصب على الظرفية الزمانية لما تقدم من أنها كمتى وناصبها الفعل بعدها (قوله ومازائدة) أي للوزن (قوله وكسره عارض) أي للروى (قوله وأين) هو وأنى موضوعان للمكان ثم ضمنا معنى الشرط كما أن حيثما كذلك (قوله فأين اسم شرط جازم) محله نصب يدرككم (قوله الموت الخ) قال الشيخ عبد المعطى الظاهر أن تكونوا تامة وأين ظرف مكان متعلق بتكونوا وجعلها التثنية ناقصة وجملة يدرككم الموت في محل نصب خبرها وهو لا يظهر لضياع المعنى حينئذ لأن المعنى حينئذ أيانما تكونوا أمدركالكم الموت وهو خال من الجواب فليتأمل (قوله اسم شرط جازم) محله نصب على الظرفية المكانية والناصب له تأت من تأتها (قوله في غابر الأزمان) أي مستقبلها (قوله كيفما) موضوع للدلالة على الحال ثم ضمن معنى الشرط والجزم به مذهب

فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف النون ويدرككم جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه سكون الكاف الأولى والكاف الثانية في محل نصب على المفعولية والميم علامة الجمع والموت مرفوع على الفاعلية (و) العاشر (أنى) بفتح الهمزة والنون المشددة نحو قوله: فأصبحت أنى تأتها تستجرها تجد خطبا جزلا ونارا تأججا فأنى اسم شرط جازم وتأتها فعل الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه حذف الياء وتستجر بدل منه وتجد جواب الشرط وهو مجزوم وعلامة جزمه السكون (و) الحادي عشر (حيثما) نحو قوله: حيثما نستقم يقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان حيثما اسم شرط جازم وتستقم فعل الشرط وعلامة جزمه السكون ويقدر جواب الشرط وعلامة جزمه السكون (و) الثاني عشر (كيفما) نحو كيفما تجلس أجلس فكيفما اسم شرط جازم وتجلس فعل الشرط وعلامة جزمه السكون وأجلس جواب الشرط وعلامة جزمه السكون أيضا ويوجد في بعض النسخ

(وإذا في الشعر خاصة) زيادة على الثمانية عشر ومثاله قول الشاعر * وإذا نصبتك خصاصة فتحمل * فإذا اسم شرط جازم ونصبت فعل الشرط وعلامة جزمه (٥٢) السكون وخصاصة فاعل وتحمل فعل أمر وفاعله مستتر فيه وجوبا تقديره أنت

كوفي ممنوع عند البصريين قال بعض الشراح ولم أجدها من كلام العرب شاهدا بعد الفحص اه وإعمال تجزم عند البصريين لخالفها الأدوات الشرطية بوجوب موافقة جوابها الشرطية نحو كيفما تجلس أجلس فلا يصح كيفما تجلس أذهب (قوله وإذا) معطوف على ثمانية عشر لا على لم ولا على إن ولا على كيفما لأن العدد تم بدونها فهي زائدة على الثمانية عشر وخرج بالشعر النثر فلا تجزم فيه لخالفها الأدوات الشرطية فانها للحق والمظنون وإن للمشكوك والموهوم والنادر وكذا الباقي (قوله وإذا نصبتك الخ) صدره :
* استغن ما أغناك ربك بالغنى *

﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة البيانية أو الإضافة على معنى من وعلى كل تخرج المرفوعات من الأفعال لأنها تقدمت في قوله وهو مرفوع أبدا وقدمها لأنها عاومل في الأسماء ورتبة العامل مقدمة على رتبة المفعول وتخرج أيضا المنصوبات والجوررات وإنما بدأ بالمرفوعات لأنها العمدة وثبت بالمنصوبات لأنها الفضلة غالبا كالجوررات والاحتراز بغالبها من المنصوب الذي هو عمدة في المعنى نحو وكفى بالله شهيدا وثبت بالجوررات لأنها منصوبة المحل والمنصوب محلا دون المنصوب لفظا ثم إن قوله مرفوعات يحتمل أن يكون جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع وأن يكون جمع مرفوعة بمعنى كلمة مرفوعة ولا يشكل على هذا الثاني وجود التاء في العدد لما تقدم (قوله سبعة) لا يرد اسم أفعال المقاربة واسم ما ولا لات وإن المشبهات بليس وخبر لا النافية للجنس لأنها داخلية في أخوات كان وإن والمراد بأخوات كان نظائرها في رفع المبتدأ ونصب الخبر وبأخوات إن نظائرها في نصب المبتدأ ورفع الخبر (قوله الفاعل) بدأ به لأنه أصل المرفوعات عند الجمهور ولأن عامله لفظي بخلاف عامل المبتدأ فإنه معنوي واللفظي أقوى بدليل أنه يزيل العامل المعنوي وهو الابتداء فإذا دخل عليه نسخه وقيل أصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ماهو الأصل في المسند إليه وهو التقديم بخلاف الفاعل للزوم تأخيره عن الفعل وقيل هما أصلا وليس لهذا الخلاف ثمرة (قوله الذي لم يسم فاعله) أي لم يذكر فاعله الاصطلاحى بأن ترك ولم يقصد وبقولنا فاعله الاصطلاحى سقط ما يقال كل فعل لم يذكر فاعله لأن الفاعل الذات وهي لا تذكر والإضافة في قوله فاعله لأدنى ملازمة أي لكون الفاعل فاعلا بفعل متعلق بالمفعول صحت الإضافة إلى ضمير المفعول فلا يرد ما يقال الفاعل إنما هو فاعل الفعل لا فاعل المفعول فكيف صحت إضافته إلى ضميره (قوله وهو) أي التابع لا بقيد كونه تابع مرفوع (قوله أربعة) الحق أنها خمسة والخامس عطف البيان ولعله أسقطه استغناء عنه بالبدل بناء على ما يراه الرضى من أن كل ما كان بدلا جاز أن يكون عطف بيان (قوله على هذا الترتيب) أي التبويب لا الترتيب في التقديم عند الاجتماع فانها إذا اجتمعت يقدم النعت ثم عطف البيان ثم التوكيد ثم البدل ثم عطف النسق فتقول جاء الرجل الفاضل أبو بكر نفسه أخوك وزيد (قوله مقدما الأول فالأول) يجوز كسر الدال وفتحها والأول منصوب على الأول مرفوع على الثاني وعلى كل حاجة إليه مع ما قبله من الترتيب .

﴿ باب الفاعل ﴾

(قوله رسمه الخ) الحد ما حقيقى وامارسمى واما لفظى فالحد الحقيقى ما أنبأ عن ذاتيات المحدود كقولنا الإنسان حيوان ناطق والرسمى ما أنبأ عن الشئ * بل لازم له كقولنا الخمر مائع يقتذف بالزبد واللفظى ما أنبأ بلفظ

وهو وفاعله جملة فعلية في موضع جزم على أنها جواب الشرط وقرن بالفاء المفيدة للربط لأنه فعل طلب وإعمالته إذا وإن كانت شرطاً غير جازم حملا على متى كما عملت متى حملا عليها كقول عائشة رضى الله عنها إن أبا بكر رجل أسيء وإنه متى يقوم مقامك لا يسمع الناس رواء ابن الجورى في جامع المسانيد كما قاله ابن مالك

﴿ باب مرفوعات الأسماء ﴾

خاصة (المرفوعات) من الأسماء (سبعة) الفاعل) نحو قام زيد (و) الثانى (المفعول الذى لم يسم فاعله) نحو ضرب زيد بضم الضاد وكسر الراء (و) الثالث (الرابع (المبتدأ وخبره) نحو زيد قائم (و) الخامس (اسم كان و) اسم (أخواتها) نحو كان زيد قائما (و) السادس (خبر إن و) خبر (أخواتها) نحو إن زيدا قائم (و) السابع

(التابع للمرفوع وهو أربعة أشياء) أولها (النعت) نحو جاء زيد بالكان (و) ثانيها (العطف) نحو جاء زيد وعمرو (و) ثالثها (التوكيد) نحو جاء زيد نفسه (و) رابعها (البدل) نحو جاء زيد أخوك وسيأتى تفصيلها في أبواب متفرقة على الأثر على هذا الترتيب مقدما الأول فالأول ﴿ باب الفاعل ﴾ رسمه

أظهر مرادف كقولنا الغضنفر الأسد والبر القمح وما ذكره المصنف رسم لأن الرفع وكونه مذكورا قبله فصله
 خارجا عن حقيقة الفاعل (قوله ببعض خواصه) جمع خاصة وهي قسمان مطلقة وهي ما يختص بالشئ
 بالنظر إلى جميع ما وراءه كالضاحك للإنسان وإضافية وهي ما يختص بالشئ بالنظر إلى بعض أغياره كالماشى
 للإنسان وهي المرادة هنا لأن ما ذكره من كونه مذكورا قبله فعله يخص الفاعل بالنسبة إلى بعض أغياره
 كالمبتدأ دون بعض كاسم كان وأخواتها والتعريف بالخاصة الإضافية كاف كما صوبه السيد فلا يعترض
 عليه بأنه كيف يعبر الشارح بالخاصة مع أنها توجب في غيره كاسم كان وأخواتها لأن المراد بالخاصة الإضافية كالم
 (قوله الفاعل) هو لغة من أوجد الفعل واصطلاحا ما ذكره (قوله الاسم) أي الصريح كقوله تعالى قال
 الله إني معكم أو المؤول كقوله أو لم يكنهم أنا أنزلنا ومثل الاسم ما هو في حكمه كالجملية إذا أريد لفظها كقوله
 صدر عن الله حسبي والجملية المسمى بها نحو جاء تأبط شرا وخرج بقيد الاسم الحرف والفعل والجملية حيث
 لا تأويل كالتقدم ودخل فيه هي إذا أريد لفظها أو سمى بها كما تقدم فيكون الاسم مستعملا في حقيقته
 ومجازه إن استعمل فيما ذكر جميعا أو في مجازه فقط إن استعمل في معنى شامل لما ذكر بعموم المجاز وعلى
 الأول لا يضر أخذه في التعريف لأنه صار بهذا المعنى في هذا الباب حقيقة عرفية (قوله المرفوع) أي لفظا
 نحو قال الله أو تقديرا كجاء الفقي والقاضي وغلامي أو محلا قال في الحاشية كأن جربعن أو الباء الزائدتين نحو
 ما جاءنا من بشرو ونحو وكفى بالله شهيدا اه وتمثله للمحلى بذلك مبنى على أن الإعراب المحلى لا يختص بالمبنيات
 وبشكل عليه فرقهم بين الإعراب المحلى والتقديرى بأن المانع في المحلى قائم بجملته الكلمة وفي التقديرى
 بالحرف الأخير وهو في هذين المثالين قائم بالحرف الأخير فليكن الإعراب تقديرى فيهما أفاده يس على القطر
 فكان المناسب التمثيل للمحلى بالمبنى كالموصول واسم الإشارة فتأمل وأبهم اللتان الرفع له ليكون كلامه جاريا
 على القولين والصحيح أن رافعه ما أسند إليه من فعل أو شبهه أو الإسناد (قوله المذكور قبله فعله) خرج
 به المبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها ونائب الفاعل واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها لأن المتبادر من
 الإضافة في فعله الفعل القائم به أو الواقع منه والمبتدأ والخبر وخبر إن وأخواتها لا فعل قبلها وليس نائب الفاعل
 واسم كان وأخواتها واسم كاد وأخواتها قائما بها الفعل ولا واقعا منها وقوله المذكور قبله فعله أي أو شبهه وإنما
 اقتصر على الفعل لأنه الأصل وشبهه اسم الفاعل نحو يختلف ألوانه وأمثلة المبالغة نحو أضراب زيد والصفة
 المشبهة نحو حسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رأيت رجلا أحسن في عينه السجل منه في عين زيد والمصدر
 نحو عجت من ضرب زيد واسمه نحو عجت من عطاء زيد الدنانير واسم الفعل نحو هبات العقيق والظرف
 والجار والمجرور مع اعتمادهما على استفهام أو شبهه نحو ومن عنده علم الكتاب وأفى الله شك والقبلية
 في كلامه المراد بها ما يشمله في اللفظ وهو ظاهر وفي التقدير فيدخل وإن أحسن المشركون استجارك والضمير
 المستتر كما في قم واستقم (قوله الصادر منه) هو لبيان خصوص المقام فلا يرد نحو مات زيد أو المراد بصدوره
 منه تعلقه به ولم يقصد الشارح بذلك بيان الفعل الرفع بل بيان مدلوله الذي بسببه رفع الفاعل فلا يرد أن
 الفعل الذي يرفع هو اللفظ أي لفظ قام لا الحدث الذي هو الحركة المخصوصة المشار إليه بقوله الصادر (قوله
 يرفعه الماضي) يستثنى منه أفعال في التعجب كما أحسن زيدا وأفعال الاستثناء نحو قام القوم ما خلا زيد وما عدا
 عمر أو ليس بكر أفتانها لا يرفع إلا ضمير مستتر أو جوابا وكذا المضارع يستثنى منه أن لا يكون فعل استثناء فخرج
 قام القوم لا يكون بكرا لأنه لا يرفع إلا ضمير مستتر أو جوابا (قوله إلى غائب) أي شخص غائب مذكور ومؤنث
 مفرد أو مثنى أو جمع (قوله ولا يرفعه الأمر) أي استقلالا فيرفعه بطريق التبعية كما في قوله تعالى اسكن
 أنت وزجك الجنة فإن قوله وزجك معطوف على الضمير المستتر في اسكن العامل فيه الفعل والعامل في
 المعطوف عليه هو العامل في المعطوف وليس معطوفا على الضمير البارز لأنه مؤكد للمستتر وهو لا يعطف عليه

بعض خواصه تقريبا
 على المبتدأ فقال
 (الفاعل هو الاسم
 المرفوع) بفعله (المذكور
 قبله فعله) نحو قام
 زيد فزيد فاعل وهو
 اسم مرفوع بفعله
 الصادر منه وهو قام
 وقام مذكور قبل
 زيد فعمل منه أن الفاعل
 لا يكون إلا اسما ولا
 يكون الفاعل إلا
 مرفوعا ولا يكون إلا
 مؤخرا عن الفعل
 (وهو) أي الفاعل
 (على قسمين) قسم
 (ظاهر، و) قسم
 (مضمرة فالظاهر) يرفعه
 الماضي والمضارع إذا
 أسند إلى غائب ولا يرفعه
 الأمر، ثم الظاهر على
 عشرة أقسام: الأول
 المفرد المذكر (نحو
 قولك قام زيد ويقوم
 زيد و) الثاني المثنى
 المذكور نحو قولك

(قام الزيدان ويقوم الزيدان و) الثالث جمع المذكر السالم نحو قولك (قام الزيدون ويقوم الزيدون و) الرابع جمع المذكر المكسر نحو قولك (قام الرجال ويقوم الرجال و) الخامس المفرد المؤنث نحو قولك قامت هند وتقوم هند والسادس

المثنى المؤنث نحو قولك قامت الهندان وتقوم الهندان والسابع جمع المؤنث السالم نحو قولك قامت الهندات وتقوم الهندات والثامن جمع المؤنث المكسر نحو قولك قامت الهنود وتقوم الهنود والتاسع المفرد المضاف لغير ياء المتكلم من الاسماء الخمسة نحو قولك (قام أخوك ويقوم أخوك و) العاشر المضاف لياء المتكلم نحو قولك (قام غلامي وما شبه ذلك) فالفاعل في هذه الامثلة كلها اسم ظاهر (و) الفاعل (المضمرة اثنا عشر) وهو ما كنى به عن الظاهر اختصارا وهو قسمان متصل ومنفصل وكل منهما اما المتكلم وحده أو ومعه غيره أو مخاطب أو مخاطبة أو لشانهما مطلقا أو لجمع المذكور المخاطبين أو لجمع الانثى المخاطبات أو للمفرد الغائب أو للمفردة الغائبة أو للمثنى الغائب مطلقا أو لجمع المذكور

وهنا بناء على ان الآية من عطف المفردات وقيل ان زوجك مرفوع بفعل محذوف تقديره وليسكن زوجك فهو من عطف الجمل (قوله وقام الزيدان الخ) فيه اشارة الى وجوب تجريد الفعل من علامة التنثية والجمع اذا كان الفاعل مثنى أو مجموعا على اللغة الفصحى وهناك لغة لبعض العرب تسميها النحاة بلغة أو كلوني البراغيث تلحقه ذلك نحو قاما الزيدان وقاما الزيدون وقن النسوة على أن الالف والواو والنون حروف دالة على التنثية والجمع المذكر والمؤنث كما التأنيث الساكنة والفعل مسند للظاهر لا على ان الفعل مسند للالف والواو والنون والاسم الظاهر مبتدأ مؤخر والا كان ذلك على اللغة الفصحى (قوله قامت هند و قامت الهندان) فيه اشارة الى أن الفاعل اذا كان ظاهرا مؤنثا تحقيقا متصلا يجب أن يلحق عامله علامة التأنيث الاما من قولهم قال فلانة وفيه اشارة أيضا الى أن حكم المثنى المؤنث الظاهر في وجوب الحاق علامة التأنيث لعامله حكم المفرد لا حكم الجمع (قوله والتاسع المفرد المضاف الخ) فان قيل التاسع والعاشر داخلان في المفرد المذكر فتكون الاقسام متداخلة فهي ثمانية لا عشرة أجيب بان هذا تقسيم اعتباري لا يضرب فيه التداخل لتباين الاقسام بالاعتبار (قوله وهو ما كنى به الخ) أي الضمير من حيث هو لا بقيد كونه فاعلا ولا مستترا أو لا لصدق هذا التعريف على جميع أقسام الضمير (قوله اختصارا) أي لاجل الاختصار ووجه ذلك أن الاصل في زيد قام مثلا زيد قام زيد لان الفعل لا بد له من فاعل بعده فلا حذر از عن التكرار جعل الضمير كناية عن المظهر فيجب أن يكون أخصر (قوله متصل) أي متصل بعامله الذي قبله فيكون كالتحقة لذلك العامل سواء كان ذلك المتصل مستترا أو بارزا فانه سيأتي في كلام الشارح آخر هذا الباب والذي يليه ما يقتضي أن الضمير المستتر من قسم المتصل (قوله ومنفصل) أي عن عامله وبدأ بالمتصل لانه أخصر من المنفصل (قوله أو ومعه غيره) ظاهره أن الموضوع له المتكلم فقط ومصاحبه لغيره على سبيل الشرط لا الشطر والامر بخلافه فتؤول العبارة بان يراد بالمصاحبة المصاحبة في الوضع فالعني ومعه غيره أي مصاحبه له ومشاركه في مدلول الفعل فال موضوع له مجموع المتكلم وغيره لا المتكلم فقط مشروطا بمصاحبة غيره (قوله والمثنى الغائب مطلقا) أي سواء كان مذكرا أو مؤنثا (قوله اثنا عشر قسما) أي يجعل مثنى المخاطب والمخاطبة قسما واحدا ومثنى الغائب والغائبة قسما واحدا (قوله ومجموعهما) أي الحاصلين وفي نسخة ومجموعها بلا تنثية أي مجموع الاقسام (قوله حاصلة من ضرب اثنين الخ) الاثنان المتصل والمنفصل والاثنا عشر للتكلم وحده الخ (قوله هو الذي لا يبتدأ به الخ) أي هو الذي لا يصح عند الفصحاء التلفظ به غير متصل بكلمة أخرى ولا يقع بعده الا في الاختيار ما في الضرورة فيقع بعدها كقوله

وما نبالي اذا ما كنت جارتنا * أن لا يجاورنا الاك ديار

واستشهد المحشى على وقوعه في الضرورة بعدها بقوله

بالباعث الواوثة الاموات قد ضمنت * اياهم الارض في دهر الدهار ير

غير صحيح لان اياهم ضمير منفصل لا من المتصل الذي الكلام فيه وانما يستشهد بهذا البيت على الاثنان بالضمير منفصلا في الضرورة التي هي مفهوم قول ابن مالك

وفي اختيار لا يجي المنفصل * اذا تأتى أن يجي المتصل

(قوله ويرفعه الماضي الخ) لا ينافي ذلك أنه يرفع أيضا الصفات المحضة واسم الفعل لان عبارته لا تقتضي الحصر والمراد بقوله يرفعه أنه يرفع محله لان الضمائر كلها مبنيّة (قوله محله رفع) أي مرفوع أو ذور رفع أو الكلام على

تقدير

الغائبين أو لجمع الاناث الغائبات وحاصل كل من قسمي الاتصال والانفصال اثنا عشر قسما

ومجموعهما أربعة وعشرون حاصلة من ضرب اثنين في اثني عشر فالمتصل هو الذي لا يبتدأ به ولا يلي الا في الاختيار ويرفعه الماضي والمضارع والامر وذلك (نحو قولك ضربت) فالتاء المضمومة ضمير المتكلم وحده محله رفع على الفاعلية بضرب (وضربنا) بسكون الباء

وأما الفاعل للمضمر المنفصل فهو ما يقع بعد إلا أو ما في معناها نحو قولك مضرب إلا أنا ومضرب إلا نحن ومضرب إلا أنت ومضرب
 إلا أنت ومضرب إلا أنتم ومضرب إلا أنتن ومضرب إلا هو ومضرب إلا هي (٥٦)

ومضرب إلاهما وما
 ضرب إلاهم ومضرب
 إلاهن وتقول إنما
 ضرب أنا وإنما ضرب
 عن وكذا البقي هذا
 كله مع الماضي وتقول
 في المضارع مع الاتصال
 أضرب ونضرب الخ
 وفي الانفصال مضرب
 إلا أنا وإنما يضرب أنا
 إلى آخرها ومع الأمر
 ولا يكون الامتصلا
 اضرب اضربا اضربوا
 اضرب في اضربن (وما
 أشبه ذلك)

(باب المفعول الذي لم
 يسم فاعله)
 أي الذي لم يذ كر معه
 فاعله الذي صدر منه
 الفعل ورسمه بذكر
 بعض خواصه تقريبا
 على المبتدئ فقال
 (وهو الاسم المرفوع
 الذي لم يذ كر معه فاعله)
 لقيامه مقامه في رفعه
 وعمديته ووجوب
 تأخيريه عن الفعل
 وتأنيث الفعل لتأنيثه
 وذلك نحو قولك ضرب
 زيد والأصل ضرب
 عمرو زيد حذف عمرو
 الذي هو فاعل ضرب
 لغرض من الأغراض
 فبقي الفعل محتاجا إلى

والكلمة نحو يدعو ويغزو وخرجت المتوسطة لضربوك وضربوهم ان جعلت هم مفعولا فان جعلته
 توكيدا والواو الجمع زدت ألفا لانها حيثذ متطرة (قوله وأما الفاعل المضمر) أي الفاعل معنى وظاهرا
 والألفا فاعل حقيقة محذوف إذا لاصل مضرب أحدا إلا أنا فأنا بدل من أحد قل (قوله أو ما في معناها)
 أي الذي بمعناها في الحصر كما في (قوله ومضرب إلاهن) فهذه الضمائر الواقعة بعد إلا كل منها في محل
 رفع على الفاعلية وما نافية والأداة حصر (قوله إلى آخره) أي و انته إلى آخره
 (باب المفعول الذي لم يسم فاعله)

هذه الترجمة تشمل درهما من أعطى زيد درهما فانه يصدق عليه أنه مفعول لم يسم فاعله وليس مرادا
 ولا تشمل الظرف والمجرور والمصدر اذا أنيبت عن الفاعل مع أن الغرض دخولها في واجب عن الأول بأن
 الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما لانه منصوب وعن الثاني بأنه اقتصر على المفعول لانه الأصل في النائب
 فكان الأولى والأعم التعبير بنائب الفاعل (قوله أي الذي لم يذ كر معه فاعله) أي فاعل فعله وفي قوله
 الذي صدر منه الفعل حمل للفاعل في كلام المتن على الفاعل الحقيقي وهو الذات وهي لا تذ كر أبدا سواء كان
 الفعل مبنيًا للفاعل أو للمفعول وإنما الذي يذ كر أو لا اللفظ الدال عليها في كلام المتن حذف مضاف أي الذي
 لم يسم دال فاعله (قوله صدر منه الفعل) أي أوقام به الفعل أو المراد بالصدر مطلق التعاق (قوله وهو
 الاسم) يشمل الصريح والمؤول والظاهر والمضمر وخرج عنه الجملة والحرف والفعل إلا أن يراد لفظها
 أو تجعل أعلاما قيل وخرج بقوله الذي لم يذ كر معه الخ المبتدأ والخبر الفاعل واسم كان وذلك غلط لان
 السالبة تصدق بنفي الموضوع فصدق قوله لم يذ كر معه فاعله بأن لا يكون هناك فاعل أصلا أو كان هناك
 مبتدأ وخبر واسم كان فيكون التعريف صادقا على الجميع فالصواب اخراج ما ذكر بقيد ملحوظ بقرينة
 ما يأتي تقديره وغير عامله إلى فعل أو مفعول (قوله المرفوع) أي لفظا أو تقديرا إلى آخر ما تقدم في الفاعل
 (قوله الذي لم يذ كر معه فاعله) أي ترك ولم يقصد فلم يحتاج إلى ذكر فاعله لالفاظا ولا تقديرا (قوله وتأنيث
 الفعل لتأنيثه) لم يستثن المجرور من نحو مرر بهند فانه قائم مقام الفاعل ولم يؤث فعله لتأنيثه لان القائم مقام
 الفاعل أعني الجار والمجرور من حيث هو ليس بمؤنث فلا وجه لتأنيث العامل (قوله لغرض من الأغراض)
 كالخوف منه وعليه (قوله فأقيم المفعول به) أي حيث وجد في اللفظ والألفا اختص وتصرف من ظرف
 مكان نحو جلس أمام الأمير أوزماني نحو صيم رمضان أو مجرور نحو ولما سقط في أيديهم وسير يزيد أو مصدر
 نحو فاذا انفخ في الصور نفخة واحدة فهذه الثلاثة تنوب عن المفعول اذا لم يوجد في اللفظ فان وجد فلا
 وقيل تنوب غيره مع وجوده مطلقا وقيل ان وجد وكان متقدما اختص بالنيابة وان تأخر وتقدم أحد
 الثلاثة أنيب نحو * لم يعن بالعلياء الاسيدا * والصحيح الأول (قوله في الاسناد اليه) وتفاوت الاسنادين
 لا يضر وذلك لأن اسناد الفعل إلى الفاعل على جهة صدوره منه أو قيامه به وإلى النائب على جهة وقوعه عليه
 أو فيه أو نحوه (قوله في الماضي والمضارع) هذا اذا كان العامل فعلا فان كان اسم مفعول وهو مادل على
 حدث ومفعوله فان كان من فعل ثلاثي مجرد فوزنه مفعول كمضروب وممرور به أو من غيره فوزنه وزن
 مضارعه بشرط الاتيان بميم مضمومة مكان حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر قال ابن مالك
 وان فتحت منه ما كان انكسر * صار اسم مفعول كمثل المنتظر

وفي اسم مفعول الثلاثي اطرد * زنة مفعول كآت من قصد
 وشرط عمل الاسم المذكور كونه صلة لآل نحو جاء المضروب عبده أو كونه لاحال والاستقبال بشرط اعتياده

ما يستداليه فأقيم المفعول به مقام الفاعل في الاسناد اليه فصار مرفوعا بعد ان كان
 منصوبا فالتبس بالفاعل صورة فاحتيج إلى تمييز أحدهما عن الآخر فبقي الفعل مع الفاعل على أصله وغير مع نائبه في الماضي والمضارع

بضربت التني المؤنث الغائب واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول والتاء حرف تأنيث والالف ضمير التني المؤنث الغائب في موضع رفع على النيلية عن الفاعل (۵۸) (وضربوا) بضم أوله وكسر ما قبل آخره واعرابه ضرب فعل ماض مبني للمفعول

(5A)

(وضربوا)

فلا يتحقق فيه مناط التسمية اللهم الا أن يقال يكفي في وجود مناط التسمية الامكان وكل فرد من أفراد الفعل المذكور من حيث هو مبنى للفعل يمكن أن يجعل فاعله شئنا أي (قوله ما أمكن في المضارع) أي ما أمكن استحضاره وليس المراد أن بعضها يمكن في المضارع وبعضها غير ممكن بل كلها تجري في المضارع كالماضي خلافا للقاء في

﴿باب المبتدا والخبر﴾

فما جعلاهما في باب واحد لان الخبر ملازم للابتداء وان كان المبتدأ لا يلزم الخبر نحو أقام الزيدان فالحزمة
لا استفهام وقام مبتدا والزيدان فاعل سمد الخبر ومثله ما مضى وب العمران فانافية ومضروب مبتدا
والعمران نائب فاعل سمد الخبر ومثله هذا المبتدا الذي لا خبر له أن يكون وصفا معقدا على لفي أو استفهام
يكون له مرفوع أغنى عن الخبر سواء كان المرفوع فاعلا وتابعا عنه وسواء كان الوصف اسم فاعل أو اسم
مفعول (قوله وهو الثالث والرابع) أى ما ذكر من المبتدا والخبر فالضمير راجع لما ذكر وهو مثنى في المعنى
ففسح الاخبار عنه بالمثنى وهو الثالث والرابع فلا يقال في كلامه الاخبار بالمثنى عن المفرد (قوله الصريح) هو
الاسم الذى لا يحتاج في كونه اسما الى تأويل والمؤول خلافه وشمول الاسم لهذين من المجاز المشهور وألحقيقة
العربية فلا يعترض على أخذه في التعريف (قوله المرفوع لفظا) مراده به ما يشمل المرفوع تقديره بديل
مقابلته بالمحلى فلا يعترض عليه بأن في كلامه اختلا لا التقديرى وقيد بالمرفوع ليعلم أنه لا يكون منصوبا الا اذا
دخل عليه ناسخ ولا مجرورا الا اذا كان حرف الجر زائدا (قوله بالابتداء) متعلق بالمرفوع وهو مبنى على
الصحيح من أن الرفع للابتداء والابتداء والخبر المبتدأ و قيل كل منهما رافع الآخر وقيل ان الابتداء رافع لهما
وقيل ان الابتداء رافع المبتدأ وهما رافعان الخبر فلا قول أربعة قال ابن مالك

(قوله أى المجرد) أى الخالى لفظا وتقدير اخرج نحو قولك زيد فى جواب من قال من قام فان التقدير قام زيد فهو مجرد عما ذكر لفظا لاتقدير اقل بس مبتدأ بل فاعل (قوله عن العوامل) أل للجنس أى عن شئ من العوامل ويجعل أل جنسية اندفع الاعتراض بأنه لا يخرج مادخل عليه عامل واحد وأعمالان (قوله اللفظية) قيد لاخراج المعنوية فان المبتدأ لم يتجرد عنها لانه مرفوع بالا ابتداء على الرجح فأشار بهذا القيد الى انه ماض على الرجح فان قيل التجرد عن العوامل اللفظية يقتضى سبق وجودها فان التجرد يقتضى سبق ما تجرد منه ولم يوجد فى المبتدأ عامل لفظي تجرد منه قلنا فى الجواب سلطنا لكن قد ينزل الامكان منزلة الوجود فنزل امكان تسلط العوامل اللفظية عليه منزلة وجودها فيه بالفعل فكأنهما موجودتان فصح التعبير بالتجرد (قوله غير الزائدة وما شبهها) قيدين فى القيد فهو لا يدخل المجرد بحرف زائد أو بحرف يشبه الزائد فى الأول بحسبك زيد فان حسبك مبتدأ والباء فيه زائدة قال المرادى وذكر فى شرح السكاكية أن حسبك فى هذا المثال ونحوه خبر مقدم لا مبتدأ لانه لا يتعرف بالاضافة وانما يكون مبتدأ اذا كان بعده نكرة نحو بحسبك درهم من الثانى * لعل أبى المغوار منك قريب * فأبى مرفوع على أنه مبتدأ وقريب خبره ومنك متعلق به ودخلت لعل للمجرد افادة التوقع للتعدي كانه قد تدخلت لافادة التمنى فان قلت حيث كان لا بد من التقييد بغير الزائدة وشبهها فلم تركه المصنف من المتن قلت أجيب بان العوامل اللفظية اذا أطلقت انما تنصرف الى ما ليس زائدا ولا شيها بالزائد (قوله وبالرفوع المنسوب والمجرد) خرج أيضا لا اعراب له أصلا كاسم الفعل على القول بأنه لا محل له من الاعراب وهو الصحيح (قوله الفاعل الخ) أى والنائب عن الفاعل وخبر ان وأخواتها ذاليس فى كلامه

(باب المبتدأ والخبر)

وهو الثالث والرابع من المرفوعات (المبتدأ هو الاسم) الصريح أو المؤول (المرفوع) لفظاً وحلاً بالابتداء (العارى) أى المجرد (عن الحصر العوامل اللفظية) غير الزائدة وما أشبهها فخرج بالاسم الفعل والحرفو بالمرفوع المنصوب والمجرور بغير زائد أو شبهه وبالعارى عن العوامل اللفظية الفاعل واسم كان وأخواتها لكون عاملها لفظياً وهو الفعل مثال الاسم الصريح الواقع مبتدأً زبد قائم فزبد مبتدأ وهو مرفوع

بالابتداء والابتداء على الرفع والافتقار بالشيء وجعله أو لاكتان بحيث يكون الثاني خبراً عن الأول وقائم خبره وهو مرفوع بالابتداء ومثال الاسم المؤول الواقع مبتدأ ولمن تصوموا خير لكم فإن تصوموا في تأويل مصدر مرفوع على الابتداء وخبر خبره والتقدير وصومكم خير لكم (والخبر) الأصلي (هو الاسم المرفوع) بالابتداء (المسند إليه) أي إلى المبتدأ ثم تارة يكون المبتدأ والخبر مفردين لذكر (نحو قولك زيد قائم) فزيد مبتدأ مرفوع بالابتداء وقائم خبره مرفوع بالابتداء (و) تارة يكونان مثنيين لذكر نحو قولك (الزيدان قائمان) فالزيدان مبتدأ مرفوع على الابتداء وعلامة رفعه الألف وقائم خبره وهو مرفوع وعلامة رفعه الألف أيضاً (و) تارة يكونان مجموعين لذكر جمع تصحيح نحو قولك (الزيدون قائمون) فالزيدون مرفوع (٥٩) على الابتداء وعلامة رفعه الواو نيابة عن الضمة وقائمون خبره

وهو مرفوع وعلامة رفعه الواو أيضاً نيابة عن الضمة وتارة يكونان مجموعين لذكر جمع تكسير نحو قولك الزيدون قيام وتارة يكونان مفردين لمؤنث نحو قولك هند قائمة وتارة يكونان مثنيين لمؤنث نحو قولك الهندان قائمتان وتارة يكونان مجموعين لمؤنث جمع تصحيح نحو الهندات قائمات وتارة يكونان مجموعين جمع تكسير لمؤنث نحو الهندود قيام (والمبتدأ) من حيث هو (قسان) قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون وما أشبه ذلك (و)

الحصر فيما ذكره (قوله والابتداء عبارة) أي لفظ الابتداء معبر به في كلامه حذف مضاف وإطلاق المصدر على اسم المفعول (قوله وجعله) بالجذر عطف على قوله بالشيء أي وتصديره أولاً الخ (قوله) بحيث يكون الثاني خبراً أي خبراً به عن الأول أي ولو حكماً كالفاعل السامس الخبر نحو أقام زيد والنائب عن النائب السامس الخبر نحو أمضروب الزيدان فلا يعترض على الشارح بأن تعريفه غير جامع لقصوره على المبتدأ الذي له خبر (قوله والتقدير صومكم الخ) أي ولا فرق في ذلك بين أن يكون الحرف السابك موجوداً كما مثل أولاً كقولهم تسمع بالمعدي خير من أن تراه فهو مؤول بالمصدر أي سماعك (قوله) والخبر هو الاسم أي الصريح أو المؤول واعتراض قوله هو الاسم بأنه لا يشمل الخبر إذا كان جملة أو شبهها وأجيب بأنه إنما اقتصر على الاسم لأن الأصل في الأخبار بكسر الهمزة أن يكون به أي بالاسم وأشار الشارح إلى دفع ذلك الاعتراض بهذا الجواب بقوله الأصلي ويرد على هذا أن المتن حينئذ لم يعرف إلا الخبر المفرد ولم يعرفه إذا وقع جملة أو شبهها فيكون فيه قصور فالأولى بما صنعه الشارح أن يراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة أو تأويلاً والجملة الواقعة خبراً مؤولة بالاسم والجار والمجرور الواقع خبراً وكذا الظرف كل منهما متعلق بحذف هو الخبر في الحقيقة وهو إما اسم حقيقة أو تأويلاً (قوله الرفع بالابتداء) أي على الصحيح وقيد بذلك القيد لينبه على أنه لا يكون منصوباً إلا بناسخ ولا يكون مجروراً إلا بحرف زائد على نحو ما مر في المبتدأ (قوله المسند إليه) أي المسند هو إلى المبتدأ وهذا قيد آخر يفرق بين المبتدأ والخبر من جهة أن المبتدأ هو المحكوم عليه فهو المسند إليه غيره وأن الخبر هو المحكوم به فهو المسند إليه غيره (قوله وقائم خبره) قديقال في صدق تعريف الخبر على نحو ذلك نظر لأن نحو قائم لم يسند إلى المبتدأ بل أسند إلى ضمير مستتر فيه وهو ضميره مسند إلى زيد إلا أنه اتفق أن الضمير هو زيد فتوهم أنه مسند إلى المبتدأ أه شوائب (قوله من حيث هو) حيثية إطلاق كما في قولك الإنسان من حيث هو إنسان جسم أي المبتدأ مطلقاً أي من غير نظر إلى كونه ظاهراً أو مضمراً وهذا جواب عما يقال يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وغيره لأن كل مبتدأ إما ظاهر أو مضمر . وحاصل الجواب أن المبتدأ الذي هو مورد القسمه أعم من الظاهر والمضمر فالمراد به المبتدأ من حيث هو من غير نظر إلى كونه ظاهراً أو مضمراً وهكذا سائر التقسيمات (قوله منفصلاً) قيد بذلك لأن المتصل لا يقع مبتدأ (قوله وهي أنا الخ) خالصها ثلاثة أقسام ما يختص بالمتكلم وهو أنا ونحن وما يختص بالمخاطب وهو خمسة أنت وأنتما وأنتن وأنتن وما يختص بالغائب وهو خمسة هو وهي وهما وهم وهن (قوله ضمائر الرفع) من إضافة الموصوف للصفة أي الضمائر المرفوعة (قوله والغالب)

المبتدأ (المضمر اثناعشر) ضمير منفصلاً (وهي أنا) للمتكلم وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه (وأنت) بفتح التاء للمخاطب (وأنت) بكسر التاء للمخاطبة (وأنتما) للمثنى مطلقاً (وأنتن) لجمع الذكور المخاطبين (وأنتن) لجمع الإناث المخاطبات (وهو) للمفرد الغائب (وهي) للمفردة الغائبة (وهما) للمثنى الغائب مطلقاً (وهم) لجمع الذكور الغائبين (وهن) لجمع الإناث الغائبات تسمى هذه الضمائر ضمائر الرفع المنفصلة والغالب فيها إذا وقعت مبتدآت أن يخبر عنها بما يطابقها في المعنى (نحو قولك أنا قائم) فأنا ضمير رفع منفصل في محل رفع بالابتداء وقائم خبره (ونحن قائمون) فنحن مبتدأ وهو ضمير رفع مبني على الضم لا يظهر فيه إعراب ومحل رفعه وقائمون خبره مرفوع بالواو نيابة عن الضمة (وما أشبه ذلك) من نحو أنت قائم وأنت قائمة وأنتما قائمان وأنتن قائمتان وهو قائم وهي قائمة وهما قائمان وهن قائمات (وما أشبه ذلك) في هذه الأمثلة كلها مضمر مبني لا يدخله إعراب والصحيح في أنا وأنت وأنتن وأنتن أن الضمير هو أن فقط وإن

أصل كبير وقوله يطابقها أي يساويها وقوله في المعنى أي التذكير والتأنيث والإفراد والتثنية والجمع ومن غير الغالب لا تحصل المطابقة نحو أنت بكسر التاء أفضل من عمرو وأنتا وأتم وأنتن أفضل من عمرو وأنت أفضل امرأة وأنتا أفضل رجلين أو امرأتين وأتم وأنتن أفضل رجال أو نساء وأنت أو أنتن صبور أو جريح وكذلك نحو أنت أو أنتا أو أنتم أو أنتن عدل لأن أفعل التفضيل إذا جرد من أل والإضافة ونحو صبور وجريح والمصدر يستوي فيه المذكر والمؤنث مطلقاً ومن ذلك قوله وهو قيمان (قوله والخبر من حيث هو الخ) فيه ما تقدم فلا تغفل (قوله هنا) أي في هذا الباب أي وكذا باب النعت كما يأتي واحتز بذلك عن المفرد في باب المنادى ولا النافية للجنس فإنه هناك ما ليس مضافاً ولا شبيهاً به وكذا في باب الإعراب فإن المراد به ما قابل المثنى والمجموع وفي باب الكلمة والكلام فإن المراد به ما قابل المركب اه من الفيشى وفي النبتى أن باب النعت والإعراب على حد سواء فليراجع. ثم أعلم أن المفرد قيمان مشتق وجامد فالمشتق مادل على متصف مصوغاً من مصدر وهو يتحمل ضمير المبتدأ إن لم يرفع اسماً ظاهراً كأمثلة الشارح فإن رفعه فلا يتحمل الضمير نحو زيد قائم أبوه وإنما كان هذا الوصف مفرداً مع تحمله الضمير لأن اسم الفاعل مع مرفوعه لا يكون جملة إلا أن أفاد فائدة يحسن السكوت عليها كما في نحو أقام الزيدان وهذا لا يكون كذلك والجامد بخلافه أي ما قابل المشتق نحو زيد أخوك والزيدان أخواك ولا يتحمل ضمير المبتدأ إلا أن أول المشتق نحو زيد أسد إذا أريد شجاع (قوله لأنه ليس جملة ولا شبيهها) قد يقال هذا الدليل عين الدعوى لأن الدعوى هي أن الخبر فيأذ كرم من الأمثلة مفرد أي ليس جملة ولا شبيهها وقوله لأنه ليس جملة ولا شبيهها أي أنه مفرد (قوله ومجموع ذلك) أي ما يصدق عليه غير المفرد أربعة أشياء أي في الظاهر أما في الحقيقة فتلاثة لأن الجملة شيء واحد وإن كان تحتها فردان الاسمية والفعلية كما سيأتي (قوله والمجروح) أي مع جاره (قوله التامان) التام هو الذي يتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كوناً عاماً كالاستقرار والحصول والكون إذ لا يخلو موجود منها وبهذا القيد خرج الناقص والناقص هو الذي لا يفيد مع عدم ملاحظة متعلقه بأن يكون متعلقه كوناً خاصاً نحو زيد بك أو فيك أو عنك أي واثق بك أو راغب فيك أو معرض عنك فلا يقع خبراً (قوله مع فاعله) كان ينبغي أن يقول مع مرفوعه ليشمل نائب الفاعل واسم كان وأخواتها إلا أن يراد بالفاعل الفاعل اللغوي وأهل اللغة يسمون نائب الفاعل واسم كان وأخواتها فاعلاً اه من الفيشى (قوله أو المضمرة) مستتراً كان أو بارزاً ويسمى هذا المجموع جملة فعلية وهي البدوءة بفعل حقيقة كأمثل أو حكماً نحو لن يقوم زيد (قوله مع خبره) أي أو ما يقوم مقام خبره فلو قال ماتم به الفائدة لكان أعم ليشمل نحو أزيد ضاربه العمران ويسمى هذا المجموع جملة اسمية وهي البدوءة باسم حقيقة كأمثل أو حكماً نحو إن زيدا قائم (قوله أو غيره) أي أو مع الخبر الغير المفرد. ثم أعلم أن الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ يجب أن يحكم على محلها بالرفع بمعنى أنه لو حل محلها اسم معرب خال عن الموانع لكان مرفوعاً ويجب لهذه الجملة أن لا يمكن نفس المبتدأ في المعنى أن تشتمل على ما يربطها بالمبتدأ من ضمير وهو الأصل والمطراد واسم إشارة أو إعادة المبتدأ بلفظه أو بمعناه أو غير ذلك مما يطول ذكره بخلاف ما إذا كانت الجملة نفس المبتدأ نحو قل هو الله أحد فلا تحتاج إلى رابط ويجب أن لا تكون جملة ندائية فلا يجوز زيد يا أخاه وأن لا تكون مصدرية بل كمن أو بيل أو حتى وأعلم أيضاً أن قضية إطلاق كلامه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو إنشائية حتى يصح نحو زيد اضربه على أن الخبر نفس جملة اضربه من غير تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك وغيره فلا يتنع كونها طلبية خلافاً لابن الأنباري ولا قسمية خلافاً للعلب ولا يلزم تقدير القول قبل الجمل الطلبية خلافاً لابن السراج والفرق بين ما هنا وبلغ النعت حيث امتنع فيه الطلبية بلا إضمار القول كما قال ابن مالك :

الواحق لها حروف تدل على المعنى المراد (والخبر) من حيث هو (قيمان) قسم (مفرد، و) قسم (غير مفرد) والمراد بالمفرد هنا ما ليس بجملة ولا شبيهها ولو كان مثنى أو مجموعاً فإنه في هذا الباب يسمى مفرداً (فالمفرد نحو قولك زيد قائم والزيدان قائمان والزيدون قائمون) فالخبر في هذه الأمثلة مفرد لأنه ليس جملة ولا شبيهها (وغير المفرد) هو الجملة وشبهها ومجموع ذلك (أربعة أشياء) شيان في الجملة وشيخان في شبهها فالشيخان في شبه الجملة (الجار والمجرور والظرف) التامان (و) الشيخان في الجملة هما (الفعل مع فاعله) الظاهر أو المضمرة (والمبتدأ مع خبره) المفرد أو غيره فالجار والمجرور (نحو قولك زيد في الدار) والظرف نحو قولك (زيد عندك) والصحيح أن الخبر متعلق بالجار والمجرور والظرف

وامنع هنا إيقاع ذات الطلب وإن أتت فالقول أضمر تصب

أن الفرض من النعت تمييز المفعول المخاطب ولا يميزه إلا ما هو معلوم له قبل والطلبية لا تكون معلومة قبل (قوله المحذوف) بالرفع صفة متعلق (قوله لاها) أى وحدها أو مع المتعلق فالأقوال ثلاثة والخالف لفظى أى فى الصورة لافى الحقيقة ولهذا الخلاف الصورى أفرد الجار والمجرور والظرف بالذكر والإلحاق يقال ما فائدة إفرادها مع أنه إن قدر عاملهما اسما كان من الإخبار بالمفرد وإن قدر فعلا كان من الإخبار بالجملة فلا يخرجان عن المفرد والجملة والظرف والجار والمجرور يسميان بشبه الجملة ووجه الشبه بها وقوع كل منهما خبرا وصلة وحالا وغير ذلك كالجملة (قوله وأن تقديره) أى والصحيح أى الراجح تقدير المتعلق نحو كائن أو مستقر كحاصل أو ثابت لا كان أو استقر ونحوهما كحصول أو ثبت أو ما يطبق بالمقام وقيل الراجح تقديره كان الخ فالخلاف فى الراجح لافى الجواز والذى انحط عليه كلامهم كما قاله فى المعنى مختارا له أنه لا يرجح تقديره اسما ولا فعلا بل بحسب المعنى فإن أريد المضى قدر كان أو استقر وإن أريد الحال أو الاستقبال نحو الصوم فى اليوم والجزاء فى غد قدر مضارعهما أو وصفه وإن قدر كان أو كائن كان من كان التامة بمعنى حصل أو حاصل لا الناقصة وإلا كان الظرف والجار والمجرور فى موضع الخبر فقدر كان وتتسلسل التقديرات وما كان منهما عاملا مصرحاً به لكونه خاصاً فهو لغو وما لم يصرح به لكونه عاماً فهو مستقر (قوله والمضاف إليه) يستفاد منه أن الخبر فى نحو زيداً كرمته مجموع الفعل والفاعل والمفعول وهو المظاهر واختاره شيخ الإسلام على المحلى وإن كان المشهور عند النحاة أن الخبر هو الجملة وحدها ومثل المفعول الحال وغيره من متعلقات الفعل. واعلم أن الجملة تنقسم ثلاثة أقسام كبرى فقط وصغرى فقط وكبرى باعتبارين فالعبرى فقط ما وقع خبرها جملة ولم تقع هى خبرا والصغرى فقط ما وقعت خبرا والمحتملة لهما ما وقع خبرها جملة وكانت خبرا والثالثان فى المتن اجتماع فى كل منهما جملةتان صغرى وكبرى فالصغرى هى قام أبوه وجاريته ذاهبة والكبرى هى جملة زيد قام أبوه وزيد جاريته ذاهبة وإذا قلت زيد أبوه غلامه منطق اجتماع فيه الثلاثة فالصغرى غلامه منطلق والكبرى زيد أبوه غلامه منطلق والمحتملة أبوه الخ فانها كبرى باعتبار أن خبرها جملة وصغرى باعتبار أنها خبر .

(باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر)

أى فى الأغلب فلا يشك بأفعال التصيير فانها تارة تدخل عليها كقوله تعالى واتخذ الله إبراهيم خليلاً وتارة لا تدخل عليهما كجعلت الفقير غنيا وصيرت العدم موجودا والمراد التى يغلب دخولها على جنس المبتدأ والخبر فالجنسية لا استغراقية إذ لا تدخل على كل مبتدأ وخبر فإن دخولها عليهما مشروط بأن لا يكون المبتدأ مخبرا عنه بجملة طلبية نحو زيدا ضرب به ولا إنشائية نحو هندا زوجتكها وأن لا يلزم التصدير نحو أيهم عندك وأن لا يلزم الحذف كالخبر عنه نعت مقطوع نحو الحمد لله الحميد إلى آخر ما هو فى الحاشية (قوله وتسمى النواسخ) من النسخ وهو الإزالة لإزالة التهاكم المبتدأ والخبر وإنما أزيلت لأنها عامل لفظى والابتداء عامل معنوى واللفظى أقوى من المعنوى (قوله هنا) أى فى هذا الكتاب لا حاجة إليه لأنها فى كل كتاب كذلك أى هى من حيث العمل ثلاثة أقسام لا من حيث الحقيقة لأنها من هذه الجهة قسمان أفعال وحروف هكذا قالوا والمظاهر أنها ثلاثة أيضا من هذه الجهة لأنها أفعال وحروف وأسماء وهى المصادر وأسماء الفاعلين إلا أن يقال إن اسم كل نوع من كان وأخواتها يخالفه فى العمل فلم يبق لعهدها ثلثا فائدة بخلاف عدها ثلاثة من حيث العمل فإن له فائدة لأن عمل كل قسم غير عمل الآخر (قوله كان وأخواتها) أى نظائرهما وإما قدم كان وأخواتها على إن وأخواتها الأصل فى العمل لها وقدم إن وأخواتها على ظننت وأخواتها مع كونها أفعالا لأن أحد الجزأين باق معها على الأصل وهو الخبر وبدأ من كان وأخواتها بكان لأنها أم الباب لا اختصاصا بكونها

المحذوف لاها وأن
تقديره كائن أو مستقر
لا كان أو استقر (و)
الفعل مع فاعله نحو
قولك (زيد قام أبوه)
فزيد مبتدأ وجملة قام
أبوه من الفعل والفاعل
والمضاف إليه فى موضع
رفع خبر عن زيد
والرابط بينهما الهاء من
أبوه (و) المبتدأ مع
خبره نحو قولك (زيد
جاريته ذاهبة) فزيد
مبتدأ أول وجاريته
مبتدأ ثلث وذاهبة خبر
المبتدأ الثانى وجملة
المبتدأ الثانى وخبره فى
موضع رفع خبر المبتدأ
الأول والرابط بين المبتدأ
الأول وخبره الهاء من
جاريته والله تعالى أعلم
(باب العوامل الداخلة
على المبتدأ والخبر)
وتسمى النواسخ (وهى)
هنا (ثلاثة أشياء) الأول
(كان وأخواتها و)
الثانى (إن وأخواتها)
الثالث (ظننت وأخواتها)
هذه الأقسام الثلاثة

عملها مختلف (فاما كان وأخواتها فانهارفع الاسم) أي المبتدأ ويسمى اسمها (وتنصب الخبر) أي ويسمى خبرها وأعمال اسمها المرفوع فاعلا والنصب مفعولا (٦٢) لان هذه الافعال في حال نقصانها تجردت عن الحدث الذي من شأنه أن يصدر عن

تستعمل ناقصة غير شاذية نحو كان زيد قائما وشذذت نحو * انما كانت كان اس صنفان * الخ ورائدة نحو ما كان احسن زيدا (قوله عملها مختلف) أي من حيث الرفع والنصب (قوله ترفع الاسم الخ) ليس المراد ترفع اسمها وتنصب خبرها لان اسمها لا يكون الامر فوعا فرفعه تحصيل الحاصل وخبرها لا يكون الامنصوبا فنصبه تحصيل الحاصل بل المراد ترفع المبتدأ وتنصب الخبر كما أشار الى ذلك الشارح بتحويل عبارتي المتن بقوله أي المبتدأ وقوله به أي خبر المبتدأ ورفعها للمبتدأ بان تجردت فيه رفعها غير الذي كان به على الاصح (قوله ويسمى اسمها) أي يسمى النحوا المرفوع بها اسمها حقيقة وفاعلا مجازا والمنصوب بها خبرها حقيقة مفعولا مجازا والقسمية في كل اصطلاحية خالية عن المعنى لان زيد من كان زيد قائما اسم للذات لا لكان لان اسم كان هو اللفظ المخصوص وهو الكاف والالف والنون فليست كان مسمى زيد وقائما ليس خبرا لكان لان الافعال لا يخبر عنها فالأضافة في كل لادني ملاسة وهي كونها تعمل فيهما (قوله المرفوع فاعلا) أي حقيقة والمنصوب مفعولا أي حقيقة فلا ينافي ما مر فربما (قوله لان هذه الافعال في حال نقصانها الخ) ظاهر تقييده الحدث بقوله الذي من شأنه الخ انها انما تجردت عن ذلك الحدث المقيد بما ذكر فمهي لم تجرد عن مطابق الحدث على الصحيح بل تدل عليه وانما تجردت عن الحدث المقيد بما ذكر وسميت ناقصة لعدم اكتمالها بالرفع لانها تدل على زمن دون حدث فان الاصح دلالتها عليهما الاليس (قوله كالروابط) من حيث احتياجها للمعمولين لان من حيث توقف معناها على غيرها قل (قوله ومن ثم) أي من أجل تجردها عن الحدث المخصوص وضرورتها كالروابط نشأ تسمية الخ (قوله حروفا) الصحيح انها أفعال كما مر (قوله هنا) أي في هذه المقدمة أما في غيرها فهي أكثر من ذلك (قوله في الماضي) متعلق باتصاف أي أنها موضوعة لادلالة على ذلك ودوام ذلك وعدمه من قرينة أخرى (قوله في المساء) بالذمن الزوال الى الغروب تقيض الصباح (قوله أمسى زيد غنيا) أي ثبت له الغنى وقت المساء (قوله أصبح البرد شديدا) أي ثبت الشدة للبرد وقت الصباح وفس على ذلك ماسيا أي من الأمثلة (قوله المشالة) أي انشال عليها الالف والنقطة فرقا بالاولى بينها وبين الضاد الممجمة وبالثانية بينها وبين الطاء المهملة (قوله طل زيد صائما) أي ثبت له ذلك جميع نهاره وأما قوله تعالى ظل وجهه مسودا فهو بمعنى صار لانه ليس المراد ثبت لوجهه الاسوداد جميع النهار فقط كما لا يخفى (قوله بات زيد مفطرا) أي ثبت له ذلك جميع ليله (قوله والانتقال) عطف تفسير وهو من حقيقة الى حقيقة كما مثل أومض صفة الى صفة نحو صار زيد غنيا (قوله وهي لنفي الحال) الاضافة من اضافة المظروف للمظرف على حد مكر الليل أي لنفي مضمون الجملة في الحال أي زمن التكلم وقوله عند الاطلاق أي عمما يدل على خصوص نفي الحال أو غيره وقوله والتجرد أي الخلو عن القرينة عطف تفسير للاطلاق واحترز بهذا القيد عما ادقيدت بزمن فانها لا تكون للنفي فيه في قولك ليس زيد قائما ثم أس لنفي القيام في الماضي واذا قلت غدا فهي لنفي القيام في المستقبل وهذا مذهب الجمهور وقيل للنفي مطلقا (قوله نحو ليس زيد قائما) أي ليس متصفا بالقيام الآن ويمكن أن يقوم بعد وعلى مذهب الجمهور المتقدم اذا صرح بلفظ الآن كان توكيدا (قوله بما النافية) ما ليست قيد ابل الشرط تقدم النفي مطلقا أو شبهه (قوله والدعاء) أي بلا خاصة وانما شرط في هذه الافعال ذلك لتوقف افادة الاستمرار منها على دخول النافي عليها لانها بمعنى النفي فا ادخل عليها النفي انقلابا وانما قام النهي والدعاء مقام النفي لان المطلوب بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي ولا فرق في السام بين أن يكون منقوطة كمثل أومقدرا نحو ناله تفتؤ أي لا تفتؤ قال في التصريح ولا ينقاس حذف النافي الا بثلاثة شروط كون الفعل مضارعا وكونه جواب قسم وكون النافي لا

الفاعل ويقع على المفعول فصارت كالروابط ومن ثم سماها الزجاجة حروفا (وهي) ثلاثة عارفا على ما ذكره هنا الا فمهي أكثر من ذلك الاول (كان) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي اما مع الدوام والاستمرار نحو كان الله غفورا رحاما ومع الانتطاع نحو كان الشيخ شابا (و) الثاني (أمسى) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الساء نحو أمسى زيد غنيا (و) الثالث (أصبح) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الصباح نحو أصبح البرد شديدا (و) الرابع (ضحى) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الضحى نحو أضحى الفقيه ورعا (و) الخامس (ظل) بالطاء المشالة وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر نهارا نحو ظل زيد صائما (و) السادس (بات) وهي لاتصاف الخبر عنه بالخبر ليلا نحو بات زيد مفطرا (و) السابع (صار) وهي بتحول والانتقال نحو صار السعر وخصا

(و) الثامن (ليس) وهو لنفي الحال عند الاطلاق والتجرد عن القرينة نحو ليس زيد قائما أي الآن (و) التاسع وقد والعشر والحادي عشر والثاني عشر (مازال وما نك وماضي وما برح) مفرقة بما النافية أو شبهها كالنهي والدعاء وهذه الافعال الاربع

للازمة الخبر الخبر عنه على حسب ما يقتضيه الحال نحو مازال زيد عالما وما انفك عمرو جالسا وما فتى بكر محسنا وما برح محمد كريما وما أشبه ذلك (و) الثالث عشر (مادام) مقرونة بما الظرفية المصدرية وهي لاستمرار الخبر نحو لأصحبك مادام زيد مترددا إليك وسيمت ماهذه ظرفية لنيابتها عن الظرف ومصدرية لتأويلها مع صلتها بمصدر والتقدير مودة دوام زيد مترددا إليك (وما تصرف منها) أى والذي تصرف من كان وأخواتها يعمل عمل ماضيها فالتصرف (نحو كان) (٦٣) في الماضي (ويكون)

وقد نظمها العلامة الدونشري بقوله :

ويحذف ناف مع شروط ثلاثة إذا كان لا قبل المضارع في قسم

(قوله للامزة) أى موضوعا للدلالة على ملازمة الخبر من إضافة المصدر لفاعله وقوله الخبر عنه بالنصب منعوله وفي نسخة له خبر عنه (قوله على حسب) بفتح السين وقد تسكن أى قدر ما يقتضيه أى يطلبه الحال من استمرار خبرها لفاعله منذ قبله نحو مازال زيد عالما أى منذ صلح للعالمية يعنى من حين تأهله وتفهمه للعلم وإلا فالحال يشهد بأنه قبل ذلك ليس عالما ونحو مازال زيد أميرا معناه أن الامارة ثابتة له وقت قبولها بأن لا يكون طفلا مثلا وعلى هذا قيس (قوله لاستمرار الخبر) أى موضوعا للدلالة على استمرار خبرها وجملة مادام معناها توقيت أمر عدة اتصاف اسمها بخبرها (قوله لنيابتها) أى لأجل كونها نائبة عن الظرف قال ابن ثابت في شرح البردة أما كونها مصدرية فظاهرا وأما كونها ظرفية فلم زحرفا ظرفا لأن الظروف كلها أسماء ويحجب بأن ما حيث كانت مصدرية كانت مع ما بعدها كصرى المصدر وصرى المصدر بنوب عن الظرف في إعرابه مع الدلالة عليه فكانه مؤدله فيسمى مصدرا لذاته وظرفا لنيابته عن الظرف نحو جئت طلوع الشمس أى وقت طلوعها خذف لفظ وقت وناب طلوع منابه فيعرب ظرفا وذلك من باب حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فلم تكن ظرفا بل هى كالمصدرية نائبة عن ظرف نيابة مضاف اليه عن مضاف (قوله لتأويلها الخ) من المعلوم أن المؤول هو الفعل بعدها على التحقيق لا هى في العبارة تسمح (قوله والتقدير) بمعنى المقدر مودة دوام الخ وقد تسمح أيضا في هذا فان المقدر هو مودة دوام فقط لازيد مترددا اليك وأيضا ليس المراد دوام زيد وإنما المراد دوام تردده فلم تكن مامصدرية ظرفية بأن كانت مصدرية غير ظرفية لم تعمل دام بعدها العمل المذكور بل تكون تامة بمعنى بقى فان وليها منصوب فهو نحو يعجبني مادمت صحيحا أى دوامك صحيحا إذ من المعلوم أنه لا يعجبه المدة ولا يعجبه في المدة ولا يتأتى كونها ظرفية غير مصدرية فلا توجد الظرفية بدون المصدرية وكذا ينصب ما بعدها على الحال لو لم تقدم على دام ما نحو دمت صحيحا (قوله وما تصرف منها) أى تحول إلى أمثلة مختلفة تصاغ منها (قوله ماضيها) أى الماضي منها كشجر أراك أو ماض هو هى (قوله نحو كان الخ) الحاصل أن هذه الأفعال الثلاثة عشر في التصرف وعدمه ثلاثة أقسام ما لا يتصرف أصلا وهو ليس باتفاق ودوام على الأصح وما تصرفه ناقص وهو زال وأخواتها لأنها ليس لها أمر ولا مصدر وما تصرفه تام وهو الباقي (قوله وكن في الأمر) والمصدر كقوله يبدل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك تسير

واسم الفاعل كقوله :

وما كل من يبدى البشاشة كائنا أخاك إذا لم تلفه لك منجدا

(قوله وأصبح) بقطع الهمزة لأنه أمر الفعل الرباعى (قوله شاخصا) أى ذاهبا وحاضرا فان لا خصوص يأتي بمعنى السهرو بمعنى الحضور كما قاله الفيشى (قوله تنصب الاسم الخ) متنا وشرحافه جميع ما تقدم في مثله في كان

في المضارع (وكن)
في الأمر (و) نحو (أصبح)
في الماضي (ويصبح)
في المضارع (وأصبح)
في الأمر (تقول) في
عمل الماضي (كان زيد
قائما) وإعرابه كانت
فعل ماض ناقص
وزيد اسمها وقائما
خبرها وتقول في عمل
المضارع من كان يكون
زيد قائما وإعرابه يكون
فعل مضارع ناقص
وزيد اسمها وقائما
خبرها وتقول في عمل
الأمر من كان كن
قائما وإعرابه كن
فعل أمر ناقص واسمه
مستتر فيه وجوبا
تقديره أنت وقائما خبره
وتقول أصبح زيد قائما
ويصبح زيد قائما
وأصبح قائما وإعرابه
على وزان ما قبله ، والذي
لا يتصرف منها دام

وليس تقول لا أكلك
ملحلم زيد قائما (وليس
عمرو شاخصا) لأنه
ذلك (من الأمثلة

(وأما) القسم الثانى من النواسخ وهو (إن وأخواتها) فانها تنصب الاسم (أى المبتدأ ويسمى اسمها) (وترفع الخبر) أى خبر المبتدأ ويسمى خبرها (وهى) ستة أحرف (إن) بكسر الهمزة وتشديد النون وهى أم الباب (وأن) بفتح الهمزة وتشديد النون (ولكن وكأن) بتشديد النون فيهما (وليت) بفتح التاء المثناة فوق (واعل) بتشديد اللام الأخيرة (تقول إن زيدا قائما) وإعرابه إن حرف توكيد ونصب تنصب الاسم وترفع الخبر وزيدا اسمها وقائم خبرها وتقول بلى أن زيدا منطلق بإعرابه بلى فعل ماض والنون للوقاية والياء مفعول به وأن حرف توكيد ونصب وزيدا اسمها ومخطئ خبرها .

ولا تفعل (قوله وان واسمها الخ) في ذكر الاسم مسامحة فالاولى اسقاطه إذ لا دخل له في التأويل كما يدل عليه قوله والتقدير بلغني انطلق زيد (قوله في تأويل مصدر) وذلك المصدر يؤخذ من لفظ الخبر ان كان مشتقا كما مثل ويقدر بالكون ان كان جامدا نحو بلغني أن هذا زيد أي كونه زيدا والاستقرار ان كان ظرفا أو جارا ومجرورا (قوله بخلاف المكسورة) أي فانها قد يطلبها عامل نحو قال إني عبد الله وقد لا يطلبها نحو انا أنزلناه (قوله لاختلاف ألفاظها) أي وقت اختلاف ألفاظها فاللام للنأقبة لا للتعليل لان المعنى حينئذ يكون على اللزوم أي يلزم من اختلاف الالفاظ اختلاف المعاني لدوران المعول مع علته وهذا المعنى لا يصح لانه لا يلزم ذلك لان العلة قد توجد وهي اختلاف الالفاظ ولا يوجد المعول ربهو اختلاف المعاني وذلك كما في إن وأن فان اللفظ مختلف والمعنى متحد وهو التوكيد بخلاف ما اذا جعلت للتأقبة فان المعنى اختلاف المعاني وقت اختلاف الالفاظ وليس في ذلك عوى لزوم اختلاف المعاني لاختلاف الالفاظ فقد يوجد اختلاف الالفاظ دون ذلك كما مر فوق اختلاف الالفاظ أعم من أن يكون معه اختلاف المعاني كما كن وان مثلا أولا يكون كما في ان وأن هذا توضيح ما في الحاشية فتأمل (قوله ودلائها على المعاني) أي الآتية لامعاني كان وأخواتها لوضوح فساده فالمراد مطلق الدلالة على المعنى (قوله لا وكيد) التعبير باللام في هذا وما يأتي غير ظاهر لانه يقتضي أن يكون معنى ان وأن مثلاً شيئاً آخر غير التوكيد ثابتاً وحاصلاً له وذلك خلاف ما أجمعوا عليه فلا بد من توجيه كلامه بان يجعل قوله للتوكيد وما بعده متعلقاً بمحذوف تقديره مصروف فيكون المعنى ان معنى ان وأن المحتمل عند العقل لمعان شتى مصروف بالنظر الى الخارج الى المعنى الذي هو التوكيد خاصة بان يجعل معناهما هو التوكيد بعينه والتوكيد هو تقوية الحكم عند مخاطب إيجاباً نحو ان زيدا قائم أو سلباً نحو ان زيدا ليس يقام فان وأن يرفعان احتمال الكذب والمجاز فان كان المخاطب متردداً في الحكم فهما لنفي التردد والتأكيد بهما حينئذ استحسناني وان كان منكراً للحكم فهما لنفي الانكار والتأكيد بهما حينئذ واجب ومن ثم لا يوثق بهما اذا كان السامع خالي الذهن من الحكم والتردد فيه كما في علم المعاني قوله ومعنى لكن للاستدراك أي لانها لا تتوسط الا بين كلامين متغايرين إيجاباً أو سلباً فلا بد أن يتقدم عليهما كلام كما سيأتي (قوله تعقيب الكلام الخ) أي اتباع الكلام برفع أي بنفي ما يتوهم أي يظن ثبوته نحو قام الناس لكن زيد اجلس فقوله قام الناس يتوهم قيام زيد معهم لانه منهم فرفعت ذلك التوهم بل لكن وقوله أو نفيه معطوف على ثبوته أي أو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نفيه أي باثباته لان نفي النفي اثبات له نحو قولك زيد جبان لكنه كريم فثبت ما يتوهم نفيه وهو الكرم بقوله لكنه كريم لان عادة الجبان البخل (قوله وهو الدلالة) الضمير عائذ على التشبيه وهو معترض لان التشبيه فعل الفاعل وهو وصف المتكلم والدلالة فعل الحرف فهي وصفه ولا يصح الاخبار بأحدهما عن الآخر * ويحجب بأن كلامه على حذف مضاف أي الحكم بالدلالة أو أن المعنى أن يدل المتكلم الخ فتكون الدلالة فعل المتكلم ثم لا بد أن يزداد في التعريف بالكاف أو كان أو نحوهما ليخرج مثل قولنا قاتل زيد عمرا وجاء في زيد وعمرو فانه يصدق عليه الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى (قوله وهو طلب ما لا طمع فيه) وهو المستحيل أي ما من شأنه أن لا يطمع فيه كقوله * ألا ليت الشباب يعود يوماً * وقوله أم مافيه عسر أي أو طلب ما فيه طمع ولكن فيه عسر وهو الممكن الحصول كقول الفقير ليت لي قطاراً من الذهب أي ما من شأنه أن يطمع فيه فلا يعترض بان الفقير لا طمع له في قطار من الذهب بخلاف طلب الواجب نحو ليت غداً يجيء فانه ممنوع (قوله وهو طلب الامر المحبوب) أي المستقر بالحصول فلا يكون الا في الممكن فلا يقال لعل الشباب يعود يوماً وأما قول فرعون لعل ابغ الأسباب الخ قائماً كان منه جهلاً وإفكاً وبما تقرر علم الفرق بين ليت ولعل بأن ليت يمتنى بها ما يمكن وقوعه وما لا يمكن ولعل لا يترجى بها الا ما يمكن

تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل بلغني والتقدير بلغني انطلق زيد وتماز أن المفتوحة الهمزة بكسرهما لا بد أن يطلبها عامل كما مثلنا بخلاف المكسورة وتقول لكن عمرا جالس وكان زيدا أسد (وليت عمر اشخص) وعمل الحبيب قادم واعرابها على وزان ما تقدم لا يختلف عملها وانما تختلف معانيها لاختلاف ألفاظها وانما حملت هذا العمل لشبهها بالفعل الماضي نحو كان في البناء على الفتح ودلائها على المعاني فعلى كان لاتصاف الخبر عنه بالخبر في الماضي كما تقدم (ومعنى إن) المكسورة (وأن) المفتوحة (للتوكيد) أي تأكيد النسبة (و) معنى (لكن) للاستدراك وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه (و) معنى (كان) للتشبيه وهو الدلالة على مشاركة امر لامر في معنى (و) معنى (ليت) للتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه أو ما

وفوعه. ثم اعلم أن تفسير الشارح كغيره التمني والرجى بالطلب من باب التسمح فان كلا من التمني والرجى حالة نفسانية يلزمها ميل النفس لذلك الشيء التمني والرجى وطلبها له فالطالب لازم فأطلق اللزوم الذي هو التمني والرجى وأريد لازمه الذي هو الطلب (قوله والتوقع) أي أو للتوقع (قوله بالاشفاق في المكروه) أي الخوف منه وقيل التوقع أعم لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى إشفاقا (قوله هالك) أي ميت أي أخاف عليه الهلاك للتوقع (قوله على أنهما الخ) أي على سبيل أنهما مفعولان لها أي على الصحيح وعند الكوفي تنصب الثاني على التشبيه بالحال مستدلا بوقوعه جملة وظرفا ورد بوقوعه معرفة وضمير أو جامدا وبأنه لا يتم الكلام بدونه اه من عبد العطي (قوله حيث لا مانع) اخترز به عما إذا كان مانع وهو أمران الأول الإلغاء وهو إبطال العمل لفظا ومحلا جوازا لضعف العامل بتوسطه نحو زيد ظننت قائم والإعمال والإلغاء حينئذ على السواء أو تأخره نحو زيد قائم ظننت والإهمال أرجح أمام التعمد فيمتنع كظننت زيدا قائما قال في الخلاصة :

وجوز الإلغاء لا في الابتداء وانو ضمير الشأن أو لام ابتداء

والثاني التعليق وهو إبطال العمل لفظا لمحلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها كاللام نحو علمت لزيد قائم أو بسبب كون أحد معموليها مما له الصدارة كأن كان ما الاستفهامية كقوله : وما كنت أدري قبل عزة مالكا ولا موجعات القلب حتى تولت

الجملة لزيد قائم في محل نصب سدت مسد المفعولين وكذا جملة قوله ما البكا بدليل العطف على محلها بالنصب في قوله ولا موجعات القلب فانه عطف موجعات بالنصب على محل قوله ما البكا الذي علق عن العمل فيه قوله أدري لأن المبتدأ له الصدارة وهو ما الاستفهامية وسمى هذا تعليقا لأن العامل علق عن العمل في اللفظ وعمل في المحل فشبّه بالمرأة المعلقة التي هي لامزوجة ولا مطلقة وهي التي أساء زوجها عشرتها. واعلم أن هذين الأمرين لا يجريان في ظن وجميع أخواتها بل هما خاصان ببعضهما كما أشار إليه ابن مالك بقوله :

وخص بالتعليق والإلغاء ما من قبل هب والأمر هب قد ألزما

(قوله تفيد ترجيح وقوع المفعول الثاني) أي تدل على رجحان وقوع المفعول الثاني أي غالبا فلا يرد أن الثلاثة الأول قدر دلالتهم كقوله تعالى يظنون أنهم ملاقو ربهم أي يتيقنون ذلك وقول الشاعر : حسبت التقي والجود غير تجارة رباحا إذا ما للرء أصبح ثاقلا أي تيقنت وقوله : دعاني الغواني عمهن وخلتني لي اسم فلا أدعى به وهو أول

عنى تيقنت أن لي اسما كنت أدعى به وأنا شاب قال بعضهم هذا الاسم هو الأخ لأن النساء يلقن للشباب الأخ وللشباب العم (قوله وزعمت) بمعنى اعتقدت أو شككت أو ظننت لا بمعنى تسكفت وإلا تعدت لواحد تارة بنفسها وأخرى بحرف الجر ولا بمعنى ممن أو هزل وإلا كانت لازمة (قوله وثلاثة منها) أي من العشرة تفيد تحقيق وقوع المفعول الثاني أي تدل على تحقيق وقوعه أي غالبا فلا ينافي دلالة بعضها ثلثة على الظن كما في رأي قائمها تستعمل بمعنى تيقن وهو الغالب كقوله :

رأيت الله أكبر كل شيء محاولة وأكثرم جنودا

وقد تأتى بمعنى ظن وقد اجتمعتا في قوله تعالى «إنهم يرونه بعيدا ونراه قريبا» أي يظنونونه ونعلمه كما في علم إن الغالب فيها أن تكون بمعنى تيقن كقوله :

علمتك الباذل المعروف فانبعت بي إليك واجفات الشوق والأمل

وقد تأتى بمعنى ظن كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات (قوله رأيتم) أي لا بمعنى أبصرت ولا تعدت لواحد لأنها من أفعال الحواس (قوله علمت) أي لا بمعنى عرفت ولا تعدت لواحد لما على أن بين العلم والمعرفة فرقا

(والتوقع) وهو المعبر

عنه عند قوم بالإشفاق

في المكروه نحو لعل

زيدا هالك والرجى

في المحبوب نحو لعل الله

يرحمي فان الهلاك

بما يكره والرحمة بما

يحب (وأما) القسم

الثالث من النواسخ

فهو (ظننت وأخواتها

فانها تنصب المبتدأ)

ويسمى مفعولها الأول

(و) تنصب (الخير)

ويسمى مفعولها الثاني

وإنما تنصبهما (على

أنهما مفعولان لها)

حيث لا مانع وذكر

من ذلك عشرة أفعال

أربعة منها تفيد ترجيح

وقوع المفعول الثاني

(وهي ظننت) نحو

ظننت زيدا قائما

(وحسبت) نحو وحسبت

بكراصديقا (وخلت)

نحو خلت الهلال لأنما

(وزعمت) نحو وزعمت

زيدا صادقا وثلاثة منها

تفيد وقوع المفعول

الثاني (وهي رأيتم)

نحو رأيتم المعروف

عجوبا (وعلمت) نحو

علمت الرسول صادقا

(ووجدت) نحو وجدت العلم نافعاً (٦٦) واثنان منه هيدان التصير والانتقال من حالة إلى أخرى (و) (ما) (انحلت) نحو انحلت زيدا

صديقاً (وجعلت) نحو جعلت الطين إبريقاً وواحد يفيد حصول النسبة في السمع (و) هو (سمعت) نحو سمعت النبي يقول فالتب مفعول وجمله يقول مفعول ثان هذا على رأى أبنى على الفارسي في قوله إن سمعت إذا دخلت على ما لا يسمع تعدت لاثنتين والجمهور على أن جملة يقول ونحوها في موضع نصب على الحال من المفعول لأن أفعال الخواس لا تتعدى إلا إلى واحد (تقول) في إعراب (ظننت زيدا منطلقاً) ظننت فعل وفاعل وزيدا مفعول أول ومنطلقاً مفعول ثان (و) في إعراب (خلت عمراً شاخصاً) خلت فعل وفاعل وأصل خلت خيلت بكسر الياء نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركاتها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وعمراً مفعول أول وشاخصاً مفعول ثان (وما أشبه ذلك) من أمثلة ما يفيد الرجحان ومن أمثلة ما يفيد التحقيق ومن أمثلة ما يفيد التصيير بلفظي وهذا القسم أعني ظن

فظاهر وأما على أنهما بمعنى واحد فلا نه قد يخص أحد القساوين في المعنى بحكم لفظي دون الآخر وهو أمر موكل إلى اختيار العرب (قوله) (وجدت) أي بمعنى علمت لا بمعنى أصبت فإنها حينئذ تعدى بنفسها الواحد ولا بمعنى حزن نحو وجدت على الميت أي حزنت عليه فإنها حينئذ لازمة (قوله) والانتقال عطف تفسير (قوله في) أي مقوله (قوله) إذا دخلت على ما لا يسمع بأن تكون متعلقة باسم عين والمراد أن يكون الأول مما لا يسمع وأما الثاني فلا بد أن يكون مما يسمع كقولك سمعت زيدا يقرأ لا سمعته يخرج إذا خرج لا يسمع أما إذا دخلت على ما يسمع مباشرة فلا خلاف أنها تعدى لواحد نحو يسمعون الصيحة (قوله) والجمهور على أن الخ أي مطبقون على أن جملة يقول من الفعل والفاعل ونحوها وقوله في موضع نصب على الحال من المفعول أي على حذف مضاف تقدير سمعت صوت زيد في حال أنه يتكلم فالحال مبينة ولا ينبغي أن يقدر ذلك المضاف لفظ كلام والتقدير سمعت كلام زيد الخ لأنه يلزم أن تكون الحال مؤكدة (قوله) على الحال من المفعول أي إن كان معرفة وإلا فهي صفة قل (قوله) إلا إلى واحد) نحو أبصرت زيدا وسمعت القراءة وذقت الطعام ولبست الحرير وشممت الريحان (قوله) بكسر الياء أي وفتح الحاء نقلت الكسرة إلى الخاء بعد سلب حركاتها أي الحاء وهي الفتحة فصارت خيلت فالتقي ساكنان الياء واللام ثم حذف الياء لالتقاء الساكنين أي لدفع التقاء الساكنين لأنه مكروه وقس عليه نظائره كبعت ومليت (قوله) استطراداً هو ذكر الشيء في غير محله المناسبة بينهما والناسبة ما أشار إليه بقوله لتتميم بقية النواسخ زاد الشيخ الفيشي كما أن ذكر نصب كان للخبر ونصب إن للاسم هنا استطرادى تقيماً لهما ما

(باب النعت)

لما أنهى الكلام على ما يعرب على غير وجه التبع أخذ يتكلم على ما يعرب تبعاً وهو خمسة النعت وعطف البيان والتوكيد والبدل وعطف النسق وإذا اجتمعت ربت على هذا الترتيب وقد نظم ذلك بعضهم بقوله نعت البيان مؤكد بدل نسق هذا هو الترتيب في القول الأحق ولهذا بدأ المصنف بالنعت . ثم إن التابع من حيث هو عرفه بعضهم بأنه المشارك لما قبله في إعرابه الحاصل والمتجدد غير خبر غرض بالحاصل والمتجدد خبر المبتدأ والمفعول الثاني وحال المنصوب وبغير خبر حامض من قولك هذا حلو حامض والنعت لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً إجراء الاسم على الاسم المنعوت في إعرابه وهذا تعريف النعت بالمعنى المصدري وقد استعمله النحاة بمعنى المنعوت به وهو المراد هنا ويرادفه الصفة والوصف وعرفوه على هذا بأنه التابع الذي يتم متبوعه ببيان صفة من صفاته أو صفات ما يتعلق به فخرج بقولهم يتم متبوعه البدل وعطف النسق لأن البدل مقصود في نفسه وليس المقصد به إتمام متبوعه ولأن عطف النسق مغاير لمتبوعه وخرج بقولهم لبيان صفة من صفاته الخ عطف البيان والتوكيد لأنهم ما شاركوا النعت في إتمام ما تبعه ولكن لا يدلان على معنى فيه أما البيان فلا نه عين الأول وأما التوكيد فلا نه يكون بالنفس مثلاً ونفس الشيء هو الشيء لا معنى فيه وهذا التعريف شامل لأنواع النعت فإنه إما تخصيص نكرة نحو ممرت برجل كاتب أو توضيح معرفة نحو ممرت بزيد التاجر والتخصيص تقلل الاشتراك في النكرات والتوضيح رفع الاحتمال في المعارف أو مدح نحو الحمد لله رب العالمين أو ذم نحو أعوذ بالله من الشيطان الرجيم أو ترحم نحو اللهم ارحم عبدك المسكين أو توكيد نحو تلك عشرة كاملة وهذا هو المراد بقولهم في التعريف الذي يتم متبوعه فإن المراد به ما يطلبه المتبوع بحسب المقام من الأمور المذكورة ولذلك لا يكون إلا مشتقاً أو مؤولاً به لأن الجوامد لا دلالة لما يوضعها على معان منسوبة إلى غيرها ومعنى المشتق ما دل على حدث وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول ومعنى المؤول به ما أقيم مقامه في معناه كاسم الإشارة وذو معنى صاحب والمنسوب والجملة والمصدر الملتزم تذكره

وأخواتها دخول في المرفوعات وحقه أن يذكر في المنصوبات ولكنه ذكره استطراداً لتتميم بقية النواسخ (باب النعت) وما فراده

وافتراده نحو عدل والحاصل أن النعت بمعنى المنعوت به على قسمين * القسم الأول المفرد والمراد به ما قابل الجملة وشبهها وهو ثلاثة أنواع الأول المشتق كضارب ومضروب وضارب وحسن وأحسن والثاني شبه المشتق كذاوذى وأسماء النسب نحو مكي والثالث المصدر نحو رجل عدل والقسم الثاني الجملة وشبهها والمراد به الظرف والجار والمجرور والنعت بها ثلاثة شروط شرط في المنعوت وهو أن يكون نكرة إما لفظا ومعنى كيوما من قوله تعالى واتقوا يوما ترجعون فيه إلى الله أو معنى لالفاظا وهو المعروف بأل الجنسية كما في قوله تعالى كمثل الحمار يحمل أسفارا وشرطان في الجملة أحدهما أن تكون مشتملة على ضمير يربطها بالموصوف ملفوظ به كما مثل أو مقدر كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزى نفس عن نفس شيئا أى فيه ثانيهما أن تكون خبرية أى محتملة للصدق والكذب (قوله رسمه ببعض خواصه الخ) فيه نظر لأن الظاهر أن قوله تابع للمنعوت الخ ليس واردا مورد التعريف بل بيان حكم من أحكام النعت فتأمل اه شنوانى (قوله تابع للمنعوت) أى مشارك له (قوله في رفعه الخ) على حذف مضاف أى في نوع رفعه الخ) وإعما قلنا ذلك لأنه لا يجب توافقهما في الشخص إذ قد يكون اعراب أحدهما ظاهرا واعراب الآخر مقدرا وقد يكون اعراب أحدهما بالحركات واعراب الآخر بالحروف أو اعراب أحدهما عمليا والآخر لفظيا (قوله ان كان مرفوعا) أشار به إلى أن كلام المتن على التوزيع إذ لا يتأتى الجمع بين الرفع والنصب مثلا في أن واحد وكذا فيما بعده (قوله وتعرفه) أى في نوع تعريفه لا في شخصه إذ لا يشترط أن يكون النعت معرفا بعين ما تعرف به المنعوت بل المراد كونهما معرفتين إما من جهة واحدة نحو جاء الرجل الفاضل أو من جهتين نحو رأيت بكرا أميرمكة ويجب كون الموصوف إما أعرف من الصفة أو مساويا لها ولا يجوز أن يكون دونها فالأول كقولك مررت بزيدا الفاضل فإن العلم أعرف من المعرفة بالألف واللام والثاني نحو مررت بالرجل الفاضل فإنهما معرفتان بالألف واللام والثالث نحو مررت بالرجل صاحبك فإن صاحبك بدل عنده لانهت لأن المضاف للضمير في رتبة الضمير أو في رتبة العلم وكلاهما أعرف من المعرفة بالألف واللام (قوله سواء كان النعت حقيقيا) أى هذه الخمسة أعنى الرفع والنصب والحفض والتعريف والتشكيك لا بد للنعت من اتباعه للمنعوت في اثنين منها سواء كان النعت حقيقيا وهو الجارى على من هوله في الواقع أى المسند إلى من هونعت له في الواقع أو كان سيبيا وهو الجارى على غير من هوله أى المسند إلى غير من هونعت له ولكون النعت مطلقا لا ينفك عن اثنين من هذه الخمسة اقتصر المتن عليها (قوله المستتر) بالنصب صفة للضمير (قوله أيضا) كما تبعه في اثنين من الخمسة المتقدمة (قوله ويكمل له حيفنذ) أى وقت إذ تنبع النعت المنعوت فيما ذكر (قوله أربعة من عشرة) هى الرفع والنصب والجاء والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتشكيك وإنما لم يكمل له جميع العشرة لأنه لا يكون الاسم متصفا بجميعها في وقت واحد لما بينهما من التضاد ألا ترى أن الاسم لا يكون مرفوعا منصوبا مجرورا في حالة واحدة ولا معرفة نكرة معا ولا مفردا مثنى مجموعا كذلك ولا مذكرا مؤنثا كذلك وإنما يكمل له في حالة واحدة أربعة أمور واحد من أوجه الأعراب الثلاثة التى هى الرفع والنصب والجاء واحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التعريف والتشكيك وواحد من التذكير والتأنيث (قوله يسمى النعت) أى يسميه علماء هذا الفن حيفنذ أى حين رفع النعت ضمير المنعوت حقيقيا وظاهرا هذا الكلام شموله لنحو مررت برجل حسن الوجه بنصب الوجه لكونه رفع ضميرا يعود على المنعوت فهو حقيق مع أنه غير جار على المنعوت ولذلك صرح غالب النحاة بأنه سببي وسيأتى في الشارح إشارة إليه وبعضهم سماه مجاز يا وعليه فأقسام النعت ثلاثة ثم اعلم أن اتباع النعت للمنعوت في أربعة من عشرة إنما يكون مع عدم المانع أما إذا منع مانع كأن يكون النعت أفعّل تفضيل فإنه لا يتبع في تثنية ولا جمع ولأن تأنيث بل يكون مفردا مذكرا على كل حال فتقول مررت برجل أفضل منك ورجلين أفضل منك

رسمه ببعض خواصه
تقريرا على المبتدى
فقال (النعت تابع
للمنعوت في رفعه) ان
كان مرفوعا (ونصبه)
ان كان منصوبا
(وخفضه) ان كان
مخفوضا (وتعريفه)
ان كان المنعوت معرفة
(وتشكيكه) ان كان
المنعوت نكرة سواء
كان النعت حقيقيا أو
سببيا ثم ان رفع النعت
ضمير المنعوت المستتر
تبعه أيضا في تذكيره
وتأنيثه وافتراده وتثنيته
وجمعه ويكمل له حيفنذ
أربعة من عشرة
ويسمى النعت حيفنذ
حقيقيا

الاسناد إلى مدكر كما تقدم من الأمثلة وكذا يلزمه التأنيت مع الاسناد إلى مؤنث نحو جاء رجل قائمة أمه
 كما تقول قامت أمه (قوله مع غير الجمع) أي جمع السببي كما قاله قل وغير الجمع هو المفرد والمثنى وقوله فيختار
 تكسيره أي تكسير النعت على أفراده ولا فرق بين كون المنعوت جمعا نحو مررت برجال قيام آباؤهم
 أو غير جمع نحو مررت برجل قيام غلمانه (قوله ويضعف تصحيحه) أي يضعف جمع النعت جمع تصحيح
 قال الشيخ أبو بكر الشنواني أي يجوز مع ضعف بل لا يجوز في اللغة المشهورة وإنما جاء في لغة قليلة الاستعمال
 موافقة الفاعل في الجمعية نحو قاعدون غلمانه كما في لغة قليلة يقعدون غلمانه نحو أكاوني البراغيث لكن
 في الفعل أضعف (قوله هذا إذا الخ) أي حل جواز هذا الاستعمال في الحقيقي والسببي دون غيره وقوله
 نعت باسم الفاعل أي الذي ليس بمضاف (قوله والصفة المشبهة) أي أو اسم الفاعل المضاف نحو زيد قائم الأب
 ولعله لم ينبه الشارح عليه لأنه حينئذ يكون صفة مشبهة وهي ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على
 معنى الثبوت والدوام بخلاف اسم الفاعل فإنه وضع متصفا بمصدره أي الحدث على وجه الحدث وصيغتها
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها (قوله جاز فيه) أي
 في النعت وقوله هذا الاستعمال وهو رفع النعت سببي المنعوت انظار (قوله فيستتر) أي ضمير المنعوت
 (قوله على التشبيه بالمفعول به) أي إن كان معرفة وعلى التمييز إن كان نكرة (قوله وحينئذ) أي وقت
 إذ ينصب أو يخفض (قوله ويرجع إلى القسم الأول) وهو النعت الحقيقي أي يرجع إليه في تلك المطابقة
 مع بقائه على أنه سببي وليس المراد كونه يصير حقيقيا فتأمل قل وتقدم أن بعضهم سماه نعتا مجازيا وأن
 الأقسام عليه ثلاثة (قوله وجرحها) أي على الإضافة والواو بمعنى أو (قوله وكذا تفعل) أي تفعل فعلا مثل
 ذا الفعل جملة كذا في موضع النعت لمصدر محذوف (قوله والمعرفة) لما ذكر المصنف أن النعت يتبع منعوته
 في اثنين من خمسة وقدم الكلام على الرفع والنصب والجري في باب معرفة علامات الإعراب ولم يتكلم فيما سبق
 على التعريف والتكثير احتاج إلى بيان المعرفة والنكرة لتتم الفائدة وكان الأولى أن يقدم النكرة لأنها
 الأصل لا ندراج كل معرفة تحتها لكنه بدأ بالمعرفة لأنها أشرف من حيث دلالتها على معين وأل في المعرفة
 للجنس ولذا صح الاخبار عنها بقوله خمسة أشياء فلا يقال لا يخبر عن الواحد بالخمسة وقول الشارح من حيث
 هي أي لا بقيد كونها ضمير أو لاعلم الخ فلا يلزم تقسيم الشيء إلى نفسه وإلى غيره ولا بقيد كونها نعت وينعت
 بها الخ كما سيذكره الشارح قال ابن الحاجب المعرفة ما وضع لشيء بعينه والنكرة ما وضع لشيء لا بعينه قال
 الرضوي قوله بعينه احتراز عن النكرات والمعنى ما وضع لأن يستعمل في شيء واحد بعينه سواء كان ذلك الواحد
 مقصود الواضع كافي الأعلام أو لا كما في غيرها اه وقال ابن مالك في شرح التسهيل من تعرض لحد المعرفة
 عجز عن الوصول إليه دون استدراك عليه اه أي دون اعتراض ولأجل ذلك تعرض له في الخلاصة
 بالعد كما فعل المصنف هذا وعلل ما ذكره في شرح التسهيل بقوله لأن من الأسماء ما هو معرفة معنى نكرة
 لفظا كقولك كان ذلك عاما أول وعكسه كأسماء وما فيه الوجهان كواحد أمه وعبد بطنه فأكثر العرب
 يجربهما معرفتين بمقتضى الإضافة وبعضهم يجعلهما نكرتين ويدخل عليهما رب وينصبهما على الحال
 وكذا ذوال الجنسية فيه الوجهان ولذا ينعت نعت المعرفة تارة وينعت نعت النكرة أخرى فأحسن ما تتبعين
 به أن يذكر أسماء المعرفة مستقصاة ثم يقول وما سوى ذلك نكرة اه قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال
 عن التحقيق اه أي لأن عاما أول في قولك كان ذلك عاما أول في الأصل مبهم وتعيينه عارض من الوصف
 وأسماء مدلوله معين وهو الماهية فهو معرفة لفظا ومعنى والحق في واحد أمه وعبد بطنه التعريف
 بالإضافة ودخول رب عليهما ونصبهما شاذ وسيأتي الكلام على المعرف بال الجنسية فقول ابن الحاجب
 في التعريف المتقدم ما وضع لشيء بعينه الخ وقول سعد الدين المعرفة ما أشير به إلى خارج مختص بإشارة وضعية
 شامل لجميع أنواع المعارف مخرج أسائر النكرات وحينئذ فقوله دون استدراك عليه فيه استدراك عليه

دائما مع غير الجمع
 وأما مع الجمع فيختار
 تكسيره على أفراده
 نحو مررت برجال
 قيام آباؤهم ويضعف
 تصحيحه هذا إذا
 نعت باسم الفاعل فإن
 نعت باسم المفعول
 أو الصفة المشبهة جاز
 فيه هذا الاستعمال
 وجاز فيه أن يحول
 الإسناد عن السببي
 الظاهر إلى ضمير
 المنعوت فيستتر في
 النعت وينصب السببي
 على التشبيه بالمفعول به
 أو يخفض باضافة
 النعت إليه وحينئذ
 يطابق منعوته في
 التأنيت والتثنية
 والجمع ويرجع إلى
 القسم الأول مثاله
 جاء زيد المضروب
 العبد أو الحسن الوجه
 ينصب العبد والوجه
 وجرحها وكذا تفعل في
 كل مثال بما يناسبه
 (والمعرفة) من حيث هي

له حفتي على الاشموني ببعض تصير وزيادة (قوله خمسة أشياء) الوجه انها سبعة كاذ كره في الخلاصة
 هذه الخمسة والسادس الموصول ولعل المصنف أدخل في الميهم أوفى المعرفة بال أوفى المضاف بناء على أن تعريفه
 بال ان كانت فيه و بنيتها ان لم تكن فيه الا ياقتصر فيها بالاضافة وبعضهم عدّها سبعة فزاد النكرة المقصودة
 في النداء كجارجل لمعين بناء على أن تعريفه بالقصد والاقبال وقيل انه تعرف بما تعرف به اسم الاشارة
 وقيل تعريفه بال محذوفة وتنب حرف النداء منبها قال أبو حيان وهذا الذي صححه أصحابنا ولا خلاف في
 تعريف النكرة غير المقصودة فهي باقية على تكبيرها كجارجل اخذ بيدي وأما العلم كإز يد قد ذهب قوم الى أنه
 بالنداء بعد ان لا تعرف العلمية والاصح أنه باق على تعريف العلمية وانما زاد بالنداء وضوحا له من المحنى
 مع زيادة منه على الاشموني واعلم أن المراد بالموصول الموصول الاسمي وهو ما افتقر الى الوصل بحملة خبرية
 أو وصف صريح أو ظرف أو جار ومجرور تامين والى عائدا وخلفه وهو الذي للمفرد الغير المؤنث والذات لثاء
 والذين لجمع والى المؤنثه وللتان لثنا ها واللاتي لجمعها والاولى لجمع الذكور والمؤنث وهذه الالفاظ تسمى
 موصولا لصا وهو ما يستعمل بلفظ واحد لمعنى واحد أو ما المشترك وهو ما يستعمل لمعان متعددة بلفظ واحد
 فهو من الاعتلاء وما غيرهم رأى للجميع وأل في نحو الضارب ونحو المضروب وذو عند طي وذابعد ماء ومن
 الاستفهاميتين وبسط كل ذلك في البسوطات (قوله المضر) ويقال له الضمير ويسميه الكوفيون
 الكناية والمكنى وتقدم الكلام على أقسامه في باب الفاعل (قوله ما دل على متكم الخ) أى اسم دل
 وضاع خرج بقولنا وضاع قول من اسمه زيد ضرب زيد وقوله كزيد يارب كذا وقوله حكايه عن زيد
 الغائب زيد فعل كذا فان لفظ زيد ان أطلق على المتكلم في الاول والمخاطب في الثاني والغائب في الثالث
 لم يكن موضوعا للمتكم ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذكر فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغبية
 مطلقا لا باعتبار تقدم الذكور (قوله وأغائب) المراد به ما عدا المتكلم والمخاطب فيدخل فيه ضمير الذات
 العلمية (قوله والثاني العلم) هو لغة العلامة واصطلاحا ما ذكره الشارح بقوله وهو ما علق أى اسم علق
 بالبناء للجهول على شئ أى وضع لشيء بعينه. مطلقا أى بلا قيد أى دل على معنى في الخارج بالنسبة للعلم الشخصي
 وفي الذهن بالنسبة للعلم الجنسي لان العلم قسمان كاسيأتى فخرج بتفسير ما بالاسم الفعل والحرف وبقوله علق
 على شئ بعينه النكرة وخرجت بقية المعارف بقوله غير متناول ما أشبهه لان العلم جزئى وضعا واستعمالا
 وبقية المعارف كليات ضعافيتناول كل واحد منها ما أشبهه بحسب الوضع جزئيات استعمالا كذا قيل وهو
 منهج السعد والراجح وهو منهج السيد انها جزئيات وضعا واستعمالا لكن الواضع لاحظ ما وضع له
 الضمير واسم الاشارة والموصول بوضع كل علم كافي رسالة الوضع العضية بقوله على ذلك فهي خارجة بقولنا
 مطلقا أى بلا قيد فانها انما تعين مساهدا بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم اما لفظية كأل في المحلى والصلة
 في الموصول أو معنوية كالخضور في ضمير المتكلم كآنا والمخاطب كآنت واسم الاشارة كالغبية (قوله
 عاقل) الاول عامل يشمل اسم الله سبحانه وتعالى (قوله عدن) بفتح عين علم لبلد بساحل اليمن (قوله
 كشدقم) بالهال المهملة والجمجمة علم جل للثمان بن المنذر (قوله وهيلة) اسم لثاء وذكر بعضهم أنها علم لغز
 كانت لبعض لساء العرب (قوله وأعلم جنس) بالنصب عطفا على قوله علم شخص * اعلم أن لهم علم شخص وعلم
 جنس واسم جنس ونكرة فالاول ما وضع لمعين في الخارج والثاني ما وضع لمعين في الذهن أى وضع للماهية بقيد
 حضورها في الذهن والثالث ما وضع للماهية لا تعيين أى بلا قيد حضورها أى لم يلاحظ فيه ذلك وان كانت
 حاضرة والرابع ما وضع له احد مبدءهم وبعبارة الجمع العلم ما وضع لمعين لا يتناول غيره ثم التعيين ان كان خارجيا بان
 كان الموضوع له معينا في الخارج كزيد فهو علم الشخص وان كان ذهنيا بان كان الموضوع له معينا في الذهن أى

(خمس أشياء) الاول
 (الاسم المضر) وهو
 ما دل على متكم (نحو
 أنا) نحن أو مخاطب (نحو
 أنت) بؤ أنت أو تمام أو تم
 وأنق أو غائب (نحو هو
 وهى وهما وهم وهن
 و) الثاني (الاسم العلم)
 وهو ما علق على شئ
 بعينه غير متناول
 ما أشبهه سواء كان علم
 شخص عاقل (نحو
 زيد) وهند أم غير
 عاقل اما المكان (نحو
 عدن) (ومكة) أو لغيره
 كشدقم وهيلة أو علم
 جنس اما الحيوان

ملاحظ الوجود فيه كإسماعيل السبع أي لماهية الحاضرة في الدهن فهو علم الجنس وأما اسم الجنس فهو ما وضع للماهية من حيث هي أي من غير أن تعين في الخارج أو في الدهن كأسم السبع أي لماهية ما المقصود منها وذهب ابن مالك وقوم من النحاة إلى أن علم الجنس معرفة في اللفظ فقط فهو فيه كعلم الشخص فلا يضاف ولا يدخل عليه أل ولا ينعت بالنكرة وينتدأ به وتنصب النكرة بعده على الحال إلى غير ذلك وأما المعنى فهو كالنكرة لا علم الشخص فهو شائع في جماعته فلا يختص به واحد دون آخر ولا كذلك علم الشخص للمعرفة ورد هذا المذهب بأن التفرقة بينهما في الأحكام اللفظية تؤذن بالفرق بينهما في المعنى أيضا وقد تقدم وذهب بعضهم أيضا إلى أن اسم الجنس موضوع للفرد المسمى فهو كالنكرة لفظا ومعنى وعليه جمع من المحققين ونصره ابن الهمام في تحريره إذا علمت ذلك علمت أن إطلاق علم الجنس واسم الجنس على فرد معين أو مسمى إن كان من حيث اشتماله على الماهية حقيقة وإن كان من حيث خصوصه فمجاز والفرق بين علم الجنس كإسماعيل واسم الجنس المعرفة كالأسد أن التعيين في الأول مستفاد من جوهر اللفظ وفي الثاني مستفاد من أل (قوله نحو حضاجر) بوزن مفاعل علم للضبع (قوله وإسماعيل) علم للسبع (قوله أولمعى) معطوف على قوله لحيوان (قوله كسبحان) أي مقطوعا عن الإضافة ومنوعا من الصرف علم للتيسير بمعنى التنزيه وإذا كان مضافا لم يكن علما لأن الأعلام لا تنضاف كذا في الحاشية وقد قال ذكر الدماميني أن الإضافة التي تبطل العلمية ما كانت للتعريف أو للتخصيص وأما ما كانت للبيان كإسماعيل طيء وفرعون موسى فلا وحينئذ فلا مانع من الإضافة العلمية حملا على هذا وذكر الشنواني أن استعماله مضافا إلى فاعله أو مفعوله كثير وهو منصوب بفعل محذوف وجوبا (قوله وبيرة) بمعنى البر (قوله وأراد به اسم الإشارة) قال الشنواني الظاهر أن المصنف أراد بالاسم المسمى للموصول وأسماء الإشارة لأسماء الإشارة فقط كما قاله الشارح وإنما سميت مبهمة لأنه لا يعلم معانيها منها بالتعيين وإن اعتبر في معانيها الإشارة إلى التعيين وإنما تعرف معانيها من الإشارة والصلة ما المقصود منه (قوله وصلاحيته الخ) عطف تفسير. فان قلت قد تقدم أن المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهذا يناقض عمومته وصلاحيته للإشارة به إلى كل جنس وإلى كل شخص. قلت تعريفه بعد استعماله في معين وإيهامه قبل استعماله في معين فلا منافاة بين كونه معرفة وكونه مسمى قال عبد المعطى فهو كلى وضاع جزئى استعمالا ما وقد تقدم أن هذا خلاف ما حققه السيد فتنه فهذا الجواب مبنى على مذهب السعد (قوله نحو هذا حيوان وجماد) كمر المثل للإشارة إلى عدم الفرق بين أن يكون الجنس حساسا أولا فالأول للأول والثاني للثاني ما من عبد المعطى (قوله وفرس ورجل وزيد) أشار بذلك إلى أنه لا فرق بين العلم وغيره عاقلا أو غيره فيشار إلى كل منها بما ذكر من الإشارة عبد المعطى (قوله وهو) أي الاسم المسمى أقسام أي ستة لأنه إما مفرد أو مثنى أو مجموع وكل واحد منها إما مذكر أو مؤنث والصيغ التي ذكرها خمسة لأن صيغة الإشارة إلى الجمعين واحدة (قوله فهذا للفرد المذكر) أي بهاء التنبيه قبله أو بحذفها نحوفا وبكاف الخطاب بعده مع الهاء وتركها وإذا أتى باللام فقيل ذلك امتنعت الهاء لكثرة الزوائد حينئذ فلا يقال هذا ذلك وحينئذ يقول المصنف هذا وهذه الخ فيه مسامحة لأن اسم الإشارة ليس هذا بتمامه وكذا ما بعده بل ذا وأما الهاء فهي للتنبيه. واعلم أن مراتب المشار إليه ثلاثة قريبة ويشار إليه حينئذ بلا كاف ولا لام نحو ذا وهذا ومتوسطة ويشار إليه حينئذ مع الكاف دون اللام نحو ذلك وهذا وبعبارة ويشار إليه حينئذ معها نحو ذلك ثم ومذهب ابن مالك أن المراتب اثنتان قريبة وبعبارة ما من عبد المعطى بزيادة وقوله المذكر أي ولو حكما للصحة قولك هذا الجمع وهذا الفريق سواء كان المذكر عاقلا أو غيره نحو هذا يومكم ودخل في قولنا ولو حكما لا يوصف بذكورة ولا أنوثة كالبارى جل وعز والملائكة فانهما إما معاملة المذكر في الإشارة فسقط اعتراض عبد المعطى على الشارح بأن فيه قصورا فتأمل (قوله للفرد المؤنثة) أي ولو حكما لصحة

هو حضاجر وإسماعيل
أولمعى كسبحان وبيرة
(و) الثالث (الاسم
المسمى) وأراد به اسم
الإشارة ووجه إيهامه
عمومه وصلاحيته
للإشارة به إلى كل جنس
وإلى كل شخص (نحو
هذا) حيوان وجماد
وفرس ورجل وزيد
وهو أقسام فهذا للفرد
المذكر (وهذه) للفرد
المؤنثة (وهذان) للمثنى
المذكر (وهاتان) للمثنى
المؤنث بالألف رفعا
وبإيلاء فيهما جراهما نصباً
(وهؤلاء) بالمد

قولك هذه الجماعة وهذه الفرقة وهذه الطائفة (قوله على الأوضح) أي لأنه لغة الحجاز وبه جاء التنزيل قال الله تعالى «ها أنتم أولاء تحبونهم ولا يحبونكم» والقصر لغة بني تميم واستعمال هذا الجمع في غير العاقل قليل ومنه قوله :

فم المنازل بعد منزلة اللوى والعيش بعد أولئك الأيام

أفاده الأشموني (قوله الألف واللام) أي مجموعهما كما ذهب إليه الخليل وسيبويه لا خلاف بينهما في ذلك وإنما الخلاف بينهما في الهمزة أزائدة هي معتد بها في الوضع فهي همزة وصل أم أصلية فهي همزة قطع قال الخليل بالثاني وهو الراجح وإنما وصلت عليه في الدرج لكثرة الاستعمال وقال سيبويه بالأول وإنما فتحت مع أن الأصل في همزة الوصل الكسر لكثرة الاستعمال وقيل المعروف اللام فقط والهمزة لا تدخل لها في التعريف وقيل المعروف الهمزة فقط واللام لا تدخل لها في التعريف وإنما زيدت للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام (قوله للتعريف) أي الموضوع للتعريف وهي ستة أقسام عديدة وجنسية وكل منها ثلاثة أقسام لأن الأولى إما العهد الذي كرى ، وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها صريحاً نحو «أرسلنا إلى فرعون رسولا فقصي فرعون الرسول» أو كناية نحو قوله تعالى وليس الله كالأنتى فإن الذكر تقدم ذكره في اللفظ مكنايته بما في قولها إني نذرت لك ما في بطني محررا فإن ذلك كان خاصا عندهم بالذكور أو للعهد الذهني . وضابطها علم مصحوبها من غير سبق ذكره نحو إذها في الغار أو للعهد الحضورى . وضابطها أن يكون مصحوبها حاضرا حسا كقولك لا خرق دشتم إنسانا بالمجلس لا تشتم الرجل أو علما نحو اليوم أكملت لكم دينكم . والثانية إما لاستغراق الأفراد نحو إن الإنسان لفي خسر بدليل الاستثناء وهو إلا الذين آمنوا إلخ فضابطها صحة حلول كل محلها حقيقة أو لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما . وضابطها صحة حلول كل محلها مجازا أو للحقيقة من حيث هي نحو الرجل خير من المرأة قال السعدوكذا الواقعة في التعاريف واحترز الشارح بقوله للتعريف عن أل الموصولة والزائدة فإن الأولى إذا دخلت على الاسم بقى على تكثيره ولم تؤثر فيه شيئا فضارب في قولك الضارب نكرة كما كان قبل دخولها عليه والثانية تارة تكون في اسم نكرة فلا تؤثر فيه شيئا أصلا كما في قولهم ادخلوا الأول فالأول بمعنى أول فالأول أي مترتين وتارة تكون في اسم معرفة من غير أن يكون تعريفه بها كافي المدينة فانه فيه زائدة وهي معرفة لأنها علم على مدينة رسول الله ﷺ ومن هنا عرفت أن الألف واللام زائدة تدخل على الأعلام وأما المعرفة فلا تدخل عليها إذ لا يجتمع معرفان على معرف واحد (قوله وما أضيف إلى واحد إلخ) لكن إنما يكون معرفة بثلاثة شروط أن لا يكون المضاف متوغلا في الإبهام كمثل وغير وند وشبه وأن لا يكون واقعا موقع نكرة كجاء زيد وحده وأن تكون إضافته معنوية لالفظية نحو جاء ضارب زيد الآن أو غدا (قوله فهو في درجة ما أضيف إليه إلخ) جمع بعضهم المعارف مرتبة في قوله :

* أنا صالح ذا ما لقي ابنى يارجل * فأنا إشارة للضمير وصالح إشارة إلى ما بعده وهو العلم وذا إشارة إلى ما بعد العلم وهو اسم الإشارة وما إشارة إلى ما بعد اسم الإشارة وهو الموصول واللقى إشارة إلى ما بعد الموصول وهو المحلى بأل وابنى إشارة إلى آخرها وهو المضاف وهذا كله بعد اسم الجلالة وبليده ضميره وهذا النظم جار على المشهور وقيل إن المحلى بأل والموصول في مرتبة واحدة وهو اختيار ابن مالك وقيل المحلى أعرف من الموصول وهو لابن كيسان وظاهر هذا النظم أن أفراد الضمير على حد سواء وكذا العلم ومأمعه وليس كذلك فإن ضمير التكلم أعرفها ثم المخاطب ثم الغائب السالم عن الإبهام نحو زيد رأيته بخلاف غير السالم من ذلك فانه دون العلم كالسالم عند ابن مالك فعنده أن العلم أعرف من ضمير الغائب مطلقا وغير السالم نحو جاء في زيد وعمرو فأكرمه فانه تطرق فيه إبهام لاحتمال عوده إلى الأول أو الثاني كافي الجمع ونظر السامعي في هذا التعليل فراجع . واختلف في ضمير الغائب

على الأوضح لجمع المذكر والمؤنث (و) الرابع (الاسم الذي فيه الألف واللام) للتعريف (نحو الرجل) والرجلة (والغلام) والغلامة (و) الخامس (ما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة) المذكورة تقول في المضاف إلى المضمير غلامى وغلما وفي المضاف إلى العلم غلام ريد وغلما مكة وفي المضاف إلى الاسم المبهم غلام هذا وغلما هذه وفي المضاف إلى الاسم الذى فيه الألف واللام غلام الرجل وغلما المرأة وما أضيف إلى واحد من هذه الأربعة فهو في درجة ما أضيف إليه إلا المضاف إلى المضمير

قيدت المعرفة بالحينية
 المطلقة لأن المعارف التي
 ذكرها بالنسبة إلى كونها
 تنعت وينعت بها
 أقسام الأول المضمير
 لا ينعت ولا ينعت به
 الثاني العلم لم ينعت
 ولا ينعت به الثالث
 والرابع والخامس اسم
 الإشارة والمعرف
 بالآلف واللام والمعرف
 بالإضافة تنعت وينعت
 بها (والنكرة)
 لا تنحصر بالعدل بالحد
 وحدها (كل اسم شائع
 في) أفراد (جنسه)
 الشامل له ولغيره
 (لا يختص به واحد)
 من أفراد جنسه (دون
 آخر) نحو رجل فانه
 شائع في جنس الرجال
 الصادق على كل
 حيوان ذكر ناطق بالغ
 من بني آدم لا يختص
 لفظ رجل بواحد من
 أفراد الرجال دون آخر
 بل هو صادق على كل
 فرد من أفراد جنسه
 على سبيل البديل وهذا
 الحد فيه غموض
 (وتقر به) أي تقريب
 حد النكرة على
 المبتدى (كل ما) أي
 كل اسم (صلح) بفتح
 اللام وضما (دخول

العائد إلى النكرة فذهب الجمهور أنه معرفة كسائر الضمائر وقيل نكرة لأنه لا يخص من عاد إليه
 من بين أمته وفصل آخرون بين العائد على واجب التنكير كالحال والتمييز فيكون نكرة والعائد إلى غيره
 كالفاعل والمفعول فيكون معرفة وأعرف الأعلام أسماء الأما كن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس
 وأعرف أسماء الإشارة ما كان للقريب ثم للمتوسط ثم للبعيد وأعرف الموصول ما كان مختصا وأعرف
 المحلى ما كانت الأداة فيه للحضور ثم للمعد في شخص ثم في جنس (قوله فانه في درجة العلم) قال ابن
 هشام بدليل قولهم مهرت بزيد صاحبك إذ لو كان المضاف إلى الضمير في رتبته للزم أن تكون الصفة
 أعرف من الموصوف اه علوي وعلل الدوشري هذا القول بقوله لثلا ينقض القول بأن الضمير
 أعرف المعارف اه من المحشى على الأشموني (قوله كل اسم) خرج الفعل والحرف (قوله شائع)
 خرج المعين فلا يكون نكرة والمراد شيوعه باعتبار مدلوله لأن اللفظ كرجل لاشيوع فيه لأن الألفاظ
 لاشيوع فيها وإنما الشبوع في مدلولاتها (قوله في أفراد جنسه) أي ذلك الاسم وإنما قدر الشارح
 لفظ أفراد لأن نفس الجنس لا يتصور فيه شيوع لأنه شيء واحد ولا حصول له في الخارج إلا في ضمن أفراد
 على نزاع كبير في محله وأما الحصول الذهني فهو ثابت لسائر الأجناس فلا بد من تقدير هذا المضاف
 وليس المراد بالجنس ماهو مصطلح أهل الميزان أعني الدائق المقول على كثير من مختلفين بالحقيقة في جواب
 ماهو وإلا خرج نحو زنجي ومغربي ومصري فانها ليست أجناسا منطقية مع أنها نكرات بل المراد به
 الجنس اللغوي وهو ماصدق على متعدد فيشمل الجنس المصطلح عليه عند أهل الميزان والنوع والصنف
 فأراد به المفهوم المشترك سواء اختلفت المشتركات فيه بالماهية كمفهوم حيوان الواقع على أفراد من
 الإنسان والحصان والفرس أو اتفقت في الماهية كمفهوم الإنسان الواقع على زيد وعمرو وسواء كان ذاتيا
 لأفاده كاذكر أو عارضا كمفهوم أبيض الواقع على التاج والعاج وسواء وجد له في الخارج أكثر من
 فرد كاذكر أو لم يوجد إلا فرد كمفهوم شمس وهو الكوكب الناري الذي يفسخ ظهوره وجود الليل
 فانه ليس منه في الخارج إلا هذا الفرد للعلوم عينا كان كاذكر أو معنى كعلم جامدا كان كاذكر أو مشتقا
 كصاحب اه من المحشى على الأشموني مع زيادة منه على هذا الشرح (قوله الشامل له وغيره) أشار
 بذلك إلى ماص من أن المراد بالجنس ماصدق على متعدد (قوله لا يختص به واحد دون آخر) تفسير
 لقوله شائع في جنسه فان التعريف تم بدونه والباء فيه داخلة على المقصور إذ المراد أن الاسم المذكور
 ليس مقصورا على واحد دون آخر بل هو كايطلق على واحد من أفراد الجنس يطلق أيضا على كل واحد من
 باقي الأفراد (قوله فانه شائع في جنس الرجال) أي في أفراد جنس الرجال كما تقدم (قوله الصادق
 على كل الخ) أي الذي يحمل حملا صحيحا على كل الخ تقول زيد رجل عمرو رجل بكر رجل وهكذا فالمراد
 بالصدق الحمل أي الإخبار به حقيقة عن كل فرد (قوله على سبيل البديل) أي عن الفرد الآخر لأمته
 (قوله غموض) أي خفاء لاحتياجه إلى تقدير مضاف وهو لفظ أفراد ولتعميم الأفراد حتى تشمل الموجودة
 والقدرة ولإرادة الجنس اللغوي كما تقدم ذلك (قوله وتقر به) أي مقربه وإنما احتجنا إلى تأويله
 بمقرب لأن كل خبر وهي بعض ما تضاف إليه وما اسم والاسم هو الملقب به اه فيشئ فلا يكون خبرا
 عن التقريب باقيا على مصدرية لأن التقريب يكون حينئذ فعلا من الأفعال التي للشخص وليس لفظا
 فلم يتطابق المبتدأ والخبر (قوله صلح) أي لغة لاعقلا لأن العقل يجوز دخول الآلف واللام على كل شيء
 والمراد صلح بنفسه أو بمرادفه فيشمل ذو معنى صاحب وأسماء الشروط إذا تجردت عن معنى الشرطية ووضع
 موضعها عاقل في العاقل وغيره في غيره وأسماء الاستفهام إذا تجردت عن معنى الاستفهام ووضع موضعها عاقل
 في العاقل وغيره وما التعجبية إذا تجردت عن معنى التعجب ووضع موضعها شيء اه فيشئ

قل معترضاً على التعميم في قوله صلح بحيث يشمل ما صلح بنفسه أو بمرادفه انه يكون انتقالاً من غموض الى مثله فلا يكون تقريراً قال فالوجه أن يراد الدخول بالفعل ولا يضر جهل المبتدئ ببعضها اه
أي لما صلح للدخول عليه بالفعل كنواً وأسماه الاستفهام الخ وقولنا بمرادفه يرد عليه ضمير النكرة نحو ضربت رجلاً وأكرمته فانه يصلح بمرادفه وهو رجل للدخول أل عليه مع أن الصحيح أنه معرفة أفاده المحشى على الاشمونى عن الدنوشرى (قوله دخول الالف واللام) أى المعرفة فلا ترد الزائدة فانها تدخل على المعرفة كالعباس والفضل وعلى النكرة نحو ادخلوا الاول فالاول وطبت النفس ولذا قال ابن مالك مؤثراً (قوله نحو رجل وفس) أصلح الشارح كلام المتن فانه مثل للنكرة بالرجل والفرس مع ان معرفة فاشار الشارح الى أن المراد رجل من الرجل وفس من الفرس واعلم أنه لا فرق بين النكرة واسم الجنس في اللفظ وأما في المعنى فليل لافرق أيضاً وقيل وهو التحقيق بينهما فارق بحسب الاعتبار فان اعتبر في اللفظ دلالة على الماهية من حيث هي فهو العبر عنه باسم الجنس عند الادباء وبالطلاق عند أكثر الاصوليين وبالكلى عند المنطقيين وان عتبر دلالة على المفرد منهم أى غير المعين فهو النكرة وقد تقدم غالب ذلك

(باب العطف)

هو لغة الرجوع الى الشيء بعد الانصراف عنه واصطلاحاً ما سبأنى وهو قسمان (قوله و مراده عطف النسق) لانه لم يذ كر عطف البيان وهو التابع الموضح لمبتوعه ان كان معرفة نحو عمر من أقسم بالله أبو حفص عمر أو المخصص له ان كان نكرة نحو طعام من قوله تعالى فدية طعام مسكين الجامد غير المؤول بالمشق الموافق لمبتوعه في أربعة من العشرة السابقة كالمت نخرج بقولنا الموضح أو المخصص بقية التوابع غير التعت وبقولنا الجامد غير المؤول التعت والقاعدة أن ما صلح جعله عطف بيان صلح جعله بدلا وبالعكس الا في مسائل نظمها العلامة المرادى فراجعها واطافة عطف الى النسق بمعنى المسوق أى المنظوم من اضافة الموصوف للصفة والمسعى الى الاسم أى العطف المسمى بالنسق وهو التابع المتوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة الآتية فالتابع جنس يشمل سائر التوابع وقوله المتوسط بينه وبين متبوعه الخ أخرج سائر التوابع حتى عطف البيان في نحو مررت بفننفرأى أسد وان توسط بينه وبين متبوعه أى التفسيرية لانها ليست من الحروف الآتية (قوله بحروف) على نفس مضاف أى باحد حروف الخ (قوله عشرة) وهى قسمان ما يقتضى التشريك في اللفظ فقط وهو ثلاثة بل ولا ولكن قال في الألفية وأثبت لفظا بحسب بل ولا * لكن كالم يبد امرؤ لكن طلا

وما يقتضى التشريك لفظا ومعنى أى في الاعراب والحكم وهو السبعة الباقية الواو والفاء وتم وحتى وأد وأم واما على القول بها لأنها مثل أد كياثى وفي اقتصاره على العشرة ودلما قيل ان منها الا وليس وأى التفسيرية (قوله عاطفة) أى نظرا الى كونها بمعنى أو وهو قول الاكثرين (قوله والتحقيق) أى القول الحق وقوله خلافة أى مخالف لذلك القول فليست عاطفة لان العاطف انما هو الواو والى قبلها الملازمة غالبا وقيل دائما للدخول عليها والعاطف لا يدخل على مثله ولأن وقوعها بعد الواو مسبوقه بمثلها شبهه بوقوع لا بعد الواو مسبوقه بمثلها في مثل لازيد ولا عمرو فيها ولا هده غيبة عاطفة بالاجاع فلتكن اما كذلك ولا يلزم من كونها بمعنى أو أن تكون عاطفة فان معنى أن المصدرية وهى ما المصدرية والاولى ناصبة للمضارع دون الثانية فتنبه * والحاصل أن المراجع أن اما فى نحو تزوج اما هندا واما أختها لمجرد التفصيل والعاطف الواو ومقابلها أنها عاطفة الواو زائفة (قوله لطلق الجمع) أى موضوعة لطلق الجمع والمراد أنها موضوعة لاجتماع أمرين أو أمور في حكم واحد من غير تقييد وترتيب بل أهم من أن تكون مهمة أو لأعلى المذهب

دخول الالف واللام
عليها فتقول (الرجل
والفرس)

(باب العطف)

وهو عطف النسق
وهو العطف بحروف
مخصوصة (وحروف
العطف عشرة) على
القول بان اما المكسورة
الهمزة عاطفة والتحقيق
خلافة (وهى) أى
حروف العطف العشرة
(الواو) لطلق الجمع
على الصحيح من غير
ترتيب نحو جاء زيد
وعمرو وقيل أو بعده
أومعه

الصحيح (قوله والفاء للترتيب) هو وضع كل شيء في مرتبته والمراد به هنا كون ما بعد الفاء واقعا بعد ما قبلها في الوجود وهو الترتيب المعنوي كما في قام زيد فعمرو أو في الذكرو وهو الترتيب الذي كرى وهو أن يكون المذكور بعد الفاء كلاهما مرتبا في الذكرو على ما قبلها وأكثر ما يكون هذا في عطف مفصل على مجمل نحو «ونادى نوح ربه فقال رب إن ابني من أهلي» الآية (قوله والتعقيب) هو وقوع المعطوف عقب المعطوف عليه بلامهلة لكنه في كل شيء بحسبه نحو جاء زيد فعمرو وخطابا لمن عرف مجيئهما ولم يعرف التعقيب فيهما إذا كان عمرو و جاء عقب مجيء زيد ولم يكن بينهما مدة أكثر مما يعهد مجيئه فيها ونحو دخلت مكة فالمدينة إذا لم يكن بينهما إلا مسافة الطريق ونحو تزوج زيد فولده إذا لم يكن بين الزواج والولادة إلا مدة الحمل ولا يرد قوله تعالى «فخلقنا العلقة مضغة» لأن فيه حذف الفاء مع ما عطف والتقدير مضت مدة فخلقنا المضغة أو أن الفاء نابت عن ثم كما جاء عكسه في قوله «جری في الأنايب ثم اضطرب» على ما يأتي (قوله والتعقيب) عطفه على الترتيب عطف خاص على عام ولا يقال ما فائدة الجمع بينهما مع استلزام التعقيب للترتيب لأنه مشتمل عليه فيستغنى عن الترتيب بالتعقيب وذلك لأن الأول وقع في محله فلا يعترض عليه لما قالوا من أن الاعتراض بالتأخر على التقديم غير موجه وإنما يتوجه الاعتراض بالعكس (قوله بضم المثناة) احترازا من ثم بفتحها فانهما ظرف بمعنى هناك وليست عاطفة (قوله للترتيب) أي ترتيب وقوع الفعل على مامر والتراخي بمعنى الملهة وهو كون الزمن الذي بين الفعلين زائدا على ما لا بد منه بينهما أخذا بما مر ولذا لا تجيء ثم للسببية لأنه لا تراخي في السبب عن السبب التام بخلاف الفاء فتقول أمّلته فمال وأقّمته فقام ولا تقول أمّلته ثم مال ولا أقّمته ثم قام وقد تأتي بمعنى الواو نحو خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجها «بدليل وخلق منها زوجها» وبمعنى الفاء كقوله:

كهن الرديني تحت العجاج جرى في الأنايب ثم اضطرب

فإن الاضطراب يعقب الهز أي كهن الرمح الرديني نسبة إلى ردينة بالتصغير امرأة كانت تقوّم الرماح مع زوجها واسمه سمير والأنايب جمع أنبوبة القصب وهي العقل واعترض كون ثم للترتيب بقوله تعالى ولقد خلقناكم ثم صورناكم ثم قلنا للملائكة اسجدوا لآدم فإن الأمر بالسجود وقع من الله تعالى قبل خلقنا وتصويرنا فأين الترتيب وأجب بأن الترتيب في التقدير فإن الله تعالى قدر خلق بني آدم وتصويرهم في الأزل والأمر بسجود الملائكة لآدم متأخر عنهما (قوله بعد الطلب) أي إذا عطف بأو في الطلب كانت إمالة للتخيير إن امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو تزوج هندا أو أخنها إذ لا يجوز الجمع بين الأختين وإما للإباحة إن جاز الجمع بين المتعاطفين نحو أقرأ على الحسن أو ابن سيرين وجالس العباد أو الزهاد والمراد بهما مع الإباحة اللغوية والشرعية خلافا لمن خصها باللغوية كما نقله الفاكهى عن الشنقى ومن علامات الإباحة محّة وقوع الواو موقع أو بلا اختلاف معنى وقال بعضهم إن هناك اختلاف معنى فإذا عطف بأو جازت مجالستهما ومجالسة أحدهما وإذا عطف بالواو تعين مجالستهما معا والمراد بالطلب في كلام الشارح ما يشمل الأمر والنهي بصيغة الفعل وغيرها كالتنهي والعرض ويعلم التخيير والإباحة بحسب القرينة نعم في الاستفهام نحو أعندك زيد أو عمرو لا يظهر فيها شيء من ذلك وقال بعضهم إنها بعد النهي لترك الجميع كافي ولا تنطع منهم آثما أو كفورا وهو استعمال طارىء على أصل اللغة (قوله أوللاهم) بالباء الموحدة أي تعمية المتكلم على المخاطب مع علم المتكلم بالحال أي إخفاء المتكلم على السامع مراده ويعبر عنه بالتشكيك وقوله أو الشك هو تردد المتكلم بالشك فيه خفاء المراد عن المتكلم بخلاف الإبهام وقوله بعد الخبر أي الكلام الخبري الذي يحتمل التصديق والتكذيب (قوله نحو وإنا أو يا كم على هدى أو في ضلال مبين) قال الدمامني الشاهد في أو الأولى والثانية والمعنى وإن أحد الفريقين منا ومنكم

(والفاء للترتيب)
والتعقيب نحو جاء زيد
فعمرو إذا كان مجيء
عمرو عقب مجيء زيد
(و ثم) بضم المثناة
للترتيب والتراخي نحو
جاء زيد ثم عمرو إذا
كان مجيء عمرو بعد
مجيء زيد بمهلة (أو)
للتخيير أو الإباحة بعد
الطلب نحو تزوج هندا
أو أختها وجالس العباد
أو الزهاد أوللاهم أو
لشك بعد الخبر نحو وإنا
أو يا كم على هدى أو
في ضلال مبين ونحو
لبثنا يوم أو بعض يوم

اثابت لها أحد الأمرين كونه على هدى أو كونه في ضلال مبين أخرج الكلام في صورة الاحتمال مع العلم بان من وحد الله وعبدته فهو على هدى وأن من عبد غيره من جاد أو غيره فهو في ضلال مبين اه ومثال الشك نحو قولك قام زيداً وعمرواذا لم تعلم أيهما قام وما ذكره الشارح (قوله وأما لطلب التعيين) وهي المعادلة لهمزة الاستفهام التي يطلب بها وهمزة الاستفهام قبلها التعيين وتقع حينئذ بين مفردين فقط نحو قولك لبكر أعندك زيد أم عمرو إلى آخر ما ذكره (قوله تعيينه) أي تعيين ذلك الاحد المجهول ولهذا يكون الجواب بالتعيين فيقال زيد أو يقال عمرو ولا يجاب بنعم ولا لا اذ لا فائدة فيه وما ذكره الشارح أحد قسمي أم المتصلة والثانية الواقعة بعد همزة التسوية ونحوها كما أدري وما بالي وليت شعري وهي الداخلة على جملة في تأويل مصدر ولا يستحق ما بعدها جواباً لان الكلام معها خبر والكثير وقوع هذه بين جملتين فعليتين كقوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم أي الإنذار وعنده سواء عليهم جملة أأنذرتهم أم لم تنذرهم في تأويل مصدر وان لم يكن هناك سابق مرفوع ذلك المصدر على أنه مبتدأ مؤخر وسواء خبره مقدم وهو مصدر يستوي في الاخبار به المفرد وغيره وسميت أم في هذين القسمين متصلة لأنها لا يستغنى بما قبلها عما بعدها وبالعكس وتقول فيها عند الاعراب في القسم الاول أم حرف تعيين وعطف وفي القسم الثاني أم حرف تسوية وعطف وأما أم المنفصلة وتسمى المنقطعة وهي الواقعة بين جملتين كل منهما مستقلة فتختص بالجل وعطفها للمفرد قليل بل قيل انها لا تكون عاطفة أصلاً لا مفرداً ولا جملة ولذا لم يشر الشارح لها وتقدر ببل وعلامتها أن لا تسبق بشئ من الهمزتين وتشارك حينئذ في اللفظ فقط كبل ولا يفارقها معنى الاضراب قال ابن مالك

وأما عطف اثر همز التسوية * أو همزة عن لفظ أي مغنية

مم قال وباقتطاع ويعنى بل وقت * ان تك مما قيلت به خلت

مناها قوله تعالى أم هل تستوى الظلمات والنور أي بل هل تستوى الخ (قوله في معناها) الاضافة للجنس أي معانيها فتكون التخيير بعد الطلب وقد مثل لها الشارح أي ان الامام مخير في الاسير الكامل بين أن يطلقه بلا شيء أو يأخذ منه فداء وتكون للاباحة بعد الطلب أيضاً نحو تعلم امكحوا أو ما فقهوا وتكون للتشكيك بعد الخبر نحو أنا وأنت اما على هدى واما على ضلال وتكون للشك نحو قرأت اما سورة كذا واما سورة كذا (قوله وقس الباقي) أي من معاني أو وقد تقدمت قريباً (قوله وبل) وللعطف بها شرطان الاول افراد معطوفها فان وقعت في اجل فهي حرف ابتداء لا عاطفة خلافاً لابن مالك وحينئذ تكون للاضراب الاطلائي نحو وقالوا اتخذ الرحمن ولداً سبحانه بل عباد مكرمون أي بل هم عباد أو للاضراب الانتقالي نحو قد أفلح من تزكى وذكر الخ والشرط الثاني أن تسبق باليجاب أو أمراً نهى أو نفي لا استفهام فلا يقال أضربت زيداً بل عمراً ثم ان سبقت بالايجاب نحو قام زيد بل عمرو والأمر نحو اضرب زيداً بل عمراً دلت على صرف الحكم عن الاول وجعله في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعنده وعلى نقله أي الحكم الثاني فكان المتكلم قال أحكم على الثاني ولا تعرض للاول وان سبقت بالنفي نحو ما قام زيد بل عمرو والنهي نحو لا تضرب زيداً بل عمراً كان الاول باقياً على حكمه وحكم بضد حكمه الثاني (قوله ولا) وللعطف بها شرط أربعة افراد معطوفها وأن تسبق باليجاب أو أمراً اتفاقاً نحو جاءني زيد لا عمرو واضرب زيداً لا عمراً أو ابتداء على الراجح خلافاً لابن سعدان نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وان لا تجتمع مع عاطف آخر فلا تقول جاءني زيداً ولا عمرو وان لا يصدق أحتمل عطافها على الآخر فلا يجوز جاءني رجل لا زيد ويجوز جاءني رجل لا امرأة قال الزجاجي وان لا يكون المعطوف عليه معمول فعل ماض فلا يجوز جاءني زيد لا عمرو واردة وذلك عن العرب وأشار الشارح الى رده بالمثال

(وأم) لطلب التعيين
نحو أعندك زيد أم
عمرو اذا كنت عالماً
بان أحدهما عند
المخاطب ولكنك
لا تعرف عينه وطلبت
منه تعيينه (واما)
المكسورة الهمزة
المسبوقة بمثلها مثل أو
في معناها نحو فشذوا
الوثاق فاعلمنا بعد واما
فداء وفس الباقي (و بل)
للاضراب نحو اضرب
زيداً بل عمراً (ولا)

(قوله للنبي) أي نفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (قوله ولكن بسكون النون) احترازا من لكن بتشديدها مفتوحة فإنها تقدمت في النواسخ، والتي هنا تقرر حكم ما قبلها له وثبتت ضده لما بعدها ويعطف بها بثلاثة شروط أفراد معطوفها وأن تسبق بنفي أو نهى وأن لا تقترن بالواو نحو ما قام زيد لكن عمرو ولا تضرب زيدا لكن عمرا فإن دخلت على جملة أو سبقت بإيجاب أو اقترنت بالواو كانت حرف ابتداء واستدراك فالأول كقوله :

إن ابن ورقاء لا تخشى بؤاده لكن وقائعه في الحرب تنتظر

والثاني نحو قام زيد لكن عمرو لم يهزم والثالث كقوله تعالى ولكن رسول الله أي ولكن كان رسول الله فليس المنصوب معطوفاً بالواو لأن متعاطفي الواو المفردين لا يختلفان بالإيجاب والسلب (قوله وحق) هي كالواو لانفيد الترتيب خلافاً لمن زعم ذلك كثر عشرين وشروط العطف بها أربعة أن يكون المعطوف بها بعضاً من المعطوف عليه أو كعضه كما قاله في التسهيل فالأول نحو أكلت السمكة حتى رأسها والثاني نحو أعجبتني الجارية حتى حديثها ولا يجوز حتى ولدها ولا يرد على هذا الشرط قوله :

ألقى الصحيفة كي يخلف رحله والزاد حتى نعله ألقاها

حيث عطف بحق نعله مع أنه ليس جزءاً مما قبله وهو الصحيفة والزاد ولا كالجزء منهما لأنه على تأويل ألقى ما يشمله ولا شك أن النعل جزء مما يشمله وأن يكون غاية في الشرف أو عدمه نحو مات الناس حتى الأنبياء وقدم الحجاج حتى المشاة وقد اجتمعا في قوله :

قهرنا كمو حتى الحكمة فاتهم تهابوتنا حتى بنينا الأصاغرا

وأن يكون ظاهراً لا مضمر كما هو شرط في مجرورها إن جرت فلا يجوز قام الناس حتى أنا وأن يكون مفرداً لا جملة وهذا يؤخذ من الأول لأنه لا يتأتى أن يكون ما بعدها بعضاً مما قبلها أو كال بعض إلا إذا كان مفرداً فإن كان جملة كانت ابتدائية نحو حتى ماء دجلة أشكل كما يأتي (قوله في بعض المواضع) أشار به المصنف إلى أن العطف بها قليل وهذا هو وجه تخصيصه حتى بهذا القيد مع أن غيرها من أحرف العطف إنما يعطف في بعض المواضع لأن كل واحد منها له معان غير العطف على أنه يحتمل عود ذلك القيد لجميع الحروف لا خصوص حتى (قوله للتدريج) هو انقضاء الشيء شيئاً فشيئاً فهو ملازم للغاية التي هي آخره فعطفها عليه من عطف البعض المقصود على الكل قل والتدريج فيها ذهني لا خارجي فإذا قلت مات كل أب لي حتى آدم فموت آدم متأخر في الذهن متقدم في الوجود وإذا قلت مات الناس حتى الأنبياء فموت الأنبياء متأخر في الذهن باعتبار أنه غاية في الشرف وإن وقع في الوجود في أثناء موت الناس (قوله تكون ابتدائية) بمعنى أنها تدخل على جملة لاتعلق لها بما قبلها من حيث الإعراب وإن وجب التعلق من حيث المعنى وذلك إذا فقدت شرطاً مما مر ودخلت على الجملة حقيقة فيقع بعدها المبتدأ والخبر نحو قول جرير :

فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى ماء دجلة أشكل

فحتى حرف ابتداء وماء مبتدأ ودجلة بكسر الدال وفتحها مضاف إليه وأشكل خبر وجملة المبتدأ وخبره مستأنفة عند الجمهور ودجلة نهر ببغداد والأشكل الأبيض الذي يخالطه حمرة وتقع بعدها الجملة الماضوية نحو حتى عفوا وقالوا والجملة المضارعية نحو حتى يقول الرسول بالرفع في قراءة نافع (قوله تكون جارة) أي إذا فقدت الشروط وكان ما بعدها مفرداً ولو تأويلاً كالصدر السبوك وتكون بمعنى إلى تارة نحو حتى يرجع إلينا موسى وتارة بمعنى كي التعليلية نحو أسلم حتى تدخل الجنة وتارة بمعنى إلا كقوله :

ليس العطاء من الفضول سباحة حتى تجود وما لديك قليل

لنفي نحو جاء زيد
لا عمرو (ولكن)
بسكون النون للاستدراك
نحو لا تضرب زيدا
لكن عمرا (وحتى)
في بعض المواضع
تكون عاطفة ومعناها
للتدريج والغاية نحو
مات الناس حتى الأنبياء
وفي بعض المواضع
تكون ابتدائية نحو :
* حتى ماء دجلة أشكل *
وفي بعض المواضع
تكون جارة نحو قوله
تعالى حتى مطلع الفجر
فتحصل أن حتى
ثلاثة أوجه مختلفة

وربما تعاقبت هذه الأوجه على شيء واحد في بعض المواضع بحسب الإرادة كما إذا قلت أكلت السمكة حتى رأسها فإن رفعت الرأس حتى حرف ابتداء وإن نصبته حتى حرف عطف وإن جررته حتى حرف جرو هذه الحروف العشرة مع اختلاف معانيها تشر كما بعدها لما قبلها في إعرابه (فان عطف) (٧٨) أنت (بها على مرفوع رفعت) المعطوف (أو على منصوب نصبت) المعطوف

(أو على محفوض خفضت) المعطوف (أو على مجزوم جزمت) المعطوف (تقول) في عطف الاسم على الاسم في الرفع (جاء زيد وعمرو) (و) في النصب (رأيت زيدا وعمرا) (و) في الخفض (مررت بزيد وعمرو) وتقول في عطف الفعل على الفعل في الرفع يقوم ويقعد زيد وفي النصب لن يقوم ويقعد زيد (و) في الجزم (زيد لم قم ولم يقعد) وقس سائر حروف العطف على هذا وفهم من إطلاقه أنه يجوز عطف الظاهر على المضمير والمضمير على المضمير والظاهر على المضمير وعكسه والنكرة على النكرة والمعرفة على المعرفة والمعرفة على النكرة وعكسه والمفرد والمثنى والمجموع والمذكر بعضها على بعض تطابقا وتخالفا

﴿باب التوكيد﴾
قرأ بالواو وبالهَمْزة وبالألف (التوكيد)

وعليه فهو استثناء منقطع اه عبد المعطى مع زيادة (قوله وربما تعاقبت) أى صح إرادة أى واحد منها اه قل وربما للتقليل (قوله حتى حرف ابتداء) أى والرأس مبتدأ والخبر محذوف أى ما كول (قوله وإن نصبته) أى الرأس وفي نسخة نصبته أى هذه الكلمة وهى رأس (قوله حرف عطف) أى بمنزلة الواو (قوله حرف جر) أى بمعنى إلى والغاية داخله فيكون الرأس ما كولا على كل حال بخلاف مجرور إلى فإنه خارج على الصحيح نحو فأتوا الصيام إلى الليل (قوله مع اختلاف معانيها) أى في الجملة فلا ينافي ما مر من اتحاد معنى إما وأو (قوله في إعرابه) توطئة لقوله بعد فإن عطف الخ وأما في المعنى فإن كان غير بل ولا ولكن شرك في المعنى أيضا وإن كان واحدا من هذه الثلاثة شرك في اللفظ فقط وقد تقدم ذلك (قوله أنت) دفع الشارح به توهم كون التاء ساكنة للتأنيث عائدة على الحروف للذكورة وهو صحيح أيضا لكن يمنع منه الظرف بقوله بها اه قل (قوله بها) أى بأحدها (قوله على مرفوع) أى من الأسماء والأفعال أى لفظا أو تقديرا أو محلا وكذا ما بعدها كلامه لا يشمل العطف على ما لا محل له مع صحته اه عبد المعطى أقول أشار الخنثى إلى الجواب بقوله قوله في إعرابه أى إن كان له إعراب اه (قوله في عطف الاسم على الاسم) قدر الشارح ذلك مراعاة لأمثلة المتن (قوله والمضمير على المضمير) نحو ضربتك وإياه وقوله والظاهر على المضمير نحو ضربته وزيدا وقوله وعكسه نحو ضربت زيدا وإياه نعم العطف على الضمير المرفوع المتصل بغير فاصل ضعيف ، قال ابن مالك في الخلاصة :

وإن على ضمير رفع متصل عطف فافصل بالضمير المنفصل الخ والعطف على الضمير المجرور بدون إعادة الجار ممنوع عند الجمهور وخالفهم ابن مالك قال في الخلاصة وعود خافض لدى عطف على ضمير خفض لازما قد جملا وليس عندى لازما الخ (قوله تطابقا وتخالفا) منصوبان على التمييز أى من جهة المطابقة كأن تعطف المفرد على المفرد كما تقدم والمثنى على المثنى كجاء الزيدان والهندان والجمع على الجمع كجاء الصالحون والطالحون ومن جهة المخالفة كأن تعطف المفرد على المثنى كجاء الزيدان والرجل وعكسه كجاء الرجل والزيدان والمفرد على الجمع نحو جاء الزيدون وعمرو وعكسه كجاء عمرو والزيدون

﴿باب التوكيد﴾

(قوله يقرأ بالواو الخ) فيه ثلاث لغات أضحها لغة الواو الخ لحي القرآن بها وهو من وكد وبالهَمْزة من أكد وأما بالألف في الثالثة فبدل من الهمزة وهو لغة التقوية والتشديد واصطلاحا تعقيب المسند إليه المَعْرِفَ بالتابع الخصوص وليس هذا المعنى مرادا هنا بل المراد نفس التابع الخصوص من إطلاق المصدر على اسم الفاعل ولذا قال الشارح بمعنى المؤكد بكسر الكاف وهو في الاصطلاح قسمان لفظي وهو إعادة الأول بلفظه نحو جاء زيد زيد أو بمرادفه نحو قوله * وأنت بالخير حقيق قمن * وهو يكون في الكلام الثلاث في الاسم كمر والفعل نحو قام زيد والحرف نحو نعم نعم ومعنوى وهو تابع يقصد به رفع احتمال إرادة غير الظاهر ويختص بالأسماء المعارف على الراجح ومقابلته أنه يكون في النكرات كإيأتى (قوله ونفسه وكلمهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير) أى الملقوطة به فإذ كره أو المقدر في أجمع وتوابعه فيما سأتى وقيل إن ألفاظه

بمعنى المؤكد بكسر الكاف (تابع للمؤكد) بفتح الكاف (في رفعه) إن كان مرفوعا صارت نحو جاء زيد نفسه وجاء القوم كلهم (و) في (نصبه) إن كان منصوبا نحو رأيت زيدا نفسه ورأيت القوم كلهم (و) في (خفضه) إن كان محفوضا نحو مررت بزيد نفسه وبالقوم كلهم (و) في (تعريفه) إن كان معرفة كاتقدم من الأمثلة فان زيدا والقوم معرفتان الأول بالعلمية والثاني بالألف واللام ونفسه وكلهم معرفتان بالإضافة إلى الضمير ولم يقل وتنكيره كما قال في النعت لأن ألفاظ التوكيد كلها معارف

صارت كأعلام الاجناس لان كلامها علم على معنى الاحاطة فهي معرفة باعلية فلا حاجة الى الضمير لانه انما يعرف المنكر اه عبد المعطى مع زيادة من المحشى (قوله فلا تتبع النكرات كما عليه البصريون) وشذ على منذهبهم قول عائشة رضى الله عنها ما صام رسول الله صلى الله عليه وسلم شهرا كله الا رمضان وقول الشاعر * باليت عدة حول كله رجب * فذهب البصريين المنع مطلقا سواء كانت النكرة محدودة كيوم وليلة وشهر وحول أم غير محدودة كوقت وحين وزمن ومذهب الكوفيين الجواز مطلقا واختار ابن مالك جواز توكيد النكرة اذا كانت محدودة لحصول الفائدة نحو صمت شهرا كله ومثله يوم او سنة لا غيرها كساعة وزمان اه عبد المعطى ببعض تغيير (قوله أى التوكيد المعنوى) أما اللفظي فلا يختص بالفاظ معلومة كما مر (قوله وهى النفس والعين) أى مع ضمير يطلق مؤكدهما فتقول جاز بذنفسه وجاءت هند نفسها وجاء عمر وعينه وجاءت دعد عينها ويجوز الجمع بينهما فتقول جاء زيد نفسه عينه وجزمها بياء زائدة ثم هان تبعهما فردا أفردتهما لا غير وان تبعهما جمعتهما لا غير فتقول جاء الزيدون أنفسهم أعينهم وان تبعهما شئ جاز فيهما ثلاثة أوجه الافراد على أن المراد الخس رهو أوصافها فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما والتثنية على الاصل فتقول جاء الزيدان نفسهما عينهما وهو ضعيف كراهة تكرار التثنية والجمع على أفضل على أن المراد به مافوق الواحد وهو أرفعهما فتقول جاء الزيدان أنفسهما أعينهما على حذف قوله تعالى فقد صفت قلوبكما اه محشى بزيادة (قوله من التعبير ببعض) على حذف مضاف أى باسم البعض وهو العين التى هى حقيقة فى الجاهل بالخصوص وقوله عن الكل على حذف مضاف أيضا أى عن اسم الكل وهو الذات التى هى اسم لمجموع الاجزاء التى من جنسها العين (قوله لرفع المجاز) أى لرفع قوته كما يأتى أى المجاز بحذف المضاف أو المجاز للفرى باستعمال اللفظ فى غير ما وضع له أو المجاز العقلى بالاسناد الى غير ما هو له احتمالات ثلاثة كذا فى المحشى * أقول وكلام الشارح لا يأتى بهذه الاحتمالات فتوكل جاز بذنفسه على حذف مضاف أى كتابه مثلا فيكون المجاز بالخلف ويحتمل انك استعملت زيدا فى كتابه مثلا لعلقة فيكون المجاز لغويا ويحتمل انك أسندت الحجي لم زيد لكونه سيداى حجي كتابه مثلا والواقع أن الجائى كتابه فيكون عقليا فاذا قلت بعده نفسه أعينه رفعت قوة أحد هذه الاحتمالات (قوله وأثقله) بسكون القاء واحد الانقال أى الاحمال (قوله ارتفع المجاز) أى قوته وثبتت الحقيقة أى قوته فبالا التوكيد يضعف المجاز على الاقرب ولم يرتفع بالكلية لانك اذا قلت جاز بذنفسه احتتمل أن يكون نفسه عينه توكيدا للمضاف القدر وقيل يرتفع بالكلية ويظهر كلام الشارح ويؤيد قول الجمع بين التوكيدين ما كثر لانه اذا ارتفع المجاز بالكلية بالتوكيد الاول لا حاجة الى غيره اه من المحشى بزيادة (قوله وأجمع) أى فى المذكر وجمعه أجمعون أما فى المؤنث فجمعا وجمعه جمع (قوله والشمول) عطف تفسيرا أى يؤكدهما لاثبات العموم ونفى ارادة الخصوص فلا يؤكدهما الا له أجزاء يصح وقوع بعضها موقعة وينفصل بعضها عن بعض حقيقة بحسب الرؤية او ينفصل بعضها عن بعض حكما أى لا بحسب الرؤية بل بحسب أمر آخر فاما الانفصال الحقيقى فكما تقوم فانه عبارة عن أشخاص مجموعتهم افتراق بعض باوكل واحد من تلك الأشخاص عن البعض الآخر بحسب الرؤية وأما الانفصال الحسمى فهو ما يصح أن يكون الحكم ثابتا لبعض أجزاء دون بعض بحسب ذلك الحكم كالعبد فى محو قولك اشتريت العبد كذا فان أجزاء العبد وهى النصف ونحوه وان لم ينفصل بعضها عن البعض الآخر بحسب الرؤية يصح انفصاله بحسب الشراء لجواز أن يشتري نصف العبد دون نصفه الآخر وأما ما ليس له جزء ينفصل عنه لاحقيقة ولا حكما فلا يجوز توكيده بكل وأجمع فاذا قلت جاء زيدا متع عرفا أن يجيى بعض زيد دون بعضه الآخر فلا حاجة الى التوكيد بهما * والحاصل أنه يؤكده بكل ومثلا عامة بشرطين أن يكون المؤنث كذا بهما غير منتهى وهو المفرد بشرط

فلا تتبع النكرات كما
عليه البصريون
(ويكون) أى التوكيد
المعنى (بالفاظ
معلومة) عند العرب
لا يعدل عنها الى غيرها
(و) تلك الالفاظ
المعلومة (هى النفس)
بسكون القاء أى الذات
(والعين) المعبر بها عن
الذات مجازا من التعبير
بالبعض عن الكل
ويؤكد بهما لرفع المجاز
عن الذات فاذا قلت
جاء زيد احتتمل أن
تكون أردت كتابه
أورسوله أو ثقله فاذا قلت
جاء زيد نفسه أعينه
ارتفع مع المجاز وثبتت
الحقيقة (وكل وأجمع)
يؤكد بهما للاحاطة
والشمول فاذا قلت جاء
القوم احتتمل أن الجائى
بعضهم وأنك عبرت
بالكل عن البعض
فاذا أردت

التسميم على يدي

الجميع قلت جاء القوم
كلهم أجمعون وقد يحتاج
المقام إلى زيادة التوكيد
فيؤتى بالفاظ أخرى
معارضة وتسمى تلك
الالفاظ تنويع (أجمع
(وتنوع أجمع) لا تقدم
عليه (وهي) أي تنوع
أجمع (أكتع) مأخوذ
من تكتع الجار إذا
اجتمع (وأتبع) مأخوذ
من التبع وهو طول
العنق (وأبصع) بالصاد
المهملة مأخوذ من
البصع وهو العرق
المجتمع والاصل افراد
النفس عن العين وكل
عن أجمع وأجمع عن
توابعه (تقول) افراد
النفس عن العين في
الرفع (قامز بد نفسه
(و) في افراد كل عن أجمع
في النصب (رأيت القوم
كلهم) في افراد أجمع
عن توابعه في الخفض
(مررت بالقوم أجمعين)
وتقول في اجتماع
النفس والعين جاءز بد
نفسه عنه وفي اجتماع
كل وأجمع رأيت القوم
كلهم أجمعين وفي اجتماع
أجمع وتوابعه مررت
بالقوم أجمعين أكتعين
أبتعين أبصعين لكن
بشرط تقدم النفس
على العين وأجمع على تنويع

انسجزي حقيقة أو حكما والجمع إن اتصل بهما ضمير عائدا على المؤكد وأما أجمع فاعماله كدبها غالباً بعد كل فلان استغنت عن الضمير تقول اشترت العبد كله أجمع والامة كلها جماعة والعبيد كلهم أجمعين والامه كلهم جمع ويجوز تركيد الجمع به لأن لم يتقسمها كل قال تعالى لا غوينهم أجمعين واعلم أن أجمع وجماء لا يثنيان لأنهم استقنوا بكلا وكثما عن ثنيتهم فاقو كدالثنى بكلا في المدكر وكثما في المؤنث نحو جاء الزيدان كلاهما والمرأتان كاتاهما رأيت الزيدين كليهما والمرأتين كاتيهما ورأت بالزيدين كليهما والمرأتين كاتيهما وأما ياء كدبها باربع شروط أن يكون المؤكد بهما ماداً أعلى الاثنتين وإن يصح حلول الواحد محلهما فلا تقول اختصم الزيدان كلاهما لأن الاختصاص لا يكون الا من اثنين وأن يكون ما أسند اليهما غير مختلف المعنى فلا يجوز ما تزدو عاشر عمره وكلاهما أن يتصل بهما ضمير عائدا على المؤكد بهما (قوله التخصيص) أي بحسب الظاهر ولذلك قال سيبويه لا يرتفع الجواز الا بجميع الالفاظ اعهى العلى (قوله وقد يحتاج المقام) أي مقام الاخبار وقوله الزيادة التوكيد أي بحسب الزيادة في التوهم لاجل أن يرتفع ذلك التوهم (قوله لا تتقدم عليه) بل تكون متأخرة عنه لما عرفت من أنها وابعده ولا يؤول كدبها استقلالاً وشذ قوله

باليمنى كنت مبيها مرضعا • تحملى الذلفاء حولاً أكتعا

إذا بكيت قبلتي، أربعاً * إذا ظلمت الدهر أبكى أجمعاً

اه وفيه شذوذان آخران تؤكد النكرة والفصل بين المؤكد وهو الدهر والمؤكد وهو أجمع واجنبي وهو
 أبكى (قوله أكتع) أى فى الله كروجه أكتعون وكتعاء فى المؤنث وجع كتعت وكذا ما بعده (قوله
 من تكتع الجلد) فيه أن هذا رباعى ولا يصاغ منه أفعل التفضيل وأنه لا يشتق من الفعل قل ويجاب
 عن الثانى بأنه على حذف مضاف أى من مصدر تكتع الخ فتأمل (قوله من البتع) يسكون التاء وقوله
 وهو طول العنق أى لأن الدابة إذا طال عنقها حالت فى المرحى وضمت ما حو لها وجمته فنيه دلالة أيضا على
 اجتماع أجزاء المؤكد فى شى فتأمل (قوله صررت بالقوم أجمعين الخ) تقديمه أبتع على أبصع بحجارة لسكلام
 المصنف والأصح أن أبصع مقدم عليه فأخرها أبتع وما ذكره فى جمع المذكور وتقول فى جمع المؤنث جاءت
 الهمزات جمع كتعت بصع بتع بلاتنوين فى الجميع لأنها ممنوعة من الصرف للوصفية والعدل عن جمعوات
 الخ على الأصح وتقول فى المفرد المؤنث إذا كان يؤكد بذلك بأن كان ذا أجزاء جاءت القبيلة جمعا
 كتعاء بصعاء بتعاء بلاتنوين لالت التانيث الممدودة وتقول فى الله كرا إذا كان كذلك جاء الجبش
 أجمع أكتع أبصع أبتع بلاتنوين للعلمية أو الوصفية ووزن الفعل قال بعضهم ولا يجوز عطف بعض
 هذه الالفاظ على بعض ولا يجوز أن يتعدى هذا الترتيب وشذوق بعضهم أجمع أبصع وأشد منه قول
 أترجع ببع اه واختار ابن مالك وهشام جواز الابتداء بما شئت من هذه الالفاظ الثلاثة (قوله بشرط
 تقدم النفس الخ) لأن النفس للآهية والذات حقيقة والعين لها مجازا والحقيقة مقدمة على المجاز وقدما
 على كل لأنها للأحاطة والاحاطة وصف النفس ومعنى قائمها والنفس تقدم على وصفها وقدم كل شى
 أجمع لأن كلامه وقد يقع مبتدأ وأجمع مشتق ولا يكون الاتوكيدا والجامد المتصرف مقدم على
 المشتق الذى لا يتصرف وقد أجمع على توابعه لأنه أقوى فى النص على الجمعية من توابعه وقد أكتع
 لكونه أظهر فيها من أبصع وهو أظهر فيها من أبتع

(باب البيل)

هو لغة العوض من الشيء وليس مراداً هنا بل المراد المبدل فهو مصدر بمعنى اسم المفعول واصل إطلاقاً التابع المقصود بالحكم بلا واسطة ينتهين متبوعه فالتابع جنس دخل فيه سائر التوابع والمقصود بالحكم فصل

تابع للبدل منه في رفعه ونصبه وخفضه وجزمه وهذا معلوم من قوله (إذا أبدل اسم من اسم أو فعل من فعل تبعه في جميع أعرابه) من رفع ونصب وخفض وجزم (وهو) أي بدل الاسم من الاسم والفعل من الفعل (أربعة أقسام) على المشهور الأول (بدل الشيء من الشيء) أي بدل شيء من شيء وهو مساو له في المعنى (و) الثاني (بدل البعض من الكل) (٨١)

كان ذلك الجزء أو كثيرا أو مساويا للجزء الآخر (و) الثالث (بدل الاشتغال) وهو أن يشغل المبدل منه على لبدل اشتغالا بطريق الاجمال لا كاشتغال الظرف على المظروف (و) الرابع (بدل الغلط) أي بدل من اللفظ الذي ذكر غلطالا أن المبدل نفسه هو الغلط كما قد يتوهم كذا حرره في التوضيح فقال بدل الشيء من الشيء في الاسم (نحو قولك جاء زيد أخوك) وأعرابه جاء فعل ماض وزيد فاعل وأخوك بدل من زيد بدل شيء من شيء ويسمى بدل كل من كل سبحانه ابن مالك بالبدل المطابق (و) مثال بدل البعض من الكل (أكلت الرغبة فثمة) أو خفضه وثلاثة وأعرابه أكلت فعل وفاعل والرغبة مفعول به ثمة بدل من الرغبة بدل بعض من كل ومنع المحققون دخول ال على كل

أخرج عطف البيان والنعت والتوكيد لأنها مكملات للمقصود وليست مقصودة وبلا واسطة فصل آخر أخرج عطف النسق (قوله تابع للبدل منه في رفعه الخ) أي يتبع ما قبله في رفعه ونصبه مطلقا أي سواء كان اسما أو فعلا وخفضه ان كان اسما وجزمه ان كان فعلا وقوله تبعه في جميع أعرابه الخ أي ان كان له أعراب لفظا أو محلا أو تقدير أو هذا حيث لم يقطع فان قطع فيقال حينئذ بدل مقطوع اهـ من عبد المعطى (قوله على المشهور) مقابلة أنها خمسة بزياة بدل الكل من البعض كقوله

كأني غداة البين يوم تحملا * لدى سمرات الخى ناقد حنظل

ونفاة الجمهور وتأولوا البيت بأن اليوم بمعنى الوقت فهو من بدل الكل اهـ سم (قوله بدل الشيء من الشيء) وضابطه ان يكون المراد بالثاني مأثورا بالاول وان تغاير مفهومهما نحو جاء زيد أخوك فان المراد بالآخر هو زيد وان كان بين الآخر زيد عموم وخصوص مطلق ففهومهما متغايران (قوله أي بدل شيء من شيء) انما فسر الشيء بذلك دفعا للاعتراض على المتن بأن قوله بدل الشيء من الشيء صادق بالانواع الاربعة فان بدل البعض من الكل يصدق عليه بدل الشيء من الشيء وكذا بدل الاشتغال الخ ففسر الشارح ذلك بأن المراد بالشيء فيه الشيء المساوي (قوله بدل الاشتغال) وضابطه ان يكون بين الاول والثاني ارتباط وتعلق بغير الكمية والجزئية سواء كان الاول مشتملا على الثاني اشتغال الظرف على المظروف نحو يستأثرك عن الشهر الحرام قتال فيه أو الثاني مشتملا على الاول نحو سلب زيد ثوبه ولا اشتغال أصلا نحو تفعل زيد علمه فخرج بقولنا ان يكون بين الاول والثاني ارتباط بدل الغلط باقسامه وبقولنا بغير الكمية والجزئية بدل الكل و بدل البعض وعرفه الشارح بقوله وهو ان يشتمل الخ (قوله أن يشتمل المبدل منه) أي معناه وقوله بطريق الاجمال أي بطريق هي الاجمال من حيث كونه ذا الاعلى ومتفاضلا به بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر المبدل منه متشوقة الى ذكر البديل منتظرة له فيجىء ومبيننا ومفصلا لما أجل أولا * وحاصل المراد دلالة أول الكلام بالاجمال على آخره (قوله لا كاشتغال الظرف) قيد للدخال لا لاخراج يعني لا يشترط خصوص ذلك لأن ذلك يضر ولا يكفي بدليل آتيانه في الآية أعني يستأثرك عن الشهر الحرام الخ كما تقدم (قوله بدل الغلط) هو أحدا أقسام البديل الذي على معنى بل وهي ثلاثة بدل اضرب وهو ما يقصد متبوعه كما يقصد هو ولا علاقة بينهما وضابطه أن يخبر المتكلم بشيء ثم يدوله أن يخبر بما آخر من غير ابطال الاول ولهذا يسمى أيضا بدل البداء بدل غلط وهو ما لا يقصد كمتبوعه بل يسبق اللسان اليه وبدل نسيان وهو ما يقصد كمتبوعه ثم يتبين فساد ذلك المقصد فاذا قلت تصدقت ب درهم دينار فان قصدت التكلم بهما ولكن بدالك الاضرب عن الاول الى الثاني فهو بدل اضرب وبداء وان قصدت التكلم بالدينار فسبق لسانك الى الدرهم فبدل غلط وان قصدت التكلم بالدرهم ثم تبين لك فساد قصدك فتكلمت بالدينار فبدل نسيان فالغلط في اللسان والنسيان في الجنان والاحسن في الثلاثة العطف ببل فيكون من باب عطف النسق ولا بد في بدل البعض والاشتغال من ضمير مطابق للبدل منه مذكور أو مذكور كما في قوله تعالى والله على الناس حج البيت من استطاع الخ فمن بدل بعض من الناس والضمير مقدر أي منهم (قوله بالبدل المطابق) هو أولى لصلاحيته لبدل اسم الله نحو ال صراط العزيز الحميد الله على قراءة الجر فانه لا يقال فيه بدل الكل من الكل لان الله تعالى منزوع عن الكمية والجزئية (قوله ومنع المحققون دخول ال)

(٩١ - ابو النجا) وبعض (و) مثال بدل الاشتغال (تفعل زيد علمه) وأعرابه تفعل فعل ومفعول وزيد فاعل وعلمه بدل من زيد بدل اشتغال (و) مثال بدل الغلط (رأيت زيدا الفرس) وأعرابه رأيت فعل وفاعل زيدا مفعول به والفرس بدل من زيد بدل غلط وذلك أنك (أردت ان تقول) رأيت (الفرس) ابتداء (فغلطت) فجعلت زيدا مكانه هذا معنى قوله (فابست زيدا من)

أى عوضت ريدا من لفظ الفرس فهذه أمثلة أقسام البديل الأربعة في الاسم وأما في الفعل فقال الشاطبي تجرى فيه الأقسام الأربعة مثال بدل الشيء من الشيء في الفعل ومن يفعل ذلك يلحق أمثاله بضعف له العذاب فإن معنى مضاعفة العذاب هو لقي الآثام ومثال بدل البعض من الكل أن تصل تسجد لله برحمك ومثال بدل الاشتغال قوله : إن على الله أن تبايعا * تؤخذ كرها أو تجبى طائعا لأن الأخذ كرها والمجبى طائعا من صفات المبايع ومثال بدل الغلط إن تأتينا تسألنا نعطك هذا ملخص كلامه والدرك عليه وأوجه بدل الاسم من الاسم على (٨٢) ما يقتضيه الضرب من جهة الحساب أربعة وستون حاصلة من ضرب أربعة في

ستة عشر وذلك لأنهما إماما عرفتان أو نكرتان أو الأول معرفة والثاني نكرة أو بالعكس فهذه أربعة وكل منها إما مضمرة أو مظهر أو مختلفةا فهذه ستة عشر وكل منها إما بدل شيء من شيء أو بدل بعض من كل أو بدل اشتغال أو بدل غلط فهذه أربعة وستون وة أصيلاها من الجواز والامتناع مذكورة في المطولات .

[باب منصوبات الأسماء]
تقدمت منصوبات الأفعال

(المنصوبات) من الأسماء (خمسة عشر) منصوبا (وهى) على سبيل الإجمال والتعداد (المفعول به) نحو ضربت زيدا (والمصدر) المنصوب على المفعولية المطلقة نحو ضربت ضربا (وظرف الزمان) نحو صمت يوما

أى للامتناع من الإضافة لفظا أو تقديرا ولا يجمع بين آل والإضافة وهذا اعتراض على المتن حيث أدخل آل عليهما (قوله أى عوضت) تأويل لقول المصنف أبدلت فإن ظاهره أن زيد فى المثال بدل وليس كذلك بل هو مبديل منه فالبدل فى كلامه بالمعنى اللغوى وهو التعويض (قوله إن على الله الخ) هذا فى شخص تقاعد عن مبايعة الملك وعلى جار ومجرو خبر إن مقدم وأن تبايعا اسمها مؤخر أى إن مبايعتك على والله منصوب على نزع الخافض وهو حرف القسم وكرها نصب على أنه صفة لمصدر محذوف أى أخذا أو مجيئا كرها أو منصوب على الحال أى كرها وتجبى بالنصب عطفا على تؤخذ وطائعا حال (قوله إماما عرفتان) نحو زيد أخوك فى بدل الكل وضربت زيدا رأسه فى بدل البعض وسلب زيد ثوبه فى بدل الاشتغال ورأيت زيدا الأسد فى بدل الغلط (قوله أو نكرتان) نحو جاءنى رجل شخص صالح فى بدل الكل وضربت رجلا رأسا له فى بدل البعض وسلب رجل ثوبه فى بدل الاشتغال ورأيت رجلا أسدا فى بدل الغلط (قوله أو الأول معرفة والثاني نكرة) نحو مررت بزيد أخ لك وضربت زيدا عنقه وخلع زيد نعل له ونظرت زيدا قرا (قوله أو بالعكس) نحو مررت برجل أخيك وضربت رجلا ظهره ونفنى رجل عانه ونظرت رجلا الحمار (قوله وكل منهما) أى من الأربعة بحسب العقل والافال نكرة لا تكون ضميرا كالأخفى (قوله إماما مضمرة) نحو ضربته إياه فى بدل الكل ورأس زيد ضربته إياه فى بدل البعض من الكل بأن يكون ضمير ضربته راجعا إلى زيد وضمير إياه راجعا إلى الرأس وعلم زيد أعجبني هو بأن يكون فاعل أعجبني راجعا إلى زيد وضمير هو راجعا إلى علم وزيد حمار رأيت إياه فى بدل الغلط برجوع الضمير الأول إلى زيد والثاني إلى الحمار (قوله أو مظهر) تقدمت أمثله (قوله أو مختلفةا) بأن يكون الأول مضمرا والآخر مظهرا نحو أخوك لقيته زيد فى بدل الكل وزيد أقطعته يده فى بدل البعض وزيد كرهته جهاته فى بدل الاشتغال وزيد كرهته الدابة فى بدل الغلط أو بالعكس نحو أخوك لقيت زيد إياه والأخ هو زيد واليد كسرت زيد إياها والجهالة كرهت زيد إياها ودابة ركبت زيد إياها (قوله مذكورة فى المطولات) راجعها فى الحاشية

باب منصوبات الأسماء

(قوله خمسة عشر) أى بعد الظرفين واحدا وخبر كان وأخواتها واسم إن وأخواتها واحدا وعد التوابع أربعة (قوله والتعداد) أى التفصيل والواو بمعنى ثم (قوله قراءة للعلم) هذا المثال مبنى على أنه لا يشترط فى المفعول له أن يكون قلبيا أى قائما بمعناه بالقلب وهو ضعيف والأصح الاشتراط فالأولى التمثيل بنحو قصدتك ابتغاء معروفك (قوله وإنما أسقطهما) أى مفعولى ظننت (قوله وستمرة) أى المنصوبات وقوله فى أبواب الخ من ظرفية الشيء فى نفسه فالصواب حذف فى اه من المحشى . أقول هذا الاعتراض منشؤه عود الضمير فى ستمرة على المنصوبات بمعنى الأبواب وليس ذلك بلازم بل يصح عوده عليها بمعنى الأسماء

(وظرف المكان) نحو جاست أمام الشيخ وهذان الظرفان هما السميان بالمفعول فيه (والحال) نحو جاء زيد راكبا (والتمييز) نحو طبت نفسا (والمستثنى) فى بعض أحواله نحو جاء القوم إلا زيدا (واسم لا) النافية للجنس نحو لا غلام سار حاضرا (والنادى) نحو يا عبد الله (والمفعول من أجله) نحو جئتكم قراءة للعلم (والمفعول معه) نحو سرت والنيل (وخبر كان وأخواتها) نحو كان الله غفورا رحاما (واسم إن وأخواتها) نحو إن زيدا قائم ومفعولا ظننت وأخواتها نحو ظننت زيدا قائما وإنما أسقطهما لتقديم ذكرهما فى المرفوعات أولسكونهما داخلين فى قسم المفعول به وخبر ما الحجازية نحو ما هذا بشر وقد أدخل بذكره (والتابع للمنصوب وهو أربعة أشياء) كما تقدم فى المرفوعات (النعت والعطف والتوكيد والبدل) وستمرك فى أبواب متعددة

المنصوبة

أبا بابا على ترتيبها في التعداد . ﴿باب المفعول به﴾ الهاء من به تعود إلى أل الموصولة في المفعول (و) المفعول به (هو الاسم

المنصوب الذي يقع به) أى عليه (الفاعل) الصادر من الفاعل (نحو قولك ضربت زيدا) فريدا اسم منصوب وقع عليه الفعل وهو الضرب وهذا تعريف بالرسم كما مر (وركت الفرس) فالفرس مفعول به لأنه وقع عليه فعل الفاعل وهو الركوب (وهو) أى المفعول به (قسمان) قسم (ظاهر، و) قسم (مضمر فالظاهر ما تقدم ذكره) من نحو ضربت زيدا وركبت الفرس (والمضمر قسمان) أيضا قسم (متصل، و) قسم (منفصل فالتصل) هو الذي لا يتقدم على عامله ولا يفصل بينه وبينه يلا وهو (اثنا عشر) نوعا الأول ضمير المتكلم وحده (وهى ضربي) زيد فالياء من ضربي مفعول به وهو مبنى لا يدخله إعراب (و) الثاني ضمير المتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (ضربنا) زيد ، فنا مفعول به محله نصب لأنه اسم مبنى (و) الثالث ضمير المخاطب المذكور نحو قولك (ضربك) زيد فالكاف من ضربك مفعول به مبنى محله نصب وفتحته فتحة بناء لافتحة (٨٣) إعراب (و) الرابع ضمير المؤنثة

المنصوبة وغاية ما فيه نظرية المدلول في الدال ولا ضرر فيه فتأمل وقوله متعددة بالجر صفة لأبواب وبالنصب حال من فاعل ستمر (قوله بابا بابا) منصوبان بالفعل المتقدم الذي هو هنا ستمر على أن المجموع حال أى بابا منضم لباب أو متفرقا عن باب أى مرتبة اه محشى . أقول قوله على أن المجموع حال الخ عبارته محتملة لأن يكون حالا من ضمير ستمر والمعنى على ما قدمه من عود الضمير على المنصوبات بمعنى الأبواب ستمر أى الأبواب حال كونها منضم بعضها إلى بعض الخ وعلى ما قدمناه ستمر حال كونها مدلوله لباب باب ويكون ذلك على التوزيع على حد ركب القوم دوابهم ومحتملة لأن يكون حالا من الأبواب وهو أقرب وهو وإن كان نكرة إلا أن معه مسوفاً وهو وصفه بمتعدد فتأمل.

﴿باب المفعول به﴾

(قوله إلى أل الموصولة الخ) والمعنى الذي فعل به أى عليه (قوله الاسم) أى الصريح كما مثل أو المؤول نحو وتودون أن غير ذات الشوكة تكون لكم (قوله المنصوب) أى لفظا كما مثل أو محلا كضربت هذا أو تقدير كضربت الفتى وغلامى (قوله أى عليه) فالباء في المتن بمعنى على وقوله الفعل أى اللغوى الذي هو الحدث كما أشار إليه الشارح بقوله الصادر من الفاعل والمراد بوقوع الفعل عليه تعلقه به سواء كان التعلق على سبيل الثبوت كما مثل أو على سبيل النفي نحو ما ضربت زيدا (قوله ذكره) أى من الأقسام العشرة المذكورة في باب الفاعل (قوله فالتصل) أى من حيث هو لا بقيد كونه مفعولا به (قوله ضربنا زيد) بفتح الباء كما علم من باب الفاعل (قوله في التثنية مطلقا) أى مذكرا أو مؤنثا (قوله والميم والألف) فيه مسامحة كما تقدم في باب الفاعل (قوله فالهاء ضمير المفعول به المؤنث) الأولى أن يقول فيها ضمير الخ لأن الضمير مجموع الألف والهاء كما يأتى (قوله هو الصحيح) وقال في التسهيل وها للغائبة . قال المرادى أى أن الضمير مجموع الألف والهاء وحكى السيرافى أنه لا خلاف في ذلك للزوم الألف اه (قوله المتصلان) صفة كاشفة ومثاهما ياء المتكلم (قوله في موضع رفع أصلا) فيه نظر لأنه يرد عليه الكاف من قولك يعجبني ضربك زيدا فانها في محل رفع على أنها فاعل أى بالضرب وكذلك الهاء من قولك زيد يعجبني ضربه عمرا . ويجاب بأنه لا نظر لأن المراد أنهما لا يقعان في محل رفع

نصب والنون المشددة علامة جمع الإناث في الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكور الغائب نحو قولك زيد (ضربه) عمرو فالهاء في موضع نصب على المفعولية مبنى لإعراب فيه (و) التاسع ضمير المؤنثة الغائبة نحو قولك هند (ضربها) عمرو فالهاء ضمير المفعول به المؤنثة موضعها نصب على المفعولية وفتحها فتحة بناء لافتحة إعراب (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطاقا نحو قولك الزيدان (ضربهما) عمرو فالهاء ضمير المفعول به موضعها نصب والميم والألف علامة التثنية (و) الحادى عشر ضمير جمع المذكور الغائبين نحو قولك الزيدون (ضربهم) عمرو فالهاء مفعول به والميم علامة لجمع المذكور (و) الثاني عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك الهندات (ضربهن) عمرو فالهاء ضمير المفعول به والنون المشددة علامة جمع الإناث وما ذكرناه من أن الكاف أو الهاء وحدها هو الضمير هو الصحيح ولا تقع الكاف والهاء التصلتان في موضع رفع أصلا وإنما يقعان في موضع نصب أو الخفض فقط (و) الضمير (المنفصل) وهو الذي يتقدم على عامله أو يقع بعد إلا

أو مافى معناها (أثنا عشر) نوعا أيضا الأول ضمير التكلم وحده (وهى إياى) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياى قايأ وحدها فيها ضمير التكلم فى موضع نصب على المفعولية والياء المتصلة بها حرف تكلم (و) الثانى ضمير التكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه نحو قولك (إيانا) أكرمت أو ما أكرمت إلا إيانا قايأ وحدها ضمير المفعول به فى موضع نصب ونا المتصلة بها علامة الجمع من التكلم مع المشاركة أو التعظيم (و) الثالث ضمير المفرد المخاطب نحو قولك (إياك) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياك قايأ ضمير المفعول به والكاف المتصلة المفتوحة حرف خطاب (و) الرابع ضمير المفردة المخاطبة نحو قولك (إياك) أكرمت وما أكرمت إلا إياك قايأ ضمير المفعول به والكاف المكسورة حرف خطاب (و) الخامس ضمير المثنى المخاطب مطلقا نحو قولك (إياكما) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكما قايأ ضمير المفعول به والكاف والميم والألف علامة المثنى (و) السادس ضمير جمع الذكور المخاطبين نحو قولك (إياكم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياكم قايأ ضمير المفعول به والكاف والميم علامة الجمع (٨٤) (و) السابع ضمير جمع المؤنث المخاطب نحو قولك (إياكن) أكرمت أو

ما أكرمت إلا إياكن قايأ ضمير المفعول به والكاف حرف خطاب والنون المشددة حرف دال على جمع المؤنث فى الخطاب (و) الثامن ضمير المفرد المذكر الغائب نحو قولك (إياه) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياه قايأ ضمير المفعول به والهاء علامة على الغيبة فى المذكر (و) التاسع ضمير المفردة الغائبة نحو قولك (إياها) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها قايأ ضمير المفعول به والهاء والألف علامة التأنيث فى الغيبة (و) العاشر ضمير المثنى الغائب مطلقا نحو قولك (إياهما)

قط وهما فى هذين المثالين كل منهما له محلان محل رفع على الفاعلية ومحل جر بالاضافة أفاده عبدالمعطى (قوله أو مافى معناها) من إفادة الحصر وذلك كما تأمنا فانها تفيد الحصر كما وإلا .

﴿ باب المصدر ﴾

المصدر من حيث هو اسم للحدث الجارى على فعله أى المشتمل على حروف فعله الأصول فخرج بقولنا اسم للحدث ماعدا اسم المصدر وخرج بالجارى على فعله اسم المصدر كإفعل غسلا وغسلا وتوضأ وضوءا فاسم الحدث قسما ما اشتمل على حروف فعله الأصول وهو المصدر وما لا هو اسم المصدر وأما المصدر من حيث كونه يسمى مفعولا مطلقا فهو ما ليس خبرا من مصدر مؤ كذا لعامله أو مبين لنوعه أو عدده فخرج بقولنا ما ليس خبرا نحو ضربك ضرب أليم فإن ضرب أليم وإن كان مصدرا مبينا للنوع إلا أنه خبر وقولنا من مصدر أخرج نحو ولى مدبرا فإن مدبرا وإن كان مؤ كذا لعامله لكنه اسم فاعل لا مصدر وقولنا مؤ كذا لعامله نحو ضربت ضربا أو مبينا لنوعه كضربت ضرب الأمير وقولنا أو عدده نحو ضربت ضربتين وهذا بناء على أن بين المصدر والمفعول المطلق عمومًا وخصوصًا مطلقا فكل مفعول مطلق مصدر ولا عكس وقيل بينهما العموم والخصوص الوجهى يجتمعان فى نحو ضربت ضربا وينفرد المصدر فى نحو يعجبني ذهابك وينفرد المفعول المطلق فى نحو قولك ضربت سوطا والقائل بالقول الأول يقول سوطا نائب عن المفعول المطلق وليس نفسه ولما لم يكن مراد المصنف ببيان المصدر هنا مطلقا بل بيانه من حيث إنه ينصب مفعولا مطلقا وصفه الشارح بقوله المنصوب على المفعول المطلق وكان الأولى أن يقول على المفعولية المطلقة أو على أنه المفعول المطلق أى الذى لم يقيد بجار ولا ظرف بخلاف بقية المفاعيل (قوله ثالثا) حال من ضمير يحىء العائد على الاسم وهذا التعريف غير جامع لأنه لا يصدق على المفعول المطلق الذى ليس مصدرا على القول به كما مر إلا أن يجاب بأن المراد يحىء كذلك حقيقة أو حكما فيشمل ذلك من جهة أنه بمعنى المصدر على أنه ليس المراد من ذلك التعريف حقيقة بل المراد التوضيح والتسهيل لأن مجيئه ثالثا ليس قيذا وإنما قيد به نظرا لما جرى فى العرف من تقديم الماضى وتأخير المضارع والتثنية بالمصدر وإلا فلا بعد أن يتكلم بالمصدر بعد الماضى

أكرمت أو ما أكرمت إلا إياها قايأ ضمير المفعول به والهاء والميم والألف علامة التثنية فى الغيبة (و) الحادى عشر ضمير جمع الذكور الغائبين نحو قولك (إياهم) أكرمت أو ما أكرمت إلا إياهم قايأ ضمير المفعول به والهاء والميم علامة الجمع فى التذكير (و) الثانى عشر ضمير جمع الإناث الغائبات نحو قولك (إياهن) أكرمت أو ما أكرمت إلاياهن قايأ ضمير المفعول به والهاء والنون المشددة علامة جمع الإناث فى الغيبة وما ذكرته من أن إيا وحدها هى الضمير والواو لاحقة لها حرف تكلم وخطاب وغيبة وتثنية وجمع هو الصحيح .

﴿ باب المصدر ﴾ المنصوب على المفعول المطلق (المصدر هو الاسم المنصوب الذى يحىء) حال كونه (ثالثا فى تعريف الفعل) كما إذا قيل لك صرف (نحو ضرب) فانك تقول (ضرب يضرب ضربا) فضربا مصدر جاء ثالثا فى تعريف الفعل لأن ضرب هو الأول ويضرب هو الثانى سربا هو الثالث (وهو) أى المصدر المنصوب الواقع مفعولا مطلقا (قسما) قسم (لفظى) وقسم (معنوى) لأنه لا يخلو إما أن يوافق لفظ المصدر لفظ فعله الخاص له أولا (فان وافق لفظه) أى المصدر (لفظ فعله) فى حروفه الأصول ومعناه (فهو) أى المصدر (لفظى) سواء وافق مع

ذلك في تحريك عينه نحو فرح فرحا أولا (نحو قتله قتلا) فحروف قتل هي حروف قتلا بعينها إلا أن السجل مفتوح العين والمصدر ساكن العين (وإن وافق) المصدر (معنى فعله) الناصب له (دون) موافقه (لفظه) في حروفه (فهو) أى المصدر (معنوى) لموافقته بالفعل في المعنى دون الحروف (نحو جلست قعودا وقمت وقوفا) فإن المصدر الذى هو (٨٥) قعودا موافق لفعله الذى هو جلست

في معناه دون لفظه لأن القعود والجلوس بمعنى واحد وحروفهما متغايرة فحروف جلس الجيم واللام والسين وحروف قعود القاف والعين والواو والهمزة وكذا تقول في الوقوف والقيام وهذا التقسيم الذى ذكره المصنف إنما يتمشى على مذهب المازنى القائل بأن المصدر المعنوى ينصب بالفعل المذكور معه وأما على مذهب من يقول إنه منصوب بفعل مقدر من لفظه فتقدير جلست قعودا جلست وقعدت قعودا فلا وتجهله في اللفظى بالتعدي وفى المعنوى باللازم لا لاخصيص إذ كل منهما يجرى مع المتعدي واللازم (باب ظرف الزمان وظرف المكان) المسمى بالفعل فيه (ظرف الزمان هو اسم الزمان المنصوب) باللفظ الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على

أو يتكلم به أولا ثم يؤتى بعده بالماضى أو يتكلم أولا بالماضى ثم المضارع ثم الأمر ثم المصدر فتارة يجيء ثانيا وتارة يجيء أولا وتارة يجيء رابعا (قوله في تحريك عينه) أى مطلق التحريك وإن اختلف شخص الحركة بدليل مثله بفرح فرحا فإن عين الأول مكسورة وعين الثانى مفتوحة (قوله بعينها) أى بحسب الوهم أى فى مثل عينها نوعا لأن الشخص الواحد لا يوجد بعينه فى محل حال وجوده بعينه فى محل آخر فإن ذلك محال فالمراد بقوله بعينها أى بعين نوعها (قوله الجيم الخ) أى مسمى الجيم الخ وكذا قوله القاف الخ أى مسماها (قوله فلا) أى فلا يتمشى هذا التقسيم بل يكون المصدر باعتبار فعله لفظيا أبدا لأن فعله لا يكون إلا من لفظه (قوله مع للتعدي واللازم) نحو فرح فرحا فهذا لازم مع اللفظى ونحو أحبته مئة أى حبة فهذا مصدر معنوى مع فعل متعد .

(باب ظرف الزمان وظرف المكان)

الظرف لغة الوعاء مطلقا ، واصطلاحا ما ذكره التنى والشارح وإنما جمع المصنف بينهما فى باب واحد لتشابههما وتقارب أحكامهما وأفرد كلا بتعريف يخصه تخلصا للبتدى من ورطة الاشتباه (قوله هو اسم الزمان) من إضافة الدال للدلول (قوله المنصوب) خرج المرفوع والجور (قوله باللفظ) متعلق بمنصوب وإنما قال باللفظ ليشمل الفعل نحو صمت يوم الجمعة وغيره مما يعمل عمله وقوله الواقع فيه أى فى اسم الزمان فقولك قدمت يوم الجمعة وقع القدوم فى يوم الجمعة وقس عليه البقية والمراد بالوقوع التعلق فهو أعم من أن يكون بطريق الإثبات أو النفي فيشمل ما قدمت يوم الجمعة (قوله بتقدير معنى فى) أى بتضمين معناها وهى الظرفية خرج مانصب لا بتقدير معناها بأن كان على تقدير الباء نحو تمرن الديار أى بالديار وعلى تقدير من كالتمييز نحو طبت نفسا أو كان بتقدير لفظ فى دون معناها نحو وترغبون أن تنكحوهن أو نصب لا بتقدير حرف أصلا نحو يوم ما من قوله تعالى يخافون يوما فتقدير الشارح معنى لا بد منه لدفع ما أورد على المتن من أن كلامه يقتضى أن نحو تنكحوهن ظرف لكونه على تقدير فى معنى أنه ليس ظرفا وقوله الدالة على الظرفية أخرج التى للتعدية كما فى وترغبون الخ والتى للسببية والظرفية كون شىء يستقر فيه شىء آخر حقيقة أو حكما كصليت أو صمت يوم الجمعة (قوله سواء فى المبهم الخ) المبهم ما دل على قدر من الزمان غير معين نكرة كان نحو لحظة وحين وساعة أو معرفة كالحين واللحظة ، والمختص ما دل على زمن مقدر معلوما كان ذلك المقدر وهو المعروف بأن نحو صمت اليوم وأقمت العام أو بالعلمية كصمت رمضان واعتكفت يوم الجمعة أو بالإضافة كجئت زمن الشتاء ويوم قدوم زيد أو غير معلوم وهو المنكر نحو سرت يوما أو يومين أو أسبوعا فالمعذور من قبيل المختص خلافا لمن جعله قسما ثالثا (قوله وغدوة بالتونين) وأصله غدو (قوله مع التنكير) أى مع إرادة كونها نكرة لا تختص بعين فتطلق على غدوة أى يوم كان والتاء فيها حينئذ كالنساء فى الوصف كقائمة وضاربة لا تمنع الصرف وقوله مع التعريف أى مع إرادتها من يوم معين والمانع لها من الصرف حينئذ العلمية والتأنيث اللفظى وقوله من صلاة الصبح أى من وقت دخول صلاته وقوله أزورك غدوة مثال للنكرة وقوله وأغدوة يوم الاثنين مثال للمعرفة بالإضافة وكذا غدوة بلا تونين إذا أردت بها غدوة معينة أفاده عبد المعطى (قوله على الصحيح)

الظرفية سواء فى المبهم والمختص (نحو اليوم) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس تقول صمت اليوم أو يوما أو يوم الخميس (والليلة) وهى من غروب الشمس إلى طلوع الفجر تقول اعتكفت الليلة أو ليلة الجمعة (وغدوة) بالتونين مع التنكير وبعده مع التعريف وهى من صلاة الصبح إلى طلوع الشمس تقول أزورك غدوة أو غدوة يوم الاثنين (وبكرة) بالتونين وتركه على ما تقدم فى غدوة وهى أول النهار وأول النهار من الفجر على الصحيح وقيل من طلوع الشمس تقول أجيئك

بكرة أو بكرة النهار (وسحرا) بالتنوين إذا لم يزد به سحر يوم بعينه و بالتنوين إذا أردت بذلك وهو آخر الليل قبيل الفجر تقول أجيئك يوم الجمعة سحرا وسحر يوم الجمعة أو أجيئك سحرا من الاسحار (وغدا) وهو اسم اليوم الذي بعد يومك الذي أنت فيه تقول أكرمك غدا (وعتمة) (٨٦) وهي ثلث الليل الأول تقول آتيك عتمة أو عتمة ليلة الخميس (وصباحا) وهو أول

النهار تقول أنتظرك صباحا وصباح يوم الجمعة (ومساء) بالمند وهو من الظهر إلى آخر النهار تقول أجيئك مساء أو مساء يوم الخميس (وأبدا) وهو الزمان المستقبل الذي لا غاية لمنتهاه تقول لأكرم زيدا أبدا وأبدا لأبدين (وأما) وهو ظرف لزمان مستقبل تقول لأكرم زيدا أبدا أو أمد الدهر أو أمد الدهرين (وحينا) وهو اسم لزمان مبهم تقول قرأت حيناً أو حين جاء الشيخ زوما أشبه ذلك من أسماء الزمان المبهمة كحور وقت وساعة وزمان والمختصة نحو نحيي ونحوي * وأعلم أن هذه الأمثلة منها ما هو ثابت التصرف والانصراف كيو مولاة ومنها ما هو منفي التصرف والانصراف نحو سحر إذا كان ظرفا ليوم بعينه فإنه لا ينون لعدم انصرافه ولا يفارق النسب على الظرفية

هذا الخلاف بين هل اللغة وأهل الشرع فأهل اللغة قالوا بطولع الشمس وأهل الشرع قالوا من الفجر (قوله بكرة الخ) الأول مثال للنكرة والثاني للعرف بالاضافة وكذا بكرة بالتنوين إذا أردت معينة كما تقدم نظيره (قوله قبيل) بمنته بعد الموحدة مصغرا اسم لزمان الملاصق للفجر فهو أخص من قبل لأن قبل يطلق على الزمان المتسع (قوله يوم الجمعة سحرا) بالتنوين لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والعذر عن السحر قال ابن مالك

والعذر والتعريف ما هنا سحر * إذا به التعميل قصدا يعتبر

وهو في مثال الشارح بدل من يوم الجمعة بدل بعض من كل قال النبتي ثم لا يخفى عليك أن الشارح قدم أن اليوم من طلوع الفجر إلى غروب الشمس وذكر هنا أن السحر آخر الليل وحينئذ فكيف يستقيم أن يناسب أن يقال أجيئك يوم الجمعة سحرا بل المناسب المستقيم أن يقال أجيئك ليلة الجمعة سحرا فتنبه وجاب قل بأنه على حذف مضاف والتقدير أجيئك ليلة يوم الجمعة سحرا فسد سحر بدل من المضاف المحذوف (قوله أو سحر يوم الجمعة) بالاضافة وفيه ما تقدم وهو مثال للعرف بالاضافة وما بعده مثال للنكرة (قوله بعد يومك) أي متعلا به فكان الأولى أن يقال عقبه وليذكر التنوين وعدمه في غدا وما بعده لأنها مبنوية دائماً مع عدم الاضافة وأل (قوله وهي ثلث الليل الأول) أي من بعد العشاء أرمن قبيل وقتها قل (قوله وهو أول النهار) أي من الفجر إلى الزوال لأنه مقابل المساء اه قل (قوله إلى آخر النهار) وقد يمتد إلى نصف الليل وعقبه الصباح على ما تقدم قل (قوله وهو الزمان المستقبل) فلا يصح ما صحبتك أبدا قل (قوله وأبدا لأبدين) أي الموجودين في الأبد فأكمله قال لأكرم زيدا مادام أحسن وجودي في الأبد اه من عبد المعطى (قوله وأما) هو بمعنى أبدا ولو قال الشارح هكذا لكان أخصر وأوضح (قوله أو أمد الدهرين) أي الموجودين في الدهر فأكمله قال لأكرم زيدا مادام أحسن وجودي لدهر اه من عبد المعطى (قوله نحو نحيي ونحوي) قال في القاموس الضحوة والضحية كعشية ارتفاع النهار والضحي فويقه ويذكر اه (قوله ثابت التصرف والانصراف) التصرف هو وقوعه خبراً أو مبتدأ أو فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه أو حالاً أو غير ذلك والانصراف الجر بالأكسرة مع التنوين أو أل والاضافة (قوله نحو غدوة وبكرة علمين) أي لأنهما منوعان من الصرف حينئذ لعمري والتأنيث التثنية ونحرجان عن النسب على الظرفية إلى غيره وأشار بقوله نحو إلى أن لهما نظائر وهو كذلك كشعبان رمضان خلتا من زعم أنه ليس هناك غيرهما اه من عبد المعطى (قوله نحو عتمة ومساء) أي وعشيا وعشية وعشاء وصباحا وكذا عند فاعلاً أو مفعولاً أو ظرفاً أو مجرورة بمن خاصة ومن هنا حكموا بالحقن على ما شتهر على السنة العامة في كتب سرائرهم من قولهم الواصل إلى عندكم (قوله المبهم) لرفع صفة الاسم إنما قيدها بهم وأطلقه في طرف الزمان لأن ظرف المكان لا يكون إلا مبهما اه من عبد المعطى (قوله المنصوب باللفظ) أي الشامل للفعل وما أشبهه كما مر وألحق بهذا الطرف أماء القادر نحو سرت فرسخا يريد أوصاف من الفعل كرميت مرمى زيد وجاست مجلس عمر ولا يكون إلا في هذا الاسم جنس فلا يقال جلست مقعد زيد

لعدم نصرفه منها ما هو ثابت التصرف منفي الانصراف نحو غدوة وبكرة علمين ومنها ما هو ثابت لا انصراف منفي التصرف باب نحو عتمة مساء (وظرف المكان هو اسم المكان المبهم) المنصوب) بالانفعال الدال على المعنى الواقع فيه (بتقدير) معنى (في) الدالة على الظرفية (نحو أمام) وهو بمعنى قدام تقول جاست أمام الشيخ أي قدامه (وحذف) وهو ضد قدام تقول جلست خلفك (وقدام) وهو مرادف لأمام تقول جلست قدام الأمير (وراء) بالاد وهو مرادف خلف تقول جلست وراءك (وفوق) وهو المكان العالي تقول جلست فوق

النبر (وتحت) وهو ضد فوق تقول جلست تحت الشجرة (وعند) وهو لما قرب من المكان تقول جلست عند زيد أي قريبا منه (ومع) وهو اسم المكان الاجتماع تقول جلست مع زيد أي مصاحبا له (وإزاء) (٨٧) وهو بمعنى مقابل تقول جلست إزاء زيد أي مقابله

﴿ باب الحال ﴾

أصله حوّل وأبنت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وهي تذكر وتؤنث . وهي لغة ماعليه الشخص من خير أو شر واصطلاحا ما ذكره اللحن والشارح (قوله الاسم) صريحاً وهو ظاهر أو تأويلاً كالجملة الواقعة حالاً نحو جاء زيد يضحك فإن الحال تكون جملة ماضوية ومضارعية واسمية وظرفاً وجاراً أو مجروراً وهي في جميع ذلك في محل نصب على الحال فخرج الفعل والحرف (قوله الفضلة) والمراد بالفضلة هنا ما ليس جزءاً من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه فلا يخرج نحو كسالى من قوله تعالى قاموا كسالى فإنه حال ولا يستغنى الكلام عنه وخروج بالفضلة الخبر من نحو قولك زيد ضاحك فإن ضاحكاً وإن كان اسماً مبيناً لاهيئة فهو عمدة لافضلة (قوله المنصوب) هذه صفة لازمة له لأنه لا يكون إلا كذلك لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات لكن نصبه لا بأى ناصب بل مقيد بكونه الفعل أو شبهه فخرج النعت لأنه ليس كذلك أى ليس منصوباً بالفعل أو شبهه وإنما هو تابع للمنصوب هكذا قال الشيخ النبتى وقد يقال عليه النعت أيضاً منصوب بالفعل أو شبهه لأن العامل في التابع هو العامل في المتبوع على أن هذا القيد إذا كان مخرجاً للنعت لا يصح قوله إنه صفة لازمة أى لا حاجة إليها كذا في الحاشية . وأقول والأولى أن يقال إن النعت خارج بقيد ما يحوز في قوله المنصوب أى المنصوب لزوماً لأن نصبه ليس بالزمن بل هو تابع للمنعوت كذا أفاده الأئمة ونحو هذا والمراد بشبه الفعل هنا ما يعمل عمله ويشاركه في الحروف الأصلية كاسم الفاعل والمصدر مثلاً أو ما يفهم منه معنى الفعل ولا يشاركه في الحروف الأصلية كالظرف واسم الإشارة (قوله المفسر لما انهم) أى خفي واستترأى لما لم يعلم وقوله من الهيئات جمع هيئة وهي الصفة محسوسة أو غير محسوسة كما قال الشارح أى الصفات فالمحسوسة كجاء زيد راكباً وغيرها نحو تكلم زيد صادقاً والمعنى أن الحال إنما جىء بها قصداً لتبيين حالة صاحبها وقت إيقاع الفعل منه وهذا القيد أعنى المفسر الخ يخرج للتمييز المشتق نحو لثوره فارساً فإنه تمييز على الصحيح إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة بل لبيان التعجب منه فالتعجب من الفروسية لا فيها لأن التمييز على تقدير من لا في مخرج أيضاً نعت النكرة المنصوب نحو رأيت رجلاً راكباً لأن راكباً مذكور لتخصيص المفعول ببيان الهيئة بالتمييز والنعت وقع ضمناً لا قصداً فخرج بقوله المفسر الخ لأن المراد المقصود منه بالذات تفسير ما انهم من الهيئات (قوله نصاً) أى غير محتملة لأن تكون من غيره ولا فرق فيه بين الظاهر والمضمر ومن المضمر نحو زيد في الدار قائماً لأن قائماً حال من الضمير المستتر في الجار والمجرور العائد على زيد وهو فاعل (قوله ومن المفعول) لا فرق فيه بين المفعول كالمثل أو الحكمى نحو قوله تعالى وهذا بعلى شيخاً فالعامل هنا إما معنى ها التنييه أى أنه أو معنى ذا أى أشير وحينئذ يكون بعلى مفعولاً به وشيخاً حال منه ولم يقيد المفعول ومثاله يشهد بأن المراد المفعول به ويحتمل أن المراد به الأعم ولا ينافيه المثال لصحة مجيئها من المنادى نحو أيار بنا منعماً ومن المفعول معه نحو سرت والنيل جارياً ومن المفعول المطلق نحو ضربت الضرب شديداً أفاده قول (قوله محتملة لأن تكون الخ) ولا يصح أن تكون حالاً منها معاً وإلا لقال راكبين (قوله من المبتدأ) أى على الصحيح خلافاً لسيدييه وتجيء من الخبر نحو هذا زيد قائماً وفي جميعها من اسم كان خلاف (قوله ومن المجرور بالمتضاف) وهو للمضاف إليه بشرط أن يكون المضاف جزءاً منه كمثل الشارح أو كالجزء في صحة الاستغناء عنه بالمضاف إليه كقوله تعالى «أن اتبع ملة إبراهيم حنيفاً» فإن حنيفاً حال من إبراهيم وهو مضاف إليه ويصح الاستغناء به عن المضاف الذى هو ملة فلو قيل

(وحذاء) بالدال المعجمة والد بمعنى قريبا تقول جلست حذاء زيد أى قريبا منه (وتلقاء) بمعنى إزاء تقول جلست تلقاء الكعبة (وهنا) بضم الهاء وتخفيف النون اسم إشارة للمكان القريب تقول جلست هنا أى في المكان القريب (وتم) بفتح التاء الثالثة : اسم إشارة للمكان البعيد تقول جلست ثم أى هناك في المكان البعيد (وما أشبه ذلك) من أسماء المكان والأمكنة المبهمة نحو عين وشمال وما أشبهها

﴿ باب الحال ﴾

(الحال هو الاسم) الفضلة (المنصوب) بالفعل وشبهه (المفسر لما انهم من الهيئات) أى الصفات اللاحقة للذوات العاقلة وغيرها وتجيء الحال من الفاعل نصاً (نحو جاء زيد راكباً) فراكباً حال من زيد وزيد فاعل بجاء (و) من المفعول نصاً (نحو ركب الفرس

سرجاً) فسر جا حال من الفرس والفرس مفعول بركبت (و) محتملة لأن تكون من الفاعل أو من المفعول نحو (لقيت عبداً راكباً) فراكباً حال محتملة لأن تكون من التاء التى هى فاعل لقي أو من عبد الله الذى هو مفعول لقي (وما أشبه ذلك) من الأمثلة ولا تجيى الحال من المبتدأ وتجيى من الفاعل والمفعول كما تقدم وتجيى من المجرور بالحرف نحو مررت بهند جالسة ومن المجرور بالمضاف نحو قوله تعالى أعجب أحكم

أن يأكل لحم أخيه ميتا فيميتا حال من أخيه والغالب أن الحال لا تكون إلا مشتقة منتقلة (ولا تكون الحال إلا نكرة ولا تكون إلا بعد تمام الكلام ولا يكون صاحبها إلا (٨٨) معرفة) كما تقدم من الأمثلة من ذلك جاء زيد راكباً فإما كمالاً مشتقة من الركوب

في غير القرآن أن اتبع إبراهيم حنيفاً لصح أو يكون المضاف مما يصح عمله في الحال كاسم الفاعل والمصدر ونحوها نحو هذا ضارب هند مجردة وأعجبتني قيام زيد مسرعاً فإن قد واحداً من هذه الثلاثة لا يجيء الحاله من المضاف إليه فلا يصح جاء غلام هند جالسة ، قال ابن مالك :

ولا تجز حالا من المضاف له إلا إذا اقتضى المضاف عمله
أو كان جزء ماله أضيفاً أو مثل جزئه فلا تحيفاً

(قوله والغالب أن الحال الخ) أي الكثير فيها خمسة أمور أن تكون مشتقة بأن تكون دالة على ذات باعتبار معنى هو المقصود وذلك هو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل وإنما كان الكثير فيها الاشتقاق لأنها تدل على حدث وصاحبه وما كان كذلك لا بد أن يكون مشتقاً أو مؤولاً به نحو مررت بقاع عرفج أي خشن (قوله منتقلة) أي مفارقة لصاحبها غير لازمة له لكونها مأخوذة من وصف غير لازم فلا تقول جاء زيد طويلاً إذ لا فائدة فيها (قوله نكرة) لأن المفعول بيان الهيئة وذلك حاصل بلفظ النكرة فلا حاجة لتعريفه صوتاً لفظاً عن الزيادة والخروج عن الأصل لغير غرض وتكبرها وصف دأماً نظراً للحقيقة لأن ما جاء معرفة في الظاهر فقط نحو جاء زيد نحوه فهو مؤول بالنكرة كما يشير إليه الشارح بقوله بمعنى منفرداً فقوله والغالب بالنظر للصورة والظاهر وهذا مذهب البصريين وأجاز يونس والبغداديون تعريفه مطلقاً بلا تأويل فأجازوا جاء زيد الراكب وفصل الكوفيون فقالوا إن تضمنت معنى الشرط صح تعريفها لفظاً نحو عبدالله المحسن أفضل منه المسىء فالمحسن والمسىء حالان وصح مجيئهما بلفظ المعرفة لتأويلهما بالشرط إذ التقدير عبدالله إذا أحسن أفضل منه إذا أساء فإن لم تتضمن معنى الشرط لم يصح تعريفها فلا يصح جاء زيد الراكب إذ لا يصح جاء زيد إن ركب (قوله بعد تمام الكلام) لكونها فضلة (قوله إلا معرفة) لأنه محكوم عليه فلا يكون نكرة إلا بمسوغ كما قال ابن مالك :

ولم ينكر غالباً ذو الحال إن لم يتأخر أو يخص أو يبين
من بعد نفي أو مضاهيه كلا يخبر امرؤ على امرئ مستسهلاً

فقول المتن إلا معرفة أي أو نكرة معها مسوغ (قوله حال جامدة) أي في الظاهر أما في الحقيقة فهي مشتقة لأنها في معنى متفرقين كما أشار إليه الشارح (قوله ومن تخلف التنكير) في الظاهر كما تقدم (قوله على تمام الكلام) والمعنى على أي حال جاء زيد وتقدم الحال واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام (قوله فاعله) الأولى أن يقول مرفوعة أي إن كان صاحب الحال مرفوعاً فإن كان الحال من المفعول فحقها أن تتأخر عنه اهـ ش (قوله ومن تخلف تعريف صاحب الحال) أي بأن يكون نكرة بلا مسوغ مما تقدم في كلام ابن مالك (قوله نحو وصلى الخ) أي وهو مقصور على السماع .

(باب التمييز)

هو لغة فصل الشيء عن غيره قال تعالى «وامتازوا اليوم أيها المجرمون» واصطلاحاً الاسم المنصوب الخ فحينئذ التمييز في كلامه مصدر أريد به اسم الفاعل أي الكلمة المميزة المخصوصة (قوله هو الاسم) أي الصريح لأن التمييز لا يكون جملة وهذا مما فارق فيه التمييز الحال (قوله المنصوب) خرج المجرور فلا يطلق القول فيه فإن منه ما ليس بتمييز مثل رجل ومنه ما هو تمييز كثلاثة رجال وفتيز بر والمفهوم إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به وأما إخراج المرفوع فلا إشكال فيه (قوله المفسر) مخرج لما عدا الحال من المنصوبات وقوله من الدوات مخرج للحال فإنه يرفع الإبهام ولكن لا عن ذات وإنما يرفعها عن هيئة الذات

ومنتقلة غير لازمة واقعة بعد تمام الكلام وصاحبها زيد وهو معرفة بالعلمية وقد يتخلف جميع ذلك فمن تخلف الاشتقاق قوله تعالى «فانفروا ثبات» ثبات بمعنى متفرقين حال جامدة ومن تخلف الانتقال «هو الحق مصداقاً» فمصداقاً حال لازمة غير منتقلة ومن تخلف التنكير جاء زيد وحده فوحده حال معرفة وهي بمعنى منفرداً ومن تخلف وقوع الحال بعد علم الكلام نحو كيف جاء زيد فكيف حال متقدمة على تمام الكلام والمراد بتمام الكلام أن يأخذ المبتدأ خبره والفعل فاعله سواء توقف حصول الفائدة على الحلل كما في قوله تعالى «وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا عيين» أم لا نحو جاء زيد راكباً ومن تخلف تعريف صاحب الحال نحو وصلى وراءه رجال قياماً والمراد بصاحب الحال من الحال وصف

(قوله)

له في المعنى ألا ترى أن راكباً في قولنا جاء زيد راكباً وصف لزيد في المعنى

أي للتمييز (التمييز هو الاسم المنصوب المفهر لما انبهم من الدوات)

(باب التمييز)

أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصعب زيد عرقاً وتفقاً) أي امتلاً (بكر شخماً وطاب محمد نفساً) فمما يميز لإيهام نسبة التصعب إلى زيد وشخماً تميز لإيهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تميز لإيهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصعب عرق زيد وتفقاً شخم بكر وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إيهام في النسبة فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أو وقع في النفس، والناصب (٨٩) للتمييز في هذه الأمثلة هو الفاعل

المسند إلى الفاعل
(و) مثال الأول أعنى
تمييز الذوات نحو قولك
(اشتريت عشرين
غلاماً وملكيت تسعين
نعجة) فغلاماً تميز
للإيهام الحاصل في ذات
عشرين ونعجة تميز
للإيهام الحاصل في ذات
تسعين لأن أسماء
الأعداد مبهمة لكونها
صالحة لكل معدود
ومنه تميز المقادير كرتل
زيتاً وقفيز برا وشبر
أرضاً وما أشبه ذلك
والناصب للتمييز بعد
الأعداد والمقادير ما يدل
على عدد أو مقدار
وقوله (وزيداً كرم منك
أباً وأجمل منك وجهاً)
ليس من هذا القسم
وإنما هو من قسم تميز
النسبة فكان حقه أن
يقدم على ذكر العدد
وشرط نصب التمييز
الواقع بعد اسم التفضيل
أن يكون فاعلاً في المعنى
كما في هذين المثالين
ألا ترى أنك لو جعلت

(قوله أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التمييز نوعان: مفسر لما انبههم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع إيهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة أقسام محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه ومحول عن المفعول نحو ونحرقنا الأرض عيوناً الأصل عيون الأرض ومحول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شيء أصلاً نحو امتلاً الاناء ماء فهذا ليس محولاً عن فاعل وأصله امتلاً ماء الإناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الإناء امتلاً لأن الماء مالى لا يمتلى والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبههم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع إيهام اسم قبله بحمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاماً الخ والعدد الكنائى وهو تمييز كم نحو كم عبد ملكت أو بعد المقادير من وزنى كرتل زيتاً أو كيلي كقفيز برا أو مساحى كسبر أرضاً وشبهها بما أجزته العرب مجراها في الاقتدار إلى مجز وهو الأوعية المراد بها المقدار كذنوب ماء وحب عسلا ونحو سمناء (قوله ومنه) أى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتاً ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلاً فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فإذا قلت عشرين درهماً فالناصب لدرهماً عشرين وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسماً بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يتمتع من الإضافة فتقولك عشرين رجلاً شبه بضرابين رجلاً (قوله وإنما هو من قسم تمييز النسبة) وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لأن له شرطاً في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوماً بين أهل الفن . قال الفيشى اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبب وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً نحو أنت أعلى منزلاً فإنه يصح لذلك أيضاً أن تقول علماً منزلاً فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلاً في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيهه فإنه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أنفع التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلاً اه قال في الألفية :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً كأنت أعلى منزلاً
(قوله وأباً منصوب على التمييز) والناصب له ولوجهاً بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والأصل

(١٢ - أبو النجا) مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت زيد كرم أبوه وجملاً وجهه لصح وإنما قلنا إنهما من تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيداً كرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً فصار زيداً كرم منك أباً وأجمل منك وجهاً فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأباً منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها تمييز (ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله : رأيتك لما أن عرفت وجوهاً صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو

لإمكان حمل ال على الزيادة

أو من النسب فالثاني (نحو قولك تصيب زيد عرقاً وتفقاً) أي امتلاً (بكر شخماً وطاب محمد نفساً) فعر قاميز لإيهام نسبة التصيب إلى زيد وشخماً تميز لإيهام نسبة التفقؤ إلى بكر ونفساً تميز لإيهام نسبة الطيب إلى محمد وأصل الكلام تصيب عرق زيد وتفقاً شحم بكر وطابت نفس محمد فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه فحصل إيهام في النسبة فجاء بالمضاف الذي كان فاعلاً وجعل تميزاً والباعث على ذلك أن ذكر الشيء مبهماً ثم ذكره مفسراً أو وقع في النفس، والناصب (٨٩) للتمييز في هذه الأمثلة هو الفاعل

المسند إلى الفاعل
(و) مثال الأول أعنى
تمييز الذوات نحو قولك
(اشتريت عشرين
غلاماً وملكيت تسعين
نعجة) فعلاً ما تميز
للإيهام الحاصل في ذات
عشرين ونعجة تميز
للإيهام الحاصل في ذات
تسعين لأن أسماء
الأعداد مبهمة لكونها
صالحة لكل معدود
ومنه تميز المقادير كرتل
زيتاً وقفيز برا وشبر
أرضاً وما أشبه ذلك
والناصب للتمييز بعد
الأعداد والمقادير ما يدل
على عدد أو مقدار
وقوله (وزيداً كرم منك
أباً وأجمل منك وجهاً)
ليس من هذا القسم
وإنما هو من قسم تميز
النسبة فكان حقه أن
يقدم على ذكر العدد
وشرط نصب التمييز
الواقع بعد اسم التفضيل
أن يكون فاعلاً في المعنى
كما في هذين المثالين
ألا ترى أنك لو جعلت

(قوله أو من النسب) إشارة إلى أن في كلام المتن اكتفاء بدليل التمثيل له الآتي وإلى أن التمييز نوعان: مفسر لما انبههم من النسب ويسمى تمييز الجملة وهو ما رفع إيهام نسبة في جملة وهو نوعان محول وغير محول والمحول ثلاثة أقسام محول عن الفاعل كالأمثلة الثلاثة الأول في كلامه ومحول عن المفعول نحو ونحرفنا الأرض عيوناً فإن الأصل عيون الأرض ومحول عن المبتدأ نحو أنا أكثر منك مالا وغير المحول عن شيء أصلاً نحو امتلاً الاناء ماء فهذا ليس محولاً عن فاعل وأصله امتلاً ماء الإناء ولا عن المفعول وأصله ملأت ماء الإناء ولا عن مبتدأ وأصله ماء الاناء امتلاً لأن الماء مالى لا يمتلى والنوع الثاني من نوعي التمييز مفسر لما انبههم من الذوات ويسمى تمييز مفرد وهو ما رفع إيهام اسم قبله بحمل الحقيقة وهو الواقع بعد العدد الصريح نحو اشتريت عشرين غلاماً الخ والعدد الكنائى وهو تمييز كم نحو كم عبد ملكت أو بعد المقادير من وزنى كرتل زيتاً أو كيلي كقفيز برا أو مساحى كسبر أرضاً وشبهها بما أجزته العرب مجراها في الافتقار إلى مجزئ وهو الأوعية المراد بها المقدار كذئوب ماء وحب عسلا ونحى سمناً (قوله ومنه) أى من تمييز الذوات الخ يفهم من قوله هنا ومنه الخ كما يفهم من عطفه المقادير على الأعداد في قوله الآتي والناصب للتمييز بعد الأعداد والمقادير الخ أن العدد ليس من جملة المقادير وهو قول المحققين لأن المراد بالعدد ما أريدت حقيقته وبالمقدار ما لم ترد حقيقته بل مقداره حتى إنه تصح إضافة لفظ المقدار إليه والعدد ليس كذلك فتقول عندى مقدار رطل زيتاً ولا تقول عندى مقدار عشرين رجلاً فالمراد بالعشرين نفس الرجال والمراد بالرطل كمية الزيت (قوله ما يدل على عدد الخ) وهو الاسم الواقع قبله المفسر به فإذا قلت عشرين درهماً فالناصب لدرهماً عشرين وكذا رطل وقفيز وغيرهما من المقادير وما أشبهها وجاز أن تعمل مع جمودها لأنها أشبهت اسم الفاعل لطلبها اسماً بعد تمامها ومعنى تمام الاسم أن يتمتع من الإضافة فتقولك عشرين رجلاً شبه بضرابين رجلاً (قوله وإنما هو من قسم تمييز النسبة) وإنما أخره وفصل بينه وبين مشاركه في الاسم لأن له شرطاً في النصب بخلاف نصب ما تقدم كما أشار إلى ذلك الشارح بقوله وشرط نصب التمييز الخ فهو قسم مستقل برأسه لكن كان عليه أن يذكر ما يعرف به أنه ليس من قسم تمييز الذوات ولعله اكتفى بكونه معلوماً بين أهل الفن . قال الفيشى اعلم أن النكرة الواقعة بعد أفعل التفضيل نوعان أحدهما فاعل في المعنى مثل ما مثل به المصنف وهو السبب وعلامته أن يصلح للفاعلية عند جعل أفعل فعلاً نحو أنت أعلى منزلاً فإنه يصح لذلك أيضاً أن تقول علماً منزلاً فهذا النوع ينصب على التمييز والآخر أن لا يكون فاعلاً في المعنى وهو ما أفعل التفضيل بعضه وعلامته أن يحسن وضع بعض موضع أفعل ويضاف إلى جمع قائم مقام النكرة نحو أنت أفضل فقيهه فإنه يحسن فيه ذلك فتقول أنت بعض الفقهاء فهذا النوع يجب جره بالإضافة إلا أن يكون أنفع التفضيل مضافاً إلى غيره فينصب نحو أنت أكرم الناس رجلاً اه قال في الألفية :

والفاعل المعنى انصبين بأفعلاً مفضلاً كأنت أعلى منزلاً
(قوله وأباً منصوب على التمييز) والناصب له ولوجهاً بعده أفعل التفضيل (قوله على الزيادة) والأصل

(١٢ - أبو النجا) مكان اسم التفضيل فعلاً وجعلت التمييز فاعلاً وقلت زيد كرم أبوه وجملاً وجهه لصح وإنما قلنا إنهما من تمييز النسبة لأن الأصل أبو زيداً كرم منك ووجهه أجمل منك فحول الإسناد عن المضاف إلى المضاف إليه وجعل المضاف تمييزاً فصار زيداً كرم منك أباً وأجمل منك وجهاً فزيد مبتدأ وأكرم خبره ومنك جار ومجرور متعلق بأكرم وأباً منصوب على التمييز وأجمل معطوف على أكرم ومنك جار ومجرور متعلق بأجمل ووجهها تمييز (ولا يكون) التمييز (إلا نكرة) خلافاً للكوفيين ولا حجة لهم في قوله : رأيتك لما أن عرفت وجوهاً صدقت وطبت النفس يا قيس عن عمرو لإمكان حمل آل على الزيادة

وتقدم عليه نفي أو شبهة (كان) المستثنى (على حسب العوامل) التقتضية له من رفع ونصب وخفض وألغى عمل إلا فان كان ما قبل
إلا يطلب فاعلا رفعت المستثنى على الفاعلية (نحو ما قام إلا زيد) فزيد مرفوع على الفاعلية بقام وإلا ملغاة (و) إن كان ما قبل إلا يطلب
مفعولا نصبت المستثنى على المفعولية نحو (ما ضربت إلا زيدا) فزيدا منصوب على (٩١) المفعولية بضرب وإلا ملغاة (و)

إن كان ما قبل إلا يطلب
جارا ومجرورا يتعلق به
خففت المستثنى بحرف
جر نحو (ما مرت إلا
زيد) فزيد مخفوض
بالباء متعلق بمـ وإلا
ملغاة ويسمى الاستثناء
حينئذ مفعلا لأن
ما قبل إلا من العوامل
تفرغ للعمل فيما بعدها
هذا حكم المستثنى بالإلا
(و) أما (المستثنى
بغير وسوى) بكسر
السين (وسوى) بضمها
مع القصر فهما
(وسواء) بالمد وفتح
السين أفصح من
كسرهما فهو (مجرور)
بإضافة غير وسوى
وسوى وسواء إليه
(لا غير) أى لا يجوز
فيه غير الجر وحذف ما
أضيف إليه غير وبناءه
على الضم تشبيها بقبل
وبعد وتعطى غير
وسوى وسوى وسواء
ما يعطاه الاسم الواقع
بعد إلا من وجوب
النصب بعد الكلام التام
الموجب لكن على الحال
ومن جواز الإتيان

النصب ويكون على حسب العوامل في المفرغ (قوله وتقدم عليه نفي) سواء كان مفعولا به كما مثل
أم معنويا كما في قوله تعالى «ويا بى الله إلا أن يتم نوره» فان معناه لا يريد الله إلا إتمام نوره وقوله أو
شبهه تقدم أنه النهى والاستفهام وإما شرط فيه النفي أو شبهه لأنه لا يفيد بدونه غالبا لفرضا أنه أفاد بدونه مثل
قرأت إلا يوم الخميس لم يحتاج إليه ويشترط فيه أيضا الاتصال فلا يكون منقطعا (قوله ويسمى
الاستثناء حينئذ مفعلا لأن ما قبل إلا من العوامل تفرغ للعمل فيما بعدها) أى لم يعمل في المستثنى
منه بل تسلط على ما بعده إلا وحينئذ تكون إلا من حيث اللفظ وجودها كعدمها لأنك تحذف المستثنى منه وتقيم
المستثنى مقامه فيعرب بإعرابه وأما من حيث المعنى فلها تأثير في المفرغ في الحقيقة هو العامل فتسمية
الاستثناء به مجازية (قوله تشبيها) أى حالة كونه مشبها لها بقبل وبعد أى في الإبهام إذا حذف المضاف إليه
ونوى معناه ولا من قوله لا غير نافية بمعنى ليس والمضاف إليه لفظ غير محذوف هو وخبر لا والتقدير
لا غير الجر جازا فتقول في إعرابه لا نافية بمعنى ليس ترفع الاسم وتنصب الخبر وغير اسمها مبنى على الضم لحذف
المضاف إليه ونية معناه في محل رفع وخبرها المحذوف منصوب والأصل لا غير الجر جازا وقال بعضهم
أن للنفي الجنس وغير مبنى على الضم لما تقدم في محل نصب اسم لا وخبرها المحذوف مرفوع كما هو
الغالب إذا علم قال ابن هشام في شرح الشذور ما معناه ولا يحذف ما تضاف إليه غير وتبنى هي على
الضم إلا بعد ليس خاصة وأما ما يقع في عبارات العلماء من قولهم لا غير فلم تتكلم به العرب اه وعدة
في النفي لا غير لحنا وجوزه ابن مالك (قوله لكن على الحال) أى لكن نصب غير فيما يجب فيه نصب المستثنى
على الحال لا على الاستثناء فتقول قام القوم غير زيد وما قام القوم غير حمار بالنصب على ما تقدم (قوله
النفي) نحو ما قام القوم غير زيد بالرفع راجحا على البدل وبالنصب على الحال مرجوحا (قوله في الناقص
النفي) نحو ما قام غير زيد وما رأيت غير عمرو، وما مرت غير بكر وقس عليها سوى بسائر لغاتها
(قوله وفاعله مستتر فيه وجوبا) وهو عائد على البعض المفهوم من كله السابق كالقوم في المثال والتقدير
عدا بعضهم عمرا (قوله وعدا عمرو بالجر الخ) جواز الوجهين مختص بحال تجرد خلا وعدا عن ما المصدرية
كما يرشد إلى ذلك تمثيل المصنف وهو الذى عليه الجمهور، أما إذا دخلت عليهما ما تعين النصب لأن
ما المصدرية لا يليها حرف الجر وإنما توصل بالمثل فتعين عدا وخلا حينئذ للفعلية وأجاز الجر بهما
بعضهم في حالة الاقتران لكن على تقدير ما زائدة لامصدرية وهو إن قاله بقياس ففاسد لأن ما لا
زاد قبل الجار بل بعده نحو عما قليل وإن قاله بالسماح فشاذا بحيث لا يحتاج به وأما حاشا فلا حاجة
لتقيدها بالتجرد عن ما لأنها لا تدخل عليها إلا شذوذا كقوله :

فأما الناس ما حاشا قرشا فإننا نحن أفضلهم فعلا

وبقى على المصنف من أدوات الاستثناء ليس ولا يكون وهما الرفعان الاسم الناصبان الخبر فالمستثنى
بهما يجب نصبه لكونه خبرا ولعلم حكمهما مما تقدم في النواسخ لم يذكرهما ولا يقع الاستثناء المنقطع
بعدهما ولا بعد خلا وعدا وحاشا بخلاف إلا وغير وسوى بلغاتها فانه يقع بعدها .

بعد التام للنفي ومن الإجراء على حسب العوامل في الناقص النفي (والمستثنى بخلا وعدا وحاشا يجوز نصبه وجره) على تقدير الحرفية
والفعلية (نحو قام القوم خلا زيدا) بالنصب على أن خلا فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا وزيدا مفعول به (و) خلا (زيد)
بالجر على أن خلا حرف جر وزيد مجرور بخلا (وعدا عمرا) بالنصب على أن عدا فعل ماض وفاعله مستتر فيه وجوبا وعمرا مفعول
به (و) عدا (عمرو) بالجر على أن عدا حرف جر وعمرو مجرور بعدا (وحاشا بكرا وبكر) بالنصب والجر على وزان ما قبله

(باب لا النافية للجنس) (اعلم) بكسر الهمزة فعل أمر من علم يعلم (أن لا تنصب النكرات) وجوبا لفظا أو محلا (غير تنوين إذا باشرت) لا (النكرة) بأن لم يفصل بينهما (٩٢) فاصل (ولم تكرر لا) فتنبص النكرة لفظا إذا كانت النكرة مضافة

(باب لا النافية للجنس)

أى النافية لحكمه لاله فكلامهم على حذف مضاف فاذا قلت لارجل في الدار دلت لا على نفي الكينونة في الدار عن جنس الرجل لا على نفي الرجل إذ من المعلوم أن الدوات لا تنفي وإنما ينفي المعنى والمراد النافية للجنس على سبيل التنصيص لتخرج العاملة عمل ليس فانها نافية للوحدة نحو لارجل قائما فيصح أن تقول معها بل رجلان أو رجال بخلاف الأولى فلا تقول معها ذلك وإنما تقول بل امرأة وقد تكون هذه الخارجة نافية للجنس على سبيل الاحتمال والظهور وتعيين ذلك بالقصد والقرآن وخرج بقوله النافية الزائدة كقوله تعالى مامنك أن لا تسجد بدليل الآية الأخرى مامنك أن تسجد وخرج بقوله للجنس العاطنة (قوله فاصل) ظرفا كان أو غيره (قوله فتنبص النكرة لفظا) أى بلا تنوين للإضافة وقوله مضافة لمثلها وكذا إلى معرفة حيث لا تتعرف بالإضافة نحو لا مثل زيد حاضر وإنما اشترط ذلك لأن لا إنما تعمل في النكرات اسما وخبرا ولم يذكر المصنف والشارح حكم النكرة الشبيهة بالمضاف وإنما ذكر حكم المضاف والمفرد ، وحكمها أنها تنصب لفظا مع التنوين لعدم الإضافة وضابطها ما اتصل به شيء من تمام معناه إما مرفوع به نحو لا قبيحا فعله محمود أو منصوب نحو لا طالعا جبلا حاضر أو معطوف عليه نحو لا ثلاثة وثلاثين هنا أو مخفوض بخافض متعلق به نحو لا خيرا من زيد عندنا (قوله مفردة عن الإضافة وشبهها) أشار بذلك إلى أن المراد بالمفرد هنا ما ليس مضافا ولا شبيها به وذكر أنه ينصب محلا بلا أى ويبنى لفظا على ما ينصب به لو كان معربا فاذا كان مفردا أى غير المثني والجمع السالم أو كان جمع تكسير بنى على الفتح نحو لارجل ولا رجال في الدار وإن كان مثني أو جمع مذكر سالما بنى على الياء نحو لارجلين ولا مسلمين عندى وإن كان جمع مؤنث سالما بنى على الكسر نظرا إلى أنه ينصب به لو كان معربا أو على الفتح للخفة وروى بهما لذات من قوله :

إن الشباب الذى يجد عواقبه فيه نلذ ولألدات للشيب

(قوله منصوب لفظا) أى فتحته فتحة إعراب وقوله من غير تنوين أى للتخفيف (قوله فان لم تبشرها) أى النكرة بأن فصلت من النكرة الموجودة معها أو لم تكن هناك نكرة بل معرفة عملا بقولهم السالبة تصدق بنفى الموضوع ولذا قال الشارح بأن فصل الخ فقوله أو دخلت لا على معرفة أحد قسمى عدم المباشرة فهو داخل في كلام المتن كذا في الحاشية أى فيكون هذا مشتعلا على محترز قوله سابقا للنكرات وقوله إذا باشرت (قوله جاز إعمالها وإغاؤها) فعند التكرار موجب للعمل عمل وإن والتكرار مجوز له وللاهمال (قوله خمسة أوجه الخ) حاصلها مع توجهها أن تفتح الأول وترفع الثانى بالعطف على محل لامع الأول فان محلها رفع بالابتداء عند سيويه وحينئذ تكون لا الثانية زائدة لتوكيد النفي ، أو تنصبه أى الثانى بالعطف على محل الاسم الأول وتكون لا الثانية زائدة بين العاطف والمعطوف أو تفتح أى الثانى كالأول على الإعمال أو ترفعها اسم لا الأولى بالابتداء واسم الثانية بالعطف عليه أو ترفع الأول بالابتداء كما تقدم وتفتح الثانى وتكون لا الثانية عاملة ولا يجوز نصب الثانى حينئذ لأن نصبه إنما يكون بالعطف على منصوب لفظا أو محلا وهو حينئذ منتف ففتح الأول معه ثلاثة فى الثانى ورفع معه اثنان فيه فتأمل .

(باب المنادى)

(قوله بفتح الدال) احترازا من المنادى بكسر ها وهو طالب الإقبال ومعلوم أن المنادى من أقسام المفعول به

لمثلها نحو لا غلام سفر حاضر وتنصب النكرة محلا إذا كانت النكرة مفردة عن الإضافة وشبهها (نحو لارجل في الدار) فلا حرف نفي ورجل اسمها مبنى معها على الفتح وموضعه نصب بلا وفي الدار خبرها ، وذهبت طائفة من البصريين إلى أن رجلا ونحوه منصوب لفظا من غير تنوين وهو ظاهر كلام المصنف ونسب إلى سيويه ، هذا إن باشرت لا النكرة (فان لم تبشرها) بأن فصل بينهما بفصل أو دخلت لا على معرفة (ووجب الرفع) على الابتداء (ووجب) عند غير المبرد وابن كيسان (تكرار لا نحو لافى الدار رجلا ولا امرأة) ونحو لا زيد فى الدار ولا عمرو (وإن تكرر لا) مع مباشرة النكرة (جاز إعمالها وإغاؤها) فان شئت قلت (على الإعمال) (لارجل فى الدار ولا امرأة) بفتح رجل ورفع امرأة أو

فتحها أو نصبها (وإن شئت قلت) على الإلغاء (لارجل فى الدار ولا امرأة) برفع رجل ورفع امرأة أو فتحها. والحاصل أن للنكرة بعد لا الثانية خمسة أوجه ثلاثة مع فتح النكرة الأولى واثنان مع رفعها وتوجيه كل منها مذكور فى المطولات (باب المنادى) بفتح الدال (المنادى) هو :

الذي حذف عامله وجوبا وهو لغة المطلوب إقباله مطلقا واصطلاحا ما ذكره الشارح (قوله المطلوب الخ) هذا تعريف للنمادى باعتبار معناه وأما تعريفه باعتبار لفظه فهو الاسم الذي يدخل عليه أو إحدى أخواتها ففي التعريف مسامحة لأن النحوى إنما يبحث عن الألفاظ اه من عبد المعطى ودفع المحشى ذلك بأن كلام الشارح على حذف مضاف أى اسم مطلوب إقباله أى توجهه إلى الطالب بقبالة الوجه والمراد المطلوب إجابته أى حقيقة كالعقلاء أو حكما كالمزول منزلتهم نحو ياسماء ألقى (قوله أو إحدى أخواتها) أى نظائرها فى العمل فى كلامه تشبيه النظائر بالأخوات لما بينهما من التقارب ثم أطلق اسم المشبه به وهو الأخوات على المشبه وهو النظائر فهى استعارة مصرحة ونظائر ياسبعة الهزمة نحو أزيد أقبل مقصورة وممدودة وأى كذلك فهذه أربعة والخامس أيا والسادس هيا والسابع وا ولكن سيبويه والجمهور على اختصاصها بالنسبة لهزمة للنمادى القريب وأى للمتوسط ويا وكذا أيا للبعيد وما فى حكمه كالسأهى والنائم (قوله والمراد بالمفرد هنا الخ) كان الأنسب ذكر ذلك هناك والإحالة عليه هنا كما هو العادة من الإحالة على الأول اه من عبد المعطى (قوله المقصودة) أى التى قصدتها الطالب بالذات (قوله دون غيرها) من النكرات والفرق بين المقصودة وغيرها أنك إذا رأيت جماعة لم تدرك ما ساءوهم وأردت واحدا بعينه قلت يارجل فان أجابك غيره لم يحصل القصد والقصد هو الذى يعرف ويوجب الضم (قوله غير المقصودة بالذات) أشار الشارح رحمه الله لرفع ما يقال إن النمادى مقصود على كل حال فكيف يتأتى عدم القصد فأشار إلى أن النكرة لم يقصد بها إلا فرد مما شملته وذلك الفرد غير معين فهناك قصد ولا بد (قوله وهو ما اتصل به الخ) أى اسم اتصل به شئ أى لفظ من تمام معناه أى لفظه تمام معناه وتفسير شئ بلفظ أولى مما قيل إن المراد بقوله شئ المعنى لأن الاتصال بالحقيق لا يكون للمعنى وإنما هو للالفاظ ووجه شبه هذا النوع بالمضاف من ثلاثة أوجه أحدها كونه تعلق به شئ من تمام معناه كما أن المضاف إليه من تمام المضاف. الثانى أنه عامل فيما بعده كما أن المضاف عامل فيما بعده. الثالث طول الكلام بما بعده كل واحد منهما (قوله فأما المفرد العلم) أى الذى لم يكن موصوفاً بن مضاف إلى علم فان كان كذلك نحو يازيد بن سعيد جاز فيه الضم على الأصل والفتح إتباعا لنون ابن فانها مفتوحة لا غير لكونه مضافا (قوله فينيان) أى ومحلها نصب وقوله على الضم أى لفظا كاملا أو تقديرا كضم سيبويه فى قولك ياسيبويه فيجوز فى تابعه الرفع مراعاة لذلك الضم المقدر والنصب مراعاة للمحل فتقول ياسيبويه العالم وأوله لم يلا يجوز الجر وكضم الفتى والداعى وهذا وتأبط شرا والمراد ما يشمل الضم حقيقة أو حكما فيشمل نائبه وهو ألف المثنى كيا حسنان وواو الجماعة كيا زيدون فساوت عبارته حينئذ عبارة بعضهم من قوله للنمادى المرفع مبنى على ما رفع به لكن هذه العبارة أصرح فى المقصود وإنما بنى النمادى المرفع لمشابهة كاف الخطاب فى نحو أدعوك من حيث الأفراد والتعريف والخطاب ووقوعه موقعه وكف الخطاب مبنية لشبهها بكاف ذلك المجمع على حرفيتها ومشابه المشابه مشابه فيكون مبنيا أيضا وبنى على حركة للاعلام بأن بناء غير أصلى إذ الأصل فى الاسماء الاعراب وكانت على صورة الرفع للفرق بينه وبين النمادى المضاف إلى ياء التكلم فى بعض لغاته إذ لو بنى على الكسر لالتبس به عند حذف يائه اكتفاء بالكسرة عنها أو بنى على الفتح لالتبس به عند حذف ألفه اكتفاء بالفتحة عنها (قوله فى حالة الاختيار) أما فى الاضطراب فينون وللشاعر حينئذ وجهان الأول الضم مع التنوين تشبيها برفع ممنوع من الصرف اضطر إلى تنوينه والثانى نصب تشبيها بالمضاف لطوله بالتنوين وكلا الوجهين مسموع من العرب والضم مختار الخليل وسيبويه وعليه قوله:

سلام الله يامطر عليها وليس عليك يامطر السلام

والنصب مختار أبى عمرو وطائفة وعليه قوله:

المطلوب إقباله ييا
أو إحدى أخواتها
وهو (خمس أنواع :
المفرد العلم) والمراد
بالمفرد هنا وفى باب لا
السابق : ما ليس مضافا
ولاشبهها به (والنكرة
المقصودة) بالنسبة
دون غيرها (والنكرة
غير المقصودة) بالذات
وإنما المقصود واحد من
أفرادها (والمضاف) إلى
غيره (والمشبه بالمضاف)
وهو ما اتصل به شئ
من تمام معناه (فأما
المفرد العلم والنكرة
المقصودة فينيان على
الضم من غير تنوين)
فى حالة الاختيار
فمثال المفرد العلم (نحو
يازيد) مثال النكرة
المقصودة (نحو يارجل)

لعين هذا اذ لم تكن النكرة المقصودة موصوفة فان كانت موصوفة فالعرب تؤثر اسمها على ضمها يقولون يا رجلا كرميا قبل دمت
الحديث يا عظيم ارجى لكل (٩٤) عظيم نقله ابن مالك عن الفراء وأقره عليه (والثلاثة السابقة) التي هي النكرة غير

المقصودة والمضاف
والمتببه بالمضاف
(منصوبة) وجوبا
(لا غير) أي لا يجوز
فيها غير النسب مثال
النكرة غير المقصودة
قول الواعظ يا غافلا
والموت يطلبه اذ لم
يقصد غافلا بعينه
ومثال المضاف نحو
يا عبد الله ومثال شبه
بالمضاف نحو يا حسنا
وجهه ويا طالع جبلا
ويا رفيقا بالعباد يا ثلاثة
وثلاثين فمين سميت
بذلك

باب المفعول من

أجله

وبسمى المفعول له

والمفعول لأجله (وهو

الاسم) المصدر

(النصب الذي يذ كر)

علة و) بيانا لسبب

وقوع الفعل) الصادر

من فاعله (نحو قولك

قام زيد لاجل العمد)

فاجلا لا مصدر منصوب

ذ كر علة وسما لوفوع

الفعل الصادر من زيد

فان سبب قيام زيد

لعمد هو اجلاه

وتعظيمه واخرابه قام

زيد فعل وفاعل

واجلا لا مفعول لأجله

ضربت صدرها الى وقالت * يا عديا لقد وفدتك الاولى

(قوله لعين) في موضع نصب على الحال أي حال كونه لعين من أفرا السكرة اذ لو كان لغريمين صار
نكرة غير مقصودة (قوله موصوفة) أي بغير فاء جار مجرور أو ظرف أو جلة (قوله تؤثر) بالواو
الساكنة أي تقدم نصيبا على ضمها وهذا على مذهب الكسائي فانه يجوز الامرين لكن التعجب عنده
أرجح وأما على مذهب الجمهور فالنصب متعين لا غير (قوله يا رجلا كرميا) تقدم أن النكرة المقصودة
معرفة في هذا المثال وصف المعرفة بالنكرة ويجب بانها في هذه الحالة صارت غير معرفة نظرا الى اللفظ
لظهور نصيبها وتوحيدها وان كانت معرفة بالقصد اذ العلة اللفظية أقوى من المعنوية (قوله يا عظيم ارجى الخ)
مبنى على أن جلة ارجى الخ صفة أما لوجهنا حالها من الضمير المستتر في عظيم وجب نصيبه لانه حينئذ من
الشبيه بالمضاف (قوله منصوبة) أي لفظا والافالمادى المعروف منصوبا أيضا لكن محلا وانما نصبت
هذه الثلاثة لفظا لانها ليس فيها علة تقتضي البناء أما المضاف فلم يمتد مشابته لكاف الخطاب من حيث
الافراد لانها كلمة وهو كلمتان وأما الشبيه به فلم يمتد لانه لفظا لانه لفظ واحد وأما النكرة غير
المقصودة فلتنكيرها فلم تشابه الكاف في التعريف ويشترط في المضاف أن لا يكون مضافا لضمير المخاطب
فلا يقال يا غلامك لاستزامه اجتماع النقيضين لان الغلام مخاطب من حيث انه منادى وغير مخاطب من حيث
انه مضاف الى المخاطب لوجوب تغيرهما (قوله فمين سميت) في موضع نصب على الحال أي حال كونه
فمين سميت من الرجال بذلك أي بالمعطوف والمعطوف عليه معا أما النصيب الاول فثلاثة شبيهة بالمضاف من
حيث ان الثاني من تمام الاول وأما نصيب الثاني فبالعطف على الاول ولا يجوز ادخال يا عليه لانه الجزء
الثاني من العلم وخرج بقوله فمين سميت ما اذا ناديت جماعة عدتهم ذلك ففيه تفصيل فان كانت غير معينة
نصبتهم أيضا وان كانت معينة ضمت الاول وعرفت الثاني بال واصبته فنقول يا ثلاثة والثلاثين أو رفعت
فتقول يا ثلاثة والثلاثون فان أعدت معها ياتعين ضمها وتجريده من آل

(باب المفعول من أجله)

(قوله وبسمى الخ) يعني له ثلاثة أسماء ومعناها واحد أي مافعل لأجل فعله وعرفه بعضهم بتعريف جامع
لشروطه الخمسة فقال هو المصدر القلي المعلن لحدث شاركه في الزمان والفاعل ولو تقديره اخرج غير المصدر
فلا يجوز جئتكم السمن والعسل بالنصب لانه اسم عين لا مصدر وخرج غير القلي فلا يجوز جئتكم فراء للعلم
لان القراء من أفعال الاسنان ولا قتلا للساكن لان القتل من أفعال اليد وخرج بالمعلن لحدث بقية المفاعيل
اذ لا يعمل فيها وخرج بقوله شاركه في الزمان ما لم يشاركه فيه فلا يجوز تأهبت اليوم السفر غدا لان التأهبت
زمنه غير زمن السفر وخرج بقوله والفاعل ما لم يشاركه فيه فلا يجوز جئتكم محبتك اي اي لان فاعل المحبة
المتكامل فاعل المحبة المخاطب فقولنا ولو تقديره ادخال خوفه من قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه في
تقديره يحذركم ترون وهذه الشروط تؤخذ من تعريف المتن مع المثال الذي مثله وهي شروط لجوار
النصب لا لوجوبه قال ابن مالك وليس يمتنع * مع الشروط الخ (قوله وهو الاسم) ولونا ويا لا نحو
جئتكم أن أتى معروفك (قوله المصدر) خرج اسم الذات فانه لا يكون علة كما تقدم كجئتكم السمن
والعسل (قوله المنصوب) أي جوازا كما تقدم وناسبه الفعل على تقدير اللام عند البصريين وهو
الراجع (قوله الذي يذ كر علة الخ) هذا شامل لما كان غرضه مقصودا كاجلالا وابتغاء في مثاليه ولما
كان غير غرض نحو قعدت عن الحرب جينا اذ لا يكون الجين غرضه لا لكونه رذيلة فثلاثة لا يخصصانه

بالاول

ولعمد متعلق باجلا لا (وقصدتكم ابتغاء معروفك) فابتغاء مصدر منصوب ذ كر علة بيان سبب القصد

واخرابه قصدتكم فعل وفاعل واتقاء مفعول لاجلهم معروفك متعلق باليه ونسبته بين المتأخرين على أنه لا فرق في ذلك بين الفعل المتعدي

﴿ باب المفعول معه ﴾

(قوله هو الاسم) أى الصريح لأن المفعول معه لا يكون إلا اسماً صريحاً أو اسماً يشتمل المفرد والمثنى والجمع للمذكر والمؤنث تصحيحاً وتكسيراً وخرج به الفعل نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن والجملة نحو سرت والشمس طالعة برفعهما فإن الواو وإن كانت بمعنى مع فيهما إلا أنها داخلية في المثال الأول في اللفظ على الفعل وفي الثانى على جملة (قوله المنصوب) أى بما سبقه من فعل أو شبهه على الصحيح خلافاً للجرجاني في دعواه أن الناصب له الواو إذ لو كان الأمر كما ادعى لصح اتصال الضمير بها فكان يقال جلست ولك كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة نحو إنك ولك وذلك ممنوع باتفاق قال في الخلاصة :

بما من الفعل وشبهه سبق ذا النصب لا بالواو في القول الأحق

واللازم ولا يين المصدر
المضاف وغيره :

﴿ باب المفعول معه ﴾

(المفعول معه هو الاسم المنصوب) بعد واو المعية (الذى يذكر لبيان من فعل معه الفعل) أى المذكور لبيان من صاحب معمول الفعل (نحو قولك جاء الأمير والجيش) فالجيش اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الأمير في المحي* (واستوى الماء والخشبة) فالخشبة اسم منصوب مذكور لبيان من صاحب الماء في الاستواء ونبه بهذين المثالين على أن المنصوب بعد الواو قد يجوز عطفه على ما قبله كالجيش

وخرج بهذا القيد المرفوع والجورج كإخراج بقيد ملحوظ في كلامه وهو الفضلة نحو اشترك زيد وعمرو لأن الثانى عمدة إذ الاشتراك لا يقع إلا من اثنين فأكثر (قوله بعد واو المعية) أى التى بمعنى مع أى الدالة على المصاحبة بالاتشريك في الحكم نحو سبرى والطريق مسرعة فإن الواو فى والطريق دالة على مصاحبة السائرة لها دون التشريك أى دون اشتراكهما فى السير إذ من المعلوم أن الطريق لا تسير تأمل وقس اه من المحشى. أقول قوله بالاتشريك فى الحكم أخذه من خصوص المثال أعنى سبرى والطريق الخ ويلزم عليه فساد مثال المصنف الأول وهو قوله جاء الأمير والجيش فإن فيه مشاركة فى الحكم كأمثلة كثيرة مثلاً وبها وينافيه قول الشارح ونبه بهذين المثالين الخ فإن تجوز العطف الذى ذكره يقتضى المشاركة فى الحكم والجامل له على ذلك خروج نحو اشترك زيد وعمرو بهذا القيد وقد علمت مما تقدم أنه خارج بقيد ملحوظ صرح به العلامة الأشموني وصرح به أيضاً محشى هذا الكتاب عبد المعطى وأخرج ما ذكر به ولم يذكر هذا القيد فى مع فتأمل بانصاف وخرج بهذا القيد أعنى بعد واو المعية الاسم الواقع بعدم جئت مع زيد (قوله لبيان من فعل معه الفعل) أى لبيان الذات التى فعل الفاعل الفعل بمصاحبتها فالمفعول معه اصطلاحاً هو اسم تلك الذات (قوله الفعل) أى اللغوى وهو الحادث وكان الأولى أن يزيد فى التعريف المسبوق بجملة فعلية كسرت والنيل أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه كأننا سائر والنيل خرج مالم يسبق بجملة نحو كل رجل وضعته فلا يجوز فيه النصب خلافاً للصيرى وبقولنا أو اسمية الخ نحو هذا لك وأباك بالموحدة فلا يتكلم به خلافاً لأبى على (قوله قد يجوز عطفه على ما قبله الخ) اعلم أن الاسم الواقع بعد الواو من حيث هو له خمس حالات لأنه على قسمين إما أن يصلح لكونه مفعولاً معه أولاً فأما الأول فله ثلاثة أحوال رجحان العطف ورجحان النصب على المعية ووجوب النصب فالأول نحو جاء الأمير والجيش بنصب الجيش على أنه مفعول معه ورفعه عطفاً على الأمير وهو أرجح لأنه الأصل وقد أمكن بلاضعف فى اللفظ والمعنى قال فى الخلاصة * والعطف إن يمكن بلاضعف أحق * والثانى نحو قمت وزيدا بالنصب على أنه مفعول معه وبالرفع عطفاً على التاء وهو ضعيف لأن العطف على ضمير الرفع متصل بلافاصل ضعيف قال فى الخلاصة * والنصب مختار لدى ضعف النسق * والثالث نحو استوى الماء والخشبة بنصب الخشبة لا غير ولا يجوز فيه الرفع على العطف لضعف المعنى لأنه يقتضى حينئذ أن الاستواء الذى معناه الارتفاع وقع من الماء والخشبة مع أنه لم يقع إلا من الماء وأما القسم الثانى من قسمي الاسم الواقع بعد الواو وهو الذى لا يصلح لكونه مفعولاً فهو قسمان ما يتعين فيه العطف نحو اشترك زيد وعمرو وكل رجل وضعته وجامد زيد وعمرو قبله أو بعده وما لا يصلح فيه العطف ولا النصب على المعية نحو * علفنا تبناً وماءً بارداً * وقوله :

تقدم ذكرهما في
المرفوعات) استطرادا
عقب باب المبتدا والخبر
فلا حاجة الى اعادة
(وكذلك التوابع)
المنصوبة (قد تقدمت
هناك) في أبواب
أربعة عقب النواسخ
ومن جعلها تابع
المنصوب المقصود
بالذكر هنا ومثاله في
النعمة رأيت زيدا
العاقلة وفي العطف
رأيت زيدا وعمرا وفي
التوكيد رأيت زيدا
نفسه وفي البدل رأيت
زيدا أذاك وما أشبه
ذلك باب مخفوضات
الاسماء باب
الى المخفوضات. اضافتها
الى الاسماء لبيان اواقع
وهي خاتمة الكتاب
(المخفوضات) المشهورة
على (ثلاثة) أقسام قسم
(مخفوض بالحرف)
نحو زيد (و) قسم
(مخفوض بالاضافة)
نحو غلام زيد وقسم
مخفوض بالتبعية على
رأى الاخفش والسهميلي
وهو ضعيف وهو مراد
المصنف بقوله (وتابع
للمخفوض) نحو زيد
الفاضل وقد اجتمعت
الثلاثة في السجدة (فاما
المخفوض بالحرف فهو

إذا ما الغائيات برزن يوما * ورجحن الخواجب والعرونا

فالعطف فيها تمتنع لا تنفعا المشاركة التي يقتضيها العطف وكذا النصب على المعية لا تنفعا المصاحبة في المثال
الاول وانتفاء فائدة الاعلام بها في الثاني فيؤول العامل فيهما بعامل يصح انصباها على ما بعده فيؤول علقها
بأنلها وزججن زين كاذب اليه الجرمي وبعضهم أو يضمر عامل ملائم لما بعده أو انصب له فيقدر في علقها
تبدأ ماء باردا وأسقيتها ماء باردا وفي البيت وكلن العيون أو الى هذا ذهب الفراء والفارسي ومن تبعهما
(قوله وقد لا يجوز كالخشبة) لأن المراد بالخشبة هنا مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء. وقت زيادته
واستوى هنا بمعنى ارتفع كما تقدم لا بمعنى تساوى والذي يرتفع هو الماء لا الخشبة فالمراد أن الماء صاحب
الخشبة وقت حصول الارتفاع منه

باب مخفوضات الأسماء

من اضافة الصفة للموصوف أي الأسماء المخفوضات أو على معنى من أي المخفوضات من الأسماء (قوله لبيان
الواقع) لأنه لا يخفص الا الأسماء (قوله المشهورة) احتراز بذلك عن غير المشهورة وهي نوعان
للمخفوض بالمجاورة كهذا حجر ضارب روى بجر خرب لمجاورته لضرب وهو في محل رفع صفة حجر وعلى
الرفع أكثر العرب والمخفوض بسبب توهم دخول حرف الجر نحو ليس زيد قائما ولا قاعد بالجر على
توهم دخول الباء في قائما فجعلت المجرورات خمسة والتحقيق أن هذين برحمان الى الجر بالضاف والى الجر
بالحرف كما قاله ابن هشام في شرح لمحة أبي حيان وأن المجرور بالتبعية الذي ذكره المصنف مجرور بما جر
متبوعا من حرف نحو مررت بزيد الفاضل أو مضاف نحو جاء غلام زيد الفاضل هذا في غير البدل أما فيه
فهو على نية تكرار العامل نحو مررت بزيد أخيك (قوله على ثلاثة أقسام) أي مشتملة على ثلاثة الخ
من اشتغال الكل على جزئياته (قوله بالاضافة) أي بسببها أي ان الاضافة سبب لجر المضاف اليه ولا يلزم
من كونها سببا كونها عاملة لان كون الشيء سببا أعم من كونه عاملا وحينئذ يكون جاريا على الصحيح وهو
ان المضاف اليه مجرور بالمضاف لا بالاضافة ولا بالحرف المنوي والاضافة لغة الاسناد واصطلاحا نسبة تقييدية
بين اسمين تقتضي انجرار ثانيهما أبدا فالاسمين احتراز من قام زيد ولا زيدا إضافة الجمل لانها في تقدير
الاسم وقولنا تقييدية احتراز من زيد قائم وقولنا تقتضي انجرار ثانيهما احتراز من زيد الخياط قائم
قولنا أبدا احتراز من زيد الخياط فإنه لا يلزم فيه الجر أبدا (قوله وهو ضعيف) تقدم ما فيه من أن
الصحيح أن الجر بما جر المتبوع لا بنفس التبعية كما قاله المتن (قوله وهو مراد المصنف) أي
فيكون قوله وتابع للمخفوض من عطف التفسير على ما قبله (قوله وهي أم حروف الخفض) أي
أصلها لانها تنفرد بجر الظروف التي لا تنصرف كقبل وبعد وعند ولدن ولذا قدمها في الحذف الذي ذكر ومن
معانيها التبعية كقوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون وعلامتها أن يصح أن يخلفه بعض ولذا قرئ
بعض ما تحبون ومنها بيان الجنس كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان وعلامتها أن يصح أن يخلفها
اسم موصول مع الضمير ان كان ما قبلها معرفة فتقول الرجس الذي هو الاوثان فان كان نكرة فعلايتها
أن يصح أن يخلفها الضمير فقط كقوله تعالى من أساور من ذهب ومنها الابتداء كما شار اليه الشارح بالمثل
وقد تقدم أول الكتاب (قوله والى) ومن معانيها المصاحبة كقوله تعالى ولاتأكلوا أموالهم الى أموالكم
ومنها التبيين وهي المبينة لفاعلية مجرورها بعد ما يفيد حيا أو بغضامن فعل نهج وأمام تفضيل كقوله تعالى
رب السجن أحب الى ونحو الظلم بغض الى ونحو ما أحب زيدا الى وأغض عمرا الى ومنها الانتهاء كما أشار
اليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله وعن) ومن معانيها البعدية كقوله تعالى اتركن طبة عن طبق

ومنها الاستعلاء كقوله تعالى «فأنا يبخل عن نفسه» ومنها المجاوزة كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم في أول الكتاب (قوله وعلى) ومن معانيها الظرفية كقوله تعالى «على حين غفلة» ومنها التعليل كقوله تعالى «ولتكبروا الله على ما هداكم» ومنها الاستعلاء كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله وفي) ومن معانيها السببية كقوله تعالى لمسك فيما أخذتم وفي الحديث دخلت امرأة النار في هرة وتسمى حينئذ التعليلية ومنها المصاحبة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم ومنها الظرفية كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله ورب) قد تقدم أول الكتاب بعض ما يتعلق بها فراجعها (قوله والباء) ومن معانيها البدل نحو ما يسرنى بها حمر النعم ومنها الظرفية كقوله تعالى ولقد نصركم الله يدر ومنها التعدية كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب (قوله والكاف) ومن معانيها التعليل كقوله تعالى واذكروه كما هداكم ومنها التشبيه كما أشار إليه بالمثل وقد تقدم أول الكتاب وهي لا تجر إلا الظاهر، وقل جرها ضمير الغيبة المتصل كقوله * وأم أو عال كما أو أقربا * وهو مختص بالضرورة وأقل منها جرها ضمير الرفع نحو ما أنا كهو وضمير النصب نحو ما أنا كأيك وشذ جرها ضمير المتكلم كقوله * وإذا الحرب شمرت لم تك كي * (قوله واللام) ومن معانيها الملك وقد تقدم أول الكتاب مع زيادة وقد تكون زائدة لمجرد التوكيد كقول الشاعر :

وملكت ما بين العراق ويثرب ملكا أجار لمسلم ومعاهد

وقد تكون لتقوية عامل ضعف بالتأخير أو بكونه فرعا من غيره كقوله تعالى إن كنتم للرؤيا تعبرون وقوله تعالى فعال لما يريد (قوله وما يخفض بحروف القسم الخ) تقدم الكلام عليها أول الكتاب فراجعها (قوله وبواو رب) الصحيح أن الجار رب المقدرة لا الواو خلافا للمصنف تبعاً للمبرد والكوفيين وكما تحذف رب بعد الواو فتكون هي العاملة على الصحيح كذلك تحذف بعد الفاء وهي العاملة على الصحيح أيضا وتحذف بعد بل وهي العاملة عليه أيضا وتحذف بدون الواو والفاء وبل وقد مثل الشارح للأول ومثال الثاني * فذلك جلي قد طرقت ومرضع * ومثال الثالث * بل بلد ذى سعد وآكام * ومثال الرابع * رسم دار وقتت في طلله * وحذفها بعد الفاء كثير وبعد الواو أكثر وبعد بل قليل وبدونهن أقل (قوله نحو وليل) أي من قول امرئ القيس :

وليل كموج البحر أرخى سدوله على بأنواع المموم ليلتي

أي ورب ليل كموج البحر في كثافة ظلمته وأرخى سدوله صفة ليل أي ستوره وليتلى أصله ليتلتي تحذف المفعول به أي لينظر ما عندي من الصبر أو الجزع (قوله وبعد ومنذ) ها لا يجران إلا الوقت وأما قولهم مارأيت منذ أن الله خلقه فتقديره منذ زمن أن الله خلقه أي منذ زمن خلق الله إياه ولا بد أن يكون معينا لامبهما ماضيا أو حاضرا لا مستقبلا تقول مارأيت منذ يوم الجمعة أو منذ يومنا ولا تقول منذ يوم ولا منذ غد وقس منذ ويستعملان اسمين وذلك في موضعين أحدهما أن يدخل على اسم مرفوع نحو مارأيت منذ أو منذ يومان أو منذ ومنذ يوم الجمعة أو منذ أو منذ يومنا وهما حينئذ مبتدآن وما بعدهما خبر عنهما واجب التأخير قال في المغنى ومعناها الأمد إن كان الزمان حاضرا أو معدودا وأول المدة إن كان ماضيا والتقدير أمد انقطاع الرؤية يومان أو يومنا وأول انقطاع الرؤية يوم الجمعة ثانيهما أن يدخل على الجملة فعلية كانت وهو الغالب كقول الفرزدق :

ما زال مدعقدت يدها إزاره قسما فأدرك خمسة الأشبار

أو اسمية كقول ميمون الأعشى * وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع * قال في الأوضح وهما حينئذ ظرفان باتفاق مضافان إلى الجملة وقيل إلى زمن مضاف إلى الجملة وقال في المغنى وقيل مبتدآن فيجب

(وعلى) نحو على السطح

(وفي) نحو في المصحف

(ورب) بضم الراء

نحو رب رجل كريم

(والباء) نحو بالمنديل

(والكاف) نحو كالأسد

(واللام) نحو لبلد

(و) ما يخفض (بحروف

القسم) أي اليمين

(وهي الواو والباء

والتاء) نحو والله وبالله

وتالله (وبواو رب)

نحو وليل أي ورب

ليل (وبعد ومنذ)

نحو منذ يوم الخميس

ومنذ يوم الجمعة (وأما

ما يخفض بالإضافة

تقدير زمن مضاف إلى الجملة يكون هو الخبر (قوله) فنحو قولك غلام زيد) اقتصر في التمثيل على مثال أفادت فيه الإضافة تعريف المضاف ومثله ما أفادت فيه تخصيصه وهو ما إذا كان المضاف إليه نكرة كما في قولك غلام رجل وتسمية الأول تعريفا وهذا تخصيصا أمر اصطلاحى وإلا فالأول فيه تخصيص معنوى ومثل ما تقدم أيضا ما لم تقدم فيه الإضافة تعريفا ولا تخصيصا وهو ما كان المضاف إليه وصفا بمعنى الحال أو الاستقبال اسم فاعل أو اسم مفعول أو صفة مشبهة أو مثال مبالغة فإن ذلك كله باق على تنكيره وإن أضيف إلى معرفة بدليل دخول رب عليه كقوله :

يارب غابطنا لو كان يطلبكم * لاقى مباحدة منكم وحرمانا

وإضافة هذا القسم تسمى لفظية لأن فائدتها راجعة إلى اللفظ فقط بتخفيف أو تحسين وهى فى تقدير الانفصال بخلاف القسمين الأولين فإنها فيهما تسمى معنوية لأن فائدتها راجعة إلى المعنى كما تقدم (قوله على قسمين) أى مشتمل إلى آخر ما تقدم (قوله ما يقدر باللام) أى ما تكون الإضافة فيه على معنى اللام ولا يلزم من كون الإضافة على معنى اللام صحة التصريح بها بل تكفى إفادة الاختصاص الذى هو مدلولها فقولك يوم الأحد وعلم الفقه وشجر الأراك على معنى اللام ولا يصح إظهارها فيه (قوله ما يقدر بمن) أى ما تكون الإضافة فيه على معنى من الدالة على بيان الجنس وهذه الإضافة هى السمة بالإضافة البيانية لأن المراد بمن من البيانية كما تقدم وضابط هذه الإضافة أن يكون المضاف بعضا من المضاف إليه مع صحة إطلاق اسمه عليه كثوب خز وخاتم حديد أترى أن الثوب بعض الخبز والخاتم بعض الحديد وأنه يقال هذا الثوب خز وهذا الخاتم حديد فإن اتنى التيدان معا نحو ثوب أو الأول فقط نحو يوم الخميس أو الثانى فقط نحو زيد فالإضافة بمعنى لام الملك كالمثال الأول أو لام الاختصاص كالمثال الثانى والثالث (قوله وزاد ابن مالك الخ) أشار لهذا ابن مالك فى خلاصته بقوله * والثانى اجرر وانو من أو فى إذا * لم يصلح إلا ذاك الخ وضابطه أن يكون المضاف إليه ظرفا للمضاف زمانيا نحو بل مكر الليل أو مكانيا حقيقيا نحو يا صاحى السجن أو مجازيا نحو ألد الخصام وما زاده ابن مالك مخالف لما ذهب إليه سيبويه والجمهور من أن الإضافة لاتعدو أن تكون بمعنى اللام أو من وموهم الإضافة بمعنى فى محمول على أنها فيه بمعنى اللام الدالة على الاختصاص فكر الليل على معنى مكر مختص بالليل لكونه فيه والله أعلم .

وهذا آخر ما يسر الله تعالى جمعه ، أسأله أن يديم نفعه بفضلته وإحسانه آمين ، وصلى الله على سيدنا محمد كلما ذكرك وذكره الداكرون وغفل عن ذكرك وذكره الغافلون وعلى آله وصحبه وسلم تسليما كثيرا والحمد لله رب العالمين .

قال مؤلفها : وتمّ تبليغها فى يوم الثلاثاء سادس شهر ربيع الثانى من شهر ألف ومائتين وثلاث وعشرين من هجرته صلى الله عليه وسلم .

(ما يقدر باللام) الدالة على الملك (نحو غلام زيد) أو الاختصاص نحو باب الدار (و) القسم الثانى (ما يقدر بمن) الدالة على بيان الجنس (نحو ثوب خز وباب ساج وخاتم حديد) أى ثوب من خز وباب من ساج وخاتم من حديد والخز نوع من الحرير والساج نوع من الخشب وزاد ابن مالك تبعا لطائفة قسما ثالثا وهو ما يقدر بنى الدالة على الظرفية نحو مكر الليل وتربص أربعة أشهر (وما أشبه ذلك) من أمثلة القسمين الأولين أو الثلاثة. وأما تابع المحفوض فقد تقدم فى الرفوعات فليراجع جميع ذلك. قال مؤلفه : وهذا آخر ما أردنا ذكره على هذه المقدمة وكان الفراغ من تصنيف هذا الشرح بعد عصر الجمعة أول يوم من رجب الفرد سنة سبع وثمانين وثمانمائة من الهجرة الشريفة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التسليم وسلام على جميع الأنبياء والمرسلين والحمد لله رب العالمين .

﴿ يقول الفقير إليه تعالى (إبراهيم بن حسن الأنباري) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح
بمطبعة الشيخ الوقور (مصطفى البابي الحلبي وأولاده) بمصر المحروسة ﴾

نحمدك يا من رفعت إلى درجات القربين من انخفض لجلال عظمتك ولازم ذل الخجيتين ، ونصلي ونسلم
على من جزم بعوامل إخلاصه أسباب أهل الضلال عبدك ورسولك وجيبك محمد وعلى آله وأصحابه
ومن تبعهم في كمال ﴿أما بعد﴾ فإلى عجب علم اللسان تقدم هذه الحاشية (حاشية العلامة أبي النجا)
التي جمعت من مسائل ذلك العلم ما يعجز قوى البيان ويبلغه عن التعبير عن مبلغ بعضه ذلك مع نكات
ترقص لها الأرواح السليمة ويهش لها وجه الذهن الصافي ، ومن قرأ الحاشية بإنصاف وتدبر تحقق ما تقول
وبهذا المنهج الدقيق استطاع الفاضل أبو النجا أن يعيط لعشاق النحو اللثام عن وجه شرح الآجرومية
للإمام الجليل الشيخ خالد الأزهرى سقى الله جذته من صيب رضوانه وإحسانه ما يرضيه وصب من غيوث
رحمته على رمس صاحب المتن الذى هو الأصل فى ذلك كله ما يجعل مع الذين أنعم عليهم ، وكان من حسن
حظ هذا الكتاب أن طبع بالمطبعة السالفة الذكر التي أصبحت لتنام استعدادها يضرب بها المثل
فى إتقان الطبع وقائه ، ونحن لا نريد أن نقف موقف المطربين لأنفسهم فنقول إنا قمنا

بإلزامنا علينا للكتاب وللقرء وفوق الواجب فى مباشرة التصحيح فإننا

نكل ذلك للقارىء ، وهاهو الكتاب بين يديه ولعله يتجلى أمامه

فى جماله كالبدر ليس دونه سحب ، وقد وافق تمام طبعه بالمطبعة

الذكورة الكائن محل إدارتها بسراى رقم ١٢ بشارع

التبليط بجوار الأزهر الشريف اليوم السادس

من ربيع الثانى سنة ١٣٤٣ من هجرة

سيد المرسلين وخاتم النبيين عليه

وعليهم وعلينا والمؤمنين

معهم أفضل الصلاة

والسلام



حاشية العلامة أبي النجا

على

شرح الشيخ خالد الازهرى على متن الآجرومية
فى علم العربية رحمهما الله تعالى آمين

(وبها مشها الشرح المذكور)

طبع بطبعة

مُصْطَفَى البَابِى الحِمْيَرِ وَأَوْلَادُهُ بِمُصَنَّر

ربيع الاول - ١٣٤٣ هـ